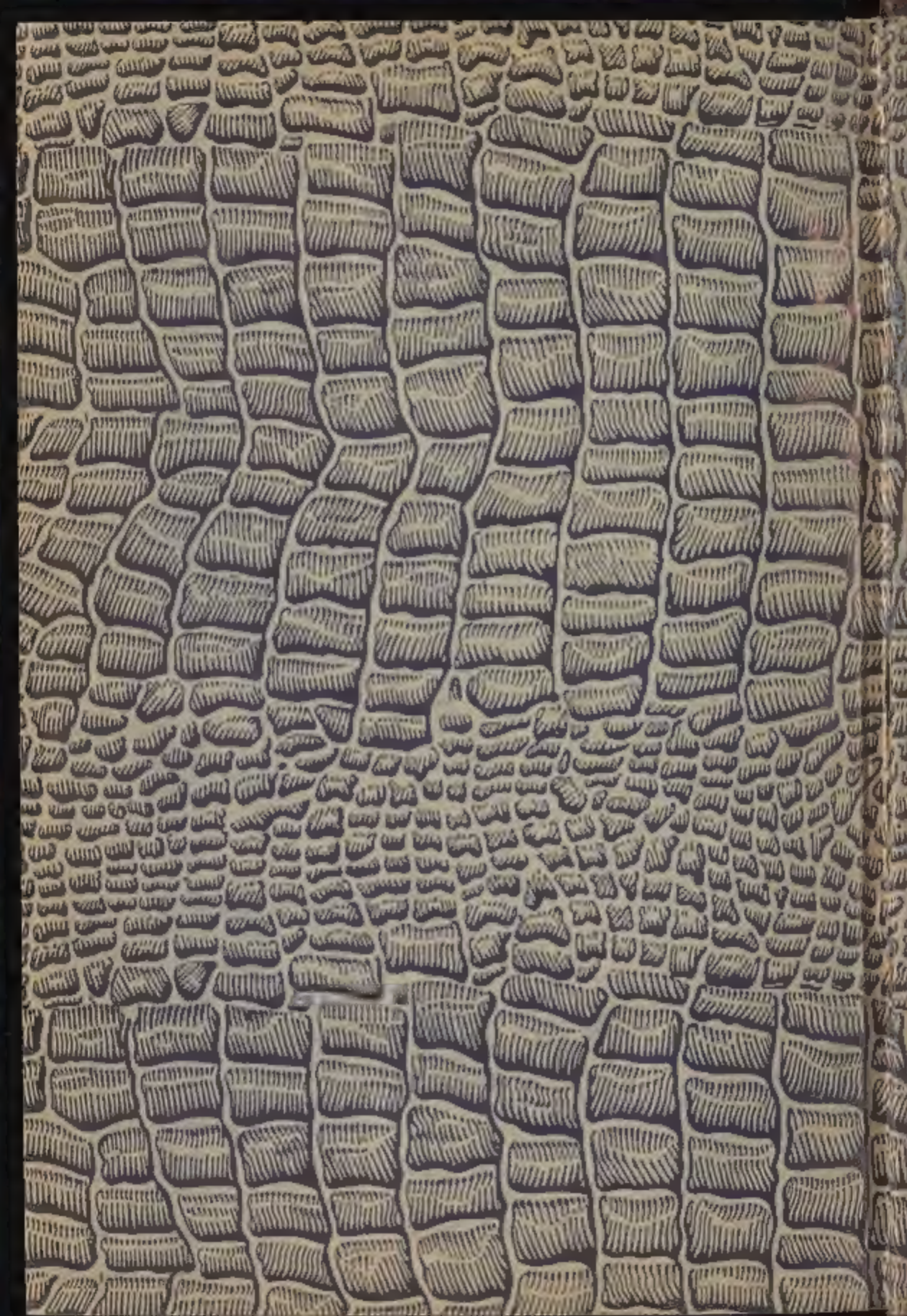


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل

للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى

المعروف بابن بدوان الممشي

عفي الله عنه

آمين

يشتمل هذا الكتاب على أصول الدين وأصول الفقه
وفن الجدل وعلى مسائل تختص بتلك العلوم

قام بتصحيحه ونشره جماعة من العلماء بأشراف

إدارة الطباعة المنيرية

بإشراف وإشراف

﴿ حقوق الطبع محفوظة إلى ﴾

﴿ إدارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من هو محمود بكل لسان * حمد من انصف بالايان بقوله وعمله
والجنان * ونزهك يا من ليس كمنه شيء * فلا يشغله شأن عن شأن * ولا يحلو من
علمه مكان * عن كل ما يصفك به أولو الزبغ والظنيان * والافتراء والبهتان *
نصحت بما وصفت به نفسك في كتابك المنزل * وبما بلغنا عن نبيك المصطفى
المرسل * من غير تشبيه ولا تمثيل * ولا تأويل ولا تطويل * ونكل علم حقيقة
ذلك اليك يا واجب الوجود * وبما فيض الكرم على عبادك والجلود * سبحانه
لا مثلك المقول بالتفكير * ولا توهمك القلوب بالتصوير * فالخلق عاجزون عن
كنه الحقيقة * ولو خبروا العلم بأجمه عليه ودقيقه *

واشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك شهادة مقر بالعبودية لا يجعل
بينك وبينه أنداداً * ولا يتقاد الا الى شرعك الذي أوحيت الى نبيك انقياداً *
ويجتهد فيما يرضيك من الاعتقاد والعمل اجتهاداً * عليه أن يبلغ من رضاك
ورحمتك مراداً * وأن ترزقه في دنياه وأخراه اسعاداً * وشهد أن محمداً عبدك
ورسولك خير خلقك ومهبط وحيك والبلغ لشرعك والامين على ما أنزلت عليه
من كتابك ودينك (إني الدين عند الله الاسلام) * صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
عموما البررة السكram العبادة الاعلام * ماسرت في ميادين الطروس وعلى جباهها
الاقلام * وما عرودت حامم الايك على النصوص * وأطرب العيس حادي العيس بالطف
الالفاظ وأعذب النحون * واستنبت من الكتاب الدرر وما صبح عن المصطفى
الختار أدق المعاني المستنبطون وسلم تسليماً *

(أما بعد) فيقول الفقير لفقو ربه المتان عبد القادر بن احمد بن مصطفى بن عبد الرحيم

ابن محمد المشهور كسلافة بان يدوان أتى من الله على بطلب العلم هجرت له الوطن
والوسن (١) وكنت أبكر فيه بكور القراب وأطوف للماهد لتحصيله واذهب
فيه كل مذهب وانبع فيه كل شعب ولو كان عسراً أشرف على كل يقع (٢) وأنامل
كل غور (٣) فتارة أطوح بغشي فيما سلكه ابن سينا في الشفا والاشارات * وتارة
اتلف ماسكه أبو نصر الفارابي من صناعة المطق وتلك العبارات * وتارة أجول
في موافق المقاصد والمواقف * وأحياناً أطلب الهداية ظاهرياً ثم تهدي إلى رشد.
فأضم اليها ماسكه ابن رشد . ثم أردد في الطيعي والألمى نظراً . وفي تنزيح
الافلاك أطلب خبراً أو خبراً . ثم أجول في مبادئ العلوم مدة كمعدل السبع البقرات
العجاف فارتد إلى الطرف خامساً وهو حسير ولم أحصل من معرفة الله جل
جلاله إلا على أوهام وخطرات وسواوس وأشكال نشأ من البحث والتدقيق فادفعه
بما أقنع نفسي بنفسي فلما همت في تلك البدايات التي هي على حد قول أبي الطيب
يتلون الخريت من خوف التوى * فيها كما تتلون الحرياء

ناداني منادي المهدي الحقيقي هلم إلى الشرف والكمال ودع نجاة ابن سينا
الموهومة إلى النجاة الحقيقية وما ذلك إلا بأن تكون على ما كان عليه السلف
السكرام من الصعابة والتأبين والتأبين لهم بأحسن فإن الأمر ليس على ما تنوهم
وحقيقة الرب لا يمكن أن يدركها المريب وما السلامة إلا بالتسام وكتاب الله
حق وليس بعد الحق إلا الضلال فهلك هدأ روعي وجمعت عقيدتي كتاب الله
أكل علم صفاته إليه بلا نجس ولا تأويل ولا تشبيه ولا تمثيل وأعلى ما كان
على قاي من رين أورثته قواعد أرسطوطاليس وقلت ما كان إلا من النظر في
تلك الوسواوس والبدع والدسائس فمن أين لعباد الكواكب أن يرشدونا إلى
الصرائط المستقيم وما كانوا مهتدين . ومن أين لأصحاب المقالات أن يعلوا حقيقة
قيوم الأرض والسماوات ولو كانت حقيقة صفات الله تعالى تدرك بالقول لوصل
أصحاب رسائل اخوان الصفا إلى الصفا ولا تصل صاحب النجاء والشفاء إلى النجاة

(١) هو يقتضون التماس (٢) هو ما ارتفع من الأرض

(٣) المور في كل شيء ثمرة يقال غار في الأمر إذا تدقق النظر فيه

وغيره له شفاوا لكن ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء وما أوتيتم من العلم
إلا قليلا وأين هم من قوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
المهتدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فان كل محدثة
بدعة وكل بدعة ضلالة (١) لكن من أتبع هواه هلك في كل واد ولم يبال بأي شعب
سلك ولا بأي طريق هلك . فمن تم حطت شغلي كتاب الله تدریاً وتفسيراً ورسالة
نبیه المختار قراءة أيضاً وشرحا وتحريراً فله الحمد على هذه المنة واسأله الثبات على
ذلك وازدياد النعمة ثم اني زججت نفسي في بحار الاصول والفروع والبحث
عن الأدلة حتى لا أكون متقاداً اسكل قائد ولا مقلداً تقليد أعشى لمن يقوده
فان هذه حالة لا يرضى بها الصبيان فضلا عن أوني شيئا من العقل ثم سرت
المذاهب المتبوعة الآن وكثيراً من غير المتبوعة فوجدت كلا منهم قدس الله
أسرارهم وجعل في عيّن منازلهم قد اجتهد في طلب الحق ولم يأل جهداً في طلبه
ولا قصر في اجتهاده بل قام بما عهد اليه حق القيم ونصح الأمة واجتنب كل ما
يشين غير ان الامام احمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه كان أوسعهم معرفة
بحديث رسول الله ﷺ كما بعلم ذلك من اطلع على مستنده المشهور وأكثروهم
تنبهاً لمذاهب الصحابة والتابعين فلذلك كان مذهبه مؤيداً بالأدلة السمعية حتى
كانه ظهر في القرن الأول لشدة اتباعه للقرآن والسنة الا انه كان رحمه الله
تمسالى لشدة ورعه ينهى عن كتابة كلامه ليثني باب الاجتهاد لمن هو أهل له
مفتوحاً وليعلم القوم أن فضل الله لا ينقطع وان خزانته لم تنفذ على عكس ما يدعيه
القاصرون ويستهله المبطلون ولحسن نيته فيض الله من دونه فتاواه وجمعها
ورتيها حتى صار له مذهب مستقل معدود بين الأئمة الذين دونوا وأفوا ثم هيا
الله له أتباعاً وأصحاباً سلكوا في رواياته مسلك الاجتهاد كما فعله عاصيائي وأفوا
في ذلك المطولات والمتوسطات والمختصرات فجزاهم الله خيراً غير أنهم تركوا

(١) هذا إسناد حديث وأوله قال وعظما رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة الخ
رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ورواه أيضاً الامام احمد وابن ماجه
وابو نعيم ومذكور في الأربعين النووية

اصطلاحات متفرقة في غضون الكتب لا يعلمها الا المتقنون وسمكوا مسالك لا يدركها الا المحصلون وأصاب هذا المذهب مأصاب غيره من تفتت كتبه حتى آلت الى الانداس وأكب الناس على الدنيا نظيروا اليه قاذوا منهل سنة وفقه صحيح لامورد مال فهجروه كثير ممن كان متبعاً له رجاء طلب قضاء أو وظيفة فمن ثم قلص ظله من بلادنا السورية وخصوصاً في دمشق الا قليلاً وأشرق نوره في البلاد النجدية من جزيرة العرب وهب قوم كرام منهم لطبع كتبه وأنفقوا الاموال الطائلة لاجلاء هذا المذهب لا يطلبون بذلك الا وجه الله تعالى ولا يقصدون الا احياء مذهب السلف وما كان عليه الصحابة والتابعون فجزاهم الله خيراً وأحسن اليهم على أن قوماً من أولى التقليد الاغنى أسراء الروم والخيالات الفاسدة والجهل المركب يطمنون في أولئك وينفرون الناس منهم وما ذلك الا أن الله أراد ياولئك القوم خيراً فأظهر لهم أعداء يبشروا فضلهم من حيث لا يعلمون (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب يتقلبون) وما هؤلاء الا على حد ما حكاه الحافظ أبو القاسم علي بن عساكر الدمشقي في أوائل تاريخه عن أبي يحيى السكري قال دخلت مسجد دمشق فرأيت به حلقاً قفلت هذا بلد دخله جماعة من الصحابة قفلت الى حلقة في صدرها شيخ جالس فجلست اليه فقال له رجل امامه من علي بن أبي طالب فقال خفاق يعني ضيقاً كان بالعراق اجتمعت عليه جماعة فقصداً أمير المؤمنين أن يحاربه فنصره الله عليه قال فاستعظمت ذلك وقت فرأيت في جانب المسجد شيخاً يصلي الى سارية حسن السموت والصلاة والهيئة فقلت له يا شيخ أنا رجل من اهل العراق جلست الى تلك الحلقة وقصصت عليه القصة فقال في هذا المسجد عجائب يلقي ان بعضهم يطمئن على أبي محمد الحجاج بن يوسف فلي بن أبي طالب من هو ثم جعل يبكي انتهى . ف هؤلاء ما عرفوا الا علماً المركون في تخيلاتهم ولم يعلموا علماً الحقيقى وكذلك الذين يطمنون على المتبعين لمذهب السلف يطمنون على قوم لا وجود لهم الا في تخيلاتهم الفاسدة وتصوراتهم الختلة ولو فهموا حقيقة القوم لا تقادوا اليهم وجعلوهم أمة هدام ولذلك وضعت كتابي خدمة لهذا المذهب

الحق ومشاركه لهم في احيائه على ثباتي من الاحرار ما ينالون ومن الخير والبركة ما يؤملون * ولا ريبته واتمته وسنته بالمدخل الى مذهب الامام احمد بن محمد بن حنبل وضمته جل ما يحتاج الى معرفته المشتغل بهذا المذهب وسلكته به مسلكا لم أجده غيري سلكه حتي صار بحيث يستحق أن يكون مدخلا لسائر المذاهب وليس على المخترع أن يستوفي جميع الاقسام بل عليه أن يفتح الباب ثم لا يخلو فيها إمد من مستحسن له يقف عند ما وانه او مستدرك عليه بذكر ما اخل به أو مختصر له يحدف ما رآه من الزيادات يزعمه على أنه لا يمكن الانسان أن يأتي بما يستحسنه جميع البشر فان هذا شأن النبي الأتلي جل وعلا * ورتبت هذا المدخل على ثمانية عقود عدد أبواب الجنان وجاء أن يدخلنا الله يوم القيامة منها كلها : وهذه فهرست تلك العقود :

(المقد الاول) في المفائد التي قللت عن الامام المجل احمد بن محمد بن حنبل

(المقد الثاني) في السبب الذي لأجله احتار كثير من كبار العلماء مذهب الامام

احمد على مذهب غيره

(المقد الثالث) في ذكر أصول مذهب في استنباط الفروع وبيان طريقته

(المقد الرابع) في ذلك كبار أصحابه في ترتيب مذهب واستنباطه من فتاياه

والروايات عنه وتعرفهم في ذلك الارث المحمدي الاحمدي

(المقد الخامس) في الاصول الفقهية التي دونها الاصحاب وفي فن الجدل

(المقد السادس) فيها اطلع عليه المؤلفون في فقه الامام احمد بما يحتاج

اليه المبتدئ

(المقد السابع) في ذكر الكتب المشهورة في المذهب وبيان طريقة بعضها

وما عليه من التعليقات والحواشي حسب الامكان

(المقد الثامن) في اقسام الفقه عند أصحابنا وما اتم في هذا النوع وفي

هذا العقد دور ورد المعجز على الصدر

وهذه ملاحق تلك العقود وما أودع فيها من الفقر والسرور والله المعين

﴿ محمد الأول ﴾

(في لعائد التي نقلت عن الامام الجدل احمد بن محمد بن حنبل)

اعلم ان ما ذكره ان شاء الله ما كان عليه الامام احمد بن محمد بن الاعتماد الذي هو مذهب
 اصحابه والائمة عتبه بن والسادة اخدين رحوان الله عليهم ولما
 تذكر الاما نقله لنا انتقاة من كلامه في هذا الموضع له من ذلك انما عا
 الف في علم الله ثم عزم انما دحه شاعل واستعمال وشده وانتشيل اوجام
 حول الجلول والاعناء او ان من قيل مدالطة الخصم في الجدل فعنه التي
 مدها لثانله ففقدته فليد اعنى فصل وصل حث ان مسائل الجدل غير مسائل
 الاستعداد وامت اذا طرحت تنصب ونفرت في كتب علماء الكلام الموثوق بهم
 بانصاف وسبرت غورهم في عقائدهم تجدها واحدة الى عقيدة السلف اما بالاضطرار
 واما بصراح انصرح ان الموضع كما جرى لان الحسن الاشعري فانه لما الف
 المكتب في الرد على المعتزلة على طريقة فن الجدل أعلن أخيرا بيان عقيدته
 في كتابه المسمى بالابانة عن مذهب أهل الحق وصرح فيه بأن مذهب مذهب
 اصحابه والائمة باحسن فن فهم مقاصده أصبح سلفياً بحتاً ومن لم يفهم موارده
 القبط من ثل كتبه أي رد ما تبي المعتزلة في عقائدها ومذهبها له ونسبها
 الى الاشعري وما رأيت حدا من الاشعري كتب هذا المسمى ونادي بالصواب
 سوى الشيخ محمد بن يوسف النومي فانه قد في شرح له صغير على عقيدته
 المشهورة المسماة ثم الراهين ضد الكلام الي صفة الكلام ماضه وكمه هذه
 الصفة هي صفة الكلام وسائر صفات الله حل وعمر محبوب عن العقل كالدات
 العلية فليس لاحد ان يخصص في المكتبة بعد ما يجب لذاته سبحانه أو لصفاته
 وما يوجد في المكتب من التشبيل بالكمال النفسى اما هو للرد على المعتزلة حيث
 قالوا ان الكلام لا يوجد من غير حرف ولا صوت فقال أهل السنة انما يجد
 لك كلاما نفسيا بلا حرف ولا صوت وفيه من كلام الصحابة (ان الكلام لى

القواد وأما جعل اللسان على القواد دليلاً وما قصدوا إلا السبيل من حيث الحرف والصوت فقط أما الحقيقة فحلت صدق الله أن يأنزلها شيء من صلات خلفه فإن كلاماً اتفق فيه حروف متعاقبة لعدم وتحدث ويوجد فيه تقديم وتأخير وترتيب وغير ذلك يعرف هذا فقد رأت هذا أقدم لم تؤيد دور من الملك الدلام . هذا كلامه فقد صرح بحق ولم يحش فيه لومة لأنهم ولي في هذا مسلك آخر وهو أن الأعيان أما حواهر وما أعراض والكلام لا شك في أنه عرض يحتاج إلى محل يقوم به وهو الجوهر وهو يدعى أن وجود الجوهر ساق على وجود العرض فإذا قلنا بالكلام المسمى له أن يكون ذلك العرض قائم الجوهر وهو الجسم وأما منه أثبات النفس لله تعالى وحدوث الكلام ضرورة أن العرض حادث لا محالة وحديثه قائم أن يبقى الكلام على ظاهره وتدعى حدوث كلامه تعالى وثبوت التسمية له تعالى وهو خلاف المطلوب لأن المطلوب نفيه تعالى عن سمات الحوادث ويرى أنه أن الكلام صفة لله تعالى واثمة بذاته وهو حادث والمركب من الحادث وعدم حادث ويصح الدليل أنه على حادث وهو خلاف المدعى لأنه إقامة الدلائل على قدم الصفات والذات معا وأما أن نخرج إلى التأويل فنقول : كلام موسى يابق ذاته بعد عليه حينئذ قل من أول الأمر وكلم الله موسى تكليم يابق « أنه تعالى واقصر على هذا ودع عنك ذلك التأويل الذي ليس هو من شأن النعماء والملاءمة ، بل هذا في تأويل اليد بالقدرة والاستواء بالاستيلاء فإن القدرة صفة مشتركة بين الخلق والخلق فإذا قلت بها لزمك أن تقول قدرة تليق بذاته تعالى وصرح هذا وقل يد تليق بذاته تعالى وأيضا فاعذرة عرض نحتاج إلى أن هو الجوهر ويلزم في ذلك ما لزم في صفة الكلام من الحدوث لله تعالى وأما الاستيلاء فإن مادته تنفص سابق مستول سابق وأن الثاني قهر الأول واستولى على ما كان مستوليا عليه فليت شعري من كان المستولى أولا على العرش حتى أن الله تعالى به واستولى عليه ألا يرى أن قولهم استوى بشر على امرئ ينادى على أن العرق لم يكن يد بشر بل كان في يد غيره ثم إن شرعاً يجب ذلك المستولى وضم العرق إليه أفيلق

شأن رسول ان يصف به تلك الصفات تعالى الله عن ذلك عوًّا كبيراً . وحيث
 نبي ان الحق الصراح هو مذهب السلف وان هذا المذهب ظهر على لسان الأئمة
 واحصهم بذلك الامام احمد بن حنبل وحب عليا بن عجل بطلاب اليقين كلامه
 تنصه ليهتدوا به الى الصراط المستقيم فنقول . روى القاضي أبو يعنى محمد بن محمد
 ابن الحسين بن خلف القراء في الطبقات والحمد لله أو المرح عبد الرحمن بن علي
 اس الحوري الحلبى في كتابه مناقب الامام احمد وذكر اعمى برهان الدين
 ابراهيم بن مفلح في كتابه المقصد الارشد ان أبابكر أحمد بن محمد البردعي
 شيعى قال : شكل علي مسدد بن مسرهد امر بعنة يعني في القول بخلق القرآن
 وموقع فيه الناس من الاختلاف في العذر والرفض والاعتزال وخلق القدر ان
 ولا رجاء كتب الى أحمد بن حنبل ان اكتب الى سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلما ورد الكتاب على أحمد بن حنبل تكى وفاد إمام الله وانا اليه
 واجهون يزعم هذا البصري انه قد افق على المسم الا عطايا وهو لا يهدى الى سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب اليه *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل زمان يقايا من اهل العلم يدعون من صل الى
 الهدى ويهتدون عن الردى ويعجبون بكتاب الله ابون وبسنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اهل اخيالة واردي مسك من قبل لا يلبس قد أحيوه وكم من صال
 تائه قد هدوه فما أحسن آثارهم في الناس يهتدون عن دين الله تحريف انقالين
 وانتحال المصايب وتأويل المصايب الذين سجدوا نوبة البدع وانفعوا عيان الفتنة
 مخالفين في اسكتاب يقولون على الله ومضى الله (نعالى الله عما يقول لظنون علواً
 كبيراً) في كتابه بغير علم معود الله من كل سنة مصلة وصلى الله على محمد النبي
 وآله وسلم تسليماً (نم، بعد) وقص الله وآياكم اسكن ما به رضاء وطاعته ورحمة
 وآياكم مديح سخطه واسمعنا وآياكم عمل الخاشعين له اعازهم به الخاشعين منه
 فانه المسؤول ذلك وأوصيكم وبسبي تقوى الله عظيم واروم السنة والطاعة فقد
 علمتم ما حسن من حاتم وما جاء فيمن اتبعها فانه يامنا عن النبي صلى الله عليه وآله

وسام أنه قل في الله يدخل بعد الحجة بسنة بسنة ماء وأمركم أن لا تأثروا
على القرآن شيء فإنه كلام الله وما تكلم الله به فليس بمخلوق وما أخرجه عن
أقرون الماصية فليس بمخلوق وما في أوح العمود وما في المصحف والأولاد من
وكيها فري وكيمها وصف فهو كلام الله غير مخلوق من قبل مخلوق فهو كافر بالله
العصم ومن يكفره فهو كافر ثم من مد كلام الله في سنة من الله عليه وسام
والحديث منه وعن المديين من أخت النبي صلى الله عليه وسلم المديين من بعدهم
والتديق حديثه الرسل وأما السنة فلهذا وهي التي عليها أهل العلم لأمر
من كافر وأحدروا رأي حهم فإنه صاحب رأي وكلام وحجود وألحامية
فقد أجمع من أدركها من أهل العلم أنهم قوا إلى الحامية فدرقت ثلاث فرق
قالت طائفة منهم القرآن كلام الله وهو مخلوق وقالت طائفة القرآن كلام الله
وسكنت وهي أوافقة لمؤونة ودست طائفة منهم كلام الله مخلوق فهو كلام
حامية كمن سئلوا قالوا وألا فلو ه واجمع من أدركها من أهل العلم
على أن من هذه طائفة من لم يثبت لم يكبح ولا يجوز نصه ولا يؤكل دبحه
والأمان قول وعمل يرد ويمنع رده إذا أحبب وغضبه إذا كرهت ويخرج
الرجل من الأمان في الإسلام من رجع إلى الأمان ولا يخرج من
الإسلام إلا الشرك منه العلم أو رد فريضة من فرض الله سبحانه أو قل
تركه كسلا أو ما رواها كان في شاة الله أن شاء الله وأن شاء الله (وَمَا)
أخبره بعد أجمع من أدركها من أهل العلم أنهم يكروا بالذبح ومن ذبح منهم
كذلك بعد رسم أن آدم كان كافرًا وثل أخوة يوسف حين كذبوا عليهم عليه
السلام كانوا كذراً واجتمعت المعركة على أن من مرق حية فهو كافر وفي السنة
في النار سبعين مرة أمراته وبسبب الخج أن كان حج فهو لاه الدس يقولون بعده
لعمارة كمن وحكمهم ألا يكلموا ولا يكلموا ولا يكلموا ولا يكلموا ولا يكلموا ولا يكلموا
حتى يتوبوا (وَمَا) لراصة بعد أجمع من أدركها من أهل العلم أنهم قوا إلى
على أن أي طالب أصل من أي بكر لصديق وإن إسلام على كان أئمة من إسلام
في مكر من ردة من أي طالب أصل من أي بكر فقد رد الكتاب وأنته
يمول الله تعالى (محمد رسول الله والذين معه) فقدم الله أبا بكر محمد النبي ولم

عدم يدّ ويقل ان صلي الله عليه وسلم في لو كانت متحدة حبيلا لا يحب ان
 بكر حبيلا ويسكن الله قد اتخذ صاحبه حبيلا بي منه ولا بي عدي ومن
 زعم ان ام ولد على كان قدم من اسلام في بكر فقد احتسب ان بكر امه وهو يومئذ
 ان حسن وثلاثين سنة وعين ومثله ان سبع سنين ثور عليه الاحكام والحدود
 ولهم ثمن ، وثمن ، ونحوه واعذر خيرة ونسبه وحلوه ومصره من الله وان الله
 حاق الخلة قبل حلق الخلق وحلها لها ولا يبرها دتم ثل رعم انه يد من
 اخية شي فهو كافر وحلق رقل حاتم الخلق وحلق لها أهلا وعديا ماثم
 وان الله يخرج قواما من الارض عفا في محمد صلي الله عليه وسلم وان اهل
 اخية يرون بهم باصهارهم لا تخلو وان الله كام موسى تكليبا واحد اراهم حبيلا
 وانزل ان حق وصراة حق الا انا من وشي من مريم عبد الله ور ولد وكانته
 والا ان يحوص وشفاة والا ان بالعرش والكسي ولا ان تلك الموت وانه
 يدن الارواح ثم ردا الى الاحياء في صور وشئون من الالباب والوحيد
 و رسل ولا ان عكر وسكر وعذاب امر والا ان بالبحر في الصور (ه الصور
 قرن في اسراييل) وان امر اندي هو مدينة قبر النبي صلي الله عليه وسلم
 معه ابوبكر وعمر وقلوب المباد بين اعمى من سابع الرحمن عروحل والدخال
 خارج في هذه الامة لا محالة وري عيسى مريم ان الارض معه باب له وما
 "سكرة العدة من هل امة من الشفة هو مسكر واحذروا السدع كلها
 ولا عن تصرف عبد النبي صلي الله عليه وسلم فصل من اني بكر ولا عن بطرف
 بعد اني بكر فصل من عمر ولا بعد عمر بين بطرف فصل من شمان ولا بعد
 عثمان بن ممان عن بطرف فصل من علي من اني صاحب قل أحمد ص ما حول
 أبو بكر وعمر وعثمان وسك عن علي حتى صح ل حديث ان عمر بالنصف بيل
 قال أحمد هم والله الخفاء ارشدون امهدون ون شهد بعضهم انهم في اخية
 أبو بكر وعمر وعثمان وثلي وصاحبة والريم وسعد وسعيد وعد الرحمن بن عوف
 وأبو عبيدة بن الجراح من شهد له سبي صبي الله عليه وسلم بالحنة شهدا له بها ورفع
 اليدين في اصلا ردة في الخسرات والخير ما من عند قول الامام ولا القسيتين ولصلاة
 على من مات من اهل هذه القلة وحسابهم على الله عروحل وخروج مع كل اسم

حرج في غزوة وحجة ولصلاة حاتم كل يوم حرج صلاة الجمعة والعيدين والدعاء
لأئمة المسلمين بالصالح ولا يخرج عليهم بالسيف ولا هاتل في القبة ولا تنلى على
أحد من المسلمين أن يقول فلان في الحجة وفلان في الدر إلا بعشرة الذين شهد لهم
النبي صلى الله عليه وسلم بالحجة وكف عن مساوي أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم تحدثوا خصائلهم وأمسكوا عما شجر بينهم ولا مشاور أهل البدع في
دينك ولا ترافق أحدا منهم في سفر وحدوا لله بما وصف به نفسه واتقوا عن
الله ما نهى عن نفسه واحذروا الحداد مع أصحاب الأهواء ولا مكاح الأتوي
وحاطب وشاهدى عدل وأئمة حرام إلى يوم القيامة والتكبير على أحد الأربعة من
كبر الأسماء حسا وكبر معه كعب بن علي بن أبي طالب قال عبد الله بن مسعود
كبر ما كبر أمك من أحد حتى أشاهد فقال أن راد على أربع تكبيرات
بعد الصلاة واحد على الحديث أسبى صلى الله عليه وسلم «انه صلى على أحد رز
وكبر أرماء وفي روايه صلى على الجاني وكبر زما» ورواه ابن مهلب في المصنف
الأرشد ومن طلق ثلاثا في إعط واحد فقد جهل وحرمت عليه زوجته» ولم أحد
هذه الأربعة في روايه الطائفة ابن الخوري ونسخ على الحنفين للمسافر ثلاثة أيام
وبينهم ولهم يوم ويلة وسلاة الليل و «ماز منى ولا صلاة قبل العيودا
حدث المسجد إلا مجلس حتى صلى ركعتين ثمية المسجد ولو ترك ركعة والأقامة
ورادي أحبوا أهل السنة على ما كان منهم «تأنا لله وابكم على الأسماء
والسنة وورقما رايكم انما ووصدواياكم ما يحب ويرضى» هذا آخر
ما انصرت من كبره الإمام أن مسدد رحمه الله تعالى وفي
الأصول التي قلنا عنها خلاف في أصل مسائل بحيث تروحد المسألة في رواية
ابن الخوري ولم يوضح فيما قلناه صاحب المصنف وقد سمعت زيادة بعض إلى
وأما التصريح من لم يحدد إلا فيما قلناه البرهان من مدح وإعلاء من زيادة الرواية
فإن ورجح الأسماء وزهه «يأتي له ذلك وثق في هذه الرسالة» واضح يحتاج إلى
بيان لا بأس بإعادة ما ذكره على شريطة التيسير بقول

(الوضع الأول) قوله الإمام في قدم القرآن وما في المصحف وتلاوة الناس
غير مخلوق معه أن القرآن منهما تكليف كيفية فهو كلام الله وكلامه تعالى غير

مخلوق سواء كتب في المصحف أو لم يكتب به الثاني فانه لا يخرج عن كونه كلام
الله تعالى وايدى في تذهب في كلامه مذهب سعد الدين مسعود استأزاني في
نشره لعقائد السلف حيث نسب الى بعض الاصحاب انهم يقولون تقدم جلد
المصحف والكاعد والحر الذي كتب به الكاعد فيكون قد اعطيت الاعراء
على انهم وسبب اليهم لم يقل به عاقل فصلا عن انفة اعلام ولم ندر ان مرادهم
نزيه كلام الله تعالى عن ان يدس اليه كونه مخلوق فانه مهمقري أو كتب فلا
يجرح عن كونه كلام الله تعالى ولا يليق باحد ان يدعى ان كلامه تعالى مخلوق
فجمع هذا الغم وطرح التمسك بغير الله فثبت صور الايمان والعرفان
الموضح الثاني قوله واحذروا رأي جهنم أراد به جهنم بن صفوان وهو من
الخرية اخصه ظهرت بدعته بزم وقبه لم ينحوز المازني عمو في آخر
مات في أمية وهو في معتزلة في بني المعتز الاولية وزاد عليهم باشياء (منها)
قوله لا يجوز ان يوصف الله تعالى بصفة تكون مشتركة به وبين خلقه لان
ذلك يقتضي تحيها حال لا يجوز ان يوصف الله تعالى بكونه حياً عالمًا وأثبت كونه
قدراً معلوماً لا يوصف بشيء من صفاته بالقدرة والقدرة والخلق (ومنها) انه
أثبت لله تعالى علوماً حادثة لا في محل ولا لا يجوز ان يعلم شيء قبل خلقه لانه
لو علم ثم خلق فبقى معه على ما كان أو لم يبق من شيء فهو جاهل فان العلم بان
سيوجد غير العلم من قد وجد من شيء في نفسه لا غير واسمير محتوى ليس تقدم
ووفق في هذا مذهب هشاش بن الحكم قال وادانت حدوث العلم وليس بمخلوق
إلا ان يحدث في ذاته تعالى وحدث يؤدي الى الغير في ذاته وان يكون محلاً
للحوادث وآما ان يحدث في محل فيكون أحد موصوفه لا لا يباري تعالى فتعين
انه لا محل له فثبت علوه حادثة تعدد المعلومات بالوحدة (ومنها) قوله في القدرة
الحادثة ان الانسان ليس يدر على شيء ولا يوصف بالاسطة وانما هو محبور
في امهاته لا قدرة له ولا ارادة ولا اختيار وانما يحق الله تعالى الاعمال به على
حسب ما يحتاج في سائر الحوادث وينسب اليه الاعمال محراً كما ينسب الى
الحوادث كما يمال اثمرت الشجرة وحري الماء وتحرك الحجر وطلعت الشمس
وعبرت وتغيبت الشمس وامطرت واهرقت الارض وابنت الي غير ذلك والتواب

وانه ان حرك كان الامام حنبل وإدانت خبره ككثف ايضاً كان حراً
 (ومنها) قوله ان حركات اهل السنة والجماعة والاربعين بعد
 دخول اهلها فيها وولد اهل سنة سعيها وثم اهل اثار سعيها
 ان لا يتصور حركات لاسمى احراراً كما لا يتصور حركات لاسمى اولاً وحمل
 قوله تعالى (خالدين فيها) على ان لا يكونوا في الدنيا في الحقيقة في التحديد كما يقال
 خلد الله ميت فلان واستشهد على الاحتجاج قوله تعالى (خالدين فيها) مادامت
 السموات والارض (الامانة ربك) ولا يه التمام على شرطية واستثناء والخلود
 وسأبدي لا شرط به ولا استثناء (ومنها) قوله من اني سمعته ثم حشد لسانه
 لم يكفر بحدوده لأن العلم والعمارة لا يرويان سجد فهو مؤمن قال والاعمال
 لا يسمي أي لا يسمي الى - بدوقوب ومن قال ولا يسمي أهله فيه فامان
 الايمان وانما الامة على مطوحه ادلة ارف لانه من وكل السب منهم من
 أشد الرادين على جهم ولبسته الى التمثيل انفس وهو مما موافق للسمعة
 في نفى رؤية المؤمنين ارفع يوم اقامة وفي كتب حق الكلام والحدس للعارف
 بالعدل بعد ورود الشرح وقد شئنا على جهم واتباعه واحوانه من ائمة
 أساطين الفناء ورد الاستدلالهم واكثر من نصب هذه لبيان الحق والرد عليهم
 من طرعى اقل وانقل الامام ابو محمد على بن احمد بن حنبل لعلهم في شرح
 الاسلام احمد بن بيعة الحارثي ثم صاحبه شمس الدين محمد بن قيم الجوزية قدس
 الله أسرارهم من أراد الاطلاع على كبر حوشهم وندمهم في ميدان الاستدلال
 عليه يكتب هؤلاء الاعلام ولو لا اما انتم طما في كمال هذا الاختصار لا فية اثر
 اولئك النجوم قاندياسهم وعسا ان شرعا شرح بوية ان الله ان فاني بما
 يكفي ويشفى

اموضع اثبات ذكر الامام رضي الله عنه المنة له وحمداً له كثرة استوفى
 أقساماً من اهل في المنل والجلل كاني منصور العدادي وأبي الله محمد بن
 عبد الكريم الشيرازي ولكم في كثرتهم بهم القول باصول احمد وهاستاسا
 مداركهم وبحثهم وهي قولهم ان الله تعالى قدس واهدم أحسن وصفاته ودعا
 الصفات القديمة أصلاً صالوا هو علم بدته ودر بدته حتى بداه لا اسم ولا قدرة

وحياة هي صفات قديمة ومجال قديمة لانه وشاركه الصفات في القدم الذي هو
أخص الوصف لسركه في الالهية وسموا على ان كلامه يحدث حقوق في مح
وهو حرف وصوت كتب آتته في مح كتب حكايته عنه وها وحدي أن
عرض قد هي في حاله وسموا على ان الارادة والسمع والبصر كانت معاني قائمة
لانه انك احدثوا في وجود وجوده، وسموا على ان رؤيته الله تعالى
بالاظهار في در هزار وسموا على كل وجه حجة ومكانا بصورة وحدها
وتجرباً وادباً ورواها وسموا على ان احدثوا على الآيات مشابهة التي يشبه
فيها وسموا هذا النقط توحيد واعتوا على ان احدثوا على الالهة حيرها
وشرها مستحق لي ما لله نوا وتوا في الدار الآخرة و رب مره ان اصاب
ايه شر وظلم ومن هو كبر ووصية لانه لو حقق ظلم كل صا كانوا حقا
بديل كان عدلا وسموا على ان الحكم لا يملك الاصلاح واخير ومح من حيث
الحكمة رعاية مصالح العباد وما لا يصح وانطق من وجوبه خلاف عديم
وسموا هذا النقط عدلا وافقوا على ان اؤمن اذا خرج من الديعة طاعة وتوبة
استحق انوب واموس وافضل من آخر وراه ثواب واذا خرج من غير
توبة عن كبره ارتكبا استحق الجلود في النار كن يكون بقية حجب من
عقاب الكفار وسموا هذا صفة وداور عباد وسموا على ان يقول امره
وشكر الله ما احب قبل مره وسمع واحد من وسمع يحب معرفتها بعقل
واعتمد الحسن واحسان له مع وحب كسب ودرود كايه طرف الماري
على رسما ان الله انوسد لانه عديم سلام امجد واختار لهالك من
حب من ربه ويحي من حي ربيته وادعوا في لاهوته واموسها صواب اختيارا
هذه اصول مذهبهم واما فروع مذهب فيها اختلاف يطول بيانه *

(الموضع الرابع) ذكر الامم رضي الله عنها راحة وهم ايضا فرق ويحبهم
اموس بن حنبل حين انحصر من فهم شايهم بعد عليه السلام على الخصوص
وقالوا سامته وحالاته نصا ووصاية لاما جليل ما احتياوا بعدوا ان الامامة لا تخرج
من ولاده وان خرجت فبهم يكون من غير او ثقة من بعده قالوا بايست
الامامة قضية مصلحية ساد ما اختيار بومة وتنصب الامم مذهبهم بل هي قضية

شريعة هي ركن لدن لا تخور لرسول عليه نصلاة و سلام إعداله وإمهاله ولا
تحويله إلى لغة وإرساله وقوا شوت رصة الأئمة وحويا عن الكبار
و صغار وأموال بالولي و نيرى قولا وفلا وعقد إلا في حال تقيته وبالحق
مضى لريادة في ذلك والامام رضى الله عنه رد على المتصلة فقط وقرع عن أن
يذكر منهم من يذهب بشيخ للاحق على قبيح مقاصدهم ولقد أحسن ابن
حرم حيث قلنا في كتابه (المص في المن والاهواء و سجن) صدق في الكلام
على المرحلة: والاصل في أكثر حروح هذه عداوتهم عن ديانة الاسلام من
كانوا من سنة الله وعلو يد على جميع الامم و جلالة الخطير في أنفسهم حتى
هم كانوا يسبون أنفسهم الاحرار والاساء وكانوا يعدون انهم عبيد لهم
فلما امتحنوا برأى الله منهم إلى يدي العرب وكاث لعرب قس الامم عند
العرب خطرا تعاطفهم الامم وتصادفت لديهم المصيبة وراموا صعيد الاسلام
بالجارة في نوبات شتى وفي كل ذلك يظهر الله سبحانه وعلى الحق وكان من
فائتهم ستادة واستأمن وانبع بك و يبرهم قين هؤلاء رام ذلك عمر الملقب
بحدادس ويوسم اسراج وروا أن كيد الاسلام على الطيلة تجمع فظهر قوم
منهم الاسلام . انزلوا هذا الشعب بظلمة هائلة . ولله عليم . واستنداع
صدام على رضى الله عنه ثم ملكوا هم من ناسي حتى أخرجوهم عن الاسلام
فعمومهم دخلوهم أى قول بأن رجلا يدطر يدعى المهدي منه حذيفة الذين
اد لا يجوز أن يؤخذ ندين من هؤلاء الكفار إذ سبوا أصحاب رسول الله
ﷺ إلى الكفر و قوم خرجوا إلى نوبة من ادعوا به الدعوة وقوم يسكوا
بهم المسك الثائل صاحبه بالخلول وسقوط الشرائع وآخرون تلاعبوا فأوجروا
عليهم خمسين صلاة في كل يوم وليلة وآخرون قالوا هي سبع عشرة صلاة في كل
صلاة خمس عشرة ركعة . هذا قول عبد الله بن عمر بن الخطاب السكدي قس
أن يصير خارجيا صفريا وقد ملك هذا المسك أيضاً عبد الله بن سبأ . أى
يهودي دبه لعنه الله . ظهر الاسلام لكيد أهله . وكان أصل إنارة الناس على
عنهان رضى الله عنه وأخروى بنى بن قس طاب رضى الله عنه منهم طوائف
تلقوا به بالاطية . من هذه الاصول المأموثة حدثت الامم عميلة و امراطة

وهم طائفتان في هربان ترك الاسلام حملة قتلان الخوئية اشعة ثم مذهب
مردك الموبذ الذي كان على عهد أنوشروان ابن قباد ملك الفرس وكان يقول
نوحوب نسي اناس في اساء والاموال قال ابن حرم في ملح الناس الى هدين
الشعبي أخرجوه عن الاسلام كيف شئوا اذ هذا هو عرصهم فقط قاله الله
عباد الله انهم الله في انفسكم ولا يبرمكم انهم اسكفر والاطداد ومن موه
كلامه شير برهان لكن نوبيات ووعظ على خلاف ما اتاكم به كتاب ربكم
وكلام نبيكم ﷺ فلا خير فيما واهما واعلموا ان دين الله طهر لناعن فيه
وحبر لا سر تحه كله برهان ولا مسحه فيه وانهموا كل من يدعو أن ينسج ملا
برهان وكل من ادعى عديفة سراوشت مهي دسوي وعقرو واعلموا ان
رسول الله ﷺ لم يكن من اشربة كلمة ما فوق ولا اطلع اخضر الناس
به من روحة أو به أو عم أو ابن عم أو صاحب على شيء من الشريعة كتبه
عن الاحمر والاسود ورعاة العم ولا قال سده عليه السلام والاسلام سر ولا
رهر ولا ملط عبر ما دعي اساس كلام اليه ولو كشمهم ثبت ما ملح كما أمر ومن
قال هذا هو كافر في كل قول لم ينسج عليه ولا وضع دليله ولا فهو جاعن
ما مضى عليه نبيكم ﷺ ونحوه رعى الله سهم قال وحلة الحارير كله أن
تأمرموا ما نص عليكم ربكم تعالى في عمرآن اساس عرق ميب لم يورط فيه من
شيء نياا بشكل شيء وماصح عن نبيكم ﷺ برواية نعمت من ثمة اصحاب
الحديث رضي الله عنهم مسند به ﷺ بها طريقتان بوصلا لكم اي رصاه
ربكم عن وحد هذا كلامه فقد مادي ملحق عنا وبيان عن سيدة العرفة اماجية
فرحمه الله تعالى *

(ابو صاع الخامس) قول الامام رضي الله عنه كما تقول أبو بكر وعمر
وعثمان وسكت عن علي حتى صبح لا حديث ابن عمر بالتفصيل يشير الى انه رضي
الله عنه كان بدور مع الدليل صحيح كيم دار فادا أشكل عليه سكت الى أن
يتجلى له الحق ولما كان عنده تردد في حديث ابن عمر من حيث الصحة وعدمها
أطرح الميل الغالي ولم يسأله بها تين به صحته باح غضموه واپس سكونه أيضا
إلا عن دليل فقد قال في مسنده حدثنا أبو معاوية حدثنا سهريل عن أبي صالح

عن أبيه عن ابن عمر قال كذا به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وأصحبه
متوافرون أبو بكر وعمر وعثمان ثم سكوت ورواه ترمذي وقال هـ هذا حديث
حسن صحيح عريب من هـ هذا الوجه يستقر من حديث عبيد الله بن عمر
وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن ابن عمر انتهى (وقوله) من غير وجه
أشار به إلى ما رواه الإمام أحمد بن محمد بن حنبل من هذا الوجه وأما الحديث
الذي أشار إليه الإمام أبي كشميت عليه في المستدرك فمأخذه ولست أدرى هل
هو فيه فزاع عنه البصري أم هو ممنوع منه وكذلك قشت عليه في الكتب الستة
ممن أحججه الكنتي وجدت أن الحافظ أبو عاصم عن ابن عمر كذا الحديث رواه
في رحمة أبي بكر لصديق رضي الله عنه من تاريخه الكبير عن ابن عمر قال كذا
بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر
ثم عمر ثم عثمان ثم علي فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكره وفي
لعل ثم يدع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تفاضل بينهم . وحيث
أن الإمام أشار إلى صحة هذا الحديث تركه في الكلام عليه كقوله تنوين الإمام
المحدثين . وقد أخرج ابن عساكر رضي الله عنه أنه قال هـ من فضلي على أبي
بكر وعمر جلدته جلد أسيرى وهل أنا إلا حصنة من حصان أبي بكر وعمر
وله كلام يبر هذا ذكرته في كتابي تهذيب تاريخ ابن عساكر هـ

روى أحمد بن محمد بن الحارثي وأبو يعقوب في طبقاته وبرهان الدين بن
مطيع في المصداق لرشيد بن محمد بن عبد الله بن أبي علي عن الإمام أحمد بن محمد بن
المؤمن من هـ هل السنة والجماعة من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وفي
محمد آية ورسوله وأمر محمد ما أتت به الملائكة وأمر الله وأمر رسوله وأمر محمد ما أتت
به الملائكة ولم يشك في إمامه ولم يكفر أحداً من أهل شيعته مذاب ورحاً ما عاب عنه
من الأمور إلى الله عز وجل وروى أمره أي الله ولم يصح بالديوب العصاة من
سنة الله وسلم أن كل شيء بقضاء الله وقدره الخير وأشر جميعاً ورحاً بحسن أمة
محمد وتخوف على مسيئتهم ولم يزل أحداً من أمة محمد الحق ملاحقاً ولا أساس
بديب اكتسبه حتى يكون الله الذي ينزل خلقه كيف شاء وعرف حق السلف
الدين اختارهم الله لصحية دينه وقدم أبا بكر وعمر وعثمان وعرف حق علي من أبي

طاب وطهارة وإيرير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن
 زيد بن عمرو بن يحيى بن علي بن سائر لصحبة من هؤلاء السبعة الذين كانوا مع أبي
 علي الله عليه وسلم على جبل حراء فقال أبي علي الله عليه وسلم احسن حراء
 فما عليك إلا أبي وصدق أو شهيد أبي عليه السلام عنهم ونرحم عن جميع
 أصحاب محمد سعيدهم وكثيرهم وحدث بقصصهم وملك غماشجر بينهم وصلاة
 العبد بن والخوف والهمة والهمة مع كل مبرر وفخر في المسح عن احدى
 في سفر والحضر والعصر في سفر وقرآن كلام الله وتوحيده وليس بمحقوق
 والايمان قوي وعمل يزيد وينقص والجهاد من مبدء الله محمد عليه السلام في
 آخر تصانيفه يقولون الدجال لا يصيرهم حور جنز وشره وبيع حلال إلى
 يوم القيامة على حكم الكتاب وسنة ومكبر من احبائهم واللعنة لآفة
 اسديين بالصلاح ولا يخرج عنهم اسمك ولا تبارك في قسمة وارم بينك والايمان
 بعباد القبر والايمان بمكر ومكبر والايمان بالحوص وشدة والايمان
 بأن أهل الجنة يرون ربه تبارك وتعالى والايمان بأن موحدين يرحلون من
 سفر بعد ما تمحشوا كما جاءت لاحديث في هذه الاشياء عن أبي علي الله عليه
 وسلم تؤمن تصديقه ولا تصرف لها الا هذا ما احتج عليه العلماء في جميع
 الآفاق انتهت رواية لا يدري وثانيها رواية عبدوس

روى أبو علي في الصفات والحالات ابن الحوري في المواقب عن
 عبدوس بن مانيك أو محمد القطار قل سمعت أبا عبد الله محمد بن محمد بن
 حسن يقول رسول الله عندما أعصيت كما عصى نبي الله محمد رسول الله عليه السلام
 والافتداء هم وترددت في ذلك وعلى بدعة من صلاته ورك المراء والحدان
 والخصومات في الدين ولست عندما أتت رسول الله عليه السلام والسنة هم القرآن
 وهي دلائل القرآن وليس في السنة قياس ولا تصرف لها الايمان ولا تدرك
 بالعمول ولا الاوهام والاعمال هو الاساع وترك المروي ومن السنة الازمة التي
 من ترك منها خصلة لم يقبلها ويؤمن بها لم يكن من أهل الايمان فقدر حيره
 وشره والتصديق بالأحاديث فيه والايمان بها ولا جهل ولا كبر انما هو
 التصديق والايمان بها ومن لم يعرف تفسير الحديث وبلغه عنه صد كفي ذلك

وأحكم له عليه الإيمان به والتسليم له مثل حديث الصادق اصدوق ومثل ما كان
مثله في القضاء والقدر ومثل أحاديث الرؤية كلها وإثبات ثبت عن الأسماع
واستوحش منها المستمع فإنا لمية الإيمان به وإن لا يرد فيها حرف واحد وبيرها
من الأحاديث ثبوتات عن الثقات وإن لا يحاصم أحد ولا يباطر ولا يتعام
الحديث فإن الكلام في العدد والرؤية والقرآن وبيرها من السنن مكره وهي
عنه لا يكون صاحبه وإن صاب كلامه لغة من أهل لغة حتى يدع الجدل
ويسلم ويؤمن بالأثر والقرآن كلام الله وليس بمخلوق ولا يصف أن يقول
القرآن ليس بمخلوق فإن كلام الله ليس بآثار منه وليس منه شيء مخلوق
وإيان ومضرة من أحدث فيه ومن قال بالثبوت وغيره وإن وقف فيه فقال لا
أدرى أم مخلوق أم ليس بمخلوق وإنما هو كلام الله فهذا صاحب بدعة من من
قال هو مخلوق وإنما هو كلام الله وليس بمخلوق . والإيمان بالرؤية يوم القيامة
كما روى عن أبي بصير الله عليه وسلم من الأحاديث الصحيحة وإن صلى
الله عليه وسلم قدرني ربه فانه . روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
صحيح رواه قتادة عن سكرمة بن أبي ياسر ورواه الحاكم بن أبي عن سكرمة
عن أبي ياسر ورواه علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن أبي عباس والحديث
عندنا على ظاهره كما جاء عن أبي بصير الله عليه وسلم . والكلام فيه بدعة
والسكن يؤمن به على طهره ولا يباطر فيه أحد . والإيمان بالبرهان يوم القيامة
كما جاء . يؤمن بالصديق يوم القيامة . لا ربح . موصوفة يؤمن بعمل العباد كما جاء في
الأثر والتصديق به والأعراض عن رد ذلك وترك مجادلته . وإن الله يكلم
العباد يوم القيامة يسببه ويدينهم رحمة والإيمان به والتصديق . والإيمان بالحوض
وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حوصا يوم القيامة ترد عليه ثمة عرسه مثل
طوله مسيرة شهر آيته كعدد نجوم السماء على ما حدث به الأحبار من غير وجه .
والإيمان بعذاب القبر وأن هذه الأمة تتفنن في قبورها وتسد عن الإيمان
والإسلام ومن ربه ومن نبيه ومنه مكر وسكر وكبر كيف شاء الله وكيف أراد
والإيمان به والتصديق به . والإيمان بشدة النبي صلى الله عليه وسلم وقوم
يخرجون من النار سد ما حرقوا وصاروا فجها فيؤمر بهم إلى نهر على باب الجنة

كما جاء الاثر كيف شاء وكما شاء، اذ هو الايمان به والتصديق به. والايمان
 بأن المسيح الدجال خارج مكتوب بين عباده كافر والاحاديث اى جاءت فيه
 والايمان بأن ذلك كاذب وان المسيح من مريم عليه السلام ينزل بعده بياب له.
 والايمان قول وعمل يريد به من كما جاء في الخبر: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم
 حياءً» ومن ترك الصلاة فقد كفر وليس من الاعمال شي تركه كفر إلا الصلاة
 من تركها فهو كافر وقد أحل الله قتله، والذاني هو الكافر أن يكفر بالله ويصد
 غيره وبغائر الاسلام في العاتية مثل المنافق اذ من كانوا على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه فهو منافق: على التعميط بروجها كما جاءت ولا
 يسرها. وقوله لا ترحموا عدوي كافرين إلا لا ضرب بكم ركب نص. ومثل
 «إذا أتى المسلم سيفه ما قلة تل والتمتوا في النار» ومثل «سب انفس
 فسوق وقتله كفر» ومثل من قال لاخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما. ومثل
 كفر بالله تعالى من ترأ من سب وان دى ونحو هذه الاحاديث مما وجد صحيح
 وحديث وان سمع به وان لم يعلم سبها ولا تكلم فيه ولا ينادي به ولا يسر
 هذه الاحاديث إلا ينزل ما جاءت لا يرها إلا يحد منها. والرجح حق على
 من رما وقد أحصى إجماعهم وقت سبها بينة قدر رجح رسول الله ﷺ
 ورحمت الجنة الراشدون قال ولا تشهد على أحد من أهل البنية بعمل بعده
 بجنة ولا نار برحول الصالح ونحوه على النبي المذنب ورحوله رحمة الله. ومن
 لقي الله بذنب محب له به النار قابلاً ببر مصر ما به من الله يتوب عليه (ويقول
 اثبوت عن عبادته ويقف عن اسبئات) ومن لم يمه وود أقم عليه حد ذلك في الدنيا
 من التوب التي قد استوحب بها مفعولة فأمره إلى الله أن شاء عبده وإن شاء
 غفر له. قال ومن الايمان الاعتقاد بأن الجنة والنار مخلوقتان قد خلقت كما جاء عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم «دخلت الجنة فرأيت قصرأ ورأيت فيها لكور
 واضمت في الجنة فرأيت أكثر أهلها كذا وأطلفت في النار فرأيت أكثر أهلها
 كذا وكذا من زعم أنهما لم يخلقا فهو مكذب بالقرآن وحديث رسول الله ولا
 أحسبه يؤمن بالجنة والنار. ومن مات من أهل البنية موحداً صلى عليه ويسمعه
 له ولا يحجب عنه الاستغفار ولا ترك الصلاة عليه لمب أدتبه صبراً كل أو كبيراً

وبعوض أمره إلى الله عز وجل . وقيل المصوص والحوارح جائز إذا عرصوا
للرحل في حبه وماله فيه أن يقاتل عن حبه وماله ويدفع عنهم بكل مقدور
وبسبب إذا فرغوه أو تركوه أن يقاتلهم ولا يسمع قتلهم ليس لأحد إلا بالإمام
أو ولاية المسلمين إمامه أن يدفع عن حبه في معامته ويتولى محمده أن لا يقتل
أحدًا فإن أن سلب بدنه في دمه عن حبه في المركة فأعد الله له قتل وإن قتل
هذا في تلك الحال وهو يدفع عن حبه وماله رجوت له الشهادة صحتها في
الاحاديث وجميع الآثار في هذا إنما أمر بقتاله ولم يؤمر بقتله ولا إتيائه ولا
يحجر عليه إن صرع وإن كان صريحاً وإن أحده سيراً فليس له أن يقتله ولا أن
يعيم عليه الحد ولكن يرجع أمره إلى من ولاه الله فيحكم فيه . والسمع والدعة
للأئمة وأمير المؤمنين أبو وأما حرم ومن وبى الخلافة من أجمع الناس عبيده
ورضوه ومن علمهم بالسيف حتى صار حذيفة وسبى أمير المؤمنين . والمرود من
مع الأئمة إلى يوم القيمة أبو وأما حرم لا يترك . وقصة من واقعة الحدود
إلى الأئمة ماض ليس لأحد أن يطلع عليهم ولا يدارعهم ودفع الصدقات إليهم
حائرة نافذة من دمه إليهم . حرائر به برأ كل أوفاحر . وصلاة الجمعة خلفه
وحذف من ولي حائره أمه ركة من من أعمدها فهو مبتدع تارك الآثار
خائف لنفسه ليس له من يصل الجمعة شيء إذا لم ير الصلاة حذف الأئمة كائنين
من كانوا يرحم ويحرم فالسنة أن يصلي معهم ركعتين ويدن منها فامة لا يكره
في صدرك شئ : ومن حرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كانوا ائتموا عليه
وأفروا له بالخلافة بأي حجة كان لزمنا أو مانعية هدد شو هذا الخارج عنها المسلمين
وحالف الآثار عن رسول الله فإن مات الخارج عليه مات مينة جاهلية ولا يحل
قتل السلطان ولا أخروجه عليه لأحد من الناس من فعل ذلك فهو مبتدع على
غير السنة والطريق : انتهت رواية عبدوس وإليك غيرها *

أخرج أبو علي في الطبقات والاختلاف ابن الجوزي في المناقب وذكر البرهان
ابن مفلح في انطبقات عن الحسن بن اسماعيل الرضبي أنه قال قل لي أحمد بن
حنبل إمام أهل السنة والصابر لله عز وجل تحت اخية : أجمع تسعون رجلاً من
التابعين وأئمة المسلمين وأئمة السلف وفقهاء الأمصار على أن أسأله أنتي توفي عليها

رسول الله صلى الله عليه وسلم أولها أوصى الله عباده بالتسليم لأمره والصبر
تحت حكمه ولا تخفوا أمر الله به وأمر الله به وأمر الله به وأمر الله به
والإيمان بالقدر خيره وشره وترى أمراء وخدام والخصومات في الدس والفسح
على الحميين والجهل مع كل حبيفة روافد الصلوة على من تب من أهل البهية
والإيمان قول وعمل يزيد الطاعة ويقتضي المصطفية والمرآن كلام الله يزل على
قلب مبه صلى الله عليه وسلم غير مخلوق من حيث نبي وأصغر تحت بواء استعبد
على ما كان منه من عدل أو جور ولا تخرج على الأمراء بالسيف وأن جاوروا ولا
تكفر أحداً من أهل التوحيد وإن عملوا بالكبر والكف عما شجر بين
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصل الإيمان به رسول الله أو نكر
وعمر وعثمان وعيسى ابن مريم رسول الله وأترحم على جميع أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم وأمه وأبيه وولاده وأمه رسول الله عليهم تسلم هذه هي السنة
الروها تسلموا أحدها ركة وتركها حلاله

روضة في كلمات الإمام في مسائل من أصول الدين

روى عنه أبو داود صاحب السنن أنه قال لا تروى وعمل ويريد ويص
البركة من الإيمان بالله ما هي منه من الإيمان . وره في الحديث أن الحوري عن
صالح بن الإمام أحمد قال انتهى إلى أن طالب يحكي عن أبيه وهو أظنى
المخلوق غير مخلوق فحبرت أبيه فقال من أحمر فقلت فلان قال
إلى أبي طالب فوحش إليه وجاء وجاء بوران قال له أبي أن قلت لك لفظي
بالقرآن غير مخلوق وعصب وجعل يردد فقال قرأت من هو الله أحد فقلت هذا
ليس بمخلوق فقال له لم حكيت عن أبي قلت لك لفظي ما عرف أن غير مخلوق وبأني
بك وصمت ذلك في كتاب وكنت به إلى قوم فلان كان في كتابك دجحه شد
أخوه وأكتب إلى اليوم الذين كنت ليهم أبي لم قر ذلك أحسن بوران يتدو
ه وأصر أبو طالب فذكر أنه قد كان حك ذلك من كتبه وأنه قد كتب
إلى القوم يحبرهم أنه وعلى أبي في الحكاية . هذا قلت ولقد وهم أبو طالب
حقاً فإن قول الإمام هنا ليس بمخلوق شاربه إلى المتروك . وتو طالب فهم أنه

شاربه إلى مقام الباري وهذا أشد العلط وحاشا أن يحمل لفظه بالقرآن
 غير مخلوق فيهم. وكان رسول الله في أحاديث أصحاب رويها كما جاءت وكان
 يقول علماء المعتزلة زاذقة وقال لأنه عند الله لا يصل خائب من قول القرآن
 مخلوق من صبي رجل خضع أعاد الله لآله وقال للميموني يا أبا الحسن إداريت
 رجلا يدكر أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نسوة فيهم
 على السلام. وقال لما مرض رسول الله ﷺ قدم أبو بكر ليصلي بالناس وقد
 صكك في النسم من هو أقرأ منه وإنما أراد الخلافة وأخرج ابن الجوزي
 في الشافعي وأبو يعلى في طبرستان عن عبدوس بن ميثاق انه صار في سمعته أن
 عبد الله أحمد بن محمد بن حبيب يقول خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق
 ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب ثم علي بن أبي طالب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أم يحملوا في ذلك ثم من بعد هؤلاء الثلاثة
 أصحاب شورى الخيمة علي والزبير وصالحه وعدد من رحمهم من سوف وسعد
 وكاهن صالح للخلافة وكههم بام نذهب في ذلك إلى حديث ابن عمر كذا
 بعد رسول الله أبي وأصحابه متوافرون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان وسكت ثم
 بعد أصحاب الشورى أهل بدر من المهاجرين وأهل بدر من الأنصار من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قدر الحجرة والساعة ولا ولا ثم انفس الناس بعد هؤلاء
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم من يرى أن الذي يث فيهم كل من صحبه
 سنة أو شهر أو يوم أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه له من الصحبة على قدر
 ما صحبه وكانت ساقته معه ومع منه وسبق إليه صرة فادبهم صحبة هو أفضل
 من أن يدس أم يروى ولو لقوا الله بجميع الأعمام كان هؤلاء الذين صحبوا
 النبي صلى الله عليه وسلم ورواه وسمعوا منه ورآه بمنه وآمن به ولو ساعة انفصل
 لصحبته من التابعين ولو عدوا كل أعمال الخير ومن انتص أحداً من أصحاب
 رسول الله وأبغضه لحديث كانت منه أو ذكر مساويه كان مبتدعاً حتى
 يرحم عليهم جميعاً ويكون قلبه سليماً (تبيين) أدرج أبو بكر في هذه الرواية
 في رواية عبدوس الساقية وأمردها ابن خوري ونحن نعلم في أفرادها
 وكان يقول قدموا عثمان على علي بن أبي طالب من قدم علياً على عثمان فقد

أزرى أصحاب انشوري . وقال أيضا من فصل عينا على أبي بكر فقد طعن على رسول الله ومن قدم عينا على عمر فقد طعن على رسول الله وعلى أبي بكر ومن قدم عينا على عثمان فقد طعن على رسول الله وعلى بكر وعمر وعلى المهاجرين ولا أحسب يصلح له عمل . روي ابن الخوري ذلك عن محمد بن يوسف عن أحمد وروي أيضا من عبد الله بن الإمام أحمد قال كنت بين يدي أبي حنيفة ذات يوم فحدث طائفة من السكينة فذكرها خلافة أبي بكر وخلافة عمر وخلافة عثمان فذكروا ودكروا خلافة علي بن أبي طالب فرادوا وأطأوا ورفع أبي رأسه إليهم فقال يا هؤلاء قد أكثرتم القول في علي والخلافة . خلافة لا ترين عينا من يريم قال البشاري فحدثت بهذا . نص . شعبة قال في قد أخرجت صاحب ما كان في قلبي على أحمد بن حنبل من أمس . وكان الإمام أحمد يقول مالا أحد من الصحابة من أوصاف بالأسير . صاحب ما . في رضي الله عنه . وقال من لم يثبت الإمامة لعلي بن أبي طالب من حبه أهله . وروي ابن الخوري عن حنبل قال قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل هل خلافة أبي ثالثة فقال سبحانه الله يفيم على الحدود ويقطع ويأخذ الصدقة ويفسرها ملاحق وحب له أن يواله من هذه المفاصلة هم هو حليمة رضي الله عنه رسول الله وسألو عنه مروا معه وحاهدوا وحجوا وكانوا يسبون أمير المؤمنين وأصحب بذلك غير منكر من نحن تبع لهم . وقال له رسول الخليفة ما تقول بما كان من أبي ومما يروى قال لا أقول إلا الحسي . وأله رجل من بني هاشم عن مثل ذلك . فأدله . إلى (ثالثة) أمة قد حلت لها . كسب . وأكرم ما كنتم ولا تسألون عما كانوا يعملون . وقال له أنه عبد الله من الراصي فقال الذي يشتم ويسب أبا بكر وعمر . وقال عبد الله سألت أبي عن رجل شتم رجلا من أصحاب رسول الله فقال ما أراه . في الاسلام *

شذرة أيضا في كلامه في الاصول

أخرج ابن الخوري عن أحمد بن محمد بن هاشم العناني المعروف بالانرم قال سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول إنما هو بسمه والاسماع وإياها الناس ليس على أصل ثم يحيى إلى الأصل . فهدمه ثم يقول هو قياس . يعني أي شيء . كان

هذا القياس وقيل له لا يسمى ن بقبس إلا رجل عالم كبير يعرف نسبة الشيء
 بالشيء معرفة كثيرة جداً أحل لا يسمى . قال الأثرم وسمعت أبا عبد الله يقول
 إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديث لم تأخذ بها قول أحد من صحابة ولا
 بهون من بعده وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله ﷺ يختلف تحريم أقوالهم
 ولا تأخذ بقول من بعده وإذا يكن فيها حديث ولا قول لأحد من لصحابة تخيير من
 أقوال الناسي ورأى كان الحديث عن النبي ﷺ وفي إسناده شيء فما حذبه إلا لم يحج
 حلاله قد ورثنا أحداً بالحديث المرسى إدام يحيى حالته وروى محمد بن عوف بن
 سليمان الصائلي لم يسمع عن الإمام أحمد معانة طويلة في الاعتماد حكاهما عنه أبو يعلى
 في المطبوعات لكنها لما كانت مسائلها قد تصحها رسائل مسدود وعدوس أضرم عن
 ذكرها حروف الطويل *

وروى أبو يعلى في ترجمة أحمد بن محمد بن عمرو الفارسي الاصلطجري عنه رسالة
 مطبوعة عن الإمام أحمد بن محمد بن سفيان قال كان فيها تكرير لما يكره المكرر أحلى *

قال الاصلطجري قال أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حبيب هذه مذهب أهل
 العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المذمومين معروفها له روي عن أئمتهم فيها
 من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا وأدركت من أركت من علماء أهل
 الحجاز والشام وغيرهم عليها من حالف شيئاً من هذه المذاهب وطعن فيها أو
 أعاب قائلاً فهو مبتدع خرج من الجماعة زنى عن مشيخ السنة وسيد الحق وكان
 قولهم إن إلا أن قول وعمل وفيه ونسك ملة والأيمان يريد وينقص ويستثني
 في الأيمان غير أن لا يكون الاستثناء شكاً إنما هي سنة عبد الله ماضية قد وإذا
 سن الرجل مؤمن أت قاله بقول أنا مؤمن أن شاء الله ومؤمن رجوا أو
 يقول آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله ومن رعم أن الأيمان قول بلا عمل
 فهو مرجي . ومن زعم أن الأيمان هو القول والأيمان شرائع فهو مرجي . ومن
 زعم أن الأيمان لا يزيد ولا ينقص فقد قد قول المرحمة . ومن لم ير الاستثناء
 في الأيمان فهو مرجي . ومن زعم أن الأيمان كل ما جبريل والملائكة فهو مرجي .
 قد ومن زعم أن المعرفة تقع في الشك لا يتكلم بها فهو مرجي . قال والقدر
 خير وشره وقليله وكثيره . طاهره وباطله وحلوه ومردوه ومحبوه ومكروهه وحسنه

وقيحة وأوله وأخوه من الله قضاء قصده وقدره عليهم لا يعدو أحد منهم
مشيئة الله عز وجل ولا يجوز قضاءه من هم كهم صائرون إلى ما خلقهم له واقنون
فيما قدر عليهم لأفعاله وهو عدل منه عز وجل . والربنا واسترقه وشرب الخمر
وقبل النفس وأكل المال الحرام والشرك بالله والمعاصي كلها هضم . وقدر من غير
أن يكون لأحد من الخلق على الله حجة بل لله الحجة بالغة على خلقه (لا
يسأل عما يعمل وهم بحثلون) علم الله تعالى ما مضى في حجة بمشيئة منه قد علم من
يلبس ومن غيره من قضاء من لدن أن عصى تبارك وتعالى إلى أن تقوم
الساعة المعصية وحائهم لها . ولم اسع في أهل الطاعة وحلقهم لها وكل
يعمل لما حلق له وصائر إلى ما مضى عليه . ولم منه لا يعدو أحد منهم قدر الله
ومشيئته وأنه ادريس . يريد من يشاء ومن زعم أن الله شاء لعبده العبد عصى
الخير والطاعة من أفعال شائوا لأنفسهم الشر والمعصية فصلوا على مشيئتهم فقد
زعم أن مشيئة الله تعالى لا تعد من مشيئة الله تبارك وتعالى فأي افتراء أكبر على الله
عز وجل من هذا . ومن زعم أن الربا ليس يعدل له . أو أتب هذه المرأة
إن حلت من الزنا وجاءت بولد هل شاء الله عز وجل أن يخلق هذا الولد وهل
مضى في قال قل لا فقد زعم أن مع الله حجة وهذا هو الشرك صراحا
ومن زعم أن السرقه وشرب الخمر وأكل المال الحرام ليس قضاء . وقدر قد
زعم أن هذا الإنسان قادر على أن يأكل رزق غيره وهذا صراح بول المخوفة
بل أكل رزقه ونهى الله أن يأكله من الوحي الذي أكله . ومن زعم أن قل
النفس ليس بقدر من الله عز وجل فقد زعم أن القتل مات بغير أحلام أي كسر
أوضح من هذا بل ذلك قضاء الله عز وجل وذلك مشيئة في حقه وتدبيره وهم وما
جري من سابق علمه فيهم وهو العدل الحق الذي يفعل ما يريد ومن فرغ من
برمه الامرار بالقدره والمشيئة إلى الصبر والتمسك (١) ولا شمسى أحد من أهل القلة
أنه في لما لم يملكه ولا كبره أذاه لا أن يكون في ذلك حديث ككلامه على ما روي
بصدقه ونعم الله كما جاء ولا من الشهادة والخلق في قرين ما في من الله من انسان ليس لأحد
من الناس أن يذنبهم فيه ولا يخرج عنهم ولا يترك لعبدهم إلى قوم الساعة
والجملد ما من قلم مع الأئمة يروا به فحروا لا يطله حور جائر ولا عدل عادل

والجمعة ولعبدن والنج مع السلطان وإن كان كواحدة ولا أتيه ولا بدولا
ودفع الصدقات والخراج والأعشار والحق ولعنتم إلى الأمراء عدلوا فيهم أم
جاروا والأعباد إلى من ولاه الله أمركم لا تنزع يدا من طائفة ولا تخرج عليه
بسيك حتى يجعل الله لك رجلا ومخرجاً ولا تخرج على السلطان وتسمع
وتطيع . ولا تسكت بعة من من ذلك فهو مبتدع مخالف مبدع للجماعة .
وإن أمرك السلطان بأمر هو لله مخصصة وليس لك أن تعليه البتة وليس لك أن
تخرج عليه ولا تنزع عنه ولا منك في لغة ماضية وأحب لرومها فإن
أبليت فقدم نفسك دون دينك ولا تنص على الفتن ولا تسأل وإنك أكذب
يدك ولسانك وروا الله للمبين . وأكذب عن أهل البيلة ولا تكفر أحدا
مهم نسب ولا تخرجه من الإسلام بعمل إلا أن يكون في ذلك حديث يروى
الحديث كما جاء . وكاروى وصدقه ومنه ونعم أنه كاردوي نحو ترك الصلاة
وشرب الخمر وما أشبه ذلك . ويتبع بدعة بسب صاحبها إلى الكفر
والخروج من الإسلام فأتبع الأثر في ذلك ولا يحاوره ولا عور الدجال خارج لاشك
في ذلك ولا أرباب وهو " كذب الكاذبين . وعداب الغير حق لمن أبعد
عن دينه وعن ربه وعن الجنة وعن إرضاء الله . وكبر حق وهما فتانا أمر
فلسأل الله ثبات . وحيص محمد صلى الله عليه وسلم حق برده أمته وله آية
يشرون هامة . والصراط حق وصح على سواء جهنم وعمر الناس عليه والجنة
من وراء ذلك سأل الله السلامة . ولغيران حق نورن به الحسنات والسيئات
كما شاء الله أن نورن . وأنصور حق يدع فيه أسرار من مبدوت الخلق ثم يفتح
فيه الأخرى فيعمون أرب العالمين . والحساب والقضاء والثواب والعقاب والجنة
والنار والألواح المحفوظ تستسخ . فمن العباد ما سقى فيه من الخادير والنصاء
ولعلم حق كتب الله به متادير كل شيء وأحصاه في الذكر تذكرك وبهالي .
ولاستماع يوم القيامة حق يشفع قوم في قوم فلا يصيرون إلى النار ويخرج قوم
من النار بعد ما دخلوها بشفاعته الشاهدين ويخرج قوم من النار بعد ما دخلوها
ولينوا فيها ما شاء الله ثم يخرجهم من النار وقوم يخلدون فيها أبداً وهم أهل
النار والكذب والجحود والكفر بالله عز وجل ويذبح الموت يوم القيامة

بين الخه والبر . وقد حلت الخة وما فيها وانوار وما فيها حسنها الله عز وجل
وحلق الخلق هم ولا يمان ولا يقي ما فيها أمراً . من احتج متدع وزيد
يقول الله عز وجل (كل شيء هالك إلا وجهي) ونحو هذا من مشابه القرآن
قيل له كل شيء مما كتب الله عليه الفناء والحلك ذلك والخة ونار حلقا فليس
لا للفناء ولا للهلاك وهما من الآخرة لا من الدنيا . والجور ليس من عند
قيام الساعة ولا عند المعجزة ولا بعد . لأن الله عز وجل حاكم بين السماء
ولم يكتب عليهم انوت من قال خلاف هذا فهو مبتدع وقد صدر عن سوء
السير وحلق سبع . حوات مصب فوق سبع وسبع رصين مصبها أدل من
من بين الارض السماء . والدي مسيرة خمسمائة عام وحي كل من الى
سما مسيرة خمسمائة عام واما فوق السماء العليا اسماة وعرش الرحمن عز وجل
فوق الماء والله عز وجل على العرش والكرسي موضع قدميه وهو امام ما في
السموات والارضين السبع وما يراه وما تحت الثرى وما في قعر البحار وما تحت
كل شجرة وكل ذرع وكل نبات ومسقط كل ورقة وعدد كل كلة وعدد
الحصى والرمال والثراب ومثاقيل الخبز ونحو العباد وانوارهم وكلامهم وادعائهم
ويعلم كل شيء لا يخفى عليه من ديب شيء . وهو على العرش فوق السماء سابعة
ودونه سبع من نور وور وطرفة وما هو أعلم به . من احتج متدع ومخالف
يقول الله عز وجل (وهو معكم ايها الذين آمنوا) هو (ما يكون من نحوى ثلاثة
الذو هو رابعهم) ونحو هذا من مشابه القرآن من ادعى ذلك اعلم لأن الله
تعالى على العرش فوق السماء السابعة العليا يعلم ذلك كله وهو من خلقه
لا يخلو من علمه مكان والله عز وجل عرش وعرش حمله حملوته والله عز
وجل على عرشه وليس له حد والله اعلم بحده والله عز وجل سميع لا يشك
صير لا يرتاب علم لا يجهل حواد لا يخل حليم لا يجمل حديد لا يبدى يقضان
لا يسم قريب لا يعل يحرك ويشكم ويظفر ويبسط ويضحك ويبرح ويحب
ويكره ويصبر ويغضب ويصعب ويسخط ويرحم ويعدو ويغفر ويعطي ويمنع
ويؤذي كل ليلة الى سماء الدنيا كيف يشاء . (ليس كنه شيء) وهو المسموع الصير
وقلوب اعباد بين أصبعين من أصابع الرحمن فكيف يشاء ويؤذيها . أراد

وحلق آدم بده عن صورته والسموات والأرض يوم القيامة في كفه . ويضع قدمه في الزمزم ويخرج قوما من النار بده . وينصر إلي وجهه من الجنة يرويه فيكرهم ويجلي لهم فيصيرهم . وتعرض عليه أنباء يوم القيامة ويتولي حسابهم معه لا يبي ذلك يره - ر وحل . وأمر أن كلام الله تسلم به ليس مخلوق ومن دعم في القرآن مخلوق فهو جهنمي كافر . ومن دعم في القرآن كلام الله ووعب ولم يدل ليس بمخلوق فهو حديث من قول الأول ومن دعم أن القاطنة وتلا وثالثة مخلوقة وأمر أن كلام الله هو جهنمي ومن لم يكره هؤلاء الثلاثة فهو مشرك (وكلام الله دوي : كتابي) من دعه وأوله التوراة من يده إلى بده ولم ير الله عز وجل . كتاب الله عز وجل (حسن الخلقين) والرؤيا من الله عز وجل وهي حق إذا رأى صاحبها شيئا في منامه ما ليس هو صاحب نفسه على ما وجد فيهم وأولئك الله على أهل تأويلها بالصحيح ولم يعرف الرؤيا تأويلها حديث حق : وقد كانت الرؤيا من لا الله عنهم اسلام وحيا فهي - هل أهل من يطلع في الرؤيا ويرغم أم . يجب شيء وسأل من قال هذا أمور لا يرى الا من الاحلام . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رؤيا المؤمن كلام يكلم الله عبده . وقال إن الرؤيا من الله عز وجل وبالله التوقي . ومن الحجة الواضحة في البينة المدونة ذكر محاسن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم أحسين . وكيف عن ذكر مساوئهم التي شحرت بينهم من سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحدا منهم أو نفسه أو طعن عليهم أو عرس عليهم أو عاب واحدا منهم فهو مدح راضى حيث حذف لا يفل الله منه صرحا ولا عدلا بل جميع سنة والدعاء لهم مرة والافتداء بهم وسنة والاخذ بأمره وصلة وحير الامة بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر بعد أبي بكر وعثمان بعد عمر وعلى بعد عثمان ووافق قوم على عثمان . وهم جماعة راشدون مهديون ثم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بعد هؤلاء الائمة خير الناس لا يجوز لأحد أن يذكر شيئا من مساوئهم ولا يطن على أحد منهم مدح ولا ينقص فمن فعل ذلك فقد وحب على السطن تأديبه وحبوبه ليس به أن يعقوبه بل يصادف ويسد عليه من تاب قلب

منه وإن ثبت اتحاد هذه مقبولة وحده في الحديث حتى يموت أو يراجع . ويعرف
 للعرب حقها وفصلها وساقطها وحديث النبي ﷺ من جهة ائمتنا
 وبعضهم يعلق ولا تول شول الشعوية وأوائل الموائى الذين لا يجوزون العرب
 ولا يقررون بها . فصل فمن لم يدعة وطفا وحلافا . ومن حرم من المكاسب
 ولتجارات وطيب المال من وجهه فقد جهل وأحداً وحالف بل لا يكاسب من
 وجهها لحلال مدحها الله عز وجل ورسول الله ﷺ وأرجل يسعى له من يسعى
 على نفسه وعياله من فضل ربه فإن ترك ذلك على أنه لا يرى الكسب فهو مخالف
 وكل أحد أحق بماله لذى ورثته واستعاده أو أوصى به أو كسبه لا كما يقول
 المتكلمون المخالفون . والذين اتاهو كتاب الله عز وجل وأتوا به من روايات
 صحاح عن الثقات الصحيحة القوية المروية بصدق بعضها أصحاً حتى ينتهي
 ذلك إلى رسول الله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم والشافعية ونافع تبيين أو
 من مدعهم من الأئمة المبرزين المتقدمين لهم المتكلمين بالشيعة والمتكلمين بالآثار
 لا يعرفون بدعة ولا يطعن فيهم بكذب ولا يرمون بخلاف وللسوا أصحاب قيس
 ولا رأي لأن لقياس في الدين سهل وأراى كدس وأطل منه وأصحاب الرأي
 وبياس في الدين متدعة صلال إلا أن يكون في ذلك أثر عن سلف من الأئمة
 ثقات ومن زعم أنه لا يرى السعيد ولا يفتد دية أحد فهو قول فاسق عد الله
 ورسوله ﷺ اتاه يريد بذلك قتال الآثار وتعجيل الدم وأتة وأمره بآرئ
 والكلام وبدعة والخلاف وهذه المذاهب والآراء التي وصفت مذاهب أهل
 الشيعة والحنيفة والآثار وأصحاب الروايات وحقة العلم الذين أدركناه وأحدنا
 عنهم الحديث وتعلمنا منهم الدين وكانوا أئمة معروفين ثقات أصحاب صدق يقدي
 هم وإؤحد عنهم ولم يكونوا أصحاب بدعة ولا خلاف ولا تخييط وهو قول أئمتهم
 وعلمائهم الذين كانوا قبلهم فتحكوا بذلك الله وتعلموه وعلموه والله
 استوفيق

ولأصحاب ابداع المذاهب وأسماء لا تشبه أسماء الصالحين ولا علمه من أمة
 محمد صلى الله عليه وسلم . ومن أمثالهم المرحنة وه الذين يرمون أن الايمان قول
 ولا عمل وأن الايمان قول والأعمال شرائع وأن الايمان مجرد وأن الناس

لا يعادلون في دينهم وأن ينالوا الملائكة والانبيا. واحد وأن الايمان لا يريد ولا
ينقص وأن الايمان ليس به امتياز وأن من من بلسنه ولم يمس فهو مؤمن
حقاً. هذا قول المرحلة وهو أخذت الاقويال وجمعهم وأسماء من الهدي.
وقدرية وعدهم يزعمون أن يوم الاستعانة والمشيئة والعدرة وأنهم لا يكون
لأنفسهم الخير وشر وأمر ونفع وصناعة والحكمة والهي والصلوات والامداد
يمسكون بدينهم سيرا أن يكون سبق لهم ذلك من الله عز وجل أو في علم
وقوهم يصدر عن غيبة وتصراية وهو أصل الردقة والتمتدح ويقولون
قول القدرية ويدعون بدينهم يكذبون سداب العبر والفتاة والحواس. ولا
يروون أصلاً. حيث أحد من أهل السنة ولا الحجة إلا من كل على هو يزعمون
أن أعمالهم ليست في النوح والعدرة والنبوية والقدرية وعدهم أصحاب الحجة
وأهملوا والذين يزعمون أن من أحسن حجة أو قيراطاً أو دأفاً حراماً فهو كافر
وقوهم يصحى قول الخوارج والجهية أعداء الله. وعدهم يزعمون أن القرآن
مخلوق وأن الله لم يلمهم ما سوى وأن الله ليس متحدث ولا يتكلم ولا ينطق وكلامه
كثيراً أكره حكيمته وعدهم كافر ومدة أعداء الله. وأودعه يزعمون أن القرآن
كلام الله وأكبره طاعة القرآن وقرآنه مخلوق وعدهم بفسق والرافضة وعدهم الذين
يترمون من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وسوانهم ويدعونهم ويكفرون الأئمة
لأربعة. على وعمر والفضل. وسلمان. ويسب أربعة من الاسلام في
شيء وهو الضررية وهو رافضة أحدث في الروايع وهو الذين يقولون من قتل أربعين
مسلماً من حبه هو الله دخل الجنة وهو من يجرون الدس ويستحلون ما وطئهم
وهو الذين يقولون أحسن خبريل عليه السلام بالرسالة وهذا هو الكفر الواضح
لدي لا يشوبه إلا القموز باللهمة. وسانية وحكم رافضة وهم قريب من
ذكرت يزعمون الأئمة كذابون وصفهم يقولون على في أصحاب وعلى
يمت قول يوم القيامة وهذا كذب وردهم من دار البديهة وهم رافضة وهم
الذين يترؤن من عثمان وطبيعة والزبير وعائشة ويروون عنهم مع كل من خرج
من الد على رضي الله عنه برأ كان أو فاجراً حتى يسب أو يقتل وهو الحشدة وهم
يقولون يقولون الردية وهم ما يزعمون يتحلون ل محمد صلى الله عليه وسلم وكذبوا به

المبصرون لأن محمد ﷺ هو الناس إنا الشمة لأن محمد المبصرون من السنة
والأثر من كانوا وحدث كابو الدين محمد آل محمد ﷺ وجميع أصحاب
محمد لا يذكرون أحداً منهم بسوء ولا عيب ولا معصية. فمن ذكر أحداً
من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بسوء أو طعن عليهم وتبرأ من أحدهم
وسبهم أو عرّض بشتمهم فهو رافضى حيث بحث

وأما الخوارج فعرفوا من نكس وفارقوا السنة ونردوا عن الاسلام وشذوا
عن الجماعة فضلوا عن السيرة الهادي. فخرجوا على الحسن وسلبوا السيف على
الأئمة واستحلوا دماءهم وأموالهم وأرضياتهم. ولا من قال بسوءه وكان
عليه مثل قوله ورثته. وتنت معه في ثلث صلواته وهم يشتمون أصحاب محمد
ﷺ ونصاراه وخنأته ويتركون مسبه ويؤمنونه ما كره والعصم ويرون
خلافتهم في شرائع الاسلام ولا يؤمنون بعباد الله ولا بطووس ولا الشهادة
ولا حروب أحد من الناس ويقولون من كذب كلمة أو ثبى صبرة أو كبر من
الدوس ثبات من غير نية فهو في سائر أحادئ أحادئ بدأ. وهم يقولون سبوا لكرية
في حبة وخراب. وهم يدعون جهنمية مريحة رافضة لا يرون الجماعة إلا حنف إسلامهم
وهم يرون الصوم قد رويته لهلل. والفرق قد رويته وهم يرون استحباب غير
وي ولا صلوات ويرون الجمعة دينهم ويرون الدرهم بدرهمين بدأ يبدل ولا يرون
اصلاة في الاخفاف ولا المسح على الرأس ولا يرون للسلطان عليه طاعة ولا لفرشي
عليه خلافة وإن شاء. كثرة يحافظون عليها الاسلام وهذه وكفى نوم خلافة يكون
هذا رأيهم ومذهبهم ودينهم وليسوا من الاسلام في شيء

ومن أسماء الخوارج الخرومية وهم أصحاب حرورية والأزارقية أصحاب
دفع بن الأزرق وقولهم أحبث الاقارب ونسبهم من الاسلام واسنة. والحدية
وهم أصحاب تبجدة بن عامر الجروزي. والاصفة وهم أصحاب عبد الله بن ماص
والصيرية وهم أصحاب داود بن ابي. والمهلوية والحرارية. محزمية كل هؤلاء
خوارج فساد مخالفون للسنة خارجون من ائمة أهل بدعة وصلاة. والشامية
والاشعوية وهم أصحاب بدعة وضلالة وهم يقولون إن العرب والمولى عندنا
واحد لا يرون للعرب حقاً ولا يرمون لهم فصلاً ولا يحبونهم بل يغضون العرب

ويظهرون لهم أهل الحسد والبغضاء في دولهم وهذا قول وسح دعه رجل
من أهل العراق قتله يسير فقتل عدة ٥

وأصحاب الرأي وهم متدعة صلال أعداء السنة والآخر يطلون الحديث
ويردون على الرسول صلى الله عليه وسلم ويتحدون صاحب الرأي ومن قال قوله
إماماً وسيدون مذهبه وفي صلاته من ممن قال بهذا وترك قول الرسول
وأصحابه وتبع صاحب الرأي وأصحابه فكفي بهذا مردياً ومضياً
والولاية بدعة وانراة بدعة وهم الذين هؤلاء سولي فلانا وتبره من فلان
وهذا النوع بدعة فحذروه من قبل شئ من هذه الأقاويل أو رآها أو صوبها
أو رصب أو أحبا فقد حالف السنة وخرج من الحقة وترك الأثر وقار
بالخلاف ودخل في البدعة وزل عن طريق بما يوفيقه إلا بالله ٥

ومدرست لأهل البع والاهواء والخلاف أسماء مشعة فيهم يسمون بها
أهل السنة يسمون بذلك عبيد الظلم عبيد والقيمة وفيه والاراء به عند
السفهاء والجهال (وأما) المرجئة قائم يسمون أهل السنة شكاً وكذباً لمرجئة
بل من بالشك أولى والكذب أشد (وأما) القدرية فيهم يسمون أهل السنة
والإيمان محيرة وكذب القدرية بل من أولى ما يكذب والخلق انما قدر الله
عر وجل عن حبه وقالوا ليس له أهل تبارك وتعالى (وأما) الحمية قائم
يسمون أهل السنة انشبة وكذبت الحمية أعلاء الله بل من أولى ما نسبة
والكذب افتروا على الله عر وجل يكذب وقالوا الأفك والزور وكفروا
بقوله (وأما) الرافضة قائم يسمون أهل السنة الناصية وكذب بل من أولى
بذا لأصحابه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسب والشتم وقالوا فيهم
خير الحق ويسموا إلى غير المدن كفراً وطناً وحرارة على الله تعالى واستحقاقاً
حق الرسول صلى الله عليه وسلم وأنه أولى بالتعبير والانتقام منه (وأما)
الخوارج قائم يسمون أهل السنة والجماعة مرجئة وكذبت الخوارج في دولهم
بل من المرجئة يزعمون أنهم على إمام وحق دون الناس ومن حالقهم كافر
(وأما) أصحاب الرأي قائم يسمون أصحاب السنة نونية وحشوية وكذب
أصحاب الرأي أعداء الله بل من الثانية والحشوية تركوا آثار الرسول وحذوه

وقالوا بالرائي وقالوا الذين بالاستحسان وحكموا خلاف الكتاب والسنة و
أصحاب بدعة جهة صلا وطلاب دنيا بالكذب والبهتان رحم الله عبدا قال
بالحق واتبع الأثر وعسك بالنسب واقتدي بالصالحين . اللهم دحض باطل المرجئة
وأوهن كبد الفدرية وأز دونه الرافضة وأحق سنة أصحاب الرئي واكفها
مؤنة الطارحية وعجل الانتقام من الجهمية .

انتهى ما رواه ابو جنى في حقبته عن الاستخري ولم أحد هذه الرسالة في
المناقب لاس الجوزي ود كر لبرهان اس مناج صدرها في طباعته وفي هذه الرسالة
خط على بعض الاثثة ولم يقصد بذلك تنبيهم وسكن سببه في ذلك على
مقابه الحادص اس الجوزي . وقد كان الامام احمد لشدة تمسكه بالنسب وبه عن
البدعة يسكن في جماعة من الاحبار إذا صدر منهم مخالفت السنة وكلامه في
ذلك مخمور على الصبيحة في الذين ثم روي عنه أنه طالب من اسماعيل بن اسحاق
البراج أن يسمعه كلام الطوائف المحببة فأحضر اسماعيل ثمرا وأعلمه في مكان
مع اسماعيل بحيث يسمعه الامام احمد وكان ذلك ليلا فكلم من نصف
الليل إلى الصباح وما انقضى كلامه قال له اسماعيل كيف رأيت هؤلاء يا أبا عبد الله
فما أسمعني رأيت مثل هؤلاء في علوم الحقائق ولا سمعت مثل كلام هذا
الرجل وعلى ما وصفت من أحوالهم ولا أري في صحته . وروي عنه ابن
الجوزي أنه قال من رد حديث رسول الله وهو سى شفاهاكة . وإنما كان بهي
عن الرئي ليتوهم الناس على اسحق وقد لعين بن سعيد لا سطر في كتب أبي عبيد
ولا فيما وضع اسحق ولا سليمان ولا الشافعي ولا مالك وسلك بالاص . وقال
اسحق بن ابراهيم بن هان سانه عن كتب في نور حال : كتاب استدع من
بدعة عليكم ما حديث . وقال له رجلا كتب كتب الرئي فقال لا قال فابيه
امارك قد كتبها فقال إن اس المارك . يبر من انباء . إنما مره أن تأخذ العلم
من فوق . قد بن الجوزي وكان ينهى عن كتابة كلامه قطر الله الى حسن
قصده بقلت اعطاه وحفظت هذا أن تقع مسألة الاوله فيا نص من العروج
والاصول ورعا عدمت في تلك المسألة نص من اعداء الذين صعدوا وجمعوا مرضي
الله عنه وأوصاه .

مقدم الثاني

(في اسبب الذي لا حجة اختار كثير من كبار العلماء
مذهب الإمام أحمد على مذهب غيره)

هذا المقدمة مدخل عظيم لمن يريد فهم مذهب الإمام أحمد ومبادئه إلا أن
لداخل على صبرة في شيء عمل من الدأخل فيه على غير صبرة وأعد عن
عن المذهب وانهايد الخس وكل السان يختار لمطعمه ومبسه وحواله بصروية
فلا يختار ويختار مبه أولى وماكل المبلد لا ربي ولا ترجيح وإنما صبيه
من العلم أن يقولوا فلما أشتبه هذا المذهب ليس به وبصداه هذا سله
أما لأنه إن ترك المذهب لم يبق والحق الماركب أو س قايلا إلى درجاة أوائل الله
وداح له لمان من دور الهدي بحرر حنبل المذهب إلى اختيار بعض الشروع
بالدليل والبرهان فيكون حينئذ من المصنفين وخرج عن المذهب ولسيد الأعمى
المذموم على لس كل عاقف قلب أو ألقى اسمع وهو شهيد ويليكم ماؤها
به وشرا إليه

قال الإمام الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الحوزي أحد أئمة المذهب
أحمد في كتاب المناقب في باب السامع وتسعين منه : أنه وحده الله أنه عتيق
الصواب في الأمور المشتبهة لمن أعرض عن أهوي والمذهب عن نصية ونقد الحق
نصرته ولم يضر في أسماء الرجال ولا في صيته بذلك الذي سمعي بعض المشتبه
فما من مال به الهوي فصور نموتة وأعم أساطير في دقة الشرح ونصير
الفقه وسيرنا أحوال الأعلام يفتقد من رأسا هذا الرجل يعني الإمام أحمد وعمره
حفظاً من تلك العلوم فانه كان من الحافظين لمكتاب الله عز وجل وقرأه علي
أساطين أهل زمانه وكان لا يمشي في التراب ويروي قوله عليه السلام (أن القرآن
صالحا فحموه) وكان لا يدعه شيء في التراب إلا تحذم وباه كأي عمر وبه مد
متوسطا : وكان رضى الله عنه من المصنفين في فنون علوم القرآن من التفسير
والتأويل والمنسوخ والمقدم والمؤخر في القرآن وحوامات القرآن والمشتد هو ثلاثون ألف
حديث وكان يعرف لاسه عبد الله احتفظ بهذا المسند فانه سيكون للناس إماماً .

والتاريخ وحديث شعبة والنسك الكبير واصبغ وشيخ آخر . وقال سيد الله
قرأ علينا أبي المسد وما سمعته منه غيرنا وقال لنا هذا كتاب قد حتمته وابيعه من
أكثر من سبعة آلاف حديث فما احتجب اسمه من فيه من حديث رسول الله
فأرجموا إليه قالوا حدثوا به إلا ليس بحجة . قال أبو الجوزي وإنما نقله بعد
كل له بأمراده فيه بما يدر به سوءه من الأئمة من كثرة تحوطه معه
ومعرفة صحاحه من سفيه ودون علومه وقد ثبت أنه ليس في الأئمة الأعلام
فيه من حديث في الحديث كحديث مالك ومن أراد مقام معرفة أحمد في ذلك من
معام مالك فليطرق فرق . ابن المسد وموصاه . وقال الله سمعته بزرعة
يقول . كان أحمد بن حسن يحفظ ألف الحديث (سكبر الألف مرتين) جميل
له وما يدريك قال ذكره في كتاب عليه الإصواب . وفيه لاني زرعة من رأس
من المشايخ أسد بن أحمد فقال أحمد بن حسن حرمت كتبه في اليوم الذي كنت
فيه فقلت اني شمره لا وعزل ما ذكر على ظهر كتابه حديث فلان في سنة ١١٠٠ حدثنا
فلان وكل ذلك كان يحفظه أحمد بن حسن . قال من أحوري وقد كان أحمد
يذكر الجرح والتعديل من حفظه إذا شئ عنه كما نرا في نسخة من حرق كتاب
العدل لا يترك الخلال عرف ذلك ولم يكن هذا لأحد من بقية الأئمة . وكذلك
أمراده في عبد الله بن عدي الصخرة . وقصدهم وإحدهم واحدا منهم لا تدرج في ذلك
(وأنه) علم امرية قد قد أحد كتب من امرية أكثر مما كتب أبو عمرو
الشياني . وأما إيمان فيه من الاستدلال . بطور شرحه قال أبو القاسم ابن الحسين
"كثير الناس يعانوا أن أحمد بن محمد أكثر ذكره موضع شعبة وليس هو كذلك
كان أحمد بن حسن قد سئل عن المسألة كان عبد الله بن عدي . وقال لهم لم
درجت ثلاثة من ربي الناس منهم نداء وتغير النسب . أن يندب مثاهم
رأيت أبا عبيد القاسم بن سلام قال . إن الله إلا يجيل شخ فيه روح ورأيت
بشر بن خراث لما شبهه بـ لا رجل عجز من فرقه إلى قدمه عقلا
ورأت أحمد بن حسن قريته كأن الله جمع له علم الأولين والآخرون من
كل صعب يقول ماش . ويمش ماش . وقال أحمد بن سعيد الرازي ما رأيت
أسود من أحمد بن محمد بن رسول الله ولا أحد غيره معاه من أحد . قال الخلال

كان أحمد قد كتب كسب الراي وحفظه ثم لم يفت ازم وكان هذا نكاح في
 الفقه نكاح كلام رجل في نقد العلوم فتكلم عن معرفة قال الامام أبو الوفاء
 علي بن يقطين الخدي اعدي ومن سجد ما سمعه من هؤلاء الجمل انهم
 يقولون أحمد بن حنبل لكانه يحدث وهذا سبب اخيه لانه قد حرج عنه
 احاديث ساه على الاحاديث ما لا يعرفه اكره وخرج عنه من دقيق الفقه
 ما ليس براه لأحد منهم وانفرد به سلوه له من الخطب وشاركهم ورعا زاد على
 كره ثم ذكر ابن سعد مسائل دنية مما استطيع الامام ثم قال وما وجدنا
 من فقه الامام أحمد ودقة عنه أنه سئل عن رجل سرق ان يصوب ما يبتغي
 أوسع قل بطوف طوافين ولا يطوف على أوسع دسروا إلى هذا الفقه كأنه
 طار في الشئ على أوسع فرآه مثله وحروجا من صورة الطيوان فمضى إلى
 أشبه ما كنتم يصنعون وحسن باب والمسجد من الشرة وما يطل حكم القضية
 في المشي على بين بل انظر بالرحمن اللين هما في المشي ثم ذكر مسائل
 من هذا ليل ثم قال وانما كانت نوادر أحمد نوادر باعة في الفقه إلى أقصى
 طاعة قال ومن هذا فقه واحد رايه لا يحسن ما سمع ان من منه في هذا
 العلم وما يقصد هذا لا مبدع قد ترقى فزاده من حمول كلمة وانتشار علم أحمد
 حتى إن أكثر العلماء يقولون انني أصاب أحمد ومرعي فرع فلان فحسبك
 من يرصني به في الاصول قدوة قال ابن الحوزي إن أحمد صم إلي ما يله من
 العلم ما تخرج عنه تقوم من الرشد في الدنيا وقوة الودع ولم يقتل عن أحمد من
 الاثمة أنه امتنع من قول أوقاف اسلاطين وهدايا الاخوان كما سمعوا ولولا
 حديث وجوه مصائبهم رضي الله عنهم لم كنا عنهم مقلوبوا ووحصوا بأخذهم
 وقد عهد ابن الحوزي في مناقبه ما خاصا في بيان رده في المباحث ثم انه صم
 إلى ذلك اصبر على الامام حين وبدا المهجة في نصرة الحق وبذلك لغيره
 وقد أخرج أبو يعين الخطيب عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال قال لي محمد
 ابن الحسن صاحب العلم ثم صاحبه فتريد المسكينة أم الاوصاف قال بل
 الاوصاف فقلت له بما الحجة عنك قال اسكاب والسنة والاحماع والقياس قال
 قلت امشدا الله صاحبنا علم نكت الله أم صاحبكم فقال إذا اشتدني بالله

فصاحبكم قلت فصاحبكم انتم ائمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صاحبكم
قال صاحبكم قلت فصاحبكم انتم ائمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صاحبكم قلت
صاحبكم قلت فقي نبي نبي ائمة قال لا قلت فممن مدعي القيس أكثر مما
تدعونه وانما يقاس على الأصول فيعرف القيس قال ويريد صاحبكم مالكا
قال ابن الجوزي فقد كفانا الشافعي رضي الله عنه هذه الحكاية المظرة
لأصحاب في حجة ويدعي فصل صاحبنا على مالك فانه حصل ما حصله
مالك وزاد عليه كثيرا وقد ذكرنا شاهد هذا بشترا اسد مع الموطأ وقد
كان الشافعي عالما بمشهور العلوم لا أنه لم لا احمد به القول الذي عليه مدار
افقه . وقد روي ابن الجوزي عن عبد الله بن أحمد قال سمعت أبي يقول قال
لي اشفني ثم ابدأ بالحدث متافدا صبح الحديث هو وان حتى يذهب اليه .
وخرج هذه الحكاية الطبراني وبنو عم الخطيب . وروي طبراني عن أحمد
كان يقول اسناد ما ائمة في منه يستند منه وخرج احمد بن عبد كرم عن
الحسن بن الربيع قال قال احمد امام الدنيا وقال لولا احمد لأحدثوا في الدين
وقال بن احمد اعظم منة على جميع المسلمين وحق على كل مسلم أن يستغفر
« مرات » وقد ذكرنا كثيرا من مناقبه في كتابنا تهذيب تاريخ ابن عساكر قال
ابن الجوزي قلت فهذا بيان طريق اخيه من اصحاب احمد لقوة علمه واصله
الذي حث على اتباعه عامة المسلمين - بفتح الباء الواحدة - فلما اخذ من
اصحابه فانه نفع دليله من غير تقليد له ولهذا يدل إلى إحدى الروايتين عنه
دون الأخرى وربما احتار الناس في المذهب أصلا لانه تابع بتدليل وإنما ينسب
هذا إلى مذهبه ببله لمعوم أقوالهم قال (بن) قال صاحب في حجة إن أما
حيفة قد اتى الصحابة (الجواب) من وجهين (أحدهما) أن ابا رقتي قد
يقاب أبو حيفة أحداً من الصحابة وقد أبو بكر الخطيب رضي الله عنهما
ولثاني أن سعيد بن المسيب وغيره من التابعين فموا الصحابة من كان افضل
بالقوى فلم يقدموا عليه (وإن) قد اصحاب ما انت إن مالكا اتى التبعين
فما هذا يوجب تقديم التابعين لرؤيتهم الصحابة (وإن) قال الشافعية أن
الشافعي نسب اقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره (قلنا) النسب

لا يوجب تقديم في تعلم فإن الحسن وابن سيرين وعطاء وطاوس وعكرمة
ومكحول وغيرهم من عموم التابعين كانوا من الموالين وتقدموا إلى خلق كثير من
أهل الشرف بالنسب لأن تقدمهم كان مكثراً اسماً لا سبباً للنسب وقد أخذ
إسحاق بن عمار من مسعود وزيد ما يأخذون من ابن عباس (قلت) وهذا باب
واحد جداً. وذكر ابن الخوزي من هذا كثيراً أنه قال: هذا قدر الاختصار
لاختصار مذهب أحمد ورحمة الله على السلك واللسان فيما يشقون مذاهبه

وكان الإمام أبو الوفاء علي بن عفيف يمداني بقوله: هذا المذهب هو
مذهب حمد وإنما طمسه أصحابه لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي إذا رجع أحد
منهم في العلم تولى بعضه ويبره من لولايته وسكاته الأولية سداً لندسه
واشغاله بالعلم. فأما أصحاب أحمد فإنه قد فهم من بعدهم طرف من العلم إلا
ويخرجونه عن إلى لمدونه لعلمة الخير على القوم فيعلمون عن الشافعي
بالعلم انتهى *

وهذا باب ما وقع اختياره عليه من أقوال في هذا الموضوع ليعلم المنبع
لمذهب ما لا يسمى أبوه ولا يرهين اختياره دون غيره فلا يكون متبوعاً للهوى
والنبيذ إلا على إجماع والتعصب لدمهم والله المستعان *

(تنبيه) لا يذهب بك الوجود فدمنا إلى أن الذين اختاروا مذهب أحمد
وقدموه على غيره من الأئمة وهم من كبار أصحابه أهم اختياروا تشييده على
تقدم غيره في الفروع فإنما هو السلوك على طريقة أصوله في استنباط الأحكام
بل المراد باختيار مذهبه إنما هو السلوك على طريقة أصوله في استنباط الأحكام
وإن شئت قل السلوك في طريق الاجتهاد مسلكه دون مسائل غيره على الطريقة
التي سببها فيما بعد إن شاء الله تعالى. تنبيه في الفروع فإنه يترفع عنه كل
من له دكاء وعطية وقدره على تأييد الدليل وممرته وما لا يفيد إلا لاصفاً.
الحامدين الذين لا يترقون بين الثمت والسمين وكيف يظن بمثل أحمد بن حنبل
ابن السادي وأبي بكر النجاشي ومحمد بن الحسن أبو بكر الأحمري والحسن بن حامد
والناضي أبي علي محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أقرأ بن الوفاء على بن
عقيل المدادي وأبي الخطاب محمود بن أحمد الكواكبي وشالي بن عبيد الله

الراوى. وموفق الدين عند الله برعاية المقدسى. وشيخ الاسلام احمد ابن حنبل
وحفيده الامام تقي الدين احمد بن عبد السلام بن تيمية واشقق شمس
الدين محمد بن القيم وغيرهم أنهم مقلدون في الفروع وركبهم المشقة بإدلة طفت
الآفاق ومداركهم ومسالكهم صارت مدحها تركن وكدهم علاقت فنب كل
منصف من لا يمان ولا يهون نسبة أنها لا معنى ولا تنك من المتلدين اعدى *

احمد الثالث

(في ذكر أصول مذهبه في سبيل المروءة وبيان طريقه و ذلك)

أما طريقة الامام في الاصول اذنية فقد كانت طريقة الصعوبة والديمين
لهم باحسن لا يتبدى طريقهم ولا يتجاوزها إلى غيرها كما هي عادته في مسالكه
في الواحد وفي اثنين وفي جميع حركاته وسكناته وكما تقدمت آهه اكان
عليه من الاعتقاد وكما سنبه من مسالكه في الاجتهاد . وحيث علم ذلك فاعلم
انه قد صرح عندهون من أهل مذهبه التبعين له في الاصول . أن فتواه رضى الله
عنه منية على حصة اصول .

(الاصل الاول - المس) : كان اذا وجد النص في نوحه ولم يلتفت الى
مخالفه ولا إلى من حاشه كائن من كان ولهذا لم يفت إلى خلاف عمر في المتنوعة طرقت
فاطمة بنت قيس ولا إلى خلافه في يوم نعت حديث عمر بن ياسر انصرح
اصحة تيمم الحب وكذلك يلتفت إلى قول علي وعثمان وطلحة وأبي اوب
وأبي س كعب في ترك المس من الاكسال لصحة حديث عائشة أنها فعلته هي
ورسول الله ﷺ فاعتصموا إلى خبره مما هو كثر جداً ولم يكن يقدم على الحديث
انصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياً ولا قول صاحب ولا عدم عليه بالخالف الذي
سميه كثير من الناس بالاجماع ويقدمو به على حديث الصحيح * وقد الامام ابن
القيم وغيره من علماء الاصول قد كذب احمد من ادعى هذا لاجماع وقد يسع
تدبته على الحديث كذب وكذلك شافعي أيضاً من في رسالته الجديدة على
أن ماء يعلم فيه خلاف لا يقال له إجماع ولعله (ما لا يعلم فيه خلاف فليس اجماعاً)

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد سمعت أبي يقول : ما يدعى به الرجل الإجماع فهو كذب ومن ادعى الإجماع فهو كاذب لعل الناس حثفوا ما يدويه ولم ينته إليه فليقل لأمام الناس اختلفوا . هذه دعوى بشر المرسى والأصم ولكنه يقول لا نعم الناس اختلفوا أو لم يبلغ ذلك هذا الصنف * وبخصوص رسول الله أهل سد الإمام أحمد وسائر ثقة الحديث من أن يقدموا عليها قوم اجماع مضمونه عدم العلم بالخالف ولو اجماع لتغللت النصوص وساع السكل من لم يمل بحما في حكم مسألة أن يقدم جهة المخالف على النصوص فهذا هو الذي ذكره الإمام أحمد والشاهي من دعوى الإجماع لا يبطئه نفس ليس أنه إيمان لوجوده *

(الأصل الثاني) من أصول فتاوى الإمام أحمد ما أتت به الصحابة وكان رضي الله عنه إذا وجد نصه قوي لا يعرف له تخالف منهم فيها يتجاوزها إلى غيرها لم يقل إن ذلك إجماع بل من ورعه في العبرة يقول لا أعلم شيئاً يدفعه أو يحولها وكان إذا وجد هذا سوع عن الصحابة يقدم عليه عملاً ولا رأياً ولا قياساً فكانت فتاواه من تلك من تأملها وتامل فتاوى الصحابة رأي مطعنة كل منهما على الأخرى ورأي الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسألة روايتان وكان يحرمه فتاوى الصحابة كتحريم أصحابه فتاواه ونصوصه من أعظم حتى إنه ليقدم فتاواه على الحديث المرسل . قال اسحق بن إبراهيم بن هان في مسأله : سمعت لابي عبد الله حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إليك أو حديث عن الصحابة والتابعين متصل برحمة نيت قد أبو عبد الله رحمه الله عن الصحابة أعجب إلى ومن ثم صار فتاواه إماماً وقدوة لأهل السنة على اختلاف طوائفهم حتى أن مخالفين مذهبه في الاجتهاد والميلين لغيره ليعطون نصوصه وفتاواه ويعرفون لها حقها وقربها من النصوص وفتاوى الصحابة *

(الأصل الثالث) من أصوله إذا اختلفت الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة لم يخرج عن أقوالهم فن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكمي الخلاف فيها ولم يحرم بقول . قال اسحق بن إبراهيم بن هان في مسأله . قيل لابي عبد الله يكون الرجل في قوم بهت عن شيء فيه اختلاف

قد بقي بنا وافي الكتاب والسنة وما في بوافق الكتاب والسنة فليكن
قل له فيجب عليه قل لا *

(الاصل الرابع) الاحد مرسل والحديث المضعف اذا - يكن في ابواب
شيء يدفعه وهو الذي رجحه على اقيس وليس المراد بالمضعف عنده انباط
ولا المنكر ولا في روايته منهم بحيث لا يسوغ لهذه به فاعمل به
بل الحديث الضعيف عنده قسم الصحيح ومن قسم الحسن وقد
يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بل في صحيح
وضعيف والضعيف عنده مراتب فدا - يحد في الباب ثرا يدفعه ولا قول
صحيح ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القيس وليس أحد
من الأئمة إلا وهو موافق على هذا الأصل من حيث الظاهر فانه ما منهم أحد
إلا وقد قدم الحديث المضعف على القيس و حنيفة قدم حديث التهمة في
الصلاة على حسن انه اس على ما فيه من المقال بحيث إنه أجمع أهل الحديث على
ضعفه وعدم حديث الوضوء عليه اثار على اقيس و كثر من الحديث المضعف
وقدم حديث كثر الجنب عشرة أيام وهو ضعف مائة يوم على محض القيس
من الذي نراه في اليوم الثالث عشر من في الحد والحقيقة والصفة لهم اليوم
العاشر وعدم حديث لا يهرأ من عشرة دراهم وجمعوا على ضعفه من إطلاقه
على محض القيس فان من اصدقاء معاوضة في معاملة من الصع في تراشيده
حاز قال كان أو كثيراً وعدم لشعبي خبر يحرم صبر مع ضعفه على القياس
وعدم خبر حواز الصلاة عكفة في وقت الهي مع ضعفه وتخلقه لقياس غيره من
البلاد وقدم في أحد قوله حديث من قام أو رغب فأنشأ أو لم على صلاته
على القياس مع ضعف الخبر وإرساله (وأما مالك فانه يعدم الحديث المرسل والمنقطع
والإبانت وهو يصحاني على القياس فدا - يكن عند الامام أحمد في المسألة
من ولا قول الصحابة أو واحد منهم ولا اثر مرسل أو ضعيف عند إلى الأصل
الخامس الذي سنذكره *

(الاصل الخامس القياس) : كان الامام أحمد يستعمله بضرورة على ما عرفت
كما سبق في كتاب الخلاص عن احمد قال سألت الشافعي عن القياس فقال انما يصار

إليه عند الضرورة أو ما هذا معناه فهذه الأصول الخمسة من أصول فتوى الإمام
أحمد وعليها مدارها * وكان رضي الله عنه يتوقف أحياناً على فتوى الخلفاء الأئمة
عنده أو لاختلاف الصحابة فيها أو لعدم أصلاعه فيها من أثر أو قول أحد
من الصحابة ولا يبين وكان شديد الكراهة والمنع للافتاء بسأله ليس فيها أثر
عن السلف كما قال بعض أصحابه إليك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام وكان
يسوع إسماعيل يقيه الحديث وأصحابه منك وبدل عليهم ويجمع من أسنده من
يعرض عن حديثه لا يبين مذهبه عليه ولا يسوغ العمل به قال ابن هني
سألت أبا عبد الله عن الذي جاء في الحديث حرثكم على ثياباً حرثكم على نذر
قال أبو عبد الله يفتي بما لا يسمع قال وسأله عن أبي عبد الله يفتي بها قال فأنه
على من أنفاه قلت على أي وجه يفتي حي يعلم ما فيه قال يفتي بما سمع لا يري
رئيس أصبه وقال أبو داود في مسأله ما أخشى ما سمعت أحمد يفتي عن كثير
عما فيه الاختلاف في العلم فيقول لا أدري قال وسمعه يقول ما رأيت مثل ابن
عينة في العلم أحسن مما سمعته كان يقول لا أدري وقال عبد الله
أبنة في مسأله سمعت أبي يقول وقد عد أرحم بن مهدي من رجل من أهل
العرب مالك ابن أنس عن مسأله فقال لا أدري فقال يا أبا عبد الله تهول
لا أدري قال سمع فسمع من ورائك أبي لا أدري وقد عبد الله كمت أسمع أبي
كثيراً يسأل عن المسائل فيقول لا أدري ويفهم إذا كانت مسألة فيها اختلاف
وكثيراً ما كان يقول سل غيري فإن قيل له من تسأل قال سلوا العلماء ولا يكاد
يسمى رجلاً به قال وسمعت أبي يقول كان ابن سبيمة لا يفتي في إطلاق ويمنع
من بحس هذا قال ابن القيم طلب الحرمة من أعيان تكون من قلة علم ومن
غزارته وسمعه فدا من سمع أبي من كل ما يسأل عنه سير علم وإذا سمع عنه
أن سمع فتبه ولهذا كان ابن عباس من أوسع الصحابة قلباً فقد جمع أبو بكر محمد
بن موسى بن يعقوب من أمير المؤمنين المأمون فتب ابن عباس في عشرين كتاباً
وأبو بكر محمد المدكور أحد ثمة العلم * وكان سعيد بن المسعود مع النبي ومع ذلك كانوا
يسمونه الحريء هذا محمد ممالك الإمام أحمد في إعتابه والاحتياط واستطاع الكلام
(تسعة) ورأيت لأخا طاب عبد الرحمن بن وحيد الحنبل يحدث الشام كلاماً حسناً

في هذا الموضوع في كتابه جامع العلوم والحكم عند كلامه على الحديث اوسع
 من الاربعين نواية في كتابه المعوي سمعنا باعداد مني احمد بن علي
 مسابقة فقامت هذه المسابقة بيننا بعد قال ان رجب وقد انقسم الناس في
 هذا اقساماً من اوسع انهم الحديث من سادات المحدثين حتى قال فيه وعلمه
 محدود ما ترون الله على رسوله وحمد حامل فيه غير فقه ومن فقهه ان يرى
 من توسع في توليد المسائل قبل وقوعها ما يقع في حشد مدا وملا مع واستملوا
 تكلف الجواب عن ذلك وكثرة الخصومات فيه والحداد سببه حتى يولد من
 ذلك افتراق الجواب ويسير في سببه الاهوار في شجدة في تعدادها وسمي
 وعثر ذلك كثيراً في امثالية صحت ملو وحرف حو وهذا
 بما ذمه العلماء الزاويون وذلك نسبة على قبحه وبحر في زمانه الحديث
 اعملون في كل معصية محمدية لبحث عن معنى كتاب الله عز وجل وما يشره
 من اسباب الصحبة وكلام الصحبة والاعين له باحسان عن سدة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وصحبه سمعنا في لغة في رتبة يده وانوف على معيها
 ثم معرفة كلام الصحابة والاعين له باحسان في انواع العلوم من التفسير
 والحديث ومسائل الحلال والحرام و اصول السنة والرهدة وارقائق وغير ذلك
 وهذا هو طرعة الامام احمد ومن وافقه من انهم الحديث الزاويين في معرفة
 هذه شمس عن اشغال في الحديث من ارى بما لا سمع ولا تقع وبما
 يورث لتحدث في الخصومات والحداد وكثرة لقيين في كل الامام احمد
 كثير يداش عن شيء من امثال المولدت التي لا تتبع هو دعوا من هذه
 المسائل احدثه فقال ان رجب ومن سبب طرفة طلب العلم على ما ذكرناه يمكن
 من فيه جواب الحوادث او اربعة على الال اصولها يوجد في نكت الاصول المشار
 اليها ولا بد ان يكون سلوك هذا الطريق حافزة الله اجمع على هذا
 ودراته كاشافني وحمد وسحق وفي عيد ومن سبب مسكهم قال من
 ادعى سلوك هذا الطريق على امر طرفة وقع في معار ومالك وسعد لا
 يجوز الاخذ به وترك ما يجب العلم به اسهي ومن هنا ترداد في سبب
 الامام احمد رضي الله عنه

عند الرابع

(في مسائل كبار أصحابه في ترتيب مذهبه واستنباطه من بيانه
والروايات عنه وتصرفهم في ذلك الأثر أحمد بن حنبل)

أصح أن الإمام أحمد رضي الله عنه كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على
التفريع والرأي وما دلت إلا لينوع الالتفات إلى إلهام ويزرع في الثلوث
التمسك بالآثار وقبول ما عمل من سعيد لا تعثر في كتب أبي عبيد ولا فيما وضع
استحقاق ولا من ولا انشائي ولا ما لم وعليك بالاصل ، وقال استحقاق من
أراهم بن هاني سألت أحمد عن كتب أبي نور فقال كتب ابتدع فيه بدعة
ولم يحسن وضع الكتب وكان كان يكره أن يكتب شيء من ذلك وقنوا
وروي الحارث بن الحوزي في كتابه من أحمد أنه قال الفلاس من السماء
ترب على رؤس قوم يقولون رؤسهم هكذا وهكذا . قال ابن الحوزي المعنى
لأبردها وقوله هكذا وهكذا أي يقولون رؤسهم عن أن تمكن منها ومعنى
الكلام أنه لا يريدون إلا بآية وهي تقع عليهم ويختص أن يريد أنهم يخطئون
رؤسهم توأماً فلذلك كان أحمد ينهى عن كتب كلامه بوصفاً بقدر الله
أن دون رتب وشع انتهى (قلت) والمعنى الثاني هو الأقرب فقد روي عنه
أنه كان يقول طوبى لمن أحسن الله عز وجل ذكره وكان لا يدع أحداً يقدمه في
منه وربما كان ما يشبهه أحمد من الناس يهمل حتى يصرف الذي يشبهه
وكان يمتنى وحده منه أصماً وجب إن الإمام أحمد كان يحب توفير الاتفاقات
إلى الفعل ويحذر الواسع أشد أوقاته في جمع السنة والآثار وتفسير كتاب الله
تعالى ونحو ذلك ما في نفسه وكان غاية ما كتب فيه رسالة في الصلاة كتبها
إلى إمام صلى وراه فاساً في صلاته وهي رسالة قد طبعت ونشرت في أيامنا
بسم الله من حسن بيته ونصده فكتب فيه أصحابه من كلامه وقنوا أكثر
من ثلاثين سراً انتشرت كلها في الأفاق ثم جاء أحمد بن محمد بن هارون
بواكر الحلال بصرف عنايته إلى جمع علوم أحمد بن حنبل وإلى كتابة

ماروي عنه وطاف لاحد ذلك البلاد وسائر للاجتماع باصحاب احمد وكتب
ماروي عنه بالاسناد وتبع في ذلك طريقه من العلو والره وكتب كتابا
في ذلك (مها) كتاب الجامع وهو في نحو مائتي جزء ولم يدره احد من اصحاب
الامام احمد في ذلك وكانت وفاته سنة احدى عشرة وثلاثمائة هـ هذا ما ذكره
ابن الخوزي في المسائل من ان جامع الحلال في نحو من مائتي جزء وقد سمع
في اعلام الموقعين وجمع احلال مخصوصه في الجامع الكبير مبلغ نحو عشرين سقراً
وكثر من ذلك ولا مادرة من قولها الا ان تدعى بالاطلسون على الكرسي
وعلي ما يترتب من اسكراسين جزءاً وانما اسر هو جامع اجراء قنبيه ومن ثم
كان جامع الحلال هو الاصل لمذهب احمد بنظر الاصحاب فيه وانما كتب اسمه
منه وكان من جملة من ساء في مذهبه مسائل الاحمد في ترجيح الرويات
المسندة عنه بعضها على بعض عمر بن الحسين بن عدي بن احمد بن الناسم
الخرفي قد وصف في مذهب احمد مختصره المذكور اذ يشرحه القاضي ابو يعلى
وشيعه بن حامد وموفق الدين المقدسي في كتابه المعنى وهو قال ابو اسحاق
برمكي عدد مسائل الخرفي القاب وثلاثة عشرة مسألة وكتب ابو بكر عبد العزيز
على نسخة مختصر الخرفي حاشي الخرفي في مختصره في سبعين مسألة ولم يسهل القاب
ابو الحسين قنبيهها او حدثها ثمانية وسبعين مسألة وكانت وفاة الخرفي في دمشق
سنة اربع وثلاثين وثلاثمائة (وما) نوكره هو عبد العزيز بن حمزة بن احمد
بن دارا كان يعرف بسلام بن الحلال وهو صاحب كتيب اشاعي والتنبية في فقه
المذهب الاحمدي وصاحب اخلاف مع اشاعي وكانت وفاته سنة ثلاث وستين
وثلاثمائة وعلي الخلة في احلال لما جمع ابروايات عن احمد ومعه في كسبه احد
لاصحاب في الجامع وتدون المذهب وتضيف كتب الفقه فجزاه الله خيراً

هو شجرة في بيان طريقة الاصحاب في فهم كلام الامام

احمد وطريق تصرفهم في الروايات عنه

اطلقت لهم اجمع ما عنت في فتاوي الامام احمد كانت هي وفتاوي

الصحة كأنها مخرج من شكاة واحدة حتى إن لصحابة إذا احتجوا على قواين
جاءه في المسئلة روايتان وقد يكون في مسئلة الواحدة روايات ثم إن
تظفر في كتب الأصحاب فتجد عليها مسئلة على قور واحد رواية واحدة
تذك الشوق إلى أن تعد كيف كان تصرف الأصحاب في ذلك وما هي طريقة
رجحان لاحدي الروايات على الأخرى وأما كانت حريقتهم في المسائل التي
يسبب رواة عن الإمام فداس ذلك لشوق إلى خدا فاستمع ما أتوا عليك
تسجل في الحقائق وليكون من أمرك على يسر

لا يملك من الأصحاب أحدوا مذهب أحمد من قواين وأفعاله وأفعاله وغير
ذلك فكانوا إذا وجدوا عن الإمام في مسألة قوين مدلول أو لا إلى الجمع بينهما
بدرية من طريق الأصول أو يحمل عام على خاص أو مطلق على مقيّد وهذا
أمكن ذلك كان أقوالهم مذهبه وإن صدر الجمع بينهما وعلم بتدريج فاحذف
الأصحاب (بعد انقضاء مذهبه) (أقول) آخرون إن في الأول وقت حدثت الأول
ونور جمع عنه وصحح القول الأول لشيء سئل أن إرداوي في كتابه تصحيح
المرجع ونفع غيره في ذلك قال جهل بتدريج مذهبه أقرب الأقوال من الأدلة
وقواعد مذهبه ويخص عام كلامه بخاصه في مسئلة واحدة قال ابن مفلح في
الاصح والمقبس على كلامه مذهبه في الأمر من أنبي في مسائلين متشابهتين
يحكيان محتجين في وحيين قال بعضهم وسعدا من أبي حوازل السبل والتجريح
ولا مانع وجهان بقوله لا يرمى أو لا يصح أو يستحب أو هو قبيح
أو لا أراه محمله الأصحاب على حرم قه أو مطلق في فروعه ثم قد وقد
ذكروا أنه يستحب قرأ غير الحقيقة واحتجوا بقول أحمد لا يرمى أن ممسكها
وسأله أبو طالب عن رجل يهمل إلى التمر وإسهم وأش فاض لا يرمى أن
يكون لا يرمى إليه قال أبو صاب وقت من كان قل يجره به يقتل عنه أبو طالب
فيس يقر في الأربع كما أبا محمد وسورة انه قال لا يرمى أن يفعل وقيل في رواية
الحسين بن حسان في الإمام يهمل في الأولى ويطول في الثانية لا يرمى هذا
قال القاضي أبو يعلى كره ذلك لحاجة السنة انتهى وهذا يدل على أنه ليس جميع
الأصحاب يحملون قول الإمام لا يرمى ونحوه على التحريم بل في ذلك يحمل

خلاف قال بعضهم حمل قوله لا يمسى في مواضع من كلامه على انكراهة كما
 رأيت آتياً وقدم في الرعاية أن قوله لا يمسى يحمل على الكراهة وقوله كراهة ولا يمسى
 أو لا أحده أو لا استحبه نه لندب واحد وهذا المسلك شيع الاسلام أحمد بن تيمية الخراساني
 وحمل غيرهم في ذلك ورحمان وحملوا قوله نسا من يفعل كذا احتياطاً للوجوب قدمه
 في الرعاية والحاوي الكبير. وقال في الرعايتين والحاوي الكبير وقال المستفتي الاول لنظر
 إلى الفرائض في الكل فإن دللت على وجوب أو ندب أو تحريم أو كراهة أو حاجة حمل قوله
 عليه سواء تعددت أو تأخرت أو توسطت قال في تصحيح الفروع هو انصواب
 وكلام احمد بدر على ذلك انتهى هو قال الامام ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين
 قد غلط كثير من المتأخرين من اتباع الأئمة علي أنهم حيث تورع الأئمة من
 إطلاق لفظ التحريم وأطلقوا هذا انكراهة في المتأخرون التحريم عما أطلق
 عليه الأئمة انكراهة ثم سهل عليهم لفظ الكراهة وحدث مؤنة عليهم فحمله
 بعضهم على التبريه وتجاوز به آخرون إلى كراهة رب الاولى وهذا كثير جداً في
 تصرفاتهم فحصل بسببه غلط عظيم على التبرية وعلي الأئمة وقد قال الامام
 احمد في الجمع بين الاثنين بملك المين اكرهه ولا أقول هو حرام ومذهبه
 يحرمه وإعنا يورع عن إطلاق لفظ التحريم لا حين قول عثمان رضي الله عنه في رواية
 أبو القاسم الخرقى فيما منه عن الامام احمد ويكره أن يتوصا في آية الذهب
 والفضة ومذهبه أنه لا يجوز وقال في رواية أبي داود يستحب أن لا يدخل الخمر
 إلا غمره وهذا سنحبات وجوب وقال في رواية اسحاق بن منصور إن كل
 مال الرجل حراماً فلا يبيعني أن يؤكل ماله وهذا على سيد التحريم ثم إن
 بن القيم أطلق التمس في هذا الموضوع فحمل روايات كثيرة عن الامام احمد
 جاءت بلفظ الكراهة والمقصود التحريم ثم حكى عن محمد بن الحسن أنه قال إن
 كل مكروه فهو حرام إلا أنه لما لم يجد فيه نصاً قاطعاً لم يطلق عليه لفظ الحرام
 وروى محمد بن يوسف عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إلى الحرام قرب انتهى
 (قلت) ومراده بذلك ما وقع في كلام الأئمة من هذا مكروه لا بالنظر إلى
 ما اصطبحوا عليه من بعدم من التقييدات التي يذكرها في كتب الأصول
 والمروءة فإن هذا اصطلاح حادث لا يبرر عليه كلام الأئمة (وأما) المالكية فقد

حملوا قول مالك أكره كذا وشبهه على جعله موبقة متوسطة بين الحرام والمباح ولا يطلقون عليه اسم الحوازم على أن مالكا قال في كثير من أحواله كرهه كذا وهو حرام (معها) أن مالكا نص على كراهة اشطريح وهذا عند أكثر أصحابه على التحريم وحمله عصم على الكراهة التي هي دون التحريم أو ما شاع في القائل في اللعب بالشطريح إنه لم يشبه لطلأ كرهه ولا يقين في محرمته ضد من على كراهته ويتوقف في تحريمه فلا يجوز أن يثبت فيه ولا إلى مذهبه أن يثبت باحترامه مباح فانه لم يقل هذا ولا ما يدل عليه والحق أن مالكا كرهها وتوقف في تحريمها وبين هذا من أن يقدر من مذهبه جواز اللعب بها وإباحته (ومس) هذا أيضا أنه نص على كراهة تروح الرمح أنه من ماء الزنا ولم يقل قط إنه مباح ولا حائر والذي يليق بجلاله وإمامته ومنصبه الذي أحله الله له من الدين إن هذه الكراهة منه على وجه التحريم وأطبق فقد استكرهه لأن الحرام يكرهه الله ورسوله قال تعالى كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها (وفي الصحيح) إن الله عز وجل كره لكم قيل وقيل وكثرة السؤال وإحصاء أمال قال السبكي كانوا يستعملون الكراهة في معاصيها التي استعملت في كلام الله تعالى ورسوله ولكن المتأخرون استعملوها على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرم وتركه أخرج من قوله ثم حمل من حمل كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث معاط وقبح سلطان من حمل لفظ الكراهة أو أمط لا يسمى في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحي الحادث وقد اُترد في كلام الله ورسوله استعمال لا يسمى في المحذور شرعا أو قدرا وفي المستحيل المتع كقوله تعالى وما ينبغي لأرحمن أن يتخذ ولدا (وقوله) وما أعماه الشعر وما ينبغي له وقوله (وما تترك به الشيطان وما ينبغي له) وقوله على لسان بيه «كديهي ابن آدم وما ينبغي له وشيئني ابن آدم وما ينبغي له» وقوله ﷺ «إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام» وقوله في لباس الحرر «لا ينبغي هذا للمؤمنين» وأمثال ذلك وفيه قصود من ذلك أن المجتهد إذا رأى دليلا قطعا بحل أو حرمة صرح بمطأ الحل أو استحرام وإذا لم يجد بصا قاطعا فاحتج واستمرح وسعه في معرفة الحق فأداء اجتهاده إلى استنباط حكم تحاشي إطلاق لفظ التحريم وتدينه بقوله أكره وبحوجه ويقصد بذلك معناه المقهور من الكتاب والسنة لا معناه الذي اصطلاح عليه المتأخرون

وكذا لا يجوز تبريل كلام الله ورسوله على الاصطلاحات الحادثة وإنما تبرز على منتهى ما كان يعهده الصحابة من المعنى العمومي لا غير وعلى الطائفة الشرعية فاهم هداية هداية والبيان بيان لمن كان له طلب أو أنى سمع وهو شديد وروي أبو عمر بن عبد البر أن مالكاً كان إذا اجتهد في مسألة واستبسط لها حكماً يقول إن لظن إلا ظناً وما نحن بمسئلين

(فصل) وإذا قال الامام أحب كذا أو يعصني أو أعجب إلى فعند الأكثر يحمل على التذنب وقدمه في الفروع وغيره وقد يحمل على الوجوب قيل وكذا إذا قال هذا حسن أو أحسن وقوله أحسن أو أحسن أن يكون أو لا يجوز أو لا يجوز وأحسن عنه فحين يحمل على التوقف لتعارض الأدلة وقيل هو على ما مره وإن أحب من شيء ثم قال عن غيره فهو أو شد أو شنع وقيل هو سواء وقيل بالفرق قاله في الفروع وقال الشيخ عبد الحلیم بن تيمية والله شيخ الإسلام في مسودة الأصول إذا سئل الامام احمد عن مسألة فاجاب فيها بحمل أو إباحة ثم سئل عن غيرها فاجاب ذلك سهل أو ذلك شد أو قال كذا سهل من كذا قبل فحين ذلك المساواة بينهما في الحكم لم لا اختلف في ذلك الاصحاح ذهب أبو بكر بن سلام الخلال إلى المسودة بينهما في الحكم وقال أبو عبد الله بن حمد يفتي ذلك الاختلاف انتهى ودا قال أحمد أحسن عنه فيه خلاف ذهب إليه صاحب الرعاية إلى الجواز وحمله في الفروع في الفتوة كقوله كلام لم يارصه فتوي منه وذهب بعض الاصحاب به إلى الكراهة وقول أحد من اصحاب الامام أحمد في تفسير مذهبه وأخبره عن رأيه ومعهوم كلامه وعله يبرز من مذهب في الاصح كاحسن في شيء بدليل والانهرا كاحسنه فتوى صحابي واختار أن حامداً أنه كقول قتيبة يعني مجتهداً قال في تصحيح الفروع وهو أقرب إلى الصواب ونصده مع الامام أحمد من اتباع آراء الرجال وإن أحاب الامام فتوى فيه فيه وجهان (أحدهما) أنه مذهبه (والثاني) لا وما انفرد به واحد وقوى دليله أو صحح الامام خبراً أو حسنه أو دونه ولم يرد به كونه مذهبه وجهان قال في الرعاية وما انفرد به بعض الرواة عنه وقوى دليله فهو مذهبه وفيه من آراء جماعة بخلافه وذكروا قولاً وحسن

أحدهما أو غلبه فيه خلاف فالنفي الروضة الأصولية ومختصرها للطوق ومختصر
التحرير أن الحكم ينبع لعلته لما وجدت فيه لعلته فهو قوته سواء قيل تخصيص
العللة أو لم يقل وقيل لا يكون ذلك مذهبا له وإن ذكره قولين وفرع على أحدهما
قيل هو مذهبه لتخصيصه إياه أو تعليله وعدم هذا في الرعايتين والحاوي وغيره
وهو مذهب الأثرم والحرقي وغيرهما. قاله ابن حامد في تهذيب الأحوة وقيل
لا يكون مذهبه واختاره جماعة. قال ابن حامد والأصل أن يصل لما كان من
حجبه له في أصل يحتوي مسائل حرج حوايه على مصفاة جائر أن ينسب
إليه نفسه ذلك الأصل من حيث القياس ومن ثم قال في التحرير مفرعا على هذا
فلو اتفق في مسائلتين مشابهيين مختلفين لم يخرج عن الحكم من كل منهما إلى
الأخرى ولو نص على حكم مسألة ثم قال لو قل قاتل بكذا أو ذهب داهب أبيه
يريد حلاله كان مذهبا لم يكن ذلك مذهبا له وإذا سئل عن مسألة فتوقف فيها
كان مذهبه بها الوقف انتهى وقال في تصحيح الفروع بما لو ذكر قولين
وفرع على أحدهما المذهب لا يكون بالاحتمال وإلا فمذهبه أقربهما من الدين
وإذا اتفق على حكم فسكت وعنه لم يكن رجوعا قدمه ابن حامد في تهذيب الأحوة
وتامه الشرح بقى الدين أحمد بن تيمية قال المرداوي في تصحيح الفروع وهو
أولى وقال في الفروع وفي سكونه رجوعا وجهان وما غلبه لعله توحد في مسائل
فالأكثر أن مذهبه بها كالملة وقيل لا ويلحق ما توقف فيه بما يشبهه وإن
اشبهت مسائلان أو أكثر بخلفة بالحق والتعلل حال من الرتبة الكبرى وتامه في
الحاوي الكبير الأولى العمل بكل منهما كمن هو أصابع له والأظهر عنه هذا
التحجير وقال بحم الدين الطوق في محصر الروضة الأصولية إذا نص على أحد على
حكم في مسألة لعلته فبنيها فمذهبه في كل مسألة وجدت فيها تلك لعلته كمذهبه
فيها إذا الحكم ينبع لعلته وإن لم يبين اللة فلا وإن اشبهتا إذا هو أثبات مذهب
بالقياس والحواجز ظهور الفرق له لو عرست عليه ولو نص في مسائلتين مشابهيين
على حكمين مختلفين لم يخرج أن يحمل فيهما روايتان بالقتل والتحرير كما لو سكت
عن أحدهما وأولى والأولى حواجز ذلك بعد الجدد ولحق من أهله إذا حلف
الفرق مع ذلك وإن رقى بمتبع عادة وقد وضع في مذهبا فقال في المحرر ومن

م يحد إلانوا بحسب ما صلى فيه وعاد بس عليه ونص بين حبس في موضع بحس
 صلى أنه لا يعيد فتخرج فيهما روايتان وذكر مثل ذلك في الوصايا والقذف
 ومثله في مذهب الشافعي كثير ثم التحريج قد جعل تحريراً لنصين وقد لا يقبل
 وإذا نص على حكيم عتق في مسألة فذهبه آخرهما أن علم التحريج
 كتشريع أخبار الشارع وإلا فاشبهها بآصونه وقوسه مذهبه وأقرهما إلى
 الدليل الشرعي وقيل كلامه مذهب له لا يقتضى الاحتياط بالاحتياط فإن أريد
 طاهره فمستوع وان أريد أن ما علم بالاول لا يتس عتق مما يحسن فيه ثم يجعل
 بما لو صرح برجوعه عنه فكيف يجعل مذهب له مع نصريحه باعتقاد بطلانه
 ولو حالع تحتد روحته ثلاث مرات يقتضى الطبع مسحة ثم تبرأ جهاده فاعتقده
 طلاقاً لزمه فراق ولو حكم بصحة كساح يحذف فيه حاكم ثم تغير احتجاده لم
 يقتضى لزوم التسلسل بقص النص واضطراب الاحكام ولو كسح مقلد بقوي
 تحتد ثم تغير احتجاده فابطله لا يبرمه فراقاً إذ عمله بالقوي حرى حكم الحاكم
 هنا كلامه وسطه تكمل به العلامة بحم الدين الطوق في شرحه فلا اطلب به
 وحاصل ما تقدم أن نصوص الأئمة بالاصابة إلى مقلديهم كصوص الشارع
 بالاصابة إلى الأئمة * واعلم أيضاً أن بين التحريج والنقض فرقاً من حيث أن
 الاول أعم من الثاني لأن التحريج يكون من القواعد الكلية للامام أو الشارع
 أو العقل لأن حاصل معناه ما فرغ على أصل يجمع مشترك كتحريم على
 طريق الصفقة فروعاً كثيرة وعلى قاعدة تكليف بالاباط أيضاً فروعاً كثيرة
 في أصول الفقه وفروعه وقد جعل «مبدأ» ما ذلك كأنه من مستند فائف فيه
 الحاصل كتابه المسمى بالفوائد النعمية والفائدة منه في ذلك ابن اللحام كما
 سمعه مما سباني أن شاء الله تعالى لكنهما لا يتجاوزا في التحريج اقواعد
 السكينة الاصولية * وأما النص فهو أن ينقل النص عن الامام ثم يخرج عليه
 فروعاً فيجس كلام الامام أصلاً وما يخرجه فرعاً وذلك الاصل مختص بصوص
 الامم فظهر الفرق بينهما *

(مصل) رآك في الباطر مدعب غمار قضاة آتياً مسالك تصرف الاصحاب
 في روايات الامام وانهم تنبوا لها أصولاً كانت الائمة أصولاً لمسالك الاجتهاد

المصالح وإن ثبت التصرف مفرع على أصوله ببقائه عامة وعسى أن هذه التصرفات
لا تنحصر بمذهب عليه بالإضافة إلى الصرف في كلام الأئمة وإن لم يمنع الأصول
المطابقة يقال له مذهب مطلق والتبع للأصول الخاصة بكلام الإمام يقال مذهب
المذهب سيما لك الشوق للتبع. ذكر حملا من كلام المحدثين في تلك الأصول
الخاصة لتكون كالأبواب لا تخدم. كالتصديق ولا سبهم مما وقع فيه مكرراً فإن
المكرور أحل وإليك الموعود به مشوراً.

مذهب الأساس ما قاله أو دل عليه بما يجري مجرى القبول من نصيبه أو غيره
قال عدم ذلك لم يجر بإضافته إليه ذكره أو الخطأ. وقد أيضاً مدعيه ما من
أو به عليه أو شتمه عنه التي على ما. وقد الشرح عبد طليم والدشيخ الإسلام
ابن تيمية أحسن أصحابنا في صفة المذهب إليه من جهة القياس على مذهب الخلال
وأبو بكر عبد الله بن عمر إلى أنه لا يجوز ذلك. وصره المصنفون وذهب الأئمة والخرفي
وأبو حامد إلى جواز ذلك. وقال الشيخ محمد بن أبي تيمية إذا من الإمام على
مسألة وكاتب الأحرار تشبهه بشيء محذور أو يخفى على مذهب لم يجرى نعم
الأخرى مذهب بذلك هنا قول أبي أحمد ما لا يخفى على بعض المعتزدين إلا
يفرق الإمام بينهما وهذا في صاعده متماثلين فيحمل على مسائلهم فيردد فيها من
هما ما يخفى الشيء بينهما على من اعتندين ولا يخفى وقد ذكر في مسألة
بعد هذه إنه لو قال الشئمة لحر النار ولا شئمة في الدكان لا ينقل حكم أحدهما
إلى الأخرى فاما إذا لم يصرح في الأخرى بحكم فالظاهر حملها على نظيرتها
وهذا ينتمي القياس على قوله إذا لم يصرح بالمعرفة وإلا تكون هذه فيما يخفى على
بعض المعتندين وإذا لم يصرح في الأخرى بحكم فالظاهر حملها على نظيرها وقال
ابن حمدان ما قيس على كلامه فهو مذهب وقد لا وقيل إن حاز تخصص
العلمة والأقرب مذهب وقال أيضاً وهو من عنده إن من عليه أو مؤيداً إليه أو على
الأصل بها فهو مذهبه وإلا فلا إلا أن تشبه أقواله أو فعله أو أحواله للعلمة المستنطة
بالصحة والاعتناء. قال ابن حمدان فلي قوته إن ما قيس على كلامه مذهبه. وقال
من عنده أيضاً إن أتى في مسائلين متشابهتين بحكمين مختلفين في وقتين حاز قول
الحكم وتجرمحه من كل واحدة إلى الأخرى وقد لا يجوز كما لو فرق هو بينهما

أو قرب الزمن واحتار أيضاً ان علم التاريخ وه يحمل أول قوله في مسألة واحدة مذهبه له حاز قد الثانية الى الاولى في لا فيس ولا عكس الا أن يحمل أول قوبه في مسألة واحدة مذهبه به مع معرفة لتاريخ وإن حمل التاريخ حاز من أفرهم من كتاب أو سنة أو اجتماع أو أثر أو قواعد الامم ونحو ذلك الى الأخرى في لا فيس ولا عكس الا أن يحمل أول قوله في مسألة واحدة مذهبه مع معرفة التاريخ وولى لحوار كونهما الا حيرة من الراحة *

(يصل) قال الامام شيخ الاسلام احمد بن حنبل في مسودة الأصول الروايات المصنعة بصر من الامام احمد وكذا قولنا وعه واما التنبهات بمقطه فتوما أو: اياه أحمد وشاربه أو دل كلامه عليه أو توفه *

وأما الوجه فاقول الأصحاب ونحوهم إن كانت مأخوذة من كلام الامام احمد بن حنبل أو غيره أو نقله أو ساق كلامه وقوته وإن كانت مأخوذة من خصوص الامام ومخرجة منها فهي روايات مخرجة له أو منتولة من نصوصه إلى ما يشبهها من المسائل إن قد ما ليس على كلامه مذهب له (وإن) قد لا هي أوجه لمن خرجها وقاسها فإن تخرج من نص وعد إلى مسألة فيها نص يختلف ما خرج فيها صار فيها رواية منصوبة ورواية مخرجة وإن لم يكن فيها ما يحتاج الناس الخرج فيها من نص في غيرها فهو وجه لمن خرجها قال حاكم غيره من الأصحاب في المحكم دون طريق الخرج فيها لم وجهان ويمكن عدم مذهباً لا أحمد بالخبر في دون النقل لعدم أحدهم من نص وإن جهلنا سندهما فليس أحدهم قولاً مخرجاً للامم ولا مذهماً له بحج من قد من الأصحاب هذا المسألة رواية واحدة راد نصه ومن قد فيها روايتان أحدهم من والأخرى ماء أو تحريج من نص آخر له أو نص جهته ومنكره ومن قد فيها وجهان أراد عدم نص عليهما سواء حمل مسنده أم لا ويحمله مذهباً لا احمد فلا يعمل إلا بالصحيح الوجهين وأرجحهم سواء وفقاً معاً ولا من واحد أو أكثر وسواء علم التاريخ أو حمل (وأما) القولان هما فقد يكون الامام نص عليه كما ذكره أبو بكر عبد العزيز في راد المسافر أو نص على أحدهما وأوما إلى الآخر وقد يكون مع أحدهما وجه أو تخرج أو احتمال حاله (وأما) الاحتمال

قد يكون الدليل مر حوفا بالنسبة إلى صاحبه أو دليل مساو له (وأم) لتخريج فهو قل
حكم مسألة إلى ما يشبهها والنسوية بينهما فيه (وأم) التوقف فهو ترك العمل بالأول
والثاني وانقضى والاثبات أن لم يكن فيها قول تعارض لادلة وتعارضه عندهم حكم
ما قبل الشرع من حظر وإباحة وقص *

(حصل) في قول الشافعي رضي الله عنه إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله
فقولوا مسته ودعوا ما قلت اختلفت له، في تفسيره والأصناف فيه ما قاله أبو عمرو
أبى الصلاح مقام من وجد من شافعية حديثا يحارب مذهبهم فإن كذب فيه
لأن الاحتياط مطلقا وفي ذلك آيات أو في تلك المسألة كان به الاستقلال
بالعمل بذلك الحديث وإن لم تكن آله ووجد في فيه حرازة من مخالفة
الحديث مد أن بحث فلم يجد مخالفة عنه جوابا شافيا فإن كان قد عمل
بذلك الحديث أمام مسقط فيه أن يتمذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث ويكون
ذلك عذرا به في ترك مذهب أماله في ذلك هذا كلامه قلت ويحور أن يسلك
هذا المسلك في مذهب أحمد أيضا *

العقد الخامس

(في الأصول الفقهية التي دونها الأصحاب)

لذلك إذا طلعت على ملق مناه من الأصول السكية التي تدور عليها
قاري الإمام أحمد ولا تتعدا حدك الشوق إلى ريادة بيان عن تصنيفها بما
أنه قد حل الأصحاب وتدارم فتبوا بها اقرواع بني أساس متين وحملوا
ما أصله الإمام أصلا لقواعدهم وما كسى به نصرا بموائدهم في أنا أشقى منك
علة الصدي وأومئحت من التنب في تنصيص الأسفار وأقدم لديك اعتدائي بأن
كتب الأصول قد دونت ما مستغلا منت قواعد على الدليل وسكنت بها مالك
الخلاف والجدل وما قش الواحد منهم من خالف ماسكه الحساب وأطهر كل
مؤلف منهم ماله من البراعة ودقة الفهم في مسهب حمل كتابه أسفارا ومن
متوسط عبث فوائده أصبح مدرارا من موجر كادت كلماته أن تعد يحتاج متهمها
إلى أعمال الفكر والتوغل في الجدل واكثر هذه قد كثر ظهورها طعنا وعم

تواها واحد حكم من امرين م قياً وسماعاً وإن كان كست تعرضت هذا البحر
الآخر ونصبت قسي هنا خادماً لتلك المآثر والمآثر إلا أن لب الآن بعدد
تأليف مستقل أقول في حقيقته هذا جهد اقل لكس رمت بيان قواعد مجردة
عن دليلها فوائداً صحيحاً تنبهاً أميناً بذكره وذكراً وهذا جاعلاً لهذا التصحيح
مساراً وقد وفق الله أن تتأدت شرح روضة الناطق وحة المناظر لموفق الدين
ابن عيسى فبنت اختيار ما هو الجار وناقشت في الدين حياً بمكة شعاعاً وحيث
طفت أن عذري وقع موبع بقول صاع لي أن يحاصر وقو *

❦ مقدمة ❦

اعلم ان اصول الفقه وأدلة الشرع ثلاثة أضرب أصل ومفهوم أصل
واستصحاب حال والاصل ثلاثة أضرب كتاب ولغة وحجج الامة والكتاب
صريان محمل ومصل واسنة صريان مسموع من النبي ﷺ ومسموع عنه والكلام
في المنقول في سنده من حيث التواتر والآحاد وفي منته من حيث هو قول أو من
والاقرار قسم من أقسام العمل والتول لأنه اقرار على واحد منهما والاحكام
مكون وقولي ومفهوم الاصل ثلاثة أضرب مفهوم الخطاب وديعه ومعناه
واستصحاب الحال صريان أحدهم استصحاب براءة الامة وديني استصحاب
حكم الاجماع بعد الخلاف ولك احتمال آخر بكلك معه أن قول ان اصول
الفقه وأدلة لشرع علي صريين (أحدهما) ما طريقة الأقوال (والثاني) الاستخراج
فأما الأقوال فهي النص والعموم والاضمار ومفهوم الخطاب وقجواه والاحكام
وأما الاستخراج فهو القياس والاجمال الاول اصح لأنه اسم لوجود دليل الخطاب
واستصحاب الحال وذلك حجة عند أصحاب أحمد وأما قول الصحابي اداً يحذف
غيره فمختلف فيه عند أحمد وهذا الصبط قربي جداً اليه الاحتصار *

❦ بسط هذا الاجمال ❦

إعلم ان المركب لا يمكن معرفته الا بمعرفة معرّداته ولما كان اصول الفقه مركب
من كثرين مضاف ومضاف اليه كان لاصول الفقه تفرغاً لأنه أن نظر اليه من

حيث عتبار مجموع لفظه أي تركب منه معنى في الاصطلاح إجمالياً
 لعمري وكان تعريفه العلم بالوواعد الذي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية
 الفرعية من أدلتها التفصيلية وإلى نظر إليه باعتبار كل واحد من مفرداته الأصول
 كان تعريفه بأنه الأدلة لأن المادة التي تركب منها عظم أصول فقهاء هي الأصول
 والفقهاء فيها مفرد ذلك المركب ومحتاج في تعريفه استعصالي إلى تعريف كل واحد
 منها على حدة فالأصول الأدلة الآتي ذكره يعني الكتاب والسنة والإجماع
 والقياس وما في حلال ذلك من التواعد والأصول جمع أصل وأصل الشيء
 ما يستند لتحقيق ذلك الشيء أي تأثيراً وأثره زيادة تأثيراً احترراً من استناد الممكن
 إلى المؤثر مع أنه ليس أصلاً له ولا شك أن الفقه مستند في تحقق وجوده
 إلى الأدلة فهو كالعص من الشجرة وأصله في إثباته بهم وصلاً واحداً قيل العلم
 بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال وقيل من جملة من الأحكام
 الشرعية الفرعية ما استلزمها من أدلة تفصيلية وعلى كل من التمرين مؤاحداث
 ولكن النوع الثاني أحسن شكلاً

﴿فصل في التكليف﴾

هو لئلا التزام ما فيه كلفة أي مشقة وشرعاً الزام مقتضى خطاب الشرع وعلى
 هذا يكون الإباحة تكليفاً لأنها من مقتضيات الخطاب المذكور ومن قد أرى
 الإباحة ليست تكليفاً بقول التكليف هو الخطاب بأمر أو نهي وله شروط يتعلق بعضها
 بالتكليف وبعضها بالتكليف به وهو الذي يتعلق بالتكليف ولعل ذلك وهو الخطاب فلا تكليف
 على صي ولا يحون عدم المصالح للامتثال منها وهو قصد الطاعة والمصلحة مثل
 الصي في عدم التكليف من قبل كيف أوجبتم لزكاة والفرائض في مال الصبي
 وأغنون وعين غنها التكليف فله الوجوب ليس على بعضها بل هو شرط الأحكام
 بالمسببات لوجودها بعض أفعال البهائم ولا تكليف على الثائم والرامي
 والسكران الذي لا يعقل لعدم الفهم والحق أن المنكر إذا بلغ به الإكراه إلى حد
 الإلجام سقط عنه التكليف والكفار محاطون بفروع الإسلام على صحيح
 التولين وأما ما يتعلق بالتكليف به فهو أن يكون التكليف به معلوماً الحقيقةً للتكليف

والا لم يتوجه قصده اليه وان يكون معلوما كونه مأمورا به والا لم تصور منه قصد القصد والامثال معدوم إذ إيجاد الموجد محال ويقطع التكليف حال حدوث الغرض وان يكون المكلف به ممكنا لا المكلف به يستدعي حصوله وذلك يستلزم تصور وقوعه وأما لا يتصور وقوعه فلا يستدعي حصوله فلا تكليف به ولا تكليف إلا بفعل لأن معنى تكليف الأمر ولحق وكلامه لا يكون إلا فعلا أما في الأمر فظاهر لأن مقتضاه إيجاد فعل مأمور به كالصلاة والصيام وأما في النهي فمعنى تكليف به كف النفس عن المنهى عنه كالكف عن الزنا وهو أيضاً فعل *

٥٥ (فصل في أحكام التكليف) -

الحكم في اللغة الميع وفي اصطلاح الأصوليين مضي خطاب الشرع المعلق بأعمال المكلفين انقضاء أو تخييراً ثم إن ذلك خطاب إما أن يرد باقتضاء إمعان مع الحرام وهو الوجوب أو يرد باقتضاء عمل لسكن ليس مع الحرام وهو الندب أو باقتضاء ترك مع الحرام وهو التحريم أو لا مع الحرام وهو الكراهة أو التخيير وهي الإباحة وعندما إن الإباحة من خطاب الشرع فهي حكم شرعي خلافها نهية. فالواجب مادم شرعاً تركه مفسداً أي في كل الأزمان فقولاً مطلقاً أحرأ من الواجب الموسع وأخبر وفرض الكفاية فالترك يلحقها في الجملة وهو ترك الموسع في بعض أحوال وفي بعض أعيان أخبر وترك بعض المكلفين لفرض الكفاية لسكن ذلك ليس تركاً مطلقاً إذ الموسع إن ترك في بعض أحوال وفي بعض أعيان الآخر وأخبر إن ترك بعض أعيان به فعل لبعض الآخر وفرض الكفاية إن تركه بعض المكلفين فعله لبعض الآخر وكما فيه كاشف عن الواحد فلا يتعلق بهذا الترك ذم لانه ليس تركاً مطلقاً بل هو محل التكليف عن إيقاع المكلف به. والواجب مرادف لفرض عندما على الأصح من أقوال الأصوليين * ثم إن الواجب الشامل لفرض يتقسم إلى معين والي منهم في أقسام محصورة وتلخيص القول فيه أن الواجب إما أن يكون معيماً كان يفرض على هذا البعد المعين أو عتق عام من عدة يكون محاطاً بقتنه على التميم

وكذا لو نذر تصدقة نال بعبه كرده الدنيا أو الال ونحو ذلك وأما أن يكون
 مبهما في قسم محصورة كاحدي خصال الكفارة ككفارة اليمين المذكورة في
 قوله تعالى (وكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تنصمون بهنكم) و
 كسوتهم أو تحرير ربة) هذه المسألة تعرف بمسألة الواجب الأخير (وأما) وقت
 الوضوء قائما أن يكون مقدراً بقدر الفعل بحيث ضيق على المكلف به حق
 لا يجد سعة يؤخر فيها العمل أو بعضه ثم تداركه إذا لم يترك شيئاً منه لم
 يمكن تداركه الا قضاء وذلك كايوم بالنسبة إلى الصوم ويسعى هذا الواجب
 المضيق (وأما) أن يكون وقت الوضوء قد من قدر منه كالصلاة عشرين ركعة
 في زمن لا يسع أكثر من ركعتين وهذا ورد من إيراد اشتكاف بأجل المسعى
 بشكاف مالا يطاق وفي حوازه خلاف بين العلماء وأصحح منه (وأما) أن
 يكون وقت الواجب أكثر من وقت عمله وهذا يقال له الواجب الموسع وذلك
 كالوقائع للصلاة وهذا فيه خلاف متنديا وعند المالكية والشافعية والأكثر
 مكلف فعل الواجب من الصلوات في أي حرأ الوقت شاء في أوله وأخره أو
 وسطه وما بين ذلك منه ووجب أكثر أصحها وأما إكسية الحرم على العمل إذا
 أخر إلى آخر الوقت وتبين حره وهو قول الأشعرية والحنابلة وأما من المصلحة
 ولم يوجه من أصحها أبو الخطاب ومحمد بن تيمية وجمع ومن المصلحة
 أبو الحسين ، وأما أكثر الطعية الواجب الموسع وقاوا وقت الوضوء هو
 آخر الوقت وإذا فعل قبل آخرها لم يفسد هو بل يسقط به العرس وتردد
 لكرحى منهم فتارة قال بتمن الواجب في أي حرأ الوقت كان وتردد في
 بقى المال مكلف إلى آخر الوقت كان ما معه قبل ذلك واجبا وإلا فهو من
 انتهى ه قلت وأما قول الجمهور المتقدم وهو الذي يدل عليه لسنة « وأما مات
 المكلف في أثناء وقت الواجب الموسع قبل فمه وضيق وقته مثل أن مات بعد
 زوال الشمس وقد بقى من وقت الظهور ما تسع أعماله ولم يصلها لم يمت عاصيا
 لأنه فعل مباحا وهو تأخير الجائر بحكم توسيع الوقت (أما) لو أخره حتى
 صاق الوقت عن فعله مثل أن مات ولم يبق ما يسع الا لقل من أربع ركعات
 فإنه يموت عاصيا هذا ما قاله الأكثر ولحقوا أن عصابه يكون مقدراً بقدر ما

أخره حتى ضاق الوقت عنه فان صدق عن ركعة أو ركعتين أو ثلاث كان عاصيا
بحسب ذلك ولا يحمل في معصيته كمن أحر الواجب كله *

فصل في مسألة ما لا يتم الواجب إلا به

اعلم ان هذه المسألة لها ملحوظان (أولهما) ما يتوقف على وجوب الواجب وهذا لا يجب
إجماعا رواه كان سببا وشرطا وانعاما مانعا فاسبب كالنصاب يتوقف عليه وجوب الركعة
ولا يجب تحصيله على المكلف بحسب عهدة الركعة والشرط كالإقامة في البلد إدهى شرط
لوجوب أداء الصوم فلا يجب تحصيلها إذا عجز من منغني السفر ليجب عليه فعل الصوم وإن عجز
كالدين فلا يجب فيه لتحجب الركعة (وثانيهما) ما يتوقف عليه يقع الواجب أي الذي لا يتم
الواجب إلا به وهو نوعان (أحدهما) ما ليس في قدرة المكلف ووسمه وطاقته
تحصيله ولا هو إليه كالقدرة واليد في الكتابة فإيهما شرط فيها وهما مخلوقتان لله
في المكلف لا قدرة له على إيجادهما والحضور الامام وعدد المشترط في الجمعة
للجمعة فإيهما شرط لها وليس إلى أحاد المكلفين الجمعة إحصاء الخطيب ليس
للجمعة ولا إحصاء آحاد الناس ليعلم بهم العدد فهذا النوع غير واجب إلا على الفور
شكيب الحال (ثانيهما) ما هو مقدور المكلف وهو ما لا يكون شرطا لوقوع الفعل أو غير
شرطه فان كان شرطا كالطهارة وصار الشرط لصلاة وكالسمي إلى الجمعة فان صرح
بعدم إيجاده كقوله صل ولا أوجب عليك الوضوء لم يجب عملا بموجب التصريح وإن
صرح بإيجاده وجب لذلك وإن لم يصرح بالعمال ولا عذمه من أطلق وجب أيضا
عذمه وهو قول الأشعرية والمعتزلة وقيل لا يجب وإن لم يكن الذي لا يتم واجب إلا به
شرط كسج حراء من الرأس في عسل النحلة في الوضوء وأمسك حراء من العين
مع النهار في الصوم مثل هذا لا يجب خلافا لما كثر من حيث قالوا بوجوبه (قلت)
اختار الواجب لأن ما لا يتم فيه في الواجب هو من لوازمه والأمر بالشرع
أمر باللازم ويتفرع على هذه المسألة فرعان (أحدهما) إذا اشتبهت حنة أو زوجته
باجنية أو مينة بمذكاة حرمت إحداها بالأصالة والآخرى بما وضعت للاشتباه (ثانيهما)
الريادة على الواجب أم أن تكون متبعية عنه أولا فان غيرت عنه كصلاة التطوع
بالسبب إلى المكتوبات فتلك الريادة بدب انصاف وإن لم تستمر على الواجب بأن

لا تنقص حقيقتها من حقيقة حب كالريادة في صلاة ليلة والركوع والسجود ومدة القيام والقعود على مثل الواجب وهو مالا يطبق عليه اسم هذه الأعمال فتلك الريادة التي هي ذاتها راحة عند العاقل أو يملئ ندم عند أبي الخطاب وهو الصواب *

(نبيه) الواجب هو المأمور به جزماً وشرط. ترتب الثواب عليه بية التقرب عنه والحرام هو الممنوع عنه حرماً وشرط ترتب الثواب على تركه بية التقرب به فترتب الثواب وعنده في فعل الواجب وترك الحرام وعنده راحح إلى وجود شرط الثواب وعنده وهو آلية لا إلى اتسام الواجب والحرام في نفسها *

(فصل) وأما التدب فهو لغة الدعاء إلى التمس وقيل الدعاء إلى أمر مهم وشراء ما أتى فاعله هو ما قبل تاركه مطاعاً سواء تركه إلى بدو ولا وهو مردف للسنة واسمها فليسوا والمالعة في المصنعة والاستشفق والحلب الاصابع وبحو هذا يدل له مدح ومدة ومستحب والمدح مأمور به أقوله **عليه السلام** : « أول ما خلق على أمتي لا يرتبه بأسواك » *

(نبيه) توسع أصحابنا في أماط المدح والمندوب فاشتهروا ما تقدم من أنه يسمى سنة ومستحوا وقال ابن حمدان في الجمع ويسمى تطوعاً وصلاة ونفلاً وقربة إحساناً وقد ابن قاضي الجن ويسمى أيضاً برحماً فيه وإحساناً. وقال مدرس المستصرية في الخاء ي أعلاه سنة ثم تصلة ثم تامة وقال أصحابنا والمالكية والشافعية لبيعة لذة وقال مالك الحجة ولكن اشترطوا البية. وانطاعة موافقة الأمر والمصبة عند انتهاء محبة الأمر وعدم إبعاده مخالفة لإرادة وكل قرينة طاعة ولا عكس *

(فصل) الحرام ضد الواجب مأخوذ من الحرمة وهي مالا يحل أنها كره وشرطاً ما ذم فاعله ولو قولاً أو عمل قلب ويسمى محظوراً ومموراً ومحروراً وممنوعة ودنيا وقبحاً وسيئة وفاحشة وأما ومن الحرام نوع يقال له الخبر ومثاله إن يقال لكاف لا تكبح هذه المرأة أو أختها أو بنت أختها أو بنت أخيها فيكون مهيأً عنهما على التحخير فإيهما شاءا فأكبحوا الأخرى كما إنه إذا أتم عليهما

قيل له يعلق أحدهما وأما الأخرى فيثبت ثبوت اسم أن النفس أو أحد المذهب
عنه أما أن يلاحظ من حيث كونه حساً أو يلاحظ من حيث كونه نوعاً
فإن ألاحظ من حيث الحسية صار أن يكون مورداً للأمر وللنهي وإن يوجه
كل منهما به باعتبار نوعه وإن وجه من حيث نوعية جاز أن يتوجه الأمر
إليه باعتبار شخص من أفرادها والنهي إليه باعتبار شخص آخر مثال الأول العبادة
وتحت أنواع عبادة لله وعدة غيره وقد تعلق الأمر بنوع الأول وتعلق النهي
بمثالين ثم إن عبادة لله تعالى تصبح حساً باعتبار ما تحتها من الأنواع كالصلاة والركعة
وغيرهما فالأمر يتعلق بالصلاة والنهي يتعلق بها من جهة إيقاعها في مكان مصبوب
أو من جهة إيقاعها بلا طهارة وحاصله أن الأمر والنهي وجهان إلى الحس
باعتبار تعداد أنواعه وإلى النوع باعتبار تعداد أشخاصه (وَمَا) أقبل الواحد
بشخص فله جهة واحدة أو يستحيل كونه واجباً حراماً كما لو قال صل لله
اطهر لأن صل هذه الطهر ونشيداً بإيقاع الصلاة في مكان مصبوب مبني على النوع
بها لا يصح فيه ولا يستطاع الطلب بها ولا عدها وإليه ذهب أحمد وكثير أصحابه
والظاهرية والزيدية والجبالية وقيل بسعة الفرض عدها لا بها وهذا قول
الباقلاني والرازي وذهب أحمد في رواية عنه ومالك وإشافي وإحسان وأبي عبيد
والطوفي إلى أنها محرم ونصح وعنه أنها تصح متى نهى فقط الطلب لكن لا ثوب
بها وإلى هذا صح الأكرهون فإن لغاتها أنواراً وقدت الحمية ركة قال محمد الدين
الطوفي مذهب الحمية في هذا الأصل أدخل في الدقيق ونشبه بالتحقيق »

(فصل) المكروه ضد المندوب أو المدبب أو المندوب به غير الحرام والمكروه
الذي عنه غير الحرام ومندوب قسم الواجب في الأمر والمكروه قسم الحرام في
النهي وشرعاً ممدح تاركه ومذموم فعله وهو داخل تحت النهي يقال إنه مبهي
عنه ولا يتأويله الأمر إطلاقاً إذا الأمر المطلق بالصلاة لا يتناول الصلاة المشتملة
على السجود والتحصير ويرفع النظر إلى ألباء وأنباء الصباء والالغاف ومحو ذلك
من المكروهات فيها وتطلق بعض أصحابها المكروه على الحرام فقد قال الخرق
في مختصره وبكره أن يتوصف في أية الذهب والفضة انتهى » مع أن التوصف بهما
حرام بلا خلاف في ذلك في المذهب وقد تطلق على رك الأولى كقول الخرق

أيضاً ومن صبي بلا أدل ولا إقامة كرهه ذلك ولا يعيد وأراد أن الأولى
أن يصل بأذان وإقامة أو بإحدهما وإن أخذ بها ترا ذلك الأولى وقال الآمدي
قد نطق المكره على الحرام وعلى ما فيه شبهة وتردد وعلى ترك ما ضله راجح
وإن لم يكن مهيأ عنه انتهى (قلت) أما إطلاعه على الحرام فقد سبق لك
بيده في الإمامين أحمد ومالكاً بطلقه على الحرام الذي يكون دليله ظاهراً
تورطاً منها (وأما) لاقى فهو بمعنى ترك الأولى . قال مطوي في محصر الروضة
وإطلاق الكراهة بصرف إلى الله وقد المرادوى في التحرير المكره إلى
الحرام أقرب وهو في عرف المتأخرين للتره . ويقال لفاعله محال وبغير محال
ومسمى نصاً وقيل يخص الحرام وقد انعاض أبو علي وابن عسيل بأنهم ترك
السنن أكثر عمره قال الإمام أحمد من ترك الزور فهو رجل سوء . *

وهو المباح * هو لغة المثل والمدح وشراً ما يقتضي خطاب اشعر
النسوبة بين فعله وتركه من غير مدح يترتب على فعله ولا دم يترتب على تركه
والمباح بغير مأمور به عند الجمهور . وقال الكشي المعبرى وتبعه هو مأمور به
وليس منه هل غير مكلف وبسبب طه وحلالاً واطلق هو والحلال على غير
الحرام وليس بتكليف عند الأئمة الأربعة . وقال محمد بن أبي نعيم الألبانة
تكليف وفقد بذلك أنها مختصة بالسكران *

(تمة) اختلاف العلماء في لأحد المنع ما قد ورد الشرع فقال
أبو الحسن أنه على وأو الخطأ وكلاهما من الحاشية والحاشية هي على الأمانة
ما جاء في الشرع الحكم عليه شيء عظاماً وما يرد فهو نافي على إباحته . وقال
ابن حامد والناضي أبو علي وبعض المعتزلة أنها على الخطأ أي المنع مما يرد شرع
الحكم عليه فهو محظور . وقال أبو الحسن الخزازي من الحاشية والواقعية وم
الذين يقفون في الأحكام عند تعذيب الأدلة لها أنها على لوقف أي لا يدري هل
هي مباحة أو محظورة (وأما) المعتزلة فقد قسموا الأفعال الاختيارية إلى خمسة
العقل فيه واجب ومنه مندوب ومنه مباح وإلى ما قبجه لعقل فيه حرام ومنه
مكره وإلى ما لم يقض العقل فيه بحس ولا يفسح فهذا اختلفوا فيه منهم من قال
فيه واجب ومنهم من قال أنه محرم ومنهم من توقف فيه هذا ما حققه عنهم

الآمدي واختار الإباحة ودثة هذا الخلاف استصحاب كل واحد من الثقلين
حال ضده قبل لشرع فيما جهل دليله مما يمد وروود الشرع *

(قائده) الخاتمة العار بالمعنى المهمة وأصطلاحاً يطلق على إباحة وعلى
ملا يتمتع شرعاً فيعم غير الحرام أو عقلاً فيعم الواجب والراجع والمساوي
والرجوح وعلى ما استوي فيه لأمران شرعاً كإباحة وعقلاً كعمل الصغير
وعلى مشكوك فيه بشار شرع أو لعقل (وأما) الحكم فهو ما حاز وقوعه
حسباً أو وهماً أو شرعاً *

(تنبيه) إذا صح لوجوب في الجورقة المحذورة والأكز وحكي عن
أصحابنا من مافى مشرك بين إباحة وقال أبو يعلى وأبو الخطاب
وأن عقيل وابن سحر أن في مدح وفي الإباحة وهو من القبول الجواز
وهو اختار وقال الحنفية والشيعة والذوالى يسود الباقي إلى أصله قبل ورود
شرع وهذا صغير قولاً لفساد إذا حل المصروع في عموم ولو صرف انتهى
عن التحريم بحيث الكراهة قاله ابن عقيل وغيره *

(فصل في حساب الوضع)

حساب الوضع هو ما يستفاد بواسطة نصب الشارع به معنى لمعناه تعدد
معرفة خطاه في كل حال هكذا عرفه كثر عنه الأصول وما كل هذا الحدودية
عموم بغير حقه على كثير من المتصالحين لهذا الكتاب قرأاً معناه بقولنا معناه
إن الشرع وضع أى شرع موراً بحيث أسباباً وشرطاً وموانع تفرق عدد
وجودها أحكام لشرع من ثبات في فلاحكم توجد بوجود الأسباب
واشروط وتنقضى بوجود الدخ واتباع الأسباب واشروط ثم إن الشرع وضع
هذه الأمور احبراً بوجود أحكامه وانقضاءها عند وجود تلك الأمور أو ثبوتها
فكانه قال مثلاً إذا وجد لعصب أيدي هو سبب وجوب الزكاة والجوار أيدي
هو شرطه فسموا أي أوجب عليكم أداء زكاة وإن وجد اثنين الذي هو
مانع وجوبها أو أتى الصوم الذي هو شرط وجوب في السنة فسموا أي
أوجب عليكم الزكاة كذا في كلام في التخصيص والمرقة والزم وكثير من

الأحكام بالنظر إلى وجود أسباب وشروطها وانتفاء أو إتمامها ونكس ذلك وهذا
البيان مهم المقصود من خطاب الوضع وتخصيص الناطق من حل التعقيد الذي تضمنه
التعريف وحيث تمت ذلك قسم أن هذا العلم المتصوب أصناف *

(أحدها) **العلقة** وهي في أصل الوضع العرص الموحج لخروج البدن
الحيواني من الاعتدال الطبيعي ثم استمرت غلباً له أوجب الحكم العقلي لذاته
كالسكر لا يحسار وتدويد بدواد وبحوة ثم استمرت شرعاً للمعان ثلاثة
(أحدها) ما أوجب الحكم الشرعي لإعماله وهو مجموع المركب من مقتضى
الحكم وشرطه وعمله وأهله تشبيهاً بالأجزاء العقلية لعقلية وديت كما يقال وجوب
الصلاة حكم شرعي ومقتضيه أمر الشارع بالصلاة وشرطه أهلية المصلي لوجبه
أخطاب إليه بأن يكون بالغاً عاقلاً وعمله الصلاة وأهله المصلي فإسقاطه عن غرض
المركب من هذه الأمور والأهل وتحت ركس من تركاها وبطلان هذه الأشياء
الأربعة تسمى علة ومقتضى الحكم هو المعنى فطرب به وشرطه بدي بياناً وأهله
هو المخاطب به وعمله ما يتعلق به (ثانيها) مقتضى الحكم وإن تخلف لفوات
شرطه ووجود مانع وبيانه أن اليمين هو المعنى لوجوب التكفارة يسمى علة
به وإن كان وجوب التكفارة إنما يتحقق بمجموع أمرين الخلف أي هو اليمين
والخلف بهما لكن الخلف شرط في الوجوب والخلف هو المنسب للمقتضي له إتماماً
هو علة فإذا خلف الأساس على فعل شيء أو تركه قبل قد وجدت منه علة
وجوب التكفارة وإن كان الوجوب لا يوجد حتى يحدث وإتماماً هو بمجرد الخلف
النفق منه (ثالث) حكمة الحكم وهي المناسبات التي ينشأ عنها الحكم
كشقة السرقة والفطر والدين مع الزكاة والابوة لمنع الفصاح وقال
مشقة السرقة علة استباحة الفطر والفطر ليس في دمة مالك المناسبات
علة لمنع وجوب الزكاة وكون التام فإسقاط منع وجوب الفصاح والمناسبات
هو كون حصول الشقة على أساقف معني منسب لحدوث الصلاة بغيرها والخفيف
عنه بالفطر وإتماماً مالك المناسبات الذي عليه معني منسب لاسقاط وجوب
الزكاة عنه وكون الأب سبب وجود الولد معني منسب لسقوط الفصاح لانه لما
كان سبب إتمامه لم تقتض الحكمة أن يكون الولد سبب إعدامه وهلاكه لحسن

حقه واعلم بان الفقهاء كثيراً ماذكروا في كتبهم مثل هذه العدة ومن هنا نشأت
الفرق بحيث صارت كما، فمن مسائل كما سنبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى فينبغي
ما الفرق بين أن لا يقتل الأب بابنه إذا قتله وبين وجوب وجهه إذا وثق بامته
فيجانب بالفرق بين الاول بكونه سبب لإجباره ومن الثاني من حيث إن الرجم إنما
هو لمحض حق الله تعالى والاول لمحض حق الوجود

(ثانيها السبب) وهو لغة ما توصل به إلى المراد المقصود وشرعاً ما يبرم
من وجوده لوجوده ومن عدمه لعدم لئانه فيوجد الحكمة عنده لآله وذلك
لانه ليس مؤثراً في الوجود بل هو وصلة ووسيلة إليه كالطريق مثلاً فله يوصل
به إلى أحراج الماء من السور وليس هو المؤثر في الإحراج وإنما المؤثر حركة
المستقي الماء ثم استيعاب السبب شرعاً لمن (أحدها) ما يعاقب المباشرة بغير
مع الترددية فيها فإذا حذر شخص زناً ودفع آخر اسماً فتردى فيه فهلك
فالاول وهو الحذر منسب إلى هلاكه ولثاني وهو الدافع مباشر له
فمما لا يخفى الفقهاء السبب على ما يفيد من المباشرة فقالوا إذا احتجقت التمسب وأبشرت
علت المباشرة ووجب الصبر على المباشرة وانقطع حكم التمسب وبه أمثلة أخرى
معلمها كتب الفروع (الثاني) علة العلة كالمسمى سبباً يقتل وهو علة الإصاصة
والإصاصة علة ازهاق النفس الذي هو القتل فالرمي هو علة علة القتل وقد سموه
سبباً (الثالث) العلة بدون شرطها كالصواب بدون حوال العيوب سبباً
لوجوب الركاة (الرابع) العلة التشريعية كاملة وهي المجموع المركب من المنقضي
والشرط وانقضاء السانع ووجود الأهل والمحل يسمى سبباً ثم إن هذه العلة قد
تكون وقت كالزوال للظن وقد تكون مهيبة تارم حكمة مائة كالاسكار للتعريم
ونحوه وسميت هذه العلة سبباً فرقاً بينها وبين العلة الفعلية لأن الفعلية موجبة
لوجود معلولها كالسكر للاسكار وسائر الأفعال مع الاشتغال فله متى وحد
الفعل القابل وانقضى السبب وجد الفعل بخلاف الأسباب فإنه لا يلزم من
وجودها وجود مسبباتها وأما العلة التشريعية الكاملة فإنها وإن كان يلزم من
وجودها وجود معلولها سبباً مع أن السبب لا يبرم من وجوده وجود مسببه
الكي ما كان تأثيرها ليس نابعاً بل بواسطة نصب الشارع لها صفت لذلك

عن أئمة لعقبة فشبهت بسبب الذي حكاه أن يخص عنده لا به ولذلك سميت سبياً *
 (نائب الشرط) وهو في لغة العلامة ومنه قوله تعالى (فصحاء أشرافها)
 أي علاماتها وفي الشرع ما يلزم من عدمه المذم ولا يلزم من وجوده وجود ولا
 عدم لذاته وذلك كالأحصان الذي هو شرط وجوب ربح الرائي فالوجوب
 الربح ينتفي بانتفاء الاحتمال فلا يربح إلا بالحصان وكالحول الذي هو شرط وجوب
 الركاة ينتفي وجودها لا انتفائه فلا يحب إلا بعد تمام الحول . ثم إن الشرط إن حل
 عدمه بحكمة انما هو شرط السبب وذلك كالقدرة على تسليم المبيع فإن تمت
 القدرة شرط لصحة البيع الذي هو سبب ثبوت انكاشه اشحن على مصلحة وهو
 حاجة الاشياء لعل الانتفاع بالمبيع وهي متوقعة على القدرة على التسليم وكان
 عدمه مخالفاً بحكمة المصلحة التي شرع لها البيع وإن سلم عدم الشرط بحكمة
 تقتضي قبض المحكم فهو شرط المحكم كالطهارة للصلاة فإن عدم الطهارة حال
 القدرة عليها مع الاتيان بالصلاة يقتضي قبض حكمة الصلاة وهو انقضاء فإنه
 قبض وحصول الثواب . واعلم أن الشرط متحصر في أربعة أنواع (الاول) على
 كالحاجة للعلم فإنه إذا تمت الحياة انتفى العلم ولا يلزم من وجودها وجوده (الثاني)
 شرعي كالطهارة للصلاة (الثالث) لهوي كمدى حر إن قتل . وهذا النوع كالسبب
 فإنه يلزم من وجود القيام وجود الفتي ومن عدمه عدم الفتي للمعاق عليه
 (الرابع) عادي كالعداء للحيوان إذا عداه انما به يلزم من انتفاء الغذاء ارضاء
 الحياة ومن وجوده وجودها إذ لا يتعدي إلا إلى هلا هذا يكون الشرط
 عادي . مطلقاً منعكاً كالشرط الهوي ويكونان من قبيل الاسباب لا من
 قبيل الشروط ومن حصل شيئاً في معنى كاشترط في العقد فالأصح أنه
 كالشرط الشرعي وقيل كالهوي والهوي اسبب استعماله في السببية العقلية كقولك
 إذا طمعت لشمس فانه مضمي وفي السببية كقولك تعالى (وإن كنتم حذافطروا)
 واسعمل الهوي لعل في شرطه يبق بسبب شرط سواء محو أو تثنى أو كرمك
 فإن الاتيان بشرط لم يبق للأكرام سواء لأنه إذا دخل الشرط الهوي عليه
 ان أسباب الأكرام حاصلة لكن متوقعة على حصول الأتيان *
 (رابعاً الماح) وهو ما يلزم من وجوده المذم ولا يلزم من عدمه وجود

ولا عدمه. انه هو عكس شرط وهو اما للحكم كالأوة في النقصان مع القيد اسند
وعرفه بأنه وصف و حدودى ظاهر مصط مستانم لحكمة تقضي بعض حكم
اسب مع ماء حكم المسب وما سب الحكم كدس للركاة مع ماك صاب ويعرف
بانه وصف محل وجوده يحكم لسب وصف الغلة والسب والشرط والمانع لتعبد
ما اقتضته من الاحكام حكم شرعى يجعل اثر سببا لوجوبه الحد حكم شرعى
وهكذا يقال في ظائره =

(تدريه) اعلم ان ما ذكرناه من اقسام خطاب الوضع الى الاوضاع
الاربعة إما هو تقسيم مكانه وصي ثمة قسم حرثية تمد كما يوافق له وليك
بها =

(أحداهما الصحة) وعرفها الله بانها وقوع الفعل كائنا في سوط النقص
كالصلاة او اقامة شروطها وركائها مع انتهاء مواسها فدا وممت كذلك سقط
الطلب بقصتها وقد المتكلمون الصحة موافقة الامر فكل من أمر
بعبدة موافق الامر بها كان قد أتى بها صحيحة وان احتل شرط
من شروطها أو وجد مانع وهذا نعم من قول الله لا كل صحة هي موافقة
الامر عند المتكلمين وليس كل موافقة لأمر صحة عند الفقهاء فصلاة تحدث
وهو يظن الصحة صحيحة على قول المتكلمين دون الفقهاء والنقصان وحسب على
لهما من هنا تعلم ان خلاف بينهما بعض لا حقيقى والبطالان بقان الصحة
على الرابين معنى قول الفقهاء البطلان هو وقوع النقص غير كاف في سقوط القضاء
وعلى قول المتكلمين هو مخالفة الامر وأما الصحة في المعاملات فكقد ابيع
والزهر والسكر وخمره في ترتيب أحكام المنصودة بها عليها قال الآمدي ولا
أس تفسير الصحة في المبادات بهذا ومقتضى أن مرسوم المادة إقامة رسم التبد
ورادة دمة ميد بها فادا أفادت ذلك كال هو معنى بها كاية في سقوط النقصان
فتكون صحيحة والبطالان وامسار مترادفتان عند أصحابنا والجمهور فيقال
صحيح وقاسد كما يقال صحيح وباطل ونبت أو حيفة فيها متوسطا بين الصحيح
والباطل سواء الفاسد وقار هو ما كان معروفا باصه دون وصفه على أن أصحاب
أحمد وأصحاب الشافعي فرقوا بين الفاسد والباطل في لفقه في مسائل كثيرة

وقال في شرح التحرير لعلاء، ليس على أفراد أي نائب المسائل التي حكوا عليها
بالتساقط هي ما إذا كان محتملاً فيها من إتمام والتي حكوا عليها بالبطان هي ما إذا
كان مجمعا على بطلانها أو الخلاف فيها شاذ قال ثم وجدت بعض أصحابنا قال
العائد من التسامح ما سوغ فيه الاجتهاد والاصل ما كان مجمعا على بطلانه
هذا كلامه »

(نية الاداء) وهو فعل المأمور به في وقته المقدر له شرعا كعمل
المغرب ما بين غروب الشمس وغروبه لشفق ويدخل في ذلك ما كان مضيقا
كالصوم وموسما محدودا كوقت الصلوات أو غير محدود كالطبخ فان وقته العموم
وتعديده بالموت ضروري ليس كتحديد وقت الصلوات »

(ثالثا، الاعادة) وهي فعل المأمور به في وقته المقدر له شرعا كالحل في
الاور سواء كان احدا في الاحراء كمن صلى بدين شرط أو ركبي أو في السكك
كمن صلى منفردا بجبدها حصة في الوقت هكذا قال الاصحابون وقد
وافق الذين انفردوا في الزيادة الاداء عمل لثاني مرة بعد أخرى وهذا
التعريف أوفق من الارب وموافق لقول الأصحاب من صلى ثم حضر جماعة
س له أن يعيدها معهم إلا انصرف عن خلافه ويشمل قولهم من صلى ما
إذا صلى الاولي منفردا أو في جماعة فأنه إذا أعاد مع عدم أحد في الاولي وفي
مذهب مالك لا يختص الاعادة بالوقت بل هي فيه لاستدراك المندوبات واستد
الوقت لاستدراك الواجبات »

(رابعا، القضاء) وهو فعل المأمور به خارج الوقت أي بعد خروجه
لفوات العمل فيه لعدم أو غيره بأن أخر المأمور به عمدا حتى خرج وقته ثم فعله
والاحسن من هذا أن يقال في تعريف القضاء انه إجماع العبدة خارج وقتها
الذي عينه الشرع لمصلحة فيه »

(فائدة) العبدة قد توصف بالاداء والقضاء كالصلوات الخمس وقد لا توصف
بهما كالنوافل لعدم قدر وقتها وقد توصف بالاداء وحده كالجمعة والعيدين وعدم
القضاء فيها لتوقيف الإجماع لا لامتناعه عقلا ولا شرعا »
(الاحراء) يختص بالمادة سواء كانت واحدة أو مستعدة وقال المتكلمون

إجراء العادة كقيام في سقوط التمسك واعود من اصحة فلا يشارفها في انيت ولا يفي قاد وجد خدما وحد الآخر وإذ انتهى انتهى . والتفوذ تصرف لا يقدر فاعله على رفعه كلفه التلازمة من البيع والاجارة والتوقف وسيرها إذا احتتمت شروطها واست مواسمها *

(حاشيتها العريضة والرخصة) العريضة مقصدان كدو شرعي الحكم ثبات بدليل شرعي خال عن مفاد وضاح فقولنا الحكم الثابت بدليل شرعي يتناول الواجب المدون ومحرم الحرام وكراهة المنكر ومفسرته واقعة في جميع هذه الاحكام وله قول صاحباني سبعة من هل هي من شرائع اليهود ولا ينع في سجدات القرآن كما عده عندنا وقولنا بدليل شرعي احتراز عما ثبت بدليل عني من ذلك لا يستعمل فيه العريضة والرخصة وقولنا من معارض واجح احتراز عما ثبت بدليل شرعي لكن لذلك الدليل معارض مساو او راجح كمنع حرمة الميتة عند عدم الخدعة هو عريضة لانه حكم ثابت بدليل خلا عن معارض هو وحدت الخدعة حصص المعارض لدار التحريم وهو راجح عليه حاشا لانه معارض الاكل وحصلت الرخصة . والرخصة لغة السهولة وشرعا ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح وقال السقلائي في شرح معصر الفاوي "خود ما يقال في الرخصة نبوت حكم لحاله فتصبيه بحاشية فتصبي دليل يصحها وذكر ابن حنبل هذا الحد في مصنفه : ومن الرخصة ما هو واجب كالكل الميتة المضطر ووجوه على الصحيح ان يدعي عليه الاكثر ومنها ما هو مندوب كقصر المسافر اصلا او احتتمت الظروف وتتم المواضع ومنها ما هو مباح كالجمع بين الصلاتين في غير عرفة ومردئة وكذا بيع المرايا وهذا رجع تنبيهات *

(التفنية الاولى) ان العريضة والرخصة وصفتان للحكم لا للعمل فتكون العريضة عني لتأكيد في طلب الشيء . وتكون الرخصة بمعنى الترخيص ومنه حديث فاقبلوا رخصة الله . وهو م عطية يوما عن اتباع الحيات . ويضم عليه *

(التنبيه الثاني) ختاف في العريضة والرخصة أيها أفضل فقل في مثل اكل الميتة الاحياء أفضل حاشا للنفس واستبقاء خلق الله فيها وقيل الامتداع أصل وقد مر أحد في رواية جعفر بن محمد في الاسير يجبر ابن العتل وشرب

الحرم فقال ان صبر فله اشرف وان يصرفه الرحمة وقد القاضي أبو يعلى
في أحكام القرآن لا يفضل أن لا يعطى التوبة ولا ينظر الكفر حتى يحد واحتج بحصة
عمار وخبيب بن سدي حيث لم يعط أهل مكة التوبة حتى قتل فكل عبد المسلمين
افضل من عمر . قرأ نعم الله على سليمان لظوفى في شرح مختصره في الأصول عقيب
ان قد كلام القاضي قلت لمحب من أصحابنا يرجحون الاحد بالرحمة في
يعطى وقصر الصلاة في استمر مع بشاره خطب فيها ويرجحون العزيمة بها
يأتي علي ادريس كالا كرا على الكفر ونشر الحرم فاما ان يرجحوا الرحمة
مطلقا او معينة مطلقا فما الفرق فلا يظهر كبير فائدة *

(التبعية الثالث) قد يكون سبب الرحمة اختياريا كالمسروا واضطرابا
كالاغتصاص بالقيمة المبيع اشرب الحرم فليعلم هذا الاصل وهو قوله لكثرة
مناقب هذه المباحث في كتب الفقه *

(التبعية الرابع) قد يشتمل معنى الواحد على الوصف بالرحمة من
جهة والعزيمة من جهة ثانية وذلك فيما اذا تعلق بفعل المكلف حرم وكل
تخفيف تنطبق بحق الله تعالى وبحق عبده وهو بالاصح الى حق الله تعالى عزيمة
وبالاصح الى حق المكلف رحمة ولينم مثلهو رحمة من حيث هو الله تعالى
يسر على المكلف وسهول عليه وسامحه في ذنبا انما مع الحداث المانع ولم يشق
عليه حفظ الماء حيث يبعد أو يشق ولم يأمره باصده للصلاة اذا صلاها بالتبعية
وهو أيضا عزيمة بالنسبة الى حق الله تعالى حيث لا بد من الاتيان به بالتقدير
عليه وفي عليه نظائره *

فصل في اللغات

من عادة الاصوليين انهم لما بحث اللغات في كتبهم وذلك لان هذه
المباحث هي كالمدخل الى أصول الفقه من جهة انه أحد مقررات مادته وهي
الكلام واعربية وتصور الاحكام الشرعية وذلك ان بباحث اللغات مدخلا كبيرا
لمن يريد دخول ابواب الفقه والاطلاع على حقائقها فصول الفقه متنوعة على
معرفة اللغة لورود الكتاب والسنة بها الذين هما أصول الفقه ودينه فمن

لا يعرف اللغة لا يمكنه استخراج الاحكام من الكتاب. اسبقنا علمت هذا فاعلم ان ائمة اهل
 هي الالفاظ الدالة على المعنى النسبية بمعنى ان المسك تصور في نفسه سفة تسمى لثني امد
 تصور مفردات مركب مثل على النسبة ينبغي كما يتصور اعم ثم تصور معه ثم يصم إلى
 ذلك سبة الموضوع إلى اعمول و سبة المسد إلى المسد اليه ثم يعبر عن تلك
 النسبة بلسانه فيقول اسم مع تلك الاعداد الدالة على هذا المعنى هي ائمة وأت
 خير بان التصور لا يختلف حتى يقال له تصور هدي و عربى و فرسى و ايتا
 الذي يختلف ويسمى باسماء هو اللفظ نمبر عما في الصير و تصور و سبب ذلك
 الاختلاف في هو اختلاف أفرجة لائسة و سبة احلاف أو رجة الائسة و سبة
 اختلاف الاهوية و طبع الامكنة و دأ على البرد مثلا على مكان برد هواؤه
 و دبع لبرد التكتف و ثميل لان صفر من البرد و هما الماء و الارض فبذل
 كثير و الماء أشدهم رداً و الارض أشدهما كثرة فبذل الثقل على السة أهل
 ذلك وطر ينظر البطق على السة ثم يضعون الالفاظ المخصوصة للمعاني
 المخصوصة فيجى اسبق ٢٠ فيلا كالمعنى و اتركى و سببها و د سبب الحر على
 مكان سخن هواؤه و طبع الحرارة التحفيف و التحليل و اسقط فتمت الحقة
 على ائسة أهل ذلك المسك فيجف البق على السبة ثم يضعون الالفاظ
 المخصوصة للمعاني المخصوصة و يجى التطق ١٠ حفاً سحاً سلا كاللغة العربية
 فلهذا كان أصبح الامت و جسم و اشدها و حصن الاغبار و احدى كلام الله
 تعالى البار ١٠ دون كلامه البار سرها مع انه قد كان في قدوة الله سبحانه
 ان يجر أهل كل لسان ما ربه من كلامه بذلك اللسان و قد أشار إلى هذا
 المتقدمون من الاطباء في فلسفة الفلاس و اعلم ان غبار من الالة بها حاصل
 بالتوقيف و العلم و مصفا حصن بالاصطلاح و قوله تعالى (وعم آدم الاسماء كلها)
 معناه و الله اعلم انه عده ما احتاج به دليل قوله تعالى (ثم عرضهم على الملائكة
 فقال استوفى باسماء هؤلاء) وهو اشارة إلى معنى محسوس و هذا يقتضى انه
 كان ثم اشياء محسوسة علم الله تعالى اسم أي ائمة سياتها ولم ياتهم سلائكة و هذا
 لا يقتضى ان يكون آدم تعلم جميع لسان البشر من عهد إلى آخر الدوران و تنقسم
 اللغة إلى أسماء الاعلام كريد و حذر إلى أسماء الصفات كماء و قادر و هذه لا ثبت

بالمقياس اهتدوا إلى أسماء الاحساس والانواع التي وصفت لغمان في مسماياتها تدور
معها وجود أو عدمها وهذا النوع من اللغة صح القياس عليه وذلك كالخمر في اسمه
يدور مع التخثير وجود أو عدمها فانه يصح اطلاق اسمه على كل ما خامر العقل قياساً
ساعة الخمر فثبت لهم الجامع بين شيئين جاز تسمية الفرع باسم الاصل قياساً ومن
هنا أخذ الفقهاء خلافاً عروا عليه فروعه منها ان الثلاثة يحد بيس على الركن الجامع الايلاج
الحرم وشارب السبد يحد قياساً على شارب الخمر بجامع السكر والتخثير وسنن
القبور يحد قياساً على سارق أموال الاحياء بجامع أخذ المال خفية عند من يقو
ذلك وهذا كله مبني على قاعدة اثبات التسمية بالقياس وسنن قنوا لا قياس في تسمية
كس الخفية قنوا لاحد في ذلك هـ

(فائدة) أولع كثير من أهل مصر في سؤال حاصه ان من تقدم على بينا محمد
ﷺ من الانبياء المرسلين اما كان مبيناً لقومه خاصة فذلك نعم مساهم
وتيسر محمد ﷺ معون لجميع الخلق فلم يبعث بجميع الالسة وفي من الانبياء
نصهم وهم العرب والحواب انه لو كانت لسان حبيبه وأرسل اندران عليه كدبت
السان كلاماً خارجاً عن المهود وبعد بل يستحيل أن ترد كل كلمة من
اقرآن مكررة بكل الالسة مع انها لا تسمع وتحدد مع حدود الارمان كما
تحدد لغة اندراوية ولا سكرية وغيرها وادان الامر كذلك تميز لبعض
وكان لسان العرب أحق لانه توسع وأفصح ولانه لسان مخاطبين وان كان لحكم
عليه وعلى غيره وأيضاً من الدول من قبل وإلى عهدنا اصطلحوا على حسن التسمية
الرسمية فيما بينهم واحدة ليس من انحاطهم فيها بينهم واختاروا أن تكون
أحف من غيرها على لسانهم كما جعل دور زمن اللغة العربية هي اللغة الرسمية
فيها بينهم وكل دولة حكمت ذات السن مختلفة بجملة اسمها رسمية فيها بينهم وهذا
قانون طبيعي في العمران ولما بعث الله محمداً ﷺ إلى جميع الامم على اختلاف
لسانهم اقتضت حكمته أن يعلم الخلق ذلك أمراً ولفظاً ليعلم كل كنهه بلغة تبه
التي هي أفصح السمات وأوسعها وأدعها في الاعذار ليحصل لغة انسانية لغة
رسالة لجميع الامم التي أوحى عليها الايمان بذلك الذي الكرم ويحصل الوفاق
لامعة محمد ﷺ في اللسان كما وحب عليه الوفاق في القلوب وفي التوحيد وفي جميع

امتنعات فليعلم ذلك والله اعلم *

فصل في العلم ان الاسماء على اربعة اشرب وصية وعرفية وشرعية
وعبار مطلق وما اوصية هي شاة ماوضع وهو تخصص الواصح لفظاً باسم
بحيث اذا أطلق ذلك اللفظ منه ذلك المسمى كما انه متى أطلق لفظ الاسد
منه حد الحيوان خاص انقترن واعمري ماخص عرف بعض مسمياته التي
وضع لها في أصل اللغة عند ابداء وضعها كلفظ الدابة الذي هو في أصل الوصع
لكل مدب لاشتغاله من الدبيب ثم خص في عرف الاستعمال بذوات الاربع وإن
كل باعتبار الاصل متناول الظاهر لوجود الدبيب منه ومنه مانع أي أشهر
استعمل في غير ماوضع به في الاصل كلفظ الدابة وفي أصل الوصع اسم للمطش أي
المخض من الارض ثم أشهر استعماله عرفاً في الخولج المستندر من الاسد
وكالاية التي هي في الاصل اسم للبحر الذي يسقي عليه ثم أشهر استعمالها في المرافة
انق هي وعاء الماء وهذا لفظ اعمري هو محاز بالنسبة الى الوصعي الذي هو
ماوضع الاول وجملة ما خص به في اعمري لا يشهره فيه واشترعية ما خصه
الشرع أي خرج بها الشارع عن وضع أهل اللغة ثم وصفاً باسم شرعي
كالصلاة والصيام وقيل ان الشارع أبقى في الصلاة معنى الدعاء ثم ضم اليه شروطاً
كالوضوء والوقت والنية وغير ذلك وهذه الألفاظ عند ملاقها تصرف إلى
معناها الشرعية لان الشارع مبني لشرع اللغة وكذا في كلام الله تعالى وفي ورد
لفظ وجب حمله على الحقيقة في ما له أو شرعاً أو عرفاً ولا يحمل على المحر لا
بدليل يمنع حمله على الحقيقة من معارض قاطع أو عرف مشهور كقول راب
راوية فان إرادة الزادة منه مدبرة بالعرف المشهور (وإنما) المحار المطلق هو اللفظ
المستعمل في غير موضوع أول على وجه يصح لفظ المستعمل حسن يعم الحقيقة
والمحر وفي غير موضوع أول فصل محرج الحقيقة وذلك كاستعمال لفظ الاسد
في لرحل اشجاع فانه غير موضوع للاسد الأول إذ موضوعه الأول هو السم
وقولنا على وجه يصح يريد به شرط المحار وهو أنه لا بد له من علاقة مع قرنة
مادة من إرادة المعنى الحقيقي والعلاقة - بكسر البين - هي ما يستقل الدهن بواسطته
عن اعمار إلى الحقيقة وذلك كاشجاعه انق يعمل الدهن بواسطتها عن ارجل

لشجاع إذا أطلقنا عليه لفظ الأسد في السبع فيترس أدلوا هذه التسمية وهي صفة
 لشجاعة صاحب الحوز وما يتقلد من الأسد في السبع فيترس عند إطلاق لفظ الأسد على الرجل
 الشجاع ولي كان لفظ الأسد عليه عيبة ربح لا والمعتبر في التسمية أن تكون طاهرة يسرع
 انهم أي عند إطلاق لفظ الأسد حراً حراً على سرعة عاد وحذراً من انطائه لأن ذلك
 عكس مقصود الواضع والمجوز والمخاطب وبما سمي كاطلاق لفظ الأسد على
 الشجاع يجمع شجاعة وهي صفة طاهرة لا كاطلاق لفظ الأسد على الحيوان
 الأخر جفاء صفة ربح في الأسد فإنه لا تكاد يعبها فيه إلا الفيل من الناس
 بخلاف شجاعة فإنه لا يعبها إلا الفيل النادر . وأسم أن نجد أوقات كثيرة
 وهي وإن كان سيباء الكلام عليها محله ثم ليس وذلك على مشهور بين أهل
 العلم في زماننا كثر من شجرة سم لا صوت إلا سأل الله من ذكر حمل منها
 لاستدعاء المقام لها فتقول به في السبب عن السبب نحو قول لقائل فعلى هذا
 لا يلزم في صفة أي عرفة تجوز بالاشتراك عن العرفان لأن الاشتراك منه إذا
 من انشئ شئ عرفة *

وأصناف السبب أربعة فاعلى وسائى وكل واحد منها حوز
 به عن سببه *

(مثال الأول) وهو تسمية انشئ . باسم فاعله قومه من ابودي والأصل
 من انشئ في الوادي لكن لما كان وادي من قبائل ليلان الماء وقد صار الماء
 من حيث الغالبية كالتسمية فوضع وادي موضعاً أو مثلاً ثانياً وهو تسمية انشئ
 باسم صورته هذه صورة الأمر والخل أي حقيقة (و مثال ثالث) وهو تسمية انشئ باسم
 فاعله حقيقة أو خلقاً قولهم في الكتاب الخدم نوع منه هو شبح جالس على
 الكرسي أو على الرف لأن الشيخ أعنى المصنف هو من الكتب (وقولهم)
 لمطر سماء لأن سماء فاعل محاري لمطر بداين سماء من له في قولهم تمعرت
 السماء (و مثال الرابع) وهو تسمية انشئ باسم ما ينة تسمية لفت حمراً لعدم
 سكاها لأنه غايته ويؤول إليه *

(القسام الثاني) الحوز بالغة عن المعلوم كاللحوز بلفظ الإرادة عن المراد
 لأنها عنه كمولة تعالى (ويريدون أن يرقوا بين الله ورسوله) أي يفرقون بدليل

انه قول بقوله عروحي (والذي اعمو بالله ورسوله يوم يعرفوا) وه جلوم يريدوا
 أن يعرفوا وكذلك قول انثاني ريت الله في كل شيء لان الله سبحانه وتعالى
 هو موحد كل شيء وعنه فاطق لنفسه عليه ومعه ريت كل شيء فاستدللت به
 على وجود الله سبحانه لظهور آثار القدر والالهية فيه فدل عليه سبحانه دلالة
 لعله على معلولها والعمول على قاعله *

(القسام الثالث) يجوز بالارم عن المروم كسمية انسف حداراً لان
 الجدار لازم له وتسمية الاسنان حيواناً لان الحيوان لازم له *

(القسام الرابع) يجوز بلفظ الاثر عن المؤثر كتسميته من الموت موتاً
 لان الموت أثر له وقول شاعر نصف طيبة (فانما هي إقيد وإدبر) لان
 الاقبال والادبر من أفعالها وهي آثار لها وكذلك قوهم ريت عبد أو صوم أو
 كرم أو حير، ر وكقولهم اقربق حور أي مائل فهو وصف بطريق غير
 منزلة الاثر ويريد عبد ونحوه سمي باسم فعل من أفعاله *

(القسام الخامس) يجوز بلفظ المحل عن الحال فيه كسمية لئال كيباً في
 قولهم هاب الكيس وانراد اللئال لئال في لئال حال في الكيس وكذلك
 تسمية الحمر كاساً أو زجاجة والقمقام مشد أو حواء ولبت حارة والمكسوف
 وردة كذا ومطابقة لان هذه الأشياء حاله في الحال عند كونه بهذه حصة
 قسم وإذا قلنا بها مكسوف حصل لك خمسة أقسام أخرى واليك بيانها.

(القسام السادس) لتجوز بلفظ المسبب كقولهم تعالى (ولانما كلاً أموالكم
 بيسك بالصل) أي لانما حيوها فجوز بالكل عن الواحد لانه مسبب عن الواحد
 ود لاسل أحدياً كل *

(القسام السابع) يجوز بلفظ الملوك عن العلة كالجوز بلفظ المراد عن الإرادة
 كقولهم تعالى (إذا قضى أمر أي إذا أراد أن يصي وتقصاء ملوك الإرادة ويجوز
 به سبها وكقولهم تعالى (وإذا حكمت فاحكم) أي إذا أردت أن تحكم *

(القسام الثامن) يجوز بالمروم عن المارم كسمية العلم حياه لانه مروم الحياة
 إذ الحياة شرط للعلم والمشروط مرسوم للشرط فكذلك يجوز كل مشروط عن
 شرعه هو يجوز والمروم عن المارم له *

(التامع) التجوز سقت المؤثر عن لائر كقول الله (رايت الله وماأرى في
الوجود إلا الله) يريد اناره سبحانه عليه في العلم وكقواهم في الامر لهم وغيره
هذه ارادة الله أي مراده فاصبح نطق الارادة على المراد اصطلاحاً لاسم المؤثر على
اللائر لان الارادة مؤثرة في المراد *

(الشر) التجوز سقت الحن من الحن كسمية الكيس مالا وانكاس
حرراً والمائدة طعاماً وحجارة مبرأ والوردة مكتوما فهذه الخمسة عكس التي قبلها
وبها صار الكل عشرة *

(الحادي عشر) تسمية الشيء باعتبار وصف زائل أي كان به وزال
عنه كاطلاق البعد على العيق يستبر وصف اليهودية الذي كان قائماً به ورا
عنه وكذا تسمية الحجر عَصِيْرًا وعَصِيْرًا باعتبار ما كان *

(الثاني عشر) تسمية الشيء باعتبار وصف يؤوب ويصير اليه كاطلاق الحجر
على عصير في قوله تعالى حكاية (في أناني أنصهر حرراً) وإنما كان يصير عنياً
فيحصل منه يصير لكن لم يكن يصير يؤوب إلى وصف صخر به أطلق عليه
لفظ الحمر *

(الثالث عشر) اطلاق المالدوة على الما فعل كسمية اعمر في النيس مسكراً
الآن به قوة الاسكار وتسمية لطفة اسد لان الاسد به بالقوة أي قابل
لصيرورته اساماً *

(الرابع عشر) عكس الذي قبله وهو اطلاق الما فعل على مالدوة كسمية
الانسان الخفبقى نطفة أو ماء مويثا وهو أيضاً من باب التسمية باعتبار وصف زائل *

(الخامس عشر) التجوز بالزيادة كقوله تعالى (ليس كمثل شيء) أي ليس
منه وار كلف زائدة على رأي من ذهب إلى هذا والتحقق ان لزيادة في الآية
وأن المعنى لو فرصا ان به مثلاً فليس مثله من فاقعت المثلثة عنه تعالى طريق
الاولوية لان تعالى مثل المثل يوجب انتهاء المثل ولتلك الحيد ان يقف ليس
كريد اساماً *

(السادس عشر) التجوز بالنقص كقوله تعالى حكاية واسد القرية أي
هل القرية (وشرىوا في قلوبهم الهجلاً) أي حب الهول (فذلك الذي

مانی به (ی) فی حه *

(السامع عشر) نسبة النبي مام ما يشاه وهو المسمى بالاحمارة بالانفاق
كقوله رأيت أسداً في أحلام تريد رحلاً شحناً وكلت حمراً تريد به رجلاً
بلداً وهذا نوع يحاج الى شرح وبين وعنه كتب البيان واسمائه محمده
مخرجان المقصود *

(الثامن عشر) تسمية اثنى عشر مضمومة كقوله تعالى (وحرأ سينة
منها) (من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه) حيث صمى الحراء سينة وعدوانا
ويجوز أن يجع من باب غرر وشاجة لأن حراء اسنة تشبهه، وصورة الفعل
في كونه، نسو، من وصفت اليه وكذلك حراء، العدوا ويجوز أن يكون هذا
من باب الحوز يفظ السبب عن المسبب حيث يسمى عدوية السدة ولاعتداء
سنة وعداء لأن اعتوة مسببة من السبب والاعتداء

(لنا مع عشر) - حجة الجزء مسمي الكلي كاطلاق لفظ العلم والمراد الخاص
 كقوله تعالى الذين قبل العلم الناس والمراد واحد معين ويؤكد قاء الرجال والمراد
 بعضهم ورث وبدأ وإي رأب بعضه *

(الفنرون) عكس ذلك كسمية الشكل باسم الحرة كموطه ارنغى سود
وإن كل الاسود إنما هو حرته وهو أكره وطبق الاسود على جميعه وإن كان
أساه واحصه اسود لكن هذا المثال ليس بحيد وإن ذكره صاحب المحصول
والمثال الجيد قوله **عَلَيْهِ السَّلَام** «الاسودون تنكأوا دماؤه» يدعى من سوام وسمى
المسكين باسم حرة بسير منه وهو اليد إشارة إلى أنه يدعى أنه أن يكونوا في
الأثلاث والاجتماع كبد واحدة •

(الحادي والثرون) اطلاق اللفظ المشتق بعد زوال المشتق منه كقولنا
لاسان بعد مراعاة من الصرب صارت وهذا محلي خلاف *

(الثاني والعشرون) الحار : مغارة كشمية مرادة الماء راوية *

(الثالث والمثرون) المحاز يعرف كاستعمال ايداءة في اعمار ونحوه. *

(الرابع والعشرون) تنمية المطلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر هاء كنسمة
المعلوم عما والمقدور قدرة كموه تعالى (ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء).

أي معلومه وقوة رأيا قدرة لله أي مقدوره وقد يجوز انطلق المعلوم من
العلم والمقدور عن القدرة فكأن الأول كأن لو حلف حلف عظم الله ومقدوره
وأراد العلم وقدرة حاز وأعمدت بحيه (واحد) أن وجوه أخبار كثيرة
ذكر ادعائها وكلها ناشئة من تعدد أوصاف العلاقة ارتباط بين محل الخبر والحقيقة
فكل مسمى بينهما علاقة ربطة حار يجوز باسم أحدهما عن الآخر سواء
فقد ثبت أن يجوز الخاص من العرب أو ما نشأ كما هو الأصح عند العلماء نعم
يتفاوت المحاز قوة وضعها بحسب تفاوت ربط العلاقة بين الحقيقة وأخبار وذلك
لما ثبت قد يكون مدروحة وحده كما ذكر في رواية بالنسبة إلى المثل وقد يكون
مدوحيين كقول الشاعر *

إذا رزق لهما بارض قوم * رعباه وإن كانوا عضاء

فيه محار أرادني من حبة أنه سمى لبيتها، لخصوه عن الماء نازل
من السحاب الخور لسماء وهو العلو وبحار اسدي وهو وضعه مشبهاً للبرق
لخصوه عن الماء انصف ببرق من الهمام التي ببرقها مما لا يخفى على المتأمل
ويسمى من حاول سم الشريعة النظر والارتياض في هذه الأنواع اخبارية يعرف
مواقع ائمة الكتاب والسنة وقد صنعت فيه العناء كثيراً كثيرة كالإيجاز في اتخاذ
نحوه من العلم وأما جاز القرآن في خطاني ودرسي ولا في سرافقة ولا في
الباقلي واسد الفهر الجرجاني وللبحر الرادي ولا في أبي الأصح واسمه
البرهان وغير ذلك مما يصور ذكره وقد نجم الدين سيهان الطوفي كتاب الخبز
للشيخ عزالدين بن عبد السلام أحوذ ما رأيت في هذا الفن ولعل أحسن فيه
غاية الاحسان وضمنه من ذلك التكت البديعة والفرائد الحسان بحجراته وسائر
العلماء عما أودع به جليل الاحسان انتهى * وحكي السيوطي في لائقاته أنه
لخص هذا الكتاب وصم إلى زيادات كثيرة وسمى ملخصه بحجرات الفرس إلى
بحر القرآن ثم خصه أيضاً في كتابه الاثقال والطوفي كتب فواصل الآيات وأقرب
ما ذكر تناولاً ووجوداً كتاب الإيجاز في الخبز لأن العلم قائم بضالة المشودة
وقد صنع في مصر فعمل تناوله وحي حشته لمناولة دال وحجراته حياً *

فيه وأسكره جماعة منهم الظاهرية وابن القاص من الشاذلية وابن حويتر من مداد
من المالكية واسدلو من مذهب ابن اعرار نحو الكذب والقرآن مرده عنه وأن
المتكلم لا يبدل اليه إلا إذا صحت به حقيقة فيسبر وذلك بحسب على الله تعالى
ورد عليهم المنتبئون بأنه لو سقط أحد من أعرآن لمعط منه شطر الحسن فقد
اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ولو وحسب نحو القرآن من اعرار وحسب
خلوه من حذف والتوكيد وتبنيه نقصان غيرها ومن مع أن في أعرآن محار
من أصحاب أحمد أ. من الحرري وابن حامد ونو القاص التسمي أن في
الحسن التسمي وبالأسم أحمد أن تسمية تحت طويل في حقيقة واعرار في كتاب
الاثان تسمى مراحمته وهله هذا يخرجنا عن المقصود وكل حل في الحقيقة ليست
بدي ناز إذا نمر هذا قسم أن الحقيقة مرف عادوس ب نعم بدون درينة
ومن يكون الله تعالى مع الاشتقاق منه وانصريف الى التسمي والمستعمل وأسم
الاعمال والمفهوم ومن يكون أحد المعطى يستعمل وحده من غير معاني والآخرة
لا اسم من إلا في المثالية كما ذكر في حق الله تعالى فإنه يصح أن يقال مكرز يدعمر
ولا يصح ذلك في حق الله تعالى إلا معاملة مكر اخلوق نحو ومكروا ومكر الله
وكقوله تعالى تسوا الله تسميم ورف أصاب استجابة في المطالبين فيها اختلاف
انجار فإنه يجوز تسميه وذلك لأنه يستحيل أن يسمي بالاسم اللفظي ليس بالاسم ونحو
أن تكون عنه ليس بمجهر ودرى الحقيقة أيضا صحة لاستنارة من لفظها وماصح
استدرة بعد الأسد للرجل الشجاع ثم أن لفظ الأسد حقيقة في حيوان المفترس
مكرر في الرجل الشجاع وأسم أنه لا يلزم أن يكون لكل حقيقة مجاز غفلا والصحيح
أنه يلزم كل مكرر أن يكون له حقيقة ولا يقف صحة المجاز على نفس التسمية في
محله عن العرب على الاظهر أ كتمه بالملافة المحبوزة كما يسمونها كذا كذا لا اشتقاق
والتياس اشرعي والاموى لا يستلزم ذلك والحق أن أصل المجازات مطلقا
مفردا ومركبا في عموم الامة وخصوص القرآن وأنه ثبت أيضا في المفرد
والمركب على الاظهر فيه وذلك لك ترى العرب يستعملون لفظ الأسد في
الشجاع و ثبت حيز من الأسد لفظ مفرد على معنى مفرد ولشجاع كذلك
فبدأ يسمى مجازاً أفرادياً ومجازاً في المفردات والمجاز انكي هو الواقع في الالفاظ

المركية نحو قول الشاعر *

أشبه الصمير وأقني أنكير

كر لعداء ومر العشي

فلفظ الرمان الذي هو مرور الليل والنهار حقيقة في مدلوله وبمعنى الاشابة حقيقة في مدلوله بها وهو سبيح اشعر لتنعس الحرارة المرورية لضعفها بالكبر لكن ساد لاشابة الى الرمان بحرار المشيب للنس في الحقيقة هو الله تعالى فهذا مجاز في التركيب أي في إسناد الالفاظ ببعض الى بعض لاني بعض مدلولات الالفاظ. وهكذا كل عطف كان موضوعا في اللغة لتسند الى لفظ آخر تسند إلى غير ذلك من اللفظ فاسدده بحار تركيبي وهذا نوع من اتخاذ يسره علماء في المعاني بأشعر العقلي وحده عند إسناد ادخل أو معناه إلى ملاس به سبها هو به تأويل وحاصل قوله بأن أو أن ينصب اسمكم قرينة صلوقة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له ثم اسم أن التحقيق أن اسلاف ليس في حوار عرطدا ولا في وقوعه وإذ الخلاف في أن المقبول في هذا شعر هل هو حكم غلبي وبمعنى وصي وت إذا حققت ذلك وجدت الخلاف معطوب وحيث انتهى نسيم الكلام إلى الحقيقة والحقائق تتسكك على انقسامه من جهة ثانية هي أسس بما نحن بعده مقبول *

لا يخفى أن الصوت عرض مسموع واللفظ صوت معبد على مخرج من مخارج الحروف والكلمة لفظ وضع معي ومرد وجمع للكلمة كل مبدء كل أو غير مفيد وهي حاس "نواعه ثلاثة اسم وفعل وحرف وسكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد وهو نسبة أحد الطرفين إلى الآخر لافادة المخاطب وشرحه الافادة ولا يتألف إلا من اسمين محو زيد قائم أو قد واسم محو قام زيد فالأولى جملة اسمية والثانية جملة فعلية ونحو ذلك لا يزيد وإل يتم زيد ثم فعيان هذا ما اتفق ذكره من كليات مباحث العربية ومفرداتها وبه محال خاصة به فلا لطيل به ولا بماقنة به ولنعمل الكلام فيه إلى مباحث شأنا أن تذكر في من الاصور وان كان موضوعها الالفاظ فهي كأنها ذات وحين من جهة اسدده أصولية ومن جهة التحقيق لغوية مقبول *

اسم أن اللفظ إما أن يحتمل معنى واحداً فقط أو يحتمل أكثر من معنى واحد والاول المعنى والثاني إما أن يترجح في أحد معنييه أو مسابه وهو الظاهر

أو لا يترجح وهو الجمل *

(الاور نص) وهو لغة الكشف والظهور ومنه نصت الصبة رأسها إذا رقعته وأطهرته وأصطلاحاً ما أقاد نفسه من سير أحيال وذهب بمص المباء إلى أن النص مادل على معنى قطعاً ولا يجهل غيره قطعاً كالماء الأعداد نحو أحد اثنين ثلاثة وهذا لتعريف أشبه باللغة وهو مراد الإمام أحمد بقولهم نص عليه أحمد أو هو مصوص أحمد وقال الأصوليون هو مادل على معنى كيمي كان وهذا هو الغالب في كلام الفقهاء في الاستدلال حيث يقولون لا النص والمعنى ودل النص على هذا الحكم وقضاء الشرع في النص أن لا يترك إلا مسح وقد يطلق على ما نطرق إليه احتمال يصدر دليل لانه بذلك الاحتمال يصير كالمظاهر والمظاهر يطلوع به لغته النص ومثاله قوله تعالى (وامسحوا رؤسكم وأرجلكم) بكسر الهمزة وهو ظاهر في أن دورس الرجلين المسح مع احتمال غسل فاحتمال غسل مع الدليل الدال عليه يسمى نص لانه صار مساوياً لمظاهر في مسح ور حجاجه حتى أنه يجوز ما من قول ثبت غسل الرجلين بالنص وثائق النص في المظاهر أيضاً لتلاقيهم في الاشتقاق اد النص والمظاهر مأخذهما من الارتفاع والظهور *

(الثاني اظاهر) وهو في الحقيقة ومن الامر لشخص المرتفع ومنه قيل لاشراف الارض طوهر واستظهر خلاف الظاهر وكما ان المرتفع من الاشخاص هو المظاهر الذي تنبذ إليه الابصار فكذلك المظاهر من الالفاظ هو المظاهر الذي تنبذ إليه الالفاظ والافهام وأما اطلاق المظاهر على اللفظ المحتمل أموراً هو في أحدها أرحح وهو اصطلاح لا حقيقة وإنما هو في استعمال الفقهاء ومنه هو به ما به اللفظ المحتمل لانه هو في أحدهما أرحح دلالة وحكمة انه لا يبعد عنه إلا تأويل وهو صرف اللفظ عن مظهره لدليل يصير به المرحوح راجحاً ومثلاً ذلك ليوضح المرام قوله ^{صلى الله عليه وسلم} «الجار أحق بصبه» رواه البخاري وأبو حمزة وصححه وانصب لمرتب والملاصقة والمراد به الشبهة فهذا الحديث ظاهر في ثبوت شبهة الجار الملاصق وأنه بل أيضاً مع احتمال أن المراد بالخارج الشريك المخالط. أما حقيقة أو محازاً لكن هذا الاحتمال ضعيف بالنسبة إلى المظاهر وما طرأنا إلى قوله عليه الصلاة والسلام «إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شعبة»

رواه سحاري وأبو داود ترمذي وصححه صارحدا الحديث. وبالذات الاحتمال
لضعف في الحديث المتقدم حتى ترجح على ظاهره تقدمه. فقلت لاشعة الأ
لشريك المقاسم وحملنا عليه الحار في الحديث الأول وهو حمل. أشع في اللغة ثم
إن الاحتمال المرحوح الدليل للمراجع نضاهر قد يكون بعيداً عن الإرادة وقد
يكون قريباً. أو قد يكون متوسطاً بين الطرفين فالاحتمال البعيد يحتاج في حرم
الهدى عليه إلى دليل قوي لا يحر قوة لدليل صنف الاحتمال ويتبين على الاستيلاء.
على نضاهر والاحتمال العريض بكذبه في ذلك أدنى دليل والاحتمال المتوسط يكفيه
دليل متوسط بين الدليين قوة وضعفاً وسطية وأمرض من دليلين أن يكون
بحيث إذا اتهم إلى احتمال البعد استند أحدهما الآخر واستويا على
الظاهر وقدمنا عليه. كان في أحدهما البعد من صنف حبر باعتبار قوة في الدليل
وما كان فيه من قوة. سويج مدره من الدليل والمقتد. فله امتد من يحصل
أمرض. ثم إن هذا الدليل يرجح إما أن يكون قرينة أو ظاهراً أو قياساً فالما
القرينة. فأن تكون منفصلة أو منفصلة (فالمفصلة. مراء. صحيح وحذو عن
أحمد قال قلت لشيخنا في مسألة هل طهت في أو هل ليس له الرجوع فيه
وهب له قوله صلى الله عليه وسلم لم يأت في حقه كالكب. مود في بيته وكان يشا من
يري أن له الرجوع فقال ليس يحرم على الكب أن يعود في بيته قال أحمد
فصحت له وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في صدر أحدث المذكور ليس له
مثل سوء فكش لشيخنا (ومثال قرينة) المنفصلة ما ذكره فيها. ومن جاء
من أهل الجهاد بشرت فادعي أنه أمه وذكروا المسم فادعي سره بغيره أقوال
تألف القول دول من طاهر الحال صده فلو كان الكافر ظهر قوته وشهامة
من المسلم حسن ذلك قرينة في تقدم قوة مع أن قول الله له لاسلامه وعدله
رجح وقول الكافر مرجوح لكن القرينة المنفصلة صده حتى صار قوله
أقوى من قول المسلم الرجح (وأما الماهر) من أمته قوله تعالى (حرمت
عليكم الميتة) فانه طاهر في محرم حده دمع أو لم يدمع مع احتتم أن الجلد غير
مراد بالعموم احتمالاً وتردداً من جهة أن إضافة سحرهم إلى الميتة يقتضي
محرم الأكل والجلد غير ما كور يقتضي عدم تناول الجلد ومن جهة أن عموم

الامط قوي مشهور جميع أحرانها ينتهي نسل اول اخلد ثم بطرنا في قوله عليه
السلام «أما ذهب» قد طهر وهو عموم وضايف شاور إله المينة وكان هذا
لصهر مقوية لاحتار عدم إرادة حلد المينة من الآية المذكورة في التحريم
(ومثال) النص قوله عليه السلام في شدة مبدوة «لاأحدثن إلهها قد متوهو وتعمم
به بقاوا إلهها مينة قل بما حرم من المنة كلها» فهذا نص في طهارة حلد المينة (ومثال)
«إلهاس إن تركه تولى ذكر الاطعام في كفارة تقتل طاهر في عدم وحويه إله
لو وحب له ذكره كما ذكر التحريم وصبهم هذا مع احتار أن يكون واجبا مسكوتا
عنه يستخرجه المجتهدون ثم وأيا انت لا طعم في كفارة القتل باللبس على
الامة في كفارة الطهار والقيام وانما محبان الكفارات حقوق لله تعالى
وحكم الامم واحد فتوى الاطعام في تلك الكفارات نبيه على قوله
في كفارة الله (ثم اعلم) كل من زاد في صوم شهر من شهر ربيع
أمران (أحدهم) باب الاحتار المرحوح مع الشهر (ثاني) باب عاصد الاحتمال
المرحوح في اسباب الذي يصوم وبهويه في يقدم على الشهر ثم إن الشهر
والاحتار المرحوح إله تقاللا بعد تحت الشهر فرائز رفع ذلك الاحتمال
وتحده ثم قديكور كل واحدة من امران دومة لاحدا وحدها وقد لا تدفع
إلا بتجموع تلك الفرائز وذلك بحسب قوة قرآن ومورد ومقاومة لذلك
الاحتمال وتصورها عنه فقد تقاومه قريه واحدة أو مرتين فتدفعه وقد لا تقاومه
الاحتمال فلا تدفع بسوه (ومثال) رفع الاحتمال المرحوح بالفرائز المحتقة بالسهر
«أن يبلان من سنة» حتى رضى الله عنه أسلم وبه عشر سنة في الحداية فاسس
معه قاصره التي صلى الله عليه وبه ثم ثبت تحجير أرضا منهم ربه أن ماحه
وترمذي وبها تدويه الله أمك من أرضا وورق سائرهن وعليه إله
امراع حطمية قالوا ان من اسم وبخته أكثر من أربع نسوة فان كل تروحين
في عقد واحد طين مسكاجهن وبه بحر بحر من شيت وأن روجهن متعاقبات
احتار من الاول أرضا وترك لداقي والألعة ثلاثة علي أنه بحر من رما
مطلقا ولم كان مذهب إله الحطمية محالما لظاهر الحديث اد طاهر الامسانه
اسدامة مسكاج أربع وطاهر المفارقة تسريح ابقات احتاحوا الى تأويله فحبولوا

الامساك عني ابتداء السكاح كانه قد امسك أرساما بن تيندي * وكأحسن وفارق
سائرهم من لا تيندي المعد عليهن وعضدوا هذا التأويل بالقياس وهو ان بعض
السورة ليس بأولى بالامساك من بعض إدا هو ترجيح من غير مرجح ورد
غية الأئمة هذا التأويل من السابق إلى فهمنا وفهم صحة من الامساك
الاستدعاء لابتداء السكاح ومن المفارقة التمرح لترك السكاح ويكون هذا
مدلول اللطف ومقتضاه وان الذي صلى الله عليه وسلم هو من الامساك وفراق
إلى علل مسعلا به حيث قال امسك وفارق ولو كل امرء به ابتداء السكاح
لما استند به بالافتاق اذ لا يد من رضى الروحة ومن الولي عندما وكان يجب
أن يقول امسك أرساما بن رضى وبني له شرائط السكاح لان ذلك بيان
في وقت الحاجة اليه فلا يجوز تأخيرها إلى غير ذلك من الاجوبة التي محلها الكتب
المطولة في هذا الفن وهذه فرائض تدفع تأويلهم على أن الامام العزالي انصف في
هذا المقام حال والاضايف ان تأويل العلوان يختلف باختلاف أحوال المجتهدين
والأفلسا قطع مطلقا تأويل أبي حنيفة رحمه الله تعالى مع هذه الفرائض وإما
القصود بتأويل الطريق لمجتهدين والله سبحانه وتعالى أعلم * ونحن نقول بما
قصده في هذا الكتاب وعبره من كسنا المشتبهة على الأدلة بيان الايضاح بالأمثلة
واستنباط الموانيد من كتاب الله ومن كلام رسوله مع احترام العلماء وحفظ مقامهم
حشرنا الله في زمرة المهديين منهم *

وهو قد انتهى ما وحيه من الكلام على "ص" والظاهر ودكرها
لمرب ما احتجها من مباحث مبادئ الأئمة وأحرار الكلام على الحمل إلى ما
المطلق والممدد لانه أنه به * وهو قد انتهى الكلام على ما هو مقدمة في هذا
الفن ولنتشرع إن شاء الله تعالى على الاصول واليك ابيان *

فصل في الاصول

إعلم ان الحقين من عند هذا الشأن عروا تلك الاصول بضوابط وهذه
الطريقة وإن كان التعريف بها صعبا إلا اننا سلكناها ثم نورد تعريف كل
قسم عند ذكره لانه أردنا لضبط هنا ولم نرد الحدود وإن كانت تأتي عرصا

واحترز بها طريقة الامدي فانه قد ما عتده إن الدليل الشرعي أي الذي طريق
معرفة الشرع به ان يرد من جهة الرسول ولا من جهة من ورد من جهة
الرسول فهو اما من قبل ما يلي وهو الكتاب ولا وهو اسة وإن ورد لاس
جهة الرسول فاما أن نشترط فيه خصمة من صدر عنه أولا والاولة والاجماع والتالي
إن كل حمل معلوم على معلوم عام مشترك فهو التماس وإذا فهو الاستدلال
فالثلاثة الاول وهي الكتاب والاسمة والاحراز فنية والاحراز مصوب والتعليق
أصل للمعنى والكتاب أصل لا لكل فالاداء اذ جهة الكتاب والاسمة والاجماع
والقياس والاستدلال وعرفه الامدي بانه دليل ليس بنفس ولا اجماع ولا قياس
ومصدر هذه الاصول هو الله تعالى اذ الكنا قوله ولله الامة بانه والاجماع دان على
الحسن ومدركهم الرسول عليه السلام لانه لا سماع بما من الله تعالى ولا من جبريل
فلم يبق لنا مدرك لهذه الاصول الا الرسول فالكتاب سبع منه تليها
تصدر عنه تبيين والاجماع والقياس ستة منها في التبيين ان الكتاب والاسمة *
واعلم ان هذه الاصول هي المتفق عليها بين الجمهور وثم أربعة أخرى هي محل خلاف
شرع من قبله وقول الصحابي الذي لا يخافه والاستحسان والالتصاح
وستمر بك هذه الاصول السبعة مبينة حسب الامكان ان شاء الله تعالى *

الكتاب العزيز الذي هو أصل الاصول

كتب الله كلامه المعبر للاعجاز سورة منه وهو القرآن وفيه سائل (الاولى)
القراءات اسمع متواترة وهو اسماء روقل ابن الحارث هي متواترة وبها ليس من
قبيل الاداء كالتد والامانة وخفيف المبررة ونحوها وهذا خلاف المشهور وذهب
بطريق الى أن القراءات متواترة عن الائمة السبعة أما تواترها عن النبي
ﷺ الى الائمة السبعة فهو منصرف سبب الائمة السبعة هذه القراءات اسعة في النبي
ﷺ هو جوده في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد فتمت شروط
التواتر قد وأصح من هذا انه تواتر بين الصحابة قال واعلم أن النص من
لا تحقيق عنده يسفر من القرون بعدم تواتر القراءات ظاهرا منه أن ذلك يستلزم عدم
تواتر القرآن وليس ذلك لازم لانه عرق بين ماهية القرآن والقراءات والاجماع

على نوار الثرى (الثانية المتون) أحداً نحو (تصميم ثلاثة أيام متتابعات) وهي قراءة ابن مسعود حجة عندنا وسندنا حجة خلافاً للمنفين (الثالثة) القرآن مشتمل على الحقة والخبر خلافاً لنوم وهم الظاهرية والرافضة فمنهم من هو حواز وقوع الخبز في القرآن قد مر ذلك هذا البحث (الرابعة) قالوا للمعرب موجود في القرآن وهو بتشديد الزا وفتحها وهو ما نصه نحوي ثم عرب أي استعملته العرب على نحو استعمالها للكلاما في العرب تصدق بهي المعجمي ويعرب وأقول الحق إن المدعى أنه معرب إن كان من الاعلام كالحريم واستحق وهو معرب هذا ليس عربي ولا يضر وإن كان من غير الاعلام فهو من توافق اللغات فصلاً

وقد أن أسمعني في المعري وأن فارس في لغة أمة عن أبي عبد كلامه خاصة أن في اللغة أوضاعها معجمي كما قال الله لاكن أسمعني معرب معرباً بالمتن وحواراً عن أوضاع المعجم إلى المعجم فصارت عربية ثم رل القرآن وقد احتاطت بكلام العرب من قبل أن العربية فهو صادق يعني باعتبار العرب الطائري ومن قبل أنها العربية فهو صادق يعني باعتبار ما قال أبو عبيد وأما حكماء أحد الفرق الثلاثة من ذلك أن الله لا يملك كتاب الله تعالى وهم كانوا اعلم بالتأويل وأشد تعصماً للقرآن أي فلت ومنه تعلم أن الرابع في المسألة لفظي (الخامسة) فيه المحكم والمشبه فاما المحكم فهو كلمة فعل من أحكمت الشيء أحكمه أحكاماً إذا أتمته فكان على غاية ما يدعى من حكمة ومشبهه ما يميزه وبين غيره من مشبهه ويشبهه ويتبين به وأما معنى المحكم فوجود ما قيل فيه أنه الموضح المسمى كالنصوص والقواهر لأنه من اليقين في غاية الأحكام والانتها والمقشاه مقابل به وهو غير موضح لمعي فتشبهه ببعض محتملاته يميز وذلك المقشاه وعدم الانتصاح أما الاشتراك كلفظ العين والقرؤاً ولاحوال وهو إطلاق اللفظ بدون المراد منه نحو قوله تعالى (وأتوا حته يوم حصاده) فليبين مقدار الحق وليس هو تشبهه في صفات الله تعالى كآيات الصفات وأخبارها قال المراد منها اشتبه على الناس فقال قوم بدهرها فحجموا وشبهوا وفرقوا من التشبيه فتأولوا وحرموا ومطلوا وبوسط قوم دسأوا وأمرؤه كجاء مع استبعاد التورية

فسمواهم أهل السنة وحمل كثير من أسماء من استعمله لحروف التي في موقع
أسور فانه لا شك ان لها معنى لا تسع أمهاتنا في معرفته هي بما استقر الله به
وهو يصيب من تحمل لتفسيرها في ذلك من الأصول على الله تعالى لم يقل ومن تسمير
كلام الله بحض الرائي في حكم حكم هو وجوب العمل به وخلق ان حكم
المنشأه هو عدم حوار العمل به اقوية نصي دما الذي في قلوبهم زيف فيتمون
ماشبهه منه انتهاء العنة وانتهى تأويله وانه لا اله الا الله وهنا الوقت واجب
قلنا وعقلا والله ابدي

حكم الأصل الثاني السنة

السنة في اللغة الطريقة واحيرة وفي اصطلاح الشرع مذهب عن النبي صلى الله عليه وسلم
قولا أو فعلا أو اقراء على من وهما ما هاهنا عار حرف اخص اصطلاح العلماء
وما منها ما باعتار العرف كمدفوعه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصناف من الصحابة
والتابعين وغيرهم من الأئمة لعندي بهم ثم اعلم ان قول النبي صلى الله عليه وسلم اما ان
كون مسموعا من أمير ملاء السلطة ومولاه والصفة "رواه" كان مسموعا منه وهو
حجة قطعية على من سمعه كاصحبة النبي سمعوا منه الاحكام لا يسوع خلافه
بوجه من الوجوه الا بفسخ أو جمع بين متعارضين بالربوبية في الحقيقة لا بد
والرب كان مسموعا اليه من ذلك النبي إما ان يكون نورا أو حادثا من كان وانرا
هم وأبصار حجة قطعية كاسم عده به انه (م لا) وأبصاره بهم كاسم وع
شاهه في فائدة العلم غير مدرك العلم في المسموع الحسن وفي سوابك من لمسمع
و عمل ون كان حادثا وحسب العلم بانه كاسم مالم يكن محمدا تصرفه عن مقتضى
ماسمع أو قل اليه دلائل فيجب عليه متابعة تدان وذلك كترك العلم في الحس
والمطلق الي المفيد والمرجوح اني الراجح وغير ذلك

(تليه) قد اتفق من مند به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة
بتشريع الاحكام وانما كاتقرآن في تحلل الحلال وتحريم الحرام وقد اتت عنه
صلى الله عليه وسلم به قال «الاداني أو تيب امرآن ومثبه معه» أي من السن التي يطقها
القرآن وذلك كتحريم لحوم الجمر الاهلية وتحريم كل ذي ناب من السباع وتحلب

من اطير وغير ذلك مما نيات عليه الخصر وما ورد من طريق ثوبان لعرض
الاحاديث على امرأتين قال يحيى بن معين انه موضوع وضمنه الزيادة وقد
عبد الرحمن بن مهدي الخوارج وصعرا حديث ما أتاكم من رسول فاحذروه وما أتاكم
من غيره فاحذروه وقد عارض حديث لعرض قوم قالوا عرصا هذا الحديث على
كتاب الله مخالفة لانا وحديثه (وما أتاكم الرسول فاحذروه وما نهاكم
فاتموا) قال الاوراعي ان كتب أحوال السنة من السنة إلى الكتب، قال ابن
عبد البر يريد أنها تقضى عنه وبين المراد منه وقال يحيى بن أبي كثير
السنة قاصية على الكتب أسى هو كل من له علم ما لم يعلم أن ثبوت حجية السنة
المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورية دينة ولا يخالف في ذلك إلا من
لاحظ له في دين الاسلام

﴿فصل في شذرب من مباحث السنة﴾

(الاولى) الخبر ما صح أن يقال في حواه صدق أو كذب ويخرج منه الامر
والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وهو قد من متواتر وآحاد فالتواتر لغة التتابع
واصطلاحا اخبار قوم يتبعون طوره على الكذب شروط تذكر وهو يفيد العلم
وذلك يتم الحاصل به ضروري عند ماضي في معنى وواقعه الجمهور ويحصل
بالقدر ويرتفع غايه عند أي الخطأ وواقعه انكسب وأو الخ من إبهري من
امعة وإمام الحرمي ودرالي والدقيق من أصحاب الشافعي والخلاف القليل
لأن القائل بأنه ضروري لا يبايع في توفقه على النظر في المقدمات والنتائج
يسرى لا يبايع في أن العلم يضطر إلى التصديق به ودا وافق كل واحد من
المريض صاحبه على ما يؤوله في حكم هذا العلم وصفته م يبق الرابع بينهما إلا
في الاصط وهو أفاد العلم من الاخبار في واقعة معينة وجب أن يفيد في كل
واقعة غيرها وما أفاد العلم شخصا من الناس وجب أن يفيد لكل شخص غيره
إذا شاركه في سماع ذلك الخبر بحيث لا يجوز أن يختلف الخبر يفيد العلم في
واقعة دون أخرى ولا شخص دون آخر ما لم يكن هناك قرينة تدل
على الاختصاص ويجوز حصول العلم بحيز الواحد مع لفراش لقيام

القيمة مقدم الخبر في إفادة الظن وزيادته حتى يحرم به كس خبره واحدموت
مريض مشرف على الموت ثم مر بها مريضاً ابونا تلى باب داره وصراحو عويلا
واسهات حريب فاما يحرم بموت الشخص الذي أخبرنا بموته ولولا إخبار الخبر
لجوز موت شخص آخر *

(ثانية) للتواتر ثلاثة شروط (أولها) أن يكون مستنداً إلى مشاهدة حسن
بأن يقب رأينا مكة وعداد ولا يصح التواتر عن معصوم لاشتراك المتعطلات في
إدراكها، (ثانيها) استواء الضرفين والواسطة في كمال العدد ما يكون
عدد التواتر موحوداً في العلة المشاهدة وفي الطبقة المخبرة وفي التي بينهما بحيث
تكون كل واحدة من هذه الطعنت مسككة لعدد التواتر ولو قصص بعضها عن
عدد التواتر خرج الخبر عن كونه متواتراً ولتحقق بالآحاد (ثالثها) العدد وقد
اختلف العلماء في تعيينه اختلاف كبيراً والحق إن الخبر يبرم أن يكون عددهم
ثامناً ميلماً يتبع في إعادة نواظره على الكذب ولا يبعد ذلك سدد معين بل
حظه حصول العلم الضروري به ولا يشترط عدالة الخبرين ولا إسلامهم ولا
عدم المحصره في عدد أو عدد ولا عدم اتحاد الدين والسم ولا عدم اعتماد
بعض الخبر به وكما هل التواتر ما يخرج إلى منه مجمع وفي حوار الكذب
على عدد التواتر خلاف الأظهر المتع *

(الثالثة) الآحاد وهو ما عدم شروط التواتر * وعصا وعن الإمام أحمد
في حصول العلم بخبر الواحد قولان (أحدهما) لا يحصل العلم به وهو قول
الأكثرين وما خازن من تحاميف العلوفى وهو الأظهر من القولين (والثاني)
يحصل به العلم وهو قول جماعة من أئمتنا قال الآمدي وهو قول من هل
الظاهر وحمل حص العلماء قول الإمام أحمد الثاني على أخبار مخصوصة كثرت
رواها وثقتها الأمة بالقبول ودل التراث على صدقها فيكون إذن من
المتواتر *

(الرابعة) قسم المحدثون أخبار الآحاد الصحيحة إلى ستة قسم
أحدها أحاديث استخاري وهو لم وهو المعبر به في عروم ما يقع فيه وقد أورد
الحافظ عبد بن المدي أحاديث لا حكمه من هذا النوع في كتاب سماه عمدة

الاحكام (١) وقد شرحه في محند (وثنيا) ما اشرد به البخاري عن مسلم
(وثنيا) ما اشرد به مسلم عن البخاري (ورابع) ما شرحه الاثني عشر على
شرطي (وحامسا) ما شرح على شرط البخاري وحده (وسادسا) ما شرح على
شرط مسلم وحده وذلك كما في اسدرك على الصحيحين لابي عبد الله الحاكم وغيره *
ومعنى التخريج على شرط الشيخين أو شرط احدهما انها اختلافها في روايات الحديث
لاختلاف صفاتهم المتبعة عند مخالفتها على لاخراج عن طائفة من الرواة وهذا بخاري
ما رواه عن طائفة منهم واشرد مسلم ما رواه عن طائفة من عم المستدركون عليها انهم قد
وجدوا احاديث قد رواها من حرجا عنه اتفاقا او ارادوا من ساوى من حرجا عنه
فحرجوها وقالوا هذا اسدرك عليه على شرط الشيخين أو شرط واحد منهما (وسابعا)
ما شرحه الاثني عشر كابي داود والترمذي والنسائي وغيرهم ثمة الحديث ونسب
هذه الاقسام الاول وهو المتفق عليه *

والتحقيق في احاديث الصحيحين انها مبنية لاطن القوي الغالب لما حصل
فيها من اجتهاد الشيخين في تعديلها وتخصيص حواها اما حصول العلم بها فلا
مطلع فيه وذلك في غيرها من الاقسام الاخرى *

(الخامسة) يجوز المعدن الواحد والعمل به وعليه من العمل وسمع
وقد عمل كثير من الصحابة بخبر الواحد وقد رجع الكل الى خبر طائفة في مسد
التقارير اختاين وفي كتب الحديث كثير من ذلك *

(سادسة) ائتمروا بالراوى المذهب اشادة بترويه وهي الامام واحد
في صحة الرواية عن المبتدعة وحده أو الخطأ قبولها من الناس المتأول لحصول
الوارع أي المكاف له من الكذب وهو قول لنا معنى وقد لطوى من صحاح
الحديث اذا كان ائتمرا بصيرا جازيا روى عن جماعة من المبتدعة اسير بالمعقول
يبدعهم كعباد بن يعقوب ارواحي سالحيم والنون وكان غالبا في التشيع وحرر
ابن عثمن وكان بعض عليا كرم الله وجهه وفي الحديث لا يملك إلا مؤمن ولا
يملك إلا لافق (وثنيا) اعدالة وهي اعداد المكاف في سيرة شرعا تحت
لا يظهر منه ما يشعر بالخرقة على الكذب ومحض اداء الواجبات واحتمال الخطورات

(١) شرحه العلامة ابن دقيق العيد وطبع باسرافا وهو جزء ٤

ولواحدها ويعرف عدالة الشخص بامور (أحدها) العامة والمخالطة المظنة في العادة
علي حجة يذهبون وذهب (الثاني) الزكية وهي بناء من ثبوت عدالته عليه وشهادته
به بالعدالة (الثالث) السعة احتملة التوارث المستبضة وبطلانها عرف عدالة كثير
من أئمة السلف *

(و ثالث) التكليف من يكون عاقلاً بالغاً إذا لامع للخصي والمخول عن
الكذب ولا عبادة لهم من سمع الراوي في حب صوره وروي مدلوله
قبل قوله *

(ارابع) أن يكون حاضراً ما سمعه حجة سماه. إذ لا يتوق عول من
لاصط له فاما رواية محور العدالة فروى عن أحمد في أحد القويين عنه أنها
لاهل وهو قول الشافعي وروي عنه أنها نسب وهو قول أبي حنيفة وأتفقوا على
أنه لا يعمل رواية محور الاسلام والمجيب والبصط

(السابعة) لا شعور كورية أروي ولا رغبة لبس الصحة خبره ماشية
من وراء الحجاب ولا فهم ولا معرفة به ولا بشرط أن لا يكون عدواً ولا
مريباً من روي في حقه خبراً ومن أشبه اسمه باسم محروح ردحيره حتى
يعرف حاله *

* الثامنة * الجرح - يصح الجرح أن يسبب إلى الشخص ما يرد فوه لاجله
في من قيل مصيبة صغيرة أو كبيرة أو ارتكاب دنيئة ومالملة أن يسبب له
مشغل بمصانة أي هي شرط من الرواية والتمديد بخلافه وهو أن يسبب أي
الراوي من الجرح والعتة والصيانة والمروءة والتدين من الواحات وترى آخر مات
ما يسوغ قبول قوله شرعاً لدلالة هذه الاحوال على بحري الصدق ومخافة الكذب
ولا حماء في عيب الجرح إلى الجرح والعديد في هذا الباب ليعلم من يسمى
الاحد عنه من غيره ومذهب الامام أحمد أن العديد لا يشترط بين سببه
استصحابا لحال العدالة وبه قال الشافعي بخلاف سبب الجرح فإنه يشترط فيه في
أحد القويين عن أحمد وهو القول انصور عدداً وذلك لاختلاف الناس في سبب
الجرح واعتقاد بعضهم مالا يصلح أن لا يكون سبب الجرح حارحاً كشره سبباً ماولاً
فاته يقدح في العدالة عند مالك دون غيره وكمن يرى اسما بوب قائماً فيبادر

لخرجه بذلك وأثبت هذا فيسمى بين سبب الخرج ليكون على ثمة واحترار
من الخطأ وأما فيه ويسمى أن يكون الخراج علما بخلاف المذهب في الخرج والتعديلات
وأما نعارض الخرج والتعديل الخرج مدمومين إذ عدد التعديلات لضعفه زيادة حجت على
المعدوم وهذا مما يمكن اطلاع الخراج من زيادة أماد الاستحالة حيث مثل أن قد أخرج
وأثبت هذا قد قيل في رواية وقت كذا وقال المحدثين يزيدا حياً بعد ذلك ما وقف
فيها بغير حمان فيسقطان ويبقى أصل اعتداله ثبتاً والتخروج في القدر أن كان
الهدف صدر منه لفظ الشهادة بأن شهد عليه بالزنا مثلاً وردت شهادته قبلت
روايته وورد خبره وإن كان خبر لفظ الشهادة وردت روايته حتى يتوب *

(التاسعة) ما يحصل به التعديل ثلاثة أشياء : (أحدها) صريح القوم
أن يقول هو عدل رضي مع بيان السبب (الثاني) الحكم بشهادته (الثالث)
العمل بخبر الراوي بشرط أن يعلم أن لا يستند للعمل غير روايته وألا لم يكن
تعديلاً لاحتمال أنه عمل بتدليل مرواقي رواية الراوي وكانت هي رائدة لاحاجة
ليها ولا معور عليها *

(العاشرة) أن يعرف من مذهب الراوي أو عادته أو صريح قوله أنه
لا يرى الرواية ولا يروى إلا عن عدل كانت روايته تعديلاً لمن روى عنه وإن
لم يعلم ذلك ، تنكح روايته عنه تعديلاً به إذ قد يروى الشخص عن لو سئل
عنه لنكح *

(الحادية عشر) قد أجمعوا والمجهور اصحابه كاهم عدول لاحاجة
إلى البحث من عدالهم ومراعاة من لم يعرف مدح ذكره علاء الدين على
أن سببان المرداوي في التحريم وقيل - بالواعدول حتى وقع الخلاف بينهم
واقبلوا وهذا لكونه يستلزم إلى واحد بن عطاء وصحابه الواضحة وقيل من
كثيره من رواية الأئمة فيبحث عن عدالهم واصحابه من لقي النبي صلى الله
عليه وسلم أو رآه نقطة حياً عند الإمام أحمد وأصحابه ولبخاري وألا كثر مسموماً
ووزنهم أسلم وذريه ومات عليه ولو حياً في الظاهر وقيل من طالت
صحبته عرفوا وحكي عن الأكر وقيل من صحبه ستة أو عري معه أو روى
سنة والقول الأول وفيه وبين كونه صحيحاً ما جاز سيره بأنه صحابي اتفاقاً ولو

أخبر عن نفسه بأنه صحابي من أصحابه ولا كثر يدل عليه وقد جمع لا يقل
والقول في الماضي مثل يقول في الصحابي إلا في اثنتي عشرة حالة بشرط أن يبين
كونه في سن يخط فيه عن الصحابي واشترط الخطيب العدادي وجمع نسخة *
(الثانية عشرة) أراوى أما أن يكون صحابياً أو غير صحابي فالصحيح
لا لفظ روايته مراتب (قواه) أن يروى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول أو حدثني أو أخبرني أو باني أو شافني وهو لأصل في الرواية ثم بعد
هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنك قد سمعت في القوة لا من
الواسطة في قوله قال ثم سمعه أمر رسول الله تكذا وبني عن كذا أو أمره
بكذا ونهيه عن كذا أو رخص لنا أو حرم علينا وهذا كله حجة عندما وعند
الشافعي والأكثر ومنه قوة من أسسه كذا وكذا فمن يحويه على عهد النبي
ﷺ كذا وكذا يقولون كذا لكن قوله كانوا يقولون إن أضيف إلى عهد
السنة كل حجة قرارية ومن أضيف إلى عهد السنة ، بكل حجة قرارية بل
يكون احكاماً طارئة لا طارئة باقية أو أحداث ويصل قول صحابي هذا الخبر منسوخ
ويرجع في تفسير الخبر إليه *

(الثالثة عشر) الرواية عن غير صاحب لها مراتب (أحداها) سبعة
قراءة الشيخ للحديث على جهة إخباره للراوى أنه من روايته يروى أراوى
عنه فلراوى حيث أن يقول سمعت فلانا يروي شيخه يقول كذا وله أن يقول
قال فلان وحدثني فلان وأخبرني فلان (ثانية) أن يروي الراوى على الشرح بمقول
الشيخ اسم أو بسكت وله الرواية أنه بذلك لظهور الصحة والإحاطة ثم له أن
يسوق أخباراً وحدثنا فلان فرة عليه (الثالثة) الإحاطة بحديثك من
تروى عن الكتاب الفلاني أو ماصح عندك من مسموعاتي والمناولة بحديثك
هذا الكتاب فرواه عني وبكى مجرد بلسان دون المناولة ويقول في حديثي أو
خبرني بإجارة فلان لم يدل ذلك بل قد سار على قوله حدثني أو أخبرني فقد أحضره
قيم والحق أنه لا يجوز لإشارته بالسماع منه وهو كذب ولو قال هذا كذا
وهو سماعي ولم يقبله عني لم يجر روايته ولا يروى عنه ما وحده بحمله على
يقول وجدت بخط فلان وتسمى الوحادة ولو قال هذه نسخة صحيحة من

كتاب لحناري ونحوه . يتردأيتها عنه مطلقاً ولا العمل بها إن كان مقدراً
إذ مرصه تقليد عتيد وإن كان محمداً فقول الأصح الحوار ولا يروي عن
شيعه ماشك في سماعه منه فلو شاع الحديث المشكوك في سماعه في مسموعات
برأوي ولم ينعز ولم يسم عن هو هذا الحديث أو هذا أو هو هذا الكتاب
أو هذا لم يروي شيئاً من مسموعاته فإن طس منه واحد منها عبه أو إن هذا
الحديث مسموع له ففي حوار الرواية اعتدأ علي . اطل خلاف وإسكار الشيخ
الحديث غير قدح في روية العرع . نه ويحمد إسكار الشيخ علي بسياحه حميد يسمو وإذا وجد
سماعه بخط يثق به وطلب سبي طه انه سمعه حاراً أن يرويه وإن لم يذكر السماع *
(الرابعة عشر) الريادة من الثقة مسؤولة تلبية كانت أو مضموية كالحديث لأم وأولى *
(الخامسة عشر) الحوار على قلوب مرسل الصحن . أمادرس . سبر لصحن
كقول من لم يعاصر النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم . ومن . ماصر . أمادرس . قال
أو هريرة فيه قولاً (القول) وهو مذهب مالك وفي حنيقة واختاره القاضي
وحدة من المتكاتبين (والملع) وهو قول . شافعي وبعض المحدثين *

(سادسة عشر) الجمهور بطل خبر الواحد فيما تعم به البلوى كرفع اليدين
في الصلاة وحسن الوضوء . من أذكر . وجوهها والمراد بما تعم به البلوى ما يكثر
التكاتب به وقبل أيضاً فيها بسقط بالثبات كالجود وفيها يخالف لتياس وفيها
يخالف الأصوب . ومعني الأصوب . وأدري بين المتأخرين أن الأساس أحسن من
الأصول دكل قياس أص . وليس كل أص قياساً في جانب قياس قد حذف أصلاً
خاصاً وما خالف الأصوب يجوز أن يكون مخالفاً لقياس أو نص أو إجماع أو استدلال
أو استصحاب أو استنباط أو غير ذلك فقد يكون غير مخالف للقياس
مواظفاً لبعض الأصوب وقد يكون بالعكس كاتفاض الوضوء . مأموم مؤمن
لقياس من انه تعلق الحكة بقطعه . ككثير الأحكام المتعلقة بمطاميرها وهو
مخالف لبعض الأصوب وهو الاستصحاب إذ الأصل عدم خروج الحديث وقد يكون
مخالفاً لهما جميعاً كخبر المصرة قال القيس كما دلت على صمان أشي . مثله كذلك
النص والإجماع دلا على ذلك وقد يكون موافقاً لهما كالأنار الواردة في تحريم
النبيذ موافقة لقياسه على الخبر والنص والإجماع علي تحريمها . والنص سبي تحريم

كل مسكر وأصحاء يتركوا حديث التهنئة بحمته لتبأس بل بعدم صحته
عندهم *

(اساعة عشر) محور روية الحديث بالمعنى المطابق للعظ بما عرف
عقوبات الالقاء القوي بها . قال القرافي محور ثلاثة شروط أن لا يزيد في الترجمة
ولا ينقص ولا يكون أحسن من أصل الشارع *

(تنمة) ذهب لأمم أحمد وتبعه موفق الدين المقدسي والأكثر إلى أنه
من حديث ضعيف في الأصل وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية يعمل به
في الترهيب والترهيب لا في إثبات مسح وغيره وروى المنع عن أحمد أيضاً
وكان يكتب حديث الرجل ضعيف للاسناد والأسدال به مع غيره وقال الحلال
في الجامع لا ينجح حديث ضعيف في ذاته . وقال مذهب أحمد القوي بالحديث
الضعيف أو المصطرب إذا ما يكن به معارض وفيه عدم مثل ذلك عند الكلام على
أصول الأمم أحمد ويراجع وما كان أمسح لاحقاً للكتاب والسنة مع اعتبارهما
بقولنا *

باب النسخ

هو في اللغة الرفع والإزالة وقد يراد به ما يشبه أصل محور تحت الكتاب
وفي اصطلاح الأصوليين هو رفع الحكم لتأت بطريق شرعي عنه متراج عنه
فيدخل ما ثبت بالخطاب أو ما قام مقامه من إشارة أو إمرار في النسخ والماسوح
وهو جائز عقلاً وواقع معاً في الكتاب والسنة لا خلاف في ذلك بين المسلمين
وفائدته أن الله تعالى علم المصلحة في الحكم تارة فأنه بالذرع وعلم المصلحة فيه
تارة فنقله بالنسخ وهذا لا بداء به لاسا يعطى بكتب علم الله تعالى والبداء الثاني
كل العلم والنسخ فائدتان (إحداهما) رعاية الأصلح للمسلمين فغضاً من أنه
تعالى لا وحوماً (ثانياً) المنع من الكافرين بامتثالهم الأوامر والرواقي خصوصاً
في شرمهم كانوا منبهين عنه ونهيبهم عما كانوا مأمورين به فإن الانقياد له أدب
على الأمان والطاعة وفي هذا الباب شذرات *

(الأولى) محور نسخ التلاوة والحكم وإحكام بكتب المهررة أي إقائهم بمحكمين

غير مسووحين ونحوه مسح الألف فقط دون المعى ومسح المعى دون الألف وأثبت
إدائاً ما ملئت هذا المقام وحدته ستة أقسام (الأول) ما مسح حكمة وقي رسمه كنسح
آية (الوصلة للوالدين والأقربين) آية إنا وارث ومسح عدة حولاً لعدة أربعة أشهر
وعشر (الثاني) ما مسح حكمة ودرسه وثبت حكم الناسح ودرسه كنسح
استئصال بيت المقدس ما سكت أسكفة (الثالث) ما مسح حكمة وقي رسمه ورفع
رسم الناسح وقي حكمة كقوله تعالى (فمسكوهن في البيوت حتى يتوفهن الموت)
الآية موله على الشيخ وشيخة إدارياً ودرجاً آية سكتاً من أفه وقد
ثبت في الصحيح أن هذا كان قرآناً يتلى ثم مسح لفظة وقي حكمة (الرابع)
ما مسح حكمة ودرسه ومسح رسمه للناسح وحكى حكمة كانت في الصحيح عن
عائشة أنها قالت كان بها رجل شرب رصعات متناهات يجر من فم مسح بخمس
رصعات فتوفى رسول الله وهو فيها إلى من لقرآن قال ليعني فامسح بما مسح
رسمه وحكمه وخمس مسح رسمه وقي حكمة بدليل أن النسخة حين جمعوا
القرآن لم يأتوها رس وحكمها باق عندهم قال ابن الصنعاني معي قولها وهي فيما
يلى من القرآن أنه تلى حكمها دون أمها وقال لسفي يعني أنه تنوه من لم
سلحه مسح ثلاثه (الخامس) مسح رسمه لحكمه ولا يعلم الناسح حكمه في الصحيح
فإن كان لا دم وأدبيل من ذهب لثني لها ثانياً لا يملأ جوفه ابن آدم إلا التراب
وتوب الله على من تاب قال هذا كان قرآناً ثم مسح رسمه (السادس) ما مسح صلب
مسووح وليس بينهما عطف منلو كانوا يرث بالحب ونصرة فإنه مسح بالثأر
بالاسلام والمجزة ومسحه آية الموارث *

(الثانية) مسح لأمر قبل أمثله حائر نحو أن يقول اشترع في رخصان
مثلاً حجوا في هذه السنة ثم يقول في يوم عرفة أو قبله لا يحجوا وهذه المسألة
ذكرها فيما للروضة وسبغها ولا فائدة لها إلا المناقشة *

(الثالثة) الريادة على النص إما أن لا تطلق بحكم النص أصلاً أو تتعلق
به فإن لم تعلق به ليست مسحاً أجاباً وذلك كريادة إيجاب الصوم بعد
إيجاب الصلاة فإنه ليس مسحاً لإيجاب الصلاة بالإجماع وإن صفت أريادة بحكم
النص المراد به ثبت الريادة أما حره له أو شرط أو لا جره ولا شرط مثال

كونها حرة، ثم زيادة ركعة في الصبح أو عشرين، ووط في حد القدر فمصر
أصبح ثلاث ركعات وأثنى حرة، ثم واحد، نصف مائة سوط والعشرون رائدة
حرة، مما، ومثل كونها شرطاً بآية الطهارة هي شرط لها وقد ريدت في حديث
أما الأعمار بنيات وبيرة على ما في آية الوضوء، على أن الآية ليست مستفادة
من الآية على خلاف بين، مما، ومثل كون ردة ليست جزءاً ولا شرطاً
التعريب على الحد في زنا، بكر، إذ الحد لا ينوقف على التعريب توقف الكل على
جزئه ولا، فق المشرط على شرطه وليس شيء من ذلك سحاً عندما خلافاً
للحنفية وحكى الآمدي عن القاضي عبد الجبار وعزالي في الثانيين الأولين أنها
واقعة الحنفية في أنه صحيح وقد أطال الأصوليون ديون هذه المسألة وفائدتها على
ما في البحر لأزركشي أن ما ثبت أنه من باب التمسح وكان معطوفاً فلا، مسح
إلا بما طع كالتعريب والله الموفق *

(الرابعة) نحو مسح له أداة إلى غير بدل كدسح وجوب الأسماء بعد
النوم في الليل وذلك أنه كان في صدر الإسلام متى نام أحدكم قبل أن يمشي من
صومه حرم عليه الأكل حتى انبثاق شامة الحنفية ذلك عهد مسحه باليد، لا كل
إلى صلوات الصحر من غير بدل ومن ذلك نسخ عتداد المتوفى عنها زوجها بعدادها
أربعة أشهر وعشراً أثناء الحول نسخ لا إلى بدل *

(الخامسة) يجوز نسخ كل من الكتاب ومتوار السنة وحادثها ثم وهذا
أدق لا اختلاف فيه ونحو نسخ السنة بالكتاب خلافاً للشافعي واستكر حماة
من بعدهم منه ذلك *

(تنبيه) الأدلة اعلمية التي يتصرف التمسح إليها وهي الكتاب ومتوار السنة
وحادثها وكل واحد منهما إما أن يدسح عنه من حمله أو دسح به معه فيحصل
من ذلك تسع صور (الأولى) نسخ الكتاب بالكتاب (الثانية) نسخ الكتاب
بمتوار السنة (الثالثة) نسخ الكتاب بأحد السنة (الرابعة) نسخ متوار السنة
بمتوار السنة (الخامسة) نسخ متوار السنة بالكتاب (السادسة) نسخ متوار السنة
بأحد (السابعة) نسخ الأحد بالأحد (الثامنة) نسخ الأحد بالكتاب
(التاسعة) نسخ الأحد بالمتوار، وهذا على ذلك على المشهور، بيد أن المسح بالتسبيح

منه ولا ينسخ بأصعب منه يسقط بمضي هذا لصاط من الصور التسع
صورتان نسخ الكتاب بالاحاد ونسخ النواتر بالاحاد وعلى قول الناحي وبعض
الظاهرية يصح النسخ في الصور التسع *

(السادسة) الإجماع لا ينسخ ولا يدسخ به ولا يقيس وأما انقياس
فلا ينسخ *

(فائدتان) إحداهما الطريق الذي يعرف به كون النسخ ناسخاً هو
أمر (وله) أن يكون فيه ما يدل على تدمر أحدهما وتأخر الآخر في أمور
لا الثلاثة فإن أربعة مائة شهرور ساعة على امددة في الحول في الثلاثة مع أنها
ناسخة لها ومن ذلك المخرج في القبط ما يدل على النسخ كقوله تعالى (لَا
خَفَافَ اللَّهُ شَيْئَكُمْ) وكقوله (أَتَشْكُرُونَهُمْ أَنْ تَدَّخِرُوا فِي يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَ)
(نبيها) أن يعرف ذلك من قوله عليه السلام كان يقول هذا فاسخ لهذا أو ما
في مناه كقولك كنت نهيتكم عن زيارة القبور إلا بتروردها (نبيها) أن يعرف
ذلك فعلة عليه السلام كرحمة مدعروه بخنده (رابعاً) إجماع الصحابة على
أن هذا ناسخ وهذا منسوخ كمن الحقوق المعلقة بالمال بالركاة (خامساً) نقل
الصحابي لتقديم أحد الحكمين وتأخر الآخر إذا لم يدخل (الاحاد فيه) (سادساً)
كون أحد الحكمين شرعياً والآخر مواظباً للمدة ويكون الشرعياً سبباً وأما
حدثة الصحابي وتأخر إسلامه فليس ذلك من دلالة النسخ وإذا لم يعلم النسخ
من المنسوخ بوجه من الوجوه فرجح ابن الحبيب الوقف وقد آتاه من
اترافهم مع تعدد الجمع بينهما فمضى أن ذلك غير مصور الودع وشديد وقوعه
فالواحد أما الوقف عن العمل أحدهما أو التحجير بينهما من أمكن الحكم وكذلك
الحكم فيها إذا لم يعلم شيء من ذلك انتهى وإذا في الروضة أن النسخ يعرف
بالإرخ نحو قال سنة خمس كذا وعام الفتح كذا ويكون راوي أحد الخبرين مات
قبل إسلام راوي الثاني *

(تأنيها) للنسخ شروط (الاول) أن يكون المنسوخ شرعياً لا غيباً (الثاني)
أن يكون النسخ منفصلاً عن المنسوخ متأخراً عنه فإن المتفرق كالشرط والصيغة
والاستثناء لا يسمى سبباً بل مخصصاً (الثالث) أن يكون اسسخ شرع فلا يكون

ارتفاع الحكم بالموت سبحانه معفوظ تكليف (الرابع) أن لا يكون المنسوخ
معيداً يوقف ولا فلا يكون انتفاء ذلك انقضاء سبحانه له (الخامس) أن يكون
المنسوخ مثل المنسوخ في القوة أو قوياً منه (سادس) أن يكون المقصود بالمنسوخ
غير المقصود للمنسوخ حتى لا يلزم لبداء (السابع) أن يكون المنسوخ منسوخاً لا يبدل
المنسوخ أصل التوحيد لأن الله تعالى بآياته وصفاته لم يزل ولا يزال ومثل ذلك
ما علم بالنسب أنه يتأيد ولا يتأثر ثم لما كان الكتاب والسنة تلخيص أحكام
لعظيمة وممنوعة كالأمر والنهي والعموم والخصوص لا جرم عقابهما قول *

{ الأوامر والنواهي }

أما الأمر فاختلف في تعريفه والاولى أن يقال فيه انتفاء فعل سركف
على جهة الاستعلاء فالانتفاء حسن وسير كلف يخرج عن لانه قصي الكف
وهو فعل وعي سبيل الاستعلاء يخرج ما إذا كان في سبيل انتفاء وهو الدعاء وما كان
على سبيل انتفاء وهو الالتباس والامر مفعول موصولة له تسمى عليه حقيقة كدلالة سائر
الالفاظ الحقتبة على موصوعها وتلك الصيغة حقتبة في الغالب بحارم محرم في غيره مما
وردت فيه وذلك أن صيغة الأمر وهي اعطى اعمل نحو عر وأصر وخرج
و هطلق واستخرج أضقت في الاسم المأمور لمع (أحدها) طلب الحازم نحو
قيموا الصلاة (والثاني) التذلل كقوله تعالى في حق لأرقاء طاعة لاكتة فكأنهم
و ككافة ممدونة عند الأكرام (وثالثها) الإباحة نحو قوله تعالى (فداخلتم
فاصطادوا) (ومشوا في ما كرها وكافوا من ربه) (وربها) المنجر نحو قوله
عر وحل (كروا حجرة وحيداً) أي قلن منجرى أعذكم (وحدها)
تأسيح نحو قوله تعالى (فصاعقه كروا فرقة حاصتين) أي مـحت مواد
تصاميم لا هلام عن الاستجابة إلى الفردية بالأمر الإلهي (وسادسها) تنوية
نحو قوله تعالى (فاصبروا ولا تصبروا سواء عليكم) أي صبر وعدمه متساويان
(وسابعها) الإهانة نحو قوله عر وحل (دق ابك أب المرز الكرم) على جهة
الإهانة له وقوله تعالى (ذروا من سقر) (وددوا عذاب الحريق) (وذوقوا
ما كنتم تكسبون) (وثامسها) الأكرام نحو قوله تعالى (ادخلوها سلام من)

(وناسها) التهديد نحو قوله سألوا (اعملوا ما شئتم) (يكرموا ما آتيتهم ولبيستوا)
 فهذا أمر يلازم الأمر (وعشرها) أنه تعالى نحو (أمرني) (ربنا) فرج علي صبرا
 وتوفيا مسيين (وحدادي عشرها) أخبر كعب بن الأشعث أنه لما أتته لم يستجبه فاصع ماشئت
 (وثاني عشرها) الذي كعب أمرني، انقبس ۞

لأنها تليل طاريل إلا الحلى، أي تلي انحلاك عني (وثالث عشرها)
 الإرشاد إلى مصلحة دينية أو غيرها نحو (واشهدوا إذا باعتم) (قوله) (هكم) عليكم
 (ناراً) يعني بالنذير والتعليم (ورابع عشرها) (نحو) (كأول من طيات مدارقنا كرم)
 (كلوا من ورقه) (وخامس عشرها) (الادار) نحو (حدوا حدركم) (وسادس
 عشرها) (الاحتقار) نحو (ادعوا ما أنتم مدعون) (وسابع عشرها) (التعويض) نحو
 (فانص ما أنت قص) (وثامن عشرها) (استورة) نحو (فمن ماذا نرى) (وتاسع
 عشرها) (الاعتبار) نحو (انظروا إلى ثمره إذا ثمر) (والعشرون) (استكسب) نحو
 (قل هاتوا برهانكم) (والحادى والعشرون) (الأناس) كهاتك (العشرين) (وسال
 (والثاني والعشرون) (الف) نحو (وتوا) (يبصركم) (هاتوا) لا يشترط في كون الأمر
 أمراً بإرادته ثم إن ههنا مسائل ۞

(الاولى) الأمر المطلق على الوجوب ما لم تكن قرينة تصرفه إلى
 أحد المنان السابقة أو غيرها تمام ذكره (الثانية) صيغة الأمر الواردة بعد الخبر
 لإدخاله كقوله ^{عشره} ~~عشره~~ كقوله عن يار الله وروعه وروعه، وكهاتك (والثالثة) (وإذا
 حلفم وصطادوا) وهل انتهى بعد الأمر بمعنى التحريم أو الكراهة خلاف
 ولا شبهة أنه ينتهي التحريم (الرابعة) الأمر المتعلق بقضية السكر أو الكراهة خلاف
 وذلك لأنه لا بد له من دلالة الصيغة الأمر إلا على مجرد إحداث ماهية لفعل في الوجود
 لا على كمية الفعل فلو دلت على المرة كالخروج أو على تكرار كالصلاة والصوم للمعنيين
 فإن تلك الدلالة ليست من حيث المراتب الدالة على المرة وعلى التكرار (الرابعة)
 الأمر بالنهي، وهي عن إصداده وانهي عنه أمر ما حد أضداده من حيث المعنى
 لا الصيغة أي طريق الاستمرار والأمر بالانكسار، مثلاً النهي عن السكر والأمر بالقيام
 نهى عن جمع إصداده كالعود والاصحاح والمجود وغير ذلك والنهي عن القيام
 أمر بواحد من إصداده لا بجميعها (الخامسة) الأمر بالانكسار في قرينة مودا

وتراجع عن مقتضاها في ذلك وإن كان مقتضى أي مجردا عن قرينة فهو للمورد في
 طاهر المذهب ومعنى المورد شروع في الامتثال عصب الأمر من غير فصل والتراخي
 تأخير الامتثال عن الأمر زمانا تمكن إيجاب العمل فيه تصاعدا (السادسة) واجب
 المؤقت لا يسقط نفوات الوقت ولا عتبر قصاؤه إلى أمر جديد قادا أمر الصلاة
 الفجر مثلا في وقتها المبين لما لم يصلها حتى طلعت الشمس كان وجوب قصاتها
 بالأمر الأول ولا يحتاج إلى أمر جديد وذلك لأن الترخيع لم يعمده إلا في موارد
 عموم المصلحة العامة من عاداته بذلك في غير موارد الوجوب فثبت في
 الأمر الأول بقضائه في الأمر الثاني فكل ذلك حراما من التماس (السابعة)
 مقتضى الأمر حصول الأجزاء مع ما هو به إذا لم يجمع مصححته من ركن وشرط
 بفعل صلاة الظهر وجوه من الصلوات بجميع مصححتها بفنهي حصول الأجزاء
 بحيث لا يجب قصاؤه بها بعد (ثامنة) الأمر بوجوه في جماعة أما أن يكون مقتضى
 تعميمهم به أولا يكون من كان لفظ بمعنى تعميمهم وجوبه تعالى (أقيموا الصلاة
 وآتوا الزكاة) فلا يمتنع عليه دليل يدل على احتمال من الخطاب بمصم أو
 يستترس دليل على ذلك فإن لم يمتنع على عموم دليل انتهى وجوه على كل
 واحد منهم وإن استترس على عموم دليل بمعنى اختصاصه بهمهم وليس لما
 معين أو غير معين من كان معينا في ذلك هو إمام بخصوص سواء كان اثنين باسم
 كقوله تعالى (إلى رسالتي قوم بحرمين إلا لوط إلا للجهنم آحين) وقوله
 لعائل قام القوم إلا ريدا أو نصفه كقوله تعالى (الآن يؤمته بمصم لعمس
 عدو إلا ادعين) وإن كان ذلك اليتم غير معين أو كان الخطاب بلفظ لا يعم
 الجميع كقوله تعالى (ولكن منكم من يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف)
 فهذا هو المسي في الكفاية وهو ما مقصود الترخيع منه لعمسه مصلحة
 لا تعبد أعيان المكلفين به كصلاة أحبارة والجهاد من مقصود الشرع بعمله لما
 تضمنه من مصلحة لشعبه للفت وحماية بلاد الإسلام من استباحة أعدو لها
 ولم يرد بها تعدد أعيان المكلفين كما أراد ذلك المصلحة والحق فمصرح بكفاية
 وفرض العين مشترك في تعدد والمصلحة والفرق بينهما في المقصود في فرض
 الكفاية تحصيل المصلحة التي تضمن من أي شخص حصل كان هو المطلوب

وفي فرض العين تعد الأعيان عنه والفرق العام بينه هو أن مرض الكفاية
ماوجب على الجميع وسقط عمل البعض ومرض معين ماوجب على الجميع ولم
يستطع إلا بفعل كل واحد من وجب عليه وهذا الفرق حكى

(فوائد) تتعلق مرض الكفاية (إحداهن) لا يشترط في الخروج
من عبدة فرض الكفاية تحقق وقوعه من بعض الطوائف بل أي طائفة غالب
على طها أن يبرها قام به سقط وإن سب على طين كل من لطائف أو الطوائف
إن الأخرى قامت به سقط عن الجميع عملاً بموجب لعل لانه كما صلح ابن
مثنأ لا تكاليف صلح مستطاً طار (الثانية) الدائم مرض الكفاية أفضل من غير
الدائم به ضرورة أنه حصل مصلحته دون غيره (ثالثة) احتاتوا بها أفضل
فاعل فرض الله بن أم فاعل مرض الكفاية فبطل فرض معين أفضل لانه
فرضه أم وقبل فاعل فرض الكفاية أفضل إذ هو أفضل من مرض عن نفسه وعن
غيره وسبب هذا إلى إمام الحرمين (الرابعة) هل يتمين مرض الكفاية ويحب
إتمامه على من تلبس به أم لا فإلى الأولى لأنه يعين كاشحاً يحضر الصف
وطالب العلم بشرع في الاشتغال به ونحو هذا من صورته (الخامسة) مايتب في
حده ^{صلى الله عليه وسلم} من الأحكام أو خطوط به من الكلام نحو (يا أيها المومن) (يا أيها
المدثر) ينشأ أمته وينشأ في حقهم مثل مايتب في حقه وكذلك توجه إلى محابي
من الخطاب ينشأ من غيره من المكاتب الصالحة وغيره حتى أنه يتناول إلى
^{صلى الله عليه وسلم} ما لم يتم دليل محص له ثبت في حقه كوجوب السواك والأصحية
والوتر أو ما حوطب به نحو (يا أيها النبي إنا أحلنا لك أزواجك) إلى قوله
(حلصة لك من دون المؤمنين) أو للصحابة ماوجه إليه دون غيره كقوله عليه
السلام لا يري ردة تحريك ولا تجري أحد أسدك (العاشرة) تتعلق الأمر إلى
المعدوم أن كان بمعنى طلب إيقاع العمل منه حال عدمه فهو محل ما لا إجماع
لأن المعدوم لا يهيم الخطاب فضلاً عن أن يعمل بمقتضاه وإن كان بمعنى الخطاب
به إذا وجد ووحدت فيه شروط التكليف فهو جائز عندنا وعند الأشعرية
خلاف للمعترلة وبعض الحنفية (العاشرة) الأمر تألم الأمر استاء شرط وقوعه
محبج عندما خلافا للمعترلة وإمام الحرمين وهذا مقيد بما إذا كان الأمر مائة مائة

شرط الوقوع كالنهي مروح مع عبده فيما إذا أمره بصوم رمضان مثلاً وهو
يؤمن به يموت في شعبان أما إذا كان الأمر والنهي مع عبده كالكسب مع عبده
فلا بد من علم المكلف بحقوق الشرط وقد وقع الأول فإن الله أمر الخليل عليه
السلام بدخول معه مع عبده أنه لا يمكنه من ذبحه والتكلم من ذبحه شرط له وقد
سبح الله استماعه من فروع هذه القاعدة أن من قصد صوم رمضان بما يوجب
الكفارة ثم مات أو حرم منه سقط عنه الكفارة لأنه قد بان صياحه بقائه على
الأفاد فحصل فائدة التكليف فلا بد من دمج فيه بعد شرط صحة صوم اليوم
بموته قبل إكراهه وكذلك من مرض أو سافر في يوم قد وصى فيه لم يسقط عنه
الكفارة لأن عصابه استمر قبل وجود المبيح للأفطار ومن فروعه أيضاً أن
المرأة يجب عليها الشروع في صوم يوم علمت أنها لا تحيض فيه لأن حقيقة الصوم
كامله وإن فاتت تطرياً لا يحسن لكن طاعتها بالمرء على امتثال الأمر بالصوم
بتقدير عدم الحيض أو معصيتها أمره مرفوض

الأصل في نواهي الله وهو القول لا في النهي على طلب كف عن فعل
على جهة الاستعلاء فخرج الأمر لأنه طلب فعل عبر كف وخرج الإباحة
والإساءة لأنه لا استعلاء فيها وقد انصح في الأوامر أكثر أحكامه إذ أسهل حكم
منه وزن من الأمر أي حكمه بواره على أمكن مثله في جددها من الأمر إقصاء
فعل وانتهى إقصاء كف عن فعل والأمر طاهر في الوجوب واحتمال النسب
والنهي طاهر في التحريم مع احتمال كراهة وصيغة الأمر أدل وصيغة النهي
لا تقبل ونهي يرمي له الذكر والافور الأمر به على خلاف فيه الأمر بقضي صحة
لأموره والنهي ينهي مسدداً للنهي عنه وكما يخرج عن عمدة المأمورية منه كذلك يخرج
عن عمدة النهي عنه بتركه فإداعي الموازنة بين الأمر والنهي ومن مباحته أن النهي أد
ورد عن السبب الذي فيه حكم قضى فإداه موافقاً للنهي عنه عليه وأخيره في إمدادات
أو في إساءات ودون كراهي عن بيع المرز عن البيع وقت البداء في المسحوك كبيع المراسمة
وكالهي عن نكاح أمتة والشعار ونكاح الأماء لا يحسن له فإنه يقتضي
إحصاء في ذلك كله على خلاف في بعضه إلا لدليل يدل على أنه لا يقتضي الفساد
بل الأمر على السبب أو كراهته وذلك كبيع الخاصر بالادي وتبقى الركناء والتجش

ونحوها فإن النهي ورد عنها لكن في الدليل على أن النهي المذكور لا يقتضي
 مصادها على الظاهر لكن يحرم نواظرها أو يكره لأجل النهي وقال الطوفي في
 محصر الروضة وخبر أن النهي عن شيء مداه أو وصف له لازم. وطعن والخارج
 عنه غير مبطل وفيه لوصف غير لازم تردد والاولى الصحة هذا كلامه فقال
 النهي عنه مداه الكفر والكذب والسب والخور ونحوها من المستصحب لذاته
 عقلا ومثال النهي عن الفعل لوصف لازم له ككراهة الكافر المسمة وبيع العبد
 المسلم من كافر فإن ذلك يلزم منه اثبات أيام والاستبلاء والسبيل للكافر على
 المسلم يبطل هذا الوصف اللازم له ومثال النهي عن الفعل لأمر خارج عنه لا
 تعلو به فلا يمتنع عن الصلاة في دار لأن فيها صما مدونا وشرعا مالم
 عن بيع الخمر والبص خشية أن يقامره أو عن بيع سلاح من المسلمين خشية
 أن يعطوا به الطريق أو عن عرس العبد أو بيعه خشية أن يعصر حرأ ونحوه
 لم يكن ذلك النهي مبطلا ولا مانعا لأن هذه المعاهد وإن ناعتت هذه الأفعال تعلقا
 غنيا بمعنى أن هذه الأفعال تصاح أن تكون إما اثباتا للمعاهد لكم غير متعلقة
 بها شرعا لأن الشرع يمهدهم الانتفاع في المنع إلى هذا تعلو للعقلى العبد
 ومثال ما كان النهي به لوصف غير لازم للنهي عن البيع وما في معناه من العقود
 وقت المداء وإما النهي عنه لكونه ساطعة متصفا بكونه موقوتا للجمعة أو موصيا
 إلى انقضاء ما تشاءل ما يبيع لكن هذا الوصف غير لازم للبيع لحوار أن ينفذ
 مائة عقد ما بين المداء إلى الصلاة ثم يدركها فلا نفوت فالاولى في هذا العقد الصحة
 (فوائد الاولى) ما علو عليه الأمر من شرط كقوله إذا زالت الشمس
 فصلوا أو صفة كعبته تعالى (الراية والزأني وحلوا) أن نتبه على الفهم فلا
 خلاف في تكرره بتكرره وإن لم يكن عليه فأن قيل الأمر المطلق للتكرار فهم
 أولى وإن قيل ليس للتكرار احتواءهما واحتار الآمدي عنده وأما النهي
 المصدق بتكرره من قال مطلق النهي يقتضي التكرار أثبت التكرار به بطريق
 الاولى ومن قال لا يقتضي التكرار احتواها هل يقتضيه أم لا والأول أظهر أنه
 يقتضيه بخلاف الأمر *

(الثانية) ترد صيغة الأمر للتجريم نحو لا تقتلوا ولا كراهة نحو لا يمسك

ذكره وهو يؤول والتخصير نحو (ولائس عبيك) وليان لنافقة (لا تحس الله عدلا) ولنداء لانوا احدا ولبأس لانعذروا ولا ارشاد لانساوا من اشياء وللادب لانسوا الفصل بيسكم ولا تهديد لا غتل أمري ولا ااحة الترك كالنبي بعد الايجاب على رأى وللالياس كقولك سيرت لا تفعل والتصير لا محزن ولا يضاع الامس لا تحف وللقسوية اصبروا ولا تحسروا فان تجردت صيغة الامر عن ذلك فالتحريك لا تحريم *
 (الثالثة) انتهى بهي العود والدوام عند اصحابنا والاكثر وحالف اسافلاني والاراي ويكون انتهى عن واحد ومتعدد حمدا ومرقا وجبعا *

﴿ العموم والخصوص ﴾

١. العام قاسم ان اللفظ اما ان يدل على ماهية مدلوله من حيث هي هي أولا فان دل على الماهية من حيث هي هي اي مع قطع استمر عن جميع ما يبرس لها من وحدة وكثرة وحدوث وند وطول وقصر وسواد وياض . فهذه هو المطلق وذلك لان الاسال مثلا من حيث هو اسال انما يدل على حيوان مطلق لا على واحد ولا على حادث ولا طويل ولا اسود ولا على صديقي من ذلك وان كما هم انه لا يمتك عن بعض تلك وان لم يلد على الماهية من حيث هي . فلما ان يدل على وحدة او وحدات فان دل على وحدة هي اما مبيعة كريد وعمرو وهو العلم او غير مبيعة كرحل وفرس وهو النكرة . وان دل على وحدات متعددة وهي الكثرة فذلك الكثرة . اما بعض وحدات الماهية او جميعها فان كانت بعضها فهو اسم لعدد كشمس وثلاثين ونحوه وان كانت جميع وحدات الماهية فهو العلم وعلى هذا فالعام هو اللفظ الدال على جميع احرار . ماهية مدلوله . وقد استمد من هذا التقسيم معرفة حدود ما يضمه من الحقائق وهو المطلق والعلم والنكرة واسم العدد فالصحيح هو اللفظ الدال على الماهية المجردة عن وصف رائد والعلم هو اللفظ الدال على وحدة معينة واسم العدد هو اللفظ الدال على بعض ماهيات مدلوله والفرق بين الخاص واسم العدد ان دلالة الخاص انما هي على وحدة واحدة معينة ومحصورة واسم العدد يدل على وحدات متعددة غير متفرقة * ثم انما ان اللفظ ينقسم الى مالا أهم منه وذلك كالعلوم او انشي لان العلوم يتناول جميع الاشياء

قديمي ومحدثي ومعدومي وموجودي أم في ذلك كله والشيء شاذل أقدم
والحدث والحوادث والحوادث والحوادث فاشي أحسن من المعلوم لأن
كل شيء معلوم وليس كل معلوم شيئا وهذا النوع يسمى عام المطلق وينقسم
المعط إلى مالا أحسن منه ويسمى لخص المطلق وذلك كريد وعمود ومحورها
إد لا يوجد أحسن من ذلك يعرف به وهذا كانت الإسلام تعرف المعارف عند
العلماء وينقسم إلى ما يسمى وقال به العلم والخاص والخاص فإن الحيوان
مثلا خاص بالنسبة إلى ما فوقه وهو العلم المطلق علم بالنسبة إلى ما تحته من
نوعه كالإنسان والفرس وحيوانا وكان وجوده خاص بالنسبة إلى المعلوم عام
بالنسبة إلى الحوادث فتكون كل أصل حيوان وليس كل جسم حيوان وأصاط
في العلم والخاص أن كل شيء ينقسم أحدهما إلى الآخر وبغيره فيقسم العلم من
المنقسم إليه فالوجود ينقسم إلى حوادث وبغيره كالفرس والحوادث ينقسم إلى عام
وبغيره كالإنسان والخاص ينقسم إلى حيوان وبغيره كالإنسان والحيوان ينقسم إلى
أصل وبغيره كالفرس وإذا علم هذا فليعلم أن الالتفات إلى يتقادم منها العموم
حسنة (أحدها) ما عرف بالشيء التي ليست للهد وهو إما معط واحد كالسارق
والسارقة أو جمع ثم الجمع إنما أن يكون له واحد من لفظة كالمسلمين والمشرقيين
والذين جمع الذي ولا يكون له واحد من لفظة كالإنسان والحيوان والماء والبراق
أو لا قدر فيه مادة ولا حيوانية لأن هذه لفظة وصفت لذلك على جنس مدلولها
لا على آحاده منفردة والمعارف باللام المهدية لا يكون عاما لدلالته على ذات معينة
نحو لبيت رحلا فقل بالرحل (الثاني) ما أصعب من المعط العموم إلى معرفة
كبيد ريد ومال عمرو فالأول لفظة جمع وأصل اسم حسن فهو ريد ريد عبيد
ريد ومال عمرو أصح ذلك أن الرؤية كانت لجميع ذلك (الثالث) أدوات
الشرط نحو من فتح الميم وبها يتقل وما بها لا يفتح وبها أن مالي الخبر
والاستفهام فتكون تعاقل وبغيره وابن وان وجبت للسكاث ومتى للزمان
الدم وأي الشكل ونعم من رأي المصنعة إلى الشخص ضميرها فاعلا كان أو
معدولا (الرابع) كل وجميع ونحوهما ومشر ومماشر وعامة وكافة وقنطرة
وما أشبه هذه اللفظ (الخامس) النكرة في سياق النفي أو الأمر

بحق قوله تعالى ولم تكن له صاحبة ولم يكن له شريك في المالك وإن يكن له كفواً
 أحد ومحو اعنى رقة وحكم النكحة الواقعة في سياق السبي حكم النكحة الواقعة
 في سياق اسبي محو لا يخص أحد *

(تمة) معيار العموم صحة الاستدلال من غير عدد *

(تنبه) فقام المصنف المذكورة بتدعي العموم سندنا بقصد واضح
 الامة لإفادته العموم ما لم يتم دليل أو قرينة تدل على أن المراد بها الخصوص
 ويكون من باب إطلاق الامة وإزاده الخاص ولما كان ما تقدم إنما هو كالتقواعد
 سكانية وكانت المسائل التي امدها كالحريات أخرناها عنه قلنا وهنا مسائل
 (الاولى) أهل الجمع ثلاثة عدد الاكثر من مائة أو خمسة أو التسعة والاشدعي واحد
 وحكى عن المالكية وابن داود الطاهري ومن الشافعية وسجاعة ابنان وحكا
 أيضا في الحصول عن القاضي أبي بكر والاستاذ في اصحابنا وجمع من الصحابة
 ولنا حين وحكى الآمدي القول بالاول من ابن عباس وفي حجة واشدعي
 وبعض أصحابه ومشايخ المعتزلة والثاني عن عمر ورشد من ثواب وذلك وداود
 والقاضي في بكر وفي اصحابنا ومرأى ومن الشافعية وقائمة هذا الخلاف
 به اذا سئل حكم من جمع كان يقول على أن تصدق بدراهم أو صورة أيام
 ومحوه وسعد اليبان على ان يكون الاصل لمرءه تصدق ثلاثة دراهم وصورة ثلاثة
 أيام ما لم يدل دليل من خارج على مقدار من العدد معين وعلى القول الثاني
 يكفيه اثبات محل احواف في غير لفظ جمع ونحن قلنا وقلوبكم بما في الانسان
 منه شيء واحد فاه وفاق *

(الثانية) الاعتبار بما ورد على حسب خصوص العموم لا بخصوص لسبب خلافا
 له لك وينص الشافعية *

(الثالثة) قول الرازي هي رسول الله عن المازنة وقضى بالشفعة ومحوه
 يصح استدلاله في العموم في أمثال تلك القضية المحسنة *

(الرابعة) احصاء الواردة مضادة للناس والمؤمنين والامة والمكاتبين
 محو يا أيها الناس (ويؤيوا اني الله حمد أيها المؤمنون) (وكنتم خير أمة أخرجت للناس)
 ونحو ذلك يتناول البعد لانه من الناس والمؤمنين والامة والمكاتبين وخروجه

عن بعض الاحكام كوجوب الخلع والجدد وجملة ما هو لاضر طارض وهو فقره
واشتهاه بخدمة سيده ونحو دين كافر من والمساير والحائض يتناولهم الخطاب
المدكور ويخرجون عن بعض الاحكام كوجوب الصوم والصلاة على الحائض ووجوب
اصوم وإتمام الصلاة على المسافر ووجوب الصوم على المار من لاضر طارض وهو
المرض والسفر والحائض ويدخل النساء في خطاب الناس والذي لا يخص فيه
بالرجال والنساء كادوات الشرط نحو من رأيت فأكرمه فانه يتناول النساء
أيضا وأما الذي يخص بهن كالرجل والذكور فانه لا يتناولهن ونحو المسلمين
والمؤمنين وكما وانشروا ما هو لجمع الله صكوره فيه خلاف مذهب أبو الخطاب
والاكثر إلى انهم يدخلون فيه ويدخلون محل ابراع ان ما يخص ما حددت القبايل
من الاواط لا يمتد إلى غيرها كالرجل والذكور والعقيد والذكور وان شريح هذا
مخصص بالرجال ولنظ النساء والامهات والعميات والعجائز لا يتناول الرجال وما
وضع لعموم الرجال والنساء نحو الناس والنسب ولا يمتد إلى اريد به النوع
كالحيوان الذي في الشخص كهرم من قراده وولده آدم ودره وأدوات الشرط
فالخلق انه شمول القبايل النساء والرجال يدخل النساء في نحو يابى آدم بالتعليق
عادة وكذا في نحو ي نتم ونحوه من امثال بخلاف بني زيد وعمرو بمن ليس
أصلية ويدخل ايضا في من قوله عليه السلام «يا معشر الشباب من استطاع منكم
البائة فليزوج» بصوم العلة وهو أن شدة السكاح عزيز في القبايل وكل من
يصح إلى قصائدها وما جمع لذكر النساء وصيبر الجميع الماصل بالفعل نحو المسلمين
وكما وانشروا ما لا أكثر مع الرجال والنساء وهو الحق وقيل لا منهما

(الخامسة) لفظ امام اذا خص بصورة مثل ما قالوا قتلوا المشركين
ثم قال لا تقاتلوا أهل امة اذ ادوا الحرية وكقوله تعالى (حرمت عليكم امة
والدم) مع قوله عليه السلام «أخا لنا مبتان ودمان اسمك والحراد» كان
ما عني به مخصوص حجة مضلما وهو مذهب عامة ائمتها ومنهم احمد وأصحابه
والله في صد النصيب حقيقة أيضا

(السادسة) انكم كلاما يدخل تحت عموم كلامه في الامر ويبره ومن أمثله قوله
عن النبي ﷺ من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه دخل الجنة كقوله صلوا خمسكم وصوموا

شركة تدخلوا حنة ركة. فقامت تدرك قرينة على عدم دخوله كما لو قال اعلامة من
 وأب كرمه ويكون حينئذ من العام يخصص وإذا ورد انقطاع وحب اعتقاد
 كونه عاماً وإن من قبل البحث عن المخصص ثم إن وجد ما يخصصه عمل به
 والابقى على عمومه ثم هل يشترط حصول اعتقاد حارم من المخصص أو تكفي
 غلبة الظن بعدمه فذهب إلى الأول أنصبي أبو بكر وأبو علي الأكتفون ومسلم
 ابن مريج وإمام الحرمين والزمالي وهو الحق لأن الأول يقتضي إلى تعطيل
 العمومات إذا لاطريق إلى إبطال ما نفع المخصص لأن مدركة البحث لتدري وهو
 تأييد غلبة النص ويخص من العموم إلى أن سبي واحد فإذا قال أكرم
 أهل دار كذا يجوز أن يخصص حتى لا يبقى ما مورداً كرمه إلا شخص واحد
 والمخصص هو المسك بالخاص وموجده واستمره في الدليل انخصص بحار *

(السابعة) أن العام عمومته شمولي وعمومه انطوي على من ضيق على المطلق اسم
 العموم فهو باعتبار أن مواده غير منحصرة وهرق يمتد إلى عموم الشؤون كلى
 يحكم فيه على كل فرد فرد وعموم استدلال كلى من حيث أنه لا يمنع نفس تصور
 معهونه من وقوع اشركة به ولكن لا يحكم فيه على كل فرد بل على فرد شائع
 في أفرادها يتناولها على سبيل البدل ولا يتناول أكثر من واحد منها دفعة *

(الثامنة) الماهوم مطلقاً عام فيها سوي المصروف ويخصص كالعام وروى
 كل تخصيص أيضاً عند أكثر صحابة وغيرهم وفاد ابن عيسى وهو من الدين المقدسي
 وشيخ الاسلام ابن تيمية وغيرهم لا يعم والحق الأول *

(التاسعة) قال الشافعي ترك الاستقصاء في حكاية الطار مع قيم الاحتمال
 يترتب مرة العموم في المعامل مثاله أن ابن عيلان أسلم عن عشر نسوة فقال أسي
^{صلى الله عليه وسلم} أسك زماً من وفارق سائرهن ولم يأل عن كيفية ورود عقده عليهن
 في الجمع والترتيب فكان إطلاقه الفروع دالاً على أنه لا فرق بين أن تنفق تلك
 العقود معاً أو على الترتيب *

(العاشرة) ذكر علماء البان أن حذف اللام في ضمير المصمم نحو يريد
 يعطى ويجمع بحذف المفعولين ونحو قوله تعالى (ولست أعطيك ركة مفرصة)
 بحذف المفعول الثاني وكقوله تعالى (فامسك عطى واتقى) . (والله يدعوا

إلى دار السلام) فيبغى أن يكون ذلك من أقسام العموم وأن لم يذكره المتقدمون من أهل الأصول وذكر معناه الناصي علاء الدين الرادوي الخبلي في التحرير فقد من لا آكل أو أن أكل فعبدي حر يمفعولاته فيقبل تخصيصه بكوني ما كولا معيأ قل ماطاً عند اصحابنا والمالكية والشافعية وعد ابن السكيت والحنفية لا ويقتل أيضاً حكماً عند أحمد ومالك وأبي يوسف وعنده وغنه لا كالشافعية ويم الرمان والمكلى عندا وعدا لسكيت وعد للشافعية ولا مدي لا الو زاد فقد سماه بوى معيأ من عندنا وعد الحنفية وحكي المذاهب في التحرير ثم فيه علم من ذلك أن علماء شي علم في متعلقاته وقوله العلم إلا من شد انتهى ومنه تعلم أن هذه القاعدة معتبرة عند العلماء لكن ينبغي أن يعلم أن العموم فيها ذكر إنما هو دلالة الترتيب على أن المنذر بما واخترت إنما هو غرد الاختصار لا للتعميم

(الحادية عشرة) الكلام العام الخارج على طريقة المدح أو الذم نحو (إن الإراد هي نعم وإن العجز لنى حليم) هو علم عند الجمهور (الثانية عشرة) ذكر بعض أفراد العلم موافق له في الحكم لا يخصص بالتخصيص عند الجمهور كقوله عليه الصلاة والسلام «أنا أهاب دمع فقد طهره مع قوته في حديث آخر في شأن ميمونة «أنا أهاب دمع فقد طهره» في الحديث الآخر لا يخصص عموم «أنا أهاب دمع فقد طهره» لأنه تخصيص على بعض أفراد العلم بلطف لا مفهوم له إلا مجرد مفهوم القلب من أحد به حصص به ومن د ياحد به لم يخص به ولا يملك لمن قل بالأحد به

(الثالث عشرة) إذا سلق الشارع حكماً على علم الحكم تلك العلة حتى يوجد بوجودها في كل صورة وذلك العموم بالشرع لا بالعلم الممكن بشرط أن يكون القياس الذي انتصه العلم من الإقنية التي تبين دليل عقل أو عقل لا بمجرد محض رأي والخيال المختل

(الرابع عشرة) الفرق بين أعمام الخصوص وأعمام الذي أريد به اخصوص وذلك أن الذي أريد به اخصوص ما كان المراد أفق وما ليس المراد هو الأكثر ويظهر أن العلم اخصوص كقوله تعالى (إن الإنسان لفي خس) والعم الذي

أريد به خصوص كلّي اسمي في حرفي وهو محذوف وقدرته تعلية لا تفك عنه
والأول أهم منه *

(فصل) وأما الخصوص فقد تقدمت الإشارة إلى تعريفه وقوله هنا الخاص
هو اللقب الذي يلي شيء منه لأنه مقابل العام فكأن العام يدل على أشياء من
غير تعيين وجب أن يكون الخاص مدكراً فالعام كالرجال والخاص كزيد
وعمر وهذا الرجل والخاص بزيد المراد سقط ويقال بيان أن بعض مدلول
اللفظ غير مراد بالحكم فقوله مآلى (والخصصات من الذين أوتوا لكتاب من
قبلكم) مخصص لقوله تعالى (ولا تسكحوا المشركين) ومبين أن المراد بالمشركات
ما عدا الكنائس على التعريف الأول أو يقال أن بعض مدلول المشركات غير
مراد بالتحريم وهن الكنائس على الثاني والمخصص كسر الصاد الأولى مشددة
مطلق حقيقة على المسكاه خاص ومخاراً على الكلام الخاص المبين لمراد بالعام
ويبين أن نعم لفرق بين النسخ والنسخ وهو من وجوه (ومنها) أن
النسخ لا يكون إلا لبعض الأفراد وليس يكون لها كلها (ومنها) أن النسخ
يتصرف إلى كل حكم سواء كان ثابتاً في حق شخص واحد أو أشخاص كثيرة
والنسخ لا يتصرف إلا إلى الأول (ومنها) أنه يجوز تأخير النسخ عن وقت
العمل بالنسخ ولا يجوز تأخير النسخ عن وقت العمل بالنسخ (ومنها)
(ومنها) أنه يجوز نسخ شريعة بشرعية أخرى ولا يجوز للنسخ (ومنها)
أن النسخ رفع الحكم مدنيته بخلاف النسخ فانه بيان إرادة ما سقط العام
(ومنها) أن النسخ بيان ما أريد بالعموم والنسخ بيان ما يرد بالنسخ
(ومنها) أن النسخ لا يكون إلا نقول وحطاب والنسخ قد يكون مادّة العقل
والعرائ وسائر أداة السمع (ومنها) أن النسخ يجوز أن يكون بالاجماع
والنسخ لا يجوز أن يكون به (ومنها) أن النسخ لا يدخل في غير العام بخلاف
النسخ فانه رفع حكم العام والخاص (ومنها) أن النسخ يكون في الأخبار
والاحكام والنسخ يخص بالاحكام الشرعية (ومنها) جواز اقتراح النسخ العام
وعدمه عليه وتأخره عنه مع وجوب تأخر النسخ عن المدخول إلى غير ذلك *
وقد سردنا هذه الفروق بياناً لا محققاً أثم أن الخصصات حصرها

أصحابها في نفع *

(أولها) الحس ومثلوا له بقوله تعالى في صفة الريح انهم (تدمر كل شيء بأمر ربها) قالوا فانا عندا الحس انهم لم تدمر السماء والارض مع أشياء كثيرة فكان الحس محصاً لذلك وعند التحقيق نجد الآية خاصة بأريد بها الخاص وذلك لانها جاءت في موضع آخر متباعدة عما يمنع الاستدلال بها على المدعى وهو قوله عز وجل (وفي عاد إذا أرسلنا عليهم الريح انهم ماتوا من شيء) ثبت عليه إلا حصه كالروم) والنص واحد قدس على ال (قوله تدمر كل شيء) بقيد عما أنت عليه كأنه سبحانه قال تدمر كل شيء أنت عليه وجب أن يكون التدمير محصاً بذلك فتكون الآية خاصة بأريد بها الخاص *

(ثانيها) العقل وبه حص من لا يفهم من عموم النص نحو (وته على الناس حج البيت) (يا أيها الناس اعيدوا ربكم) فان هذا الخطاب يشترط العموم من لا يفهم من الناس كالصبي والمجنون لكنه خرج مدلول العقل فكان مخصصاً للعموم الذي به *

(ثالثها) الإجماع لانه نص قاطع شرعي والعام طاهر لانه يدل على ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد بطريق الظهور لا بطريق القطع واد اجتماع العاطف والظاهر كالناطق متقدمة والحق ان التخصيص يكون مدلول الإجماع لا بالاجماع نفسه وجعل الصبر في من أمته (يا أيها الذين آمنوا اذا بؤدي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله) قال واحتموا على انه لاجمة على عبد ولا امرأة *

(رابعها نص) الخاص كتخصيص قوله عليه السلام «لا قطع إلا في ربيع ديار» للعموم قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم) فان هذا يقتضي عموم القطع في القليل والكثير وخص بالحديث ما دون ربيع ديار لا قطع به وسواء كان العام كثنائاً أو سنة متقدمة أو متأخرة لقوة الخاص وهو قول الشافعية وعن أحمد رحمه الله تعالى يقدم المتأخر من الخصص على كل أو خاصاً وهو قول الحنفية لقول ابن عباس «كما ما حدث بالحدث من أمر رسول الله ﷺ» فان جهل التاريخ فكذلك يقدم الخاص على العام عندما وعند الحموية يتعارضان وهو قياس رواية أحمد . وقال بعض شافعية لا يخص عموم السنة بالكسب

وحرجه ابن حامد قولاً أي روية لنا والصحيح التخصيص *

(خامسها) مفهوم من كان مفهوم موافقة كل مخصصاً اتفاقاً وإن كان مفهوم مخالفة فإنه يكون مخصصاً عند انقائله وحاشا أن يضيئوا على أبي الخطاب أيضاً والمالكية وإن حرم (مثال) الأول قوله عليه السلام في ربيع شاة شاة فإنه يعلم كل أرمسين من انشاء سواء كانت سائمة أو غيرها وإن كان خص قوله في سائمة الغنم الركاة فإن مفهومه يقتضي أن غير السائمة لأركاة فيها (ومثال) الثاني قوله ﷺ خلق الماء طهوراً لا نجسه إلا ما سبر لونه أو طعمه أو ريحه فإنه عام ومخصص بمفهوم قوله إذا بلغ الماء قلتين لم نجس فيه *

(سادس) فعل الذي ﷺ كتخصيص قوله عز وجل في الخمر (ولا تقربوهن حتى يطهرن) نكوه عليه السلام كان ياتر الخائض دون الفرح مكررة فإن الآية اقتضت عموم عدم القربان في المرح وغيره ونعمه عليه السلام حصن اسمي بالمرح وأباح القربان لما سواه وبمكن حمل القربان على معنى لا تطاوهن في المرح ويكون القربان كناية طاهرة عن ذلك فلا عموم *

(سابع) تقرير النبي ﷺ على خلاف العموم مع قدرته على المنع من خلافه لأن إقراره كصريح أدله لا يبحر له إلا القربان على خطأ لمصنعه (ومثاله) على سبيل امراض أن اسمي من شره الخمر إنما هو شره فعدوا لولو مرض أنه رأى أحداً يشرب مقداراً يسيراً سمه وإمره عليه كان إقراره تقييداً للعموم *

(ثامن) قول الصحابي لأنه حجة يقدم على القياس فيكون مخصصاً *

(تاسع) قياس الخمر الخاص تقدم على عموم من خص فيخص به مثله قوله تعالى (وأحل الله البيع) فهو عام في حوازل كل بيع ثم ورد النص بتحريم الزنا في البر بملة الكل وقياسه بتحريم الزنا في الأرض فهو قياس من خاص يخص به عموم أحلال البيع *

(حاشية) إذا تناقضت إيمان محكمات فاما أن يتعارضوا عن كل وجه بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه وأما أن يتعارضوا من بعض الوجوه بحيث يمكن الجمع بينهما بوجه فاما أن يتعارضوا من كل وجه في مثل قدم أصحهما سداً فإن أسويهما فيه قل كما صحيحين صحة متساوية قدم ما عجزه دليل خارج من عن

أو إجماع أو قياس فإن فقد الدليل الخارج عن علم لأربيع فالتأخير ناصح وإن
جهل الأربيع توقف الترجيح بينهم على مرجح وإن عارض من كل وجه وجب
الجمع بينهم بما أمكن من الطرق كثر أن يكون أحدهما أحسن من الآخر فيقدم
أحدهما أو بأن يحد أحدهما على شأين صحيح يجمع به بين الحديثين وإن كان
كل منهما عاماً من وجه خاص من وجه فإدلالاً وطالب المرجح الخارجى ومن
أمنته ذلك قوله عليه السلام «من أدام عن صلاة أو سبها بلباس إذا ذكرها»
مع قوله عليه السلام «لا صلاة بعد العصر» فالأول خاص في إدامة المكتوبة عام
في الوقت والثاني سكه عام في الصلاة خاص في الوقت فينهاد لأن يطالب المرجح
ويحوز نعارض عموماً من غير مرجح بينهم عملاً لا وجوداً

﴿فصل﴾ المحصل إما متصل وهو اختصاصات تتبع التي سبق بيانها إما
متصل وهو الاستثناء والشرط والعلية والصفة وغير ذلك مما سيأتي

(أما الاستثناء) فهو إخراج بعض الجملة لا أو تأقيم مقامها وهو غير
وسوى وعدا وحاشا وليس ولا يكون وتعرف منه وبين التخصيص
بالمفصل سير الاستثناء بوجوب (أحدهما) أن الاستثناء يجب اتصاله بالمستثنى
منه بخلاف التخصيص سير الاستثناء فإنه يجوز أن يترأخي وذلك لأن صيغة
الاستثناء غير مستقلة بنفسها لأنها تابعة للمستثنى منه بخلاف التخصيص سيرها
(أيها) إن الاستثناء يتطرق إلى النص كقوله على عشرة إلا ثلاثة بخلاف التخصيص
سير الاستثناء منه لا يصح في النص وإنما يصح في العام ودلالته طيبة والفرق بين
الاستثناء وبين المنسج من وجوه (أولها) أن الاستثناء يشترط فيه الاتصال والمنسج
يشترط فيه الترخي (ثانيها) أن الاستثناء إما يرفع حكم النص ولا يصح
أن يكون مستغرقاً والمنسج يجوز أن يرد على جميع حكم النص فيه (ثالثها)
الاستثناء مانع لدخول المستثنى تحت لفظ المستثنى منه والمنسج يرفع ما دونه
تحت لفظ المنسج وههنا مسائل (أحدها) يشترط للاستثناء الاتصال بحيث
لا يفصل بين المستثنى والمستثنى منه كلام آخر ولا سكوت يمكن التكلم فيه
كسائر النواع اللفظية من خبر المسند وجواب لشرط والحال والتبر (ثانيها)
يشترط أن لا يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه فلا يصح أن يقال قام لقوم

إلا سحر مع إرادة الحفظة من أراد أن يحسن سحر كرامة عن
اليد والكلام من في من الأصوب لاني في المعولان كلاما في التخصيص
وعدمه والنحاة يتكلمون على الجوار لغة لا شرعا على أن أهل العرصة يسون
الاستثناء من غير الخلف مشطرا ويقدرين إلا فيه معنى أنكر لا شترا كجها في
معني الاستدراك بها فافترا (وأما) قول الحرفي في محضه ومن أقر شئ وسني
من غير حنسه كان استثناء ما عدا إلا أن يستني عينا من ورق أو ورقا من بين
فانه راجع إلى الاستثناء من الجنس كرامة ما فيه استثنى من الجنس المعيد
وهو المال *

(ثالثا) يشترط لصحة الاستثناء أن لا يكون مستعرة في كرامة كذلك نحو
أن يقول * علي عشرة إلا عشرة على إحصاء وفي الأكثر والنصف نحو * علي
عشرة إلا ستة أو إلا خمسة خلاف وانصر قوم في صحة الاستثناء الأول نحو
علي عشرة إلا أربعة وهو الصحيح من مذهبنا في شرح محمد الدين من سحر
في كتابه المحرر يصح استثناء الأقل دون الأكثر في عدد المضاف والمضافات
والأقارب نص عليه في النصف وجها وقيل في الأكثر أيضا وحكي المردوي
في التحرير أنه يصح استثناء النصف في الأصح *

(رابعها) إذا نعت الاستثناء محلا كقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات
ثم لم يأتوا به شهداء فاحللوهم تابين حدة ولا تصدوا له نهضة تدون ذلك
م داهسون إلا الذين تابوا) عاد الاستثناء إلى لكل عدد وعند شاعرة
وفي الأخيرة عند الحمية وتوقف المرتضى من شعبة فقد صح رجوعه إلى جميع
الجل وإلى الجهة الأخيرة على جهة الاستثناء والساوي ولا رجوعان لأحد هما على
الأخرى والقول الفصل إنه إن كان في الكلام قرينة معونة كقوله ماؤه طوافي
وعبدى أحرار إلا الحبيب أو أعطية كقولك أكرم مني نعم وسجدة المصربون
إلا أعداديون كان الاستثناء راجعا إلى الحمية الأولى وأما في مثل ثلثي فالعطر
لي الواو من طهراتها للابتداء احتضن الأخيرة وإن ترددت بين المعطى
والابتداء فالوقف *

(تنبه) حيث إن الاستثناء إذا نعت محلا عاد إليها كلها على اختيار وكان

الشرط في مثل قول الثالث والله لا فعل كذا ان شاء الله أولا صوم ولا تصدق ولا صبر ان شاء الله يهود إلى بلن كلها سمي الفهم مثل هذا استثناء بجامع اذ هو كل منهم إلى ما يتعلق به إذ الشرط يتعلق بشرطه ولا يستقل بدونه والاستثناء يتعلق بالمستثنى منه ولا يستثنى بدونه *

(خامسها) لا يصح الاستثناء إلا ظاهرا إلا في بين حديثه وقيل ليس بمذهب مالك صحته بأية وبحور تفهمه عدد اكل *

(سادسها) ذهب أصحابنا إلى أن الاستثناء من النفي انبات ومن الانبات نفي جلاء للحدية في الأولى وسوي منهم بينها واشتق الترقى من الأولى الشرط كلا صلاة إلا ما يور *

(سابعها) إذا وقع عدد المستثنى منه وأحدى جملة نصاح أن تكون صفة لكل واحد منها عدد الشاعية ان تات بجملة ترجع إلى المستثنى منه وعدا لجمية إلى استثنى وهكذا إذا جاء به د الجبل ضمير يصلح لكل واحد منها (وأمّا) المخصص بالشرط وهو ما توقف عليه تأثير المؤثر على سير جهة سلبية ومثاله قوله تعالى (وردا صرتم في الارض فليس عليكم جناح أن تفسحوا من الصلاة إن كنتم آمنتم بالله وما كنتم تستترون أن يعر عليكم من الصلاة) (أحدهما) الصبر في الارض والآ حروف منه الكهركس سيج اعتبار الشرط الثاني بالرخصة حتى حار الصبر مع الامن وهي الشرط الاول وهو الغرض في الارض فلا يجوز الصبر بدونه ويسمى الشرط إلى أربعة أقسام عني كالجمية نعم وشرعي كالطهارة بعبادة ولوى كالمطبة نحو ان قت فت وعادى كالمصمود السطح وقد عدد ومع العدد قد يكون كل واحد شرط على الجميع فيتوقف المشروط على حصول جميعها وقد يكون كل واحد شرط من غير ان يحصل المشروط بمحصل أي واحد منها والشرط كاستثناء في اشتراط الاصل * ومن تعقب جملا متعاطفة كان حكمه واحدا اليها كلها عند الأئمة الأربعة وغيره وحكي اجتماعا وقيل يختص بالتي تليها ولو كانت متأخرة وقيل لا يراى بالوعد ويجوز اخراج الاكثر به (وأمّا) العادة فهي نهاية الشيء المنضية لثبوت الحكم فيها وانقضته بعدها ولها لغس وهم حتى وإلى كونه تعالى (ولا تفرحوا حتى يظنون) ونوله (وأيديكم إلى المرافق)

واحتتموا في الغاية نفسها هل تدخل في العموم أم لا، اذ يصرح في كثير الاصحاب ان ما بعدها محكوم عليه تنقيض حكم ما قبله، فمما يقدم على العمومية عموم يشملها فادأ تقدمها ذلك نحو قطعت أصابعه كلها من الخنصر الى الإبهام، يمكن ما بعدها عمافاً لما قبلها ومثله (سلام هي حتى مطلع الفجر) (وأما) صفة هي كالاستثناء، اذ وقعت بعد متعدد والمراد بالصفة هنا هي العمومية على ما حسمه علماء، فإن لا يحدد انتم اندكور في علم النحو قول الحريري ولا خلاف في اتصال لتوابع وهي التمت والتوكيد والعطف والتبني وقال اصبى المصدي ان كانت الصفت كثيرة وذكرت على الجمع عقب جملة تعيدت بها وعلى البدل ولو احدى غير معينة منها وان ذكرت عقب حمل هي العمود في كلها أو في الأخيرة خلاف، سبي وأما اذا توسلت بين جملة فلا وجه للخلاف في ذلك فإن الصفة تكو ما منها لا لا، وهذا وقال شيخ الاسلام أحمد بن نعيم لتوابع الخمسة كابد وعطف اليقين وتوكيد ونحوه كالاستثناء والشروط العمومية بحرف الجر كقوله على أنه أو بشرط أنه أو بحرف اعطف كقوله ومن شرطه كذا هي كاشروط التعوي ويتفق بحرف متأخر ما عمل المتقدم انتهى والاشارة بذلك بعد حمل تعود الى الكل كقوله تعالى (ومن يعمل ذلك يتق أنما) وللمميز اذ جاء بعد حمل يعود الى جميع الحمل المتقدمة فادأ قال مثلاً على ألف وخمسون درهما فالجميع دراهم لي، صحيح من انذهب كما قاله الف في دواعيه الاصولية وقال انجمي يرجع في تفسير الألف اليه *

(نبيه) قولنا والمراد بصفة العمومية بمناه، تشمل كل ما اشعر بمعي ينصف به اراد العم سواء كان الوصف متناو عطف بيان أو حالاً وسواء كان ذلك مفرداً أو جملة أو شبيه وهو اطراف والجار والحرور ولو كان جسيماً أو لا بمشتق لكن يخرج من ذلك الوصف الذي خرج محروح المصانم كما يأتي في المفاهيم أو لبيان الوصف مدح أو ذم أو ترحم أو تركب أو تهويل فليس شئ من ذلك مخصوصاً للعموم *

(بصل في المطلق والمقيد) أما امطابق هو ما تناول واحداً غير معين باعتبار حقيقة شاملة لحسه نحو قوله عز وجل (محرير رقية) وقوله عليه لصلاة

بالتابع واصلاق الاطعام ومتى اجمع مدق وميتان متصادان حرم المطلق على ما هو أشبه به من المتبدلين المتصادين وديث كفسل الأيدي في الوصو. ورد مقيداً بمراق وقطعها في السرقة ورد مقيداً بالكوع بالاحجام ومحبها في السيم ورد مطلقاً فاطلق بالاشبه به وهو الوصو. *

﴿ تنبيه ﴾ جميع ما ذكر في التخصيص للعام هو جار في تنفيذ المطابق فارجم اليه *

(فصل) الحمل أمة أحمل حملة واحدة لا مرد بعض آحادها من مض و صلاها للبعد المتردد من محتلين فصعدا على السواء والاحمال أما أن يقع في اللفظ المفرد أو المركب والواقع في المفرد أما أن يقع في الاسم أو الفعل أو الحروف أما وقوعه في الاسم وكاملين المترددة بين مصدرها كالصورة وعين الماء والذهب غير هذا والقرن المتردد من الجبس واظهر وكالحون المتردد بين الأسود والأبيض وكالشمع المتردد بين الحمرة والبيس وما وقوعه في الاسم فنحو عمنس قاله تعالى أصل وأدر وإن معنى ب واحد وما في الحروف فنحو تردد الواو بين المعطف والانداء وبين المقلب والحج ونحو تردد من بين انداء الغاية والتبعض وأما في المركب فكقوله تعالى (أو يعضو الذي يده عمدة انسكاح) قاله متردد بين أولى والروح وأصحح من مذهب أحمد ولشافعي أنه الروح وقال مالك هو الولي وقد وقع الاحتمال من جهة التصريف كالحتمار والعمال فانهم مترددان بين متارحم اسم فاعل واسم مفعول وحكم الحمل لتوقف على البيان الخارج لان الله تعالى لم يكلف العمل عملاً دليلاً عليه والحمل لادليل على المراد به فلا يكلف بالعمل به والحمل واسع في الكتاب والسنة في الاصح خلافاً لداود الظاهري قال بعضهم لا علم جداً قاله غيره *

(تنبيه) ادعى بعض العلماء الاحتمال في امور ولكنها غير مجمعة لشيء التحقيق (منها) قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) . (حرمت عليكم الميائكم) (وأحل لكم الطيبات) وغير ذلك مما أضيفت الاحكام به إلى الأعيان لان المراد حرم عبيكم أكل الميتة ووطء الامهات فاطلحكم المصاف الي الذين تصرف لمة وعرفا إلي ما أعدت له وهو ما ذكرناه (ومب) قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم

(الزهري) قال القاضي أبو يعى هو محمد لأن الزمان معناه لغة سرمدية كيم كانت وفي
 لشرع زيادة اختصاصه والصحيح أنه من باب إتمام الخصوص (ومنها) حدثت
 «لا صلاة إلا بصور» «لا صيام من» «يب» «سنة» قال الحنفية هو محمد لتردده بين المعنى
 اللغوي والشرعي وأطلق أن كلام الشارع يحمل حقيقة على الموصفات الشرعية
 فالوصفات اللغوية في مقابلة محال (ومنها) إنما الأعمال بالنيات قالوا إن الأعمال مبتدئة
 وبنيات متعلقان متحدون متردد من تدوير الصحة أو الكفر. وأطلق أنه لا ترد
 لأن المراد معنى فائدة العمل وحدها ولم يدور النية متى صحته متبعية للتقدير وقد
 اشبهنا الكلام عليه في شرحنا عمدة الأحكام الحديثية (ومنها) قوله عليه السلام رفع
 عن أمي الخندق وما استكرهوا عنه فإنه ليس المراد منه رفع عن أمي الخندق
 والسياق حتى يكون مجعلا بل المراد أن المراد رفع حكم خطا والسين

(نصف) وأما الذين فهو ضد الجدل فيقال في تعريفه هو اللفظ الناس على
 معنى غير مررد متساو وول الأدي الذين قد يراد به الخطاب انتهى به
 عن بيان وقد يراد به ما يحتاج إلى البيان عند ورده عليه كاجل وغيره وهذا أربعة
 اللفظ عمل واحد ومنه ويال وحسن تقدم تعريفه والاحتمال لإرادة التردد من
 المسكاه النطق على وجه يجمع فيه التردد والميل للفظ الدال من غير تردد كما
 اتفاق على ميل الذين إلى الدليل وعلى المدلول ولذلك قد اختلف في هو أخرج الشيء
 من حيز الاشكال إلى حيز التحليل والوضوح ويسمى أن زاد هذا التعريف بالدليل أو الدعوة
 لأن الكلام بغير دليل أو عمل وهو مع ذلك مشكل بالهوية أي قابل لمرور من الاشكال له من
 ذاته فتدبر تعريفه أو من خارج ويدين ذلك من هو أن نص الحقيقة قال
 نقل عن أبي حنيفة أنه قال لا يدخل النار إلا مؤمن وطهر هنا مع قوله عليه
 السلام لا يدخل الجنة إلا المؤمنون مشكل لأنه يقتضي أن من أختل والنار جميعاً
 مؤمنون وليس كذلك فلا اتفاق على أن أهل النار كفار وأنه لا يخلد بها إلا كافر
 لكن أبو حنيفة الحق بكلامه بأنما بينه وأظهر معناه المراد له بأن قلب لا يدخل النار
 إلا مؤمن لأن الكفار حيثما يعذبون ما كانوا يوعدون بمؤمنون به ويصدقون
 لكن إنما لا تنفعهم لأنه اضطراري لا اختياري ولقوله عز وجل (فم يكن
 بينهم إمامهم لما رأوا بأساً) وقوله عز وجل لفرعون حين قال ما أدركه العرق

أمنت (الآن وقد نصبت بيل) فقد حصل من هذا أن كلام آبي حنيفة مشكل
 بالفعل فاحتاج إلى البيان وما المين به وهو ما يحصل به اليبين فانه يكون مأمور
 أحدها لقول بان يقول المتكلم يوم لم يراد له كذا المراد بهذا الكلام كذا
 كقوله تعالى (اقارعة ما لرصة وما أدراك ما اقارعة) فهذا يجعل ثم يسه قوله
 (يوم يكون الناس كالعراش المنقوشة) وكذا الآية بعدها وفي أن لقارعة تكون
 ذلك يوم هذه الصفة العظيمة وحاشا هذه الآية في القرآن الكريم والسنة
 النبوية كثيرة وتكون اسم مبيعة لقرآن كقوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم
 من قوة) من القوة محذرة ولكن اسم آبي عليه السلام قوله «الآن العودارمي» ثم
 كرر هذه الجملة تأكيداً (انني) الذي ويكون بالاسم ككثرة التي عليه السلام
 والخلفاء الراشدين بعده وغيرهم من أهل الولايات التي عملوا في صدقات وغيرها
 من السببيات ويكون بالاشارة كما روي أن آبي عليه السلام في من سألته شرأفهم
 في مشربة له «ما وعشرين ثم دخل عشرين فبين له انك آيت شهر آفتاب شهر
 هكذا وهكذا وأشار بأصابعه عشر وقصص دهاية في الثالثة يعني ثلثه وعشرين
 وحده في حديث صحيح انه قال الثور بع وعشرون هكذا دعه وهو بيان قولي
 فقد تضمن هذا الحديث نوعي البيان القولي والفعل والبيان معنى قوله عليه
 الصلاة والسلام «صلوا كما يسمون أصل» «وحدوا عني ما كلكم» أي انصرفوا إلى
 فعل في الصلاة والحج فافعلوا مثله فكان فعله ففعلهم ميب «موا» تعالى (فبوا الصلاة)
 (وكنوا الحج والعمرة لله) (ثالث) إقرار النبي عليه السلام على فعل وان أردت الناحية
 العمومية يبين من كل مفيد من تشريع دين ولقد ذكر بعض أمثلة لذلك تبين
 إعرام (مها) أن يستدل الشارع استدلالاً عقلياً ويبين به لعله وما أحد الحكم
 وفائدة ما كقوله تعالى في صفة ماء السحاب (فاحيناه الأرض بموتها كذلك
 لنشور) وفي موضع آخر (كذلك الخروج) وفي ما سألني بهذا طريق الاستدلال
 على إمكان إبعث وإمام ولولا هذا الطريق الذي فحده الله لعومين ما احترأ
 متكلمون أن يستدلوا عليه ولا أن يتكلموا مع الفلاسفة المنكرين له فيه وأما
 هذه الآية كثير وجميع استدلال القرآن عقلية وهي مفيدة للبيان (ومها) أن يترك
 عليه اسلام فعلا قد أمر به أو قد سبق منه فعله ويكون تركه مبني على عدم وجوبه

مثاله انه قبله (وأشهدوا اني أتبعكم) ثم انه استري فرساً من اعرابي ولم يشهد عليه (ومنها) انكوت بعد السؤال عن حكم الواقعة قبل ان لا حكم للشرع فيها * وهما مسائل (أولها) لبيان العمل أقوى من البيان بالقول (ثانيها) بين الشيء بضعف منه كالقرآن ما حديث الاحاد جائز (ثالثها) تحجير ليل عن وقت الحاجة يمنع وتأخيرها عن وقف الخطب إلى وقت الحاجة جائز عند ابن حنبل والقاضي ابن ابراهيم وأما كسر الشاذية وادخال الحفية ومنه أبو بكر عبد العزيز وأبو الحسن النيسابوري وأما طهرية واهلية ومصير في وأبو اسحاق المزوري وأبو الحسن لقوله تعالى (فدا قرأه فانسج قرأه ثم ان علياً ياه) (الركب احكمت ياته ثم بصلت) وثم تعيد انراحي (واسماها) يجوز كون البيان أصنف دلالة من المبين ولا تعتبر مساواته في الحكم *

فصل في المنطوق والمعنوي

لعل ان الدليل الشرعي إما معنوي وإما منطوق وإما ثابت به فمعنوي انكشاف والسمة ودلالته ان من منطوق اللفظ ومن غير منطوقه فان كان من الأول سمي منطوقاً كقوله وجوب الركاة في الساعة من حديث ذي السائمة اعلم الركاة وكبحرهم النابوب من قوله تعالى (ولا تقبل من الراف) والثاني يسمى معنوي كقوله عدم وجوب الركاة في المنطوق من الحديث ونحوه الضرب من الآية وهذا الفصل مدكور لبيان ذلك والمعنوي القياس لانه يستفاد بواسطة اسطر اسطر والثاني المنطوق والمعنوي وليس واحداً منهما هو الاجماع وسيأتي الكلام على الاجماع ثم على القياس إذا تمهد هذا معنوي قد علم من هذا أن المنطوق ماد عليه اللفظ في محل النطق والمعنوي ماد عليه اللفظ لا في محل النطق فمعنوي اللفظ بلقاء المهمة هو ما فاد حسناً تناول ما فاده بلفظ وغير بلفظ لامن صيته لانه لو كان منها لكان منطوقاً وبيانه أن تحريم التأنيف معنوي من صيغة اللفظ فكان منطوقاً وتحريم لضرب لم يعن من الصيغة فكان معنويًا ويقال لثمة معنوي الخطاب وسمى إشارة وإعلاء ولفظ الخطاب إلا أن الإشارة مختصة بالمد والإعلاء إشارة باليد وغيرها فكل إشارة إعلاء ولا عكس ومن ثم قال

الآمدي أما دلالة غير المطوق وهو مدلاله غير صريحة فلا يحلو أما أن يكون مدلوله مقصوداً لكم أو لا فإن كان مقصوداً قال توقف صدق التكميل ونسخة المنعوط به عليه فهي دلالة الانتفاء وإن لم توقف فإن كان مقبوعاً في محل لفظي فهي دلالة التبدية والإبقاء وإلا فدلالة استهوم وإن لم يكن مدلوله مقصوداً لكم فهي دلالة الإشارة هذا كلامه وأنت حيرته من فرق بين دلالاتي الإشارة والإبقاء وهذا هو التحقيق ثم اتلم أن مراتب الخس الخس وصحوا تكون متفاوتة وذلك التفاوت على أصري *

(أولها) المقضي مع صدق آمدي تقتضيه صحة الكلام ونظيره وهو المضمر الذي تدعو الضرورة إلى إظهاره وتحريره وله وجوده *
(ثانيها) تدعو لضرورة إلى إظهاره لصدق لكم نحو لا عمل إلا بدة أي لا عمل صحيح إلا بالنية إذ لولا ذلك لم يكن ذلك صدق لأن صورة الأعمال كلها كالصلاة والصوم وسائر العبادات تنك وجودها بنية فكل إظهار لصحة من ضرورة صدق التكميل *

(ثالثها) وجود الحكم شرعاً نحو قوله تعالى (من كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) فتدبره أو على سفر فاعطى فيه صوم عدة من أيام أخر لأن قضاء الصوم على المسافر إنما يجب إذا أوطر في سفره ما إذا صام في سفره ولا موجب للقضاء ودليل ذلك ما ذكره وشرعاً خلاف لما نحكي عن أهل الظاهر من أن فرض المسافر عدة من أيام أخر سواء صام في السفر أو حضر وهو من حدود المعروف *

(رابعها) وجود الحكم عقلاً نحو قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم) فإن اعتقل بأن إضافة التحريم إلى الأعيان موجب لذلك أصح من تعليق التحريم وهو الوطء فصار المعنى حرم عليكم وطء أمهاتكم *

(الخامس) مما يتفاوت به الخس الخطاب وصحوا تبليط الحكم بما اقترب به من الوصف المناسب كقوله تعالى (وأسارق وأسارقة فاعطوا نيسهما) (الراية والزاني فاحدوا كل واحد مسبلاً) أي لا حد السرقة والزنا فإن المعقود من هذا الكلام أن لسرقه سلة نقض والزنا سلة الجند لكن ليس هذا معهما لما من صريح النصق ونصه

دل من معوى الكلام ومسته

(الثالث) هم الحكم في غير محل الصق طريق الأولى وهو فهم الواضحة كقوله نحرى
الضرب من نحرى التأنيف من قوله تعالى (فلا تدن من أمه ولا تنهرهما) فإن منطوق
هذا نحرى التأنيف والاسفار ومفهومة بطريق الثانية والفحوى نحرى الضرب
وعبره من الايالات الرائدة على التأنيف والاسفار بطريق الأولى ويسمى هذا
مفهوماً للواقعة لانه نواق المطوق في الحكم وإن أراد عليه في التأنيف نحرى
مفهوماً مخالفة فانه يخالف حكم المطوق كقوله سدم اركاة في الملوقة من حديث
في سائمة اعم ركاه وحاصله ان مفهوم الواضحة تنبيه بالادنى على الاعلى ويسمى
معوى الخطأ ولحن الخطأ ونحوه فهم المعنى في محل النطق كالعظيم في قوله
تعالى (فلا تدن من أمه) فانه يدن من معنى المنصى لهذا معنى هو تعظيم الوالدين
ولك فهما نحرى ضرب بطريق أولى حتى و فهم من ذلك تعظيماً لهما فهما
نحرى الضرب أصلاً لكلمة نحرى التأنيف الا اعم دل على من الضرب الاخص
بطريق أولى وشرطه أيضاً أن يكون مفهوم أولى من المنطوق أو مساو له ومثال
الاول قد تقدم وذكر ثانياً نحرى احراق مال اليتيم المال عليه قوله تعالى (الذين
كانوا أمواتاً) الآية فلا حراق مساو الاكل بواسطة الاتلاف
في الصورتين واشترط به كثير من أهل الاصول شروطاً فقال في جمع الجوامع
وشرطه أن لا يكون المكوت رتاً لحوق ونحوه كالحق وأن لا يكون اندكوز
حرج للعاب خلافاً لإمام الحرمين أو لمؤول أو حادثة أو نهجل بمكته أو
غيره مما ينصى التحصيل وذكر هذا كلامه فهم ان معوم المواضع قياس حتى في
الاصح واليه ذهب أبو الحسن الحرزي وإن أبي موسى وأبي الخطاب والحلواني
ونحوهم واختلفوا وقال محمد بن الحسن بن بنية أن قصد الادنى قياس وإن قصد
التنبيه فلا وهو حجة عند العلماء ودلائله قطعية عند أحمد والقاضي وابن حنبل
وشيوخ الاسلام وإن سئل وحكام من أصحابنا والحنفية والمالكية وغيرهم ودلائله
تكون قطعية كآية التأنيف وتكون طيبة كادارت شهادة فاسق فكأن أولى
إد الكفر فسق وزيادة ووجه كونه صياً أنه وقع في الاحتجاج إذا شهور أن
يكون الكافر عدلاً في دينه فينحرى لصدق والامانة

(ارجع) دلالة تخصيص شيء بحكم يدل على فيه عما عداه وهو مفهوم
 مخالفة سمي به مخالفة للمنطوق به وذلك كونه تعالى (ومن لم يستطع منكم
 طولا أن يسكح الخصم المؤمنات) فان تخصيص حوار سكاح الاماء به عدم
 الطول يدل على أن واحد الطول لا يجوز له سكاح الاماء وتخصيص المؤمنات
 بحوار له سكاح عدم الطول يدل على أن عدم الطول لا يباح به سكاح الاماء
 الكوفركا هو أحد الذين في الآية مدفوعا (أحدهم) أنه لا يسكح الأئمة
 مؤمنة (وثبها) أن واحد الطول لا يجوز له سكاح الأئمة وكقوله عليه السلام
 في سائمة الغنم أركاه فان مفهومه يدل على أن لا ركاه في السائمة فتخصيص يوم
 محكم وهو وجوب الركاه يدل على أن ذلك الحكم عن سائر السائمة وهو مفهوم
 المخالفة حقيقة عند الجمهور وقيل هو جنبة واهين المنكحين من محبة ويسمى
 ذلك المقهور دليل الحاسب وشرحه أن لا يهر أولوية ولا مودة في المسكوت
 عنه إذ لو يهر فيه ذلك كان مفهومه مواهبة وأن لا يكون محررا بحرج الالب كما
 في قوله تعالى (وربائبكم الأنبياء في حجركم) فان الالب كونه أربابا في حجور
 الأرواح أي ربائبهم وأن لا يكون حرج لحجاب سوال عنه أو حالته تعمق به أو
 للجهل بحكمه دون حكم المسكوت كالقول ^{صلى الله عليه وسلم} هو في سائمة ركاه في حين محصرته
 بغير غنم سائمة أو حاطب من جهل حكم الغنم السائمة دون السائمة فقال في معنى سائمة
 ركاه ومثله أيضا جميع ما ينصي التخصيص بالذكر كمواهبة الواقع كقوله تعالى
 (لا يصح المؤمنون ركاب من أولياء من دون المؤمنين) رأت كقوله الواحد
 وغيره في قوم من المؤمنين والواحد يهود دون المؤمنين وكذا كونه الكلام حرج
 محرر المهرم أو الامتنان نحو (لما أكابا منه سماء طريا) فانه لا يدل على منع
 التقيد من العلم ما به كل نماي حرج من لبحر كبره وإذ اشتراطوا للمفهوم انتفاء
 المد كورات لاسها فوائد طهرة وهو قائده حصة فاعرض عنها ثم أن دليل الخطاب
 بحسب القوة والضعف يكون على مراتب (أول) الحكم إلى غاية بحيث أو إلى
 ويسمى مفهوم الغاية نحو (حتى تسكح روجا - يره) ثم أموا الصيام إلى انيل
 فيفدان حكم ما بعد الغاية بخالفه ما قبلها (ثانيا) ضليق الحكم على شرط محو
 (وإن كن أولات حمل فامتنوا عليهن) فانه يفيد امتناع الابق عند امتناع الحمل

ولا فرق بين تطبيقه بشرط أو شرطين أو أكثر (ثالثها) تعقيب ذكر الاسم
 بالعام بصفة خاصة في معرض الاستدراك وإبيان محوى نعم السائمة بركاة فاعلم
 اسم عام يتناول السائمة والمعلوفة فالتدرك عمومهم بخصوص السائمة وبين أنها
 المراد من عموم نعم (رابعها) أن يعلق الحكم على وصف لا يستقر بل يطوي
 ويروى كاسود وانثونة في دوله في سائمة البركة ولكن ستادن واليب أحق
 شمس (خامسها) يخصص نوع من العدد بحقوقه عليه السلام لا يحرم المصدة
 ولا اتصال يحي في الرضاع وهذا يد على مخالفة ماوقفه يسي تحريم ثلاث مصعات
 وبه قال مالك وداود وبعض الشافعية خلافا لاكرهم وذو حبيدة (سادسها)
 مفهوم القلب وهو تخصيص اسم بحكم وأكر الاكثر من هذا المفهوم مشتقا كان
 نحو ذئبوا الطعام لا مثلا مثل من اعتد مشق من نعم أو غير مشتق كالخطة
 ولشعر وخنزير والملح والذهب والنضة وقال الدقاق مفهوم القلب حجة ولصاعد
 في باب المفهوم أنه متى أعاد طأ سرف من تصرف الشارع الانبات إلى مثله حالاً
 من معارض كان حجة بحكم العمل به والطور المستفادة من دليل المطالب متفاوتة
 تفاوت مراتبه ومن تدرب بالنظر في الامسة وعرف مواقع الالتقاط ومقاصد
 الحكمين سهل سده ادر ذلك التفاوت وتفرق بين تلك الامرات والله الموفق

❦ الاصل الثالث الاجماع

الاجماع لغة العزم والاتفاق قال تعالى (فاحموا أركانكم) أي اعزموا ويقال
 اجمع العمم أي كذا أي ائتموا عليه واصطلاحاً اتفاق ائهاق ائتهدين من هذه الامة
 في عصر على من أمر ومن يرى انقراض العصر يريد إلى انقراض العصر ومن
 يرى ان الاجماع لا يستند مع سبق خلاف مستتر من حتى أو ميت حوز وقوعه
 يريد لم يسبقه خلاف محتند مستتر بقوله اتفاق المحتدين يخرج المتدين لانهم
 من النوام ضد أهل الاصور فلا تعتبر بحديثه ولا موافقه وقوله على أمر يتناول
 الديني والديوي لكن افراد بالديوي مايعود إلى الدين كامر البيع والسلم وأما
 الاتفاق على أمر ديوي محض كالاتفاق على مصلحة إقامة متحر أو حرفة أو على أمر
 دنيي كئنه لا يتعلق بالدين لذاته بل براسطة كاشاقهم على بعض مسائل العربية

أو الامة أو الحساب ومحوره فان ذلك ليس اجتماعاً شرعياً أو اصطلاحياً وإن كان
اجتماعاً شرعياً في الحقيقة لعلته بالشرع وإن كان بواسطة وفي هذا الأصل مسائل *

(أولا) أسرار النظام وامن الشيعة حوار الاجماع من محتدي
الامة على حكم وذلك راجع الى عدم الحوار من جهة العمل وذهب
الاصحون الى أن حوارهم معلوم بالضرورة لانه لا يبره من فرض وقوعه
بحال لثبانه ولا نفيه وهذا هو المعنى بالحوار انتهى نعم هو لا يستبعدوا
وقوعه مع كثرة اعيان ونباعد الالاد واختلاف الفرائض بطوا الاستعداد
استحالة وحكي أصح ما به روي عن الامام محمد أسرار الاجماع واعتدوا منه
بانه محجور على الورد أو على غير عهد بالخلاف أو على عدم معرفة لكل أو على
لعمامة التعقيل على غير ذلك من الاعتبارات وعندي أن الامام محمد لم يوافق انهم
على أسكاره لأن التمام أسكره عملاً والامام صرح بقوة وما يدره منهم انهم
فكانه يقول إن كثير من الحوادث تقع في أقصى الشرق والغرب ولا يعلم وقوعها
من بينهم من أهل مصر وشم والفراف وما والاها فكيف تصح دعوي اجماع
بشكل في مثل هذه وإما ثبتت هذه باجماع حرجي وهو اجماع الاقام الذي وقعت
فيه أم اجماع الامة فاطبة فتعذر في مثله وهذا نوع هو الذي من أسكاره عن
الامام كما يفهم من قوله وما يدره منهم انه روي ذلك إلا أن الاجماع على المسألة
التي اتفق جميع محتدي الامة عليها فرع العلم والتصديق - بوق بالصور
ومن لم يعلم محل الحكم كيف يتصور منه حكم سوى أو اثبات وهذا هو الحق
الذي يرمي اليه فلا يتوهم من نوع أن الامام أسكر الاجماع أو كلاً عقلياً وتما
أسكر العلم بالاجماع على حادثة واحدة انتشرت في جميع الاقطار وسمت
الاطراف الشامية ووقف عليها كل محتدي ثم اطلق الكل فيها على قول واحد
ولم يمت اقوالهم كلها مدعي الاجماع عليها وأنت خير من المادة لتساعد على هذا
كما يعلم كل معصف على عن الجلود والتقليد نعم يمكن أن يعلم هذا في عصر
الصحة دون ما بعد من العصور ثقلة المجهدين يومئذ وومر على محدثين على
قل فتاواهم وراهم فلا تهمل انها لتقول الامام بأسكار الاجماع مطلقاً فعنرى عنه *

(ثانياً) الاجماع حجة قاطعة يجب العمل به عند الجمهور خلافاً للنظام

ومعنى كونه قطعاً أنه يتقدم على باقي الأدلة وليس القاطع هو بمعنى الحارم
الذي لا يَحْتَمِلُ انقباض كقولنا الواحد نصف الاثنين في نفس الأمر وإنما اختلف
في تكفير منكر حكمه *

(ثالثاً) المصير في الإجماع قول أهل الاجتهاد لا الصدان والمخاين قبلها
ولا يعتبر فيه قول العامة ومن ليس بمجتهد ولا من عرف الحدث أو الأمة أو
الكلالة ونحوه وكذا من عرف الفقه أو أصوله عند أحمد وصحبه وكذا من
فاته بعض شروط الاجتهاد ولا منبر فيه كافر نصي مطلقاً ولا كافر بالتركيب
بدعة عند مكفره ولا فسق مطلقاً - وإن كان مفسقاً من حيث الاعتقاد أو الإقبال
كالاعتزال والرافضة والسرقفة في الحديث في محنته والاشبه اعتباراً قولاً لأصولي
والبحوي فقط - فكيفهما من دروس الحكم بالدليل والمسألة اجتهادية قد يعتبر
في إجماع كل من قول أهله إذ يحرم بالإضافة إليه عامة هذا كلامه وهو مستل
جيد ولا يعتبر في أهل الإجماع أن يملوا عدد النوازل *

(رابعاً) لا يخص الإجماع بالصحة بل إجماع كل عصر حجة خلافاً
لداود الصاهري *

(خامساً) الجمهوران الإجماع لا يعقدون إلا أكثر دور الأول حتى يتفق
الجميع قلت ومقتضى ما قدمناه عن الإمام أحمد أنه يعقد قولاً لا أكثر في غير
زمن لصحابة لتعدد الإجماع على اتفاق السكك في عصرهم ومن ثم قال الطوفي
وعبده من أصحابنا عدد ذكر هذه المسألة خلافاً لابن جرير وعن حمد رحمه الله
مثله انتهى * وأبوه ذهب أبو بكر الراربي وأبي الحسين لحياط من المعتزلة ومن
حمدان من أصحابنا وجمع والحق أن اتفاق الأكثر حجة بحسب العمل به على
أهله لكنه ليس في رتبة الإجماع بل هو في رتبة اقتباس وحبر الواحد *

(سادساً) التام في المصير المعاصر للصحة يعتبر معهم في الإجماع ولا يعقد
مع مخالفته فإن صار مجتهداً بعد انعقاد الإجماع في قال بشرط في الإجماع انقراض
المصير لم يعتبر باعتداد الإجماع مع مخالفته ومن بشرط انقراض المصير يعتبر واعتبر
مواقفته أبو الخطاب وأبي عقيل والآمدي قال المرادوي في التحرير ولعل المراد
عدم مخالفته ثم قال فائدة تابع الناسي مع الناسي كقولهم مع الصحابي قاله القاضي *

(سابعها) الجمهور لا يشترط لصحة الاجماع امراض عصر المحمدين
وحكى أصحابنا عن أحمدوا أكثر أصحابه انه يشترط امراض لعصر وحكى
الطوقى القول الاول ومال اليه توقل وقول الامام احمد الموافق للجمهور أو ماله
إجماع انتهى قست ومعتد مذهبه عدم الاشتراط *

(ثامنها) إذا قلنا بعض الأئمة قولاً سواء كان من بصحة أو من عدمه وسك
الفاقون مع اشتغال ذلك القول فيهم وكان ذلك القول متبداً بالحكم التكليف كان
ذلك إجماعاً على الاختار وسمى إجماعاً صكوتياً ولو بشهر التور وبهم يدل صكوتهم
على الموافقة ولو لم يكن نكاحاً لم يكن إجماعاً ولا حجة لأن الإجماع ضردي وميل
تقليد ليس دليلاً بل ديوباً والى خلاف الرمال أحدث للاجماع الكونى شرطاً
وهو انه إذا فقي واحد بحكم على مذهبه مع عانفته مذهب غيره وسكت الفاقون
عنه قال ذلك انسكوت لا يبدل إجماعاً لما تقرر عند هذه المذهب من عدم انكار
مضمم على بعض إلا أن قال حرص المسألة في الأحكام التي يتداولها المتهددون
الحدث عنها لا في الأحكام التي يتداولها المقلدون لأنهم لا في غير ولا في التغير *

(تاسمها) إذا اختلف أهل العصر على قولين أمتنع على من بعدهم أحداث قول
ثالث وقول الراري في المصنوع والآمدي في منتهى السور وتبعهما الطوقى
انقول الثالث إن رجع الإجماع الاول على القواين الاوئين لم يجر وإن لم يرفعه
جار (مثاله) لو قلنا بعض الأمة باعتبار النية في كل طهارة وقال البعض الآخر باعتبارها
في بعض الطهارات دون بعض كما هو قول أبي حنيفة سمر هذا لا يسمي دون الوضوء
فالنفي اعتبارها في جميع العبادات مطلق يكون رافعا للإجماع الاول (ومثاله) ما ليس
رافعا للإجماع الاول ماسق في هذا المثال من المعنى في إحدى المسألتين دون
الأخرى وكما لو اختلفوا في اعتبار النية في الطهارات فبها وإنا انما فالتور في اثباتها
في البعض دون البعض لا يمتنع لأنه لم يرفع الإجماع الاول بل وافق كل فريق في
بعض مذهب ايه وربما كان هذا المسلك أولى من الذي قبله *

(عاشرها) إذا اختلف لصحة على قولين فاتفق اتاحون على أحدهما كان
ذلك إجماعاً خلافاً للفاضى أبي يعلى وبعض الشافعية *

(حادي عشرها) اتفاق اختلف الأربعة عند رسول الله ﷺ مع مخالفة

غيرهم لهم ليس أحبا. وإذا لم يكن اتفق الأربعة أجماعا فهو اثنين منهم أولى من لا يكون أحبا. وتقل عن الإمام أحمد أن اتفاق الخلفاء الأربعة حجة وكذا اتفق أبي بكر وعمر رضي الله عنهما الحديث (عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى عضوا شيئا بلبوا أحد) وحديث (أفتدوا بالناس من بعدى أبي بكر وعمر) ولو لم تكن حجة غلوهم لما أمرنا ماناعهم وهذا النوع هو الحق *

(ثاني عشرها) إجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين ليس بحجة خلافا لما لا ينقد الإجماع بأهل البيت وحدهم خلافا للشيعة *

(ثالث عشرها) لا يكون الإجماع إلا عن دليل لأنه لا يكون إلا من إجماع من واعتمد عليهم في الدين. غير دليل فإن القول بغير دليل حجة ويجوز كون الإجماع من إجماع قيس وقد وقع كحديث ونحوه مخالفة وقال ابن حزم وجمع يكفر مسكر حكاه الإجماع مطلقا وقال أبو الخطاب وجمع لا يكفر وأكبه يمسق وقال الطوسي والأمدى ومن زعم يكفر سحر المحدث الخبيث وهو مسمى الكلام أحمدا في لفقه قال القاضي علاء الدين المرداوي في التحرير والحق أن منكر الإجماع الضروري والمشهور المخصوص عليه كافر قسما وكذا المشهور قط لا الخبيث في الأصح فيها هذا كلامه (ومشرا) الخبيث استحقاق سنت الأسر السدس مع أبيه ونحوه ككاح المرأة على عمتها وحديثها ونحو ذلك فهذا لا يكفر مسكره لعدم الخفاء. خلافا لبعض لفقهائه في قوله به يكفر أنكاب الأمة ورد بأنه لم يكذبهم صريحا. إحد. فرض أنه مما يخفى على منته فلا إجماع الخبيث هو ما كان حافيا على من رده. ويعلم به *

(رابع عشرها) إذا استدلل أحد لعصر دليل أو أولوا تأويلا فهل يجوز لمن يعدم أحداث دليل آخر أو تأويل من غير علماء الأول ذهب الجمهور إلى حوار ذلك وذهب بعضهم إلى الوقف وأبى حرم إلى التوصل بين النص ويجوز الاستدلال به وبين غيره فلا يجوز به *

(خامس عشرها) هل يمكن وجود دليل لامعارض له اشترك أهل الإجماع في عدم العلم به قيل بالحوار إن كان عن الأمة موافقا. وعدمه إن كان مخالفا له واختاره الأمدى وابن الحاجب لصحة المحدثي وقيل بالنقض مطلقا *

(سادس عشرها) الإجماع المسمى بطريق الآحاد حجة وقطع لجمهور بشرط في نقله عدد النوار وقول ثقات لا أسم حلال بين أهل العلم في كذا كما يقول صاحب الشافي في شرح المتنوع وغيره لا يكون إجماع لحوار أن يكون ثقة مخالف لم يطعن القائل على خلافه ووفق كل ذي علم وقد نص على ذلك أحمد *
(سابع عشرها) لا يصح التمسك بالاجماع فيما وقف صحة الاجماع عليه اتفاق كوجود أسرى وصحة الرخصة ودالة المعجزة وصح فيما لا وقف وهو ديني كالرواية وهي اشترط ووجوب العبادات أو معنى كحدوث علم مخالفاً لما على مطالبه وللشراعي في كذا صور الدين كحدوث له وأبواب مسوقة أو ديوى كزاني في حرب ونحوه في ظاهر كلام الناصي وأنى الخصم وأنى عيسى وغيره واختاره الآمدى ومن تبعه وهو أشهر وقيل بعد أسره راربي وقيل يس حجة وهو ظاهر الرخصة والمقع وعصره صوفي ويكون له وقيل أن يتعلق بالدين *

(حاشية) الإجماع أما يطلق أو يكون وكل واحد منهما إما أن يكون متواتراً وإما أن يكون أحاداً فالمتعلق ما كان أمق محمدي الأمة جميعهم عليه قطعاً نقياً أو إنشائياً والسكوني ما يطلق به لبعض وسكت عنه البعض الآخر وكل واحد من هذين إما أن يقال أن جميع اعتقدين يقفوا به قطعاً متواتراً أو أحاداً أو يطلق به البعض وسكت عنه البعض الآخر تواتراً أو أحاداً والكل حجة وبكى تختلف مراتبها فأبواها المتفق برأ أنهم أحاداً ثم السكوني تواتراً ثم أحاداً وقد سبق الخلاف في أن الإجماع يثبت بحجج الآحاد ثم لا والله موافق *

❦ الأصل الرابع من الأصول متفق عليها استصحاب الحال ❦

هو استصحاب الشيء الأصلي المقدم ذكره عند ذكر الأصول أو الكتاب ويعرف بأنه التمسك بدليل عقل أو شرعي لم يظهر عنه قط مطلقاً وبحقيق معناه أن يقار هو اعتقاد كون الشيء في الماضي أو الحاضر بوجوب من ثبوته في الحال أو الاستقبال وتلخيص هذا أن يقال هو من دوام شيء ساء على ثبوت وجوده قبل ذلك وهذا لفظ حجة عند الأكثرين منهم مالك وأحمد والمزني وأبصار في

والإمام الحرمين ولزالي وجمعة من أصحاب الشافعي خلافا لجمهور الحنفية وأبي الحسين ابصري وجمعة من المتكلمين قال الخوارزمي الكافي استصحاب الحان هو آخر مدار النبوي إذا لم يجد استحي حكم الحادثة في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس أخذ حكمها من استصحاب الحال في الدعي والاثبات من كل التردد في زواله فلا حصل عاؤه ومن كل التردد في ثبوته فلا حصل عدم ثبوته انتهى محصلا (مثال) استصحاب في الحكم الشرعي عدم وجوب صوم شوال وغيره من الشهور - سوي رمضان وعدم صلاة سادسة مكوفة - فاما لو فرضنا أن الشرع لم يص على عدم ذلك لكانت الدليل دليلا عليه بطريق الاستصحاب المذكور (ومثال) التمسك بدليل شرعي لم يظهر عنه ما قل - استصحاب لعدم النص حتى يرد محصن أو فاسخ واستصحاب حكمه ثابت كتابك وشغل ائمة بالانلاف ونحوه وما استصحاب حال الإجماع في محل اختلاف كانت لك في عدم بطلان صلاة المتهم عند وجود الماء بالإجماع على صحة دخوله فيها فيستصحب حال تلك المصلحة فلا كثر أن هذا ليس بمصلحة خلافا للشافعي وإن شقلا من أصحابنا (واعلم) أن المسند على نفي الحكم كنبوه ما الأمر كذا أو بئس الأمر كذا لزمه أن يقدم الدليل على صحة مدعاه ولا يكفيه مجرد دعوي الدعي *

❦ الأصول المختلف فيها ❦

لما فرغنا من الكلام على الأصول استوفينا عليها وهي الكتاب والسنة والإجماع والاستصحاب أحدا في الكلام على الأصول المختلف فيها وهي أربعة شرع من قبلنا ودون الصحابي والاستحسان والاستصلاح فقلنا أما شرع من قبلنا فإنه يجوز أن يعتمد في شريعة نبي قبله عقلا لأنه ليس بمحال ولا يلزم منه محال وكان نبينا ﷺ قد البعثة بعد آدمي الفروع شرع من قبله عند لقاصي والحلواني وروما إليه أحمد وأخبار ابن عبيد والحد أنه كان متمدا بشريعة إبراهيم عليه السلام وقد يكن ﷺ علي ما كان عليه قومه قال الإمام أحمد من زعم ذلك فعوله سوء وبعد البعثة بعد شرع من قبله وهل في التحريم هذا القبول عن أحمد والشافعي وكثير أصحابنا والحنفية والمالكية ومن ثم كان شرع من

فتبين شرع له من يدسخ عند كثير صحابا ويبرهم قال الله صبي وميره بمعنى أنه موافق لامتاع انتهى. لكن محل ذلك إذا قطع ماله شرع لمن قبله أما بكتاب أو بخبر الصادق أو نقل متواتر فاما الرجوع إليهم وإلى كتبهم فلا وقد اوما أحمد إلى هذا ومعناه لا من حداد وقد اشيع في الدين وميره وثبت نصا بأخبار الأئمة عن سينا عليه السلام وأما قول الصحابي يظهر به مخالف فهو حجة ضما يهدم على الفاس ويخص به اعظام وهو قول مالك ومسن الحنفية خلافا لابي الحنبل وقول الشافعي الحذر وعن أحمد ما يدل عليه وهو مذهب الاشعرية والمعتزلة والكركي ولا يخفى أن الكلام في قول الصحابي إذا كان ماقاله من مثيل الاتحاد ما إذا لم يكن معاود دليل على التوقيف فيس مخرج صدده والذي يظهر أنه الحق أن مثل هذا ليس بحجة فان الله لم يبعث إلى هذه الامة إلا نبيها عليه السلام وليس لنا إلا رسول واحد وكتاب واحد وجميع الامة مأمورة باتباع كتابه وسنة مبه ولا فرق بين الصحابة ومن سدد في ذلك فمن قال انها تقوم الحجة في دين الله بغير كتاب الله وسنة مبه وما يرجع اليه فقد قال به لا ثبت وثبت في هذه الشريعة الاسلامية منه من الله به وهذا أمر سطيم وتقول بالغ قال الحكم لقرد و افراد من عبد الله بان قوته أو أوامره حجة على المسلمين يجب عليهم العمل بها لا بد أن الله عز وجل به ولا يحل لمسلم الركون اليه فان هذا المقدم يكن إلا لرسول الله لا له يرمي ولو بالغ في التمس والانس وعظم المذلة أي يبلغ ولا شك أن معاه الصحة مقام عظيم ولكن ذلك في الفضيلة وارتفاع الدرجة وسعة الشأن وهذا مسلم لا شك فيه ولا تلازم بين هذا وبين جعل كل واحد منهم منزلة رسول الله عليه السلام في حجية قوله وأمرام الناس باتباعه فان ذلك عالم يادن الله به ولا تات عنه فيه حرف واحد منهم أيم انه إذا اختلف الصحابة كل عدم حوار أحد المجتهد فهو بمعهم من غير دليل من باب أولى (وتم) الاستحسان وسب القوم به إلى الطمعية والخيلة وكره غيرهم حتى قال الشافعي من استحسن فقد شرع عنه ابن الحاجب ثم قيل في تعريجه انه دليل بقدر في نفس المجتهد لا يقدر على التعبير عنه وهو بهذا التعريف هو س لال ما هذا شأنه لا يمكن النظر فيه لتسنان صحبه وقد في التحرير هو العدول

نحكم مسألة عن نصائرها لدليل شرعي خاص وكلام أحمد يقتضي أنه عدول عن موجب قياسه لأن قوتي واختار هذا أبو الوفاء بن عقيل وعند الحنفية ثبت بالأنزكس ومقام صوم ناسي وبالإجماع والضرورة وسماوا ما صنف أثره قياساً وانعوي استحباً وما ذكره في تنجيز هو أخود ما قيل فيه ومثاله قول في الخطأ في مسألة العيبة وإذا اشترى ما بع ناقص بما عاق قبل فقد اشترى الأول ثم يجوز استحساناً وجار قياساً فالحكم في نصائرها هذه المسألة من الرويات الحوار وهو أعمى لكن يدل بها عن نصائرها بطريق الاستحصان فصحت وخاص هذا رجع إلى تخصيص الدليل بدليل أقوى منه في نصائرها وقال من المأمور بالعددي ومثل الاستحصان ماله أحمد ورضي الله عنه أنه يقيم لكل صلاة استحساناً وانيس أنه قد حدث وقد يجوز شراء أرض السواد ولا يجوز بيعها قيل له فكيف يشتري من لا يثبت البيع فقال له من حكمها وإنما هو استحسان ولذلك يجمع من بيع المصنف ويؤمر شرائه استحباً ما لو استأذنا تأمناً الاستحصان المنسوب إلى الإمام أحمد يرى معناه عدم الدليل لشرعي أو القلي الحسنه ومن هذا يجب العدل به لأن الحسن ما حسنه الشرع وانيس مع ما يحبه الشرع وما كونه أن يكون على مخالفة الدليل مثل أن يكون الشيء محروراً بدليل شرعي وفي عادات الناس المصنف به وهذا يدل على أنه أحمد ولا يبره بل يحرم القول به ويجب أسرع الدليل وترك العادة والشرع سواء كان الدليل عاماً أو إجماعاً أو قياساً *

وأما الاستصلاح فهو إثبات المصلحة الشرعية فإن شرعاً أو العهد يطلب صلاح المكلفين باتباع المصلحة المذكورة ومراعاتها والمصلحة جلب دفع أو دفع ضرر وهي مشروعة إلى ثلاثة أنواع *

(أولها) ما شهد شرعاً باختياره كاستحسان الحكم ومحصله من معقول دليل شرعي كالتص والاحتجاج ويسمى قياساً كاستفادتنا تحريم شحم الخنزير من تحريم لحم المصوص عنه ما كتب واستفادتنا تحريم النبيذ المسكر من تحريم المصوص عليه بالكاتب وسنة مع أن النبيذ مصوص على محرمة مع غيره بقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وأشباه ذلك *

(ثانيها) ما شهد الشرع بطلانه من المصالح وإذا اعتبره كقول من يقول

أن المومنين كذلك وبحكمه يتمسك به الصوم في كراهة الوطئ في رمضان ولا
يجوز فيه وبين العتق والاطعام لأن فائدة الكفارة الرحر عن الحياة على العبادة
ومثل هذا لا يحرره العتق والاطعام ككثرة ما به يسهل عليه أن يفتق رقاً في
قضاء شؤنه وقد لا يسهل عليه صوم ساعة فيكون الصوم أحرره بهذا ومثاله
ملعى غير معتبر لأنه تغير بشرع بالرأي وهو غير جائز ولو أراد الشارع ذلك لبيته
أوبه عليه في حديث الأعرابي وسيره إذ تأخير الدين عن وقت الحاجة لا يجوز *
(ثالثها) ما شهد به من غير سلطان ولا سند ومعنى وهذا النوع يتنوع
إلى ثلاثة أقسام *

(أولها) التحسين الواقع موقع التحسين وأثره ورعاية حسن المذهب
في العبادات والمعاملات وحسن الأدب في أسيرة من الناس كصيانة امرأة عن
مباشرة عبد ككاحها بصفة الولي مباشرة به لأن المراد بالمرأة عند ككاحها
ذلك منها مشعراً به لا يدين بالزوجة من جهة الفقة وقلة الحياء ونوقان سها
إلى الرجال فتمت من ذلك حملاً متعلقاً على أحسن المذهب وأحسن السير *

(ثانيها) إلحاحي وهو سي تدعو إليه الحاجة كتسليط الولي على ككاح
انصيرة طاحنة تقيده الكفر خشية أن يهت في ذلك مما يحتاج إليه ويحصل
بمصوله مع ويأجى أهوانه ضرر وإن كان ضرورياً قطعه وسنة الأولى إلى هذا
كعبدة الرتبة من الطب إلى باقي كتبه على ما عرف فيه ولا يجوز للمجتهد
التمسك بمجرد حديث القسمين المذكورين وهما الحسبي وإلحاحي بل لا بد له
من شاهد من حيث يشهد لما عمار أحكامهما لئلا يكون ذلك وصلاً للشرع بالرأي
ولأن اعتبارهما بدون شاهد يؤدي إلى الاستسار عن ميث الرسل ويجري أساس
إلى دين البراهمة القائلين لا حاجة لنا إلى الرسل لأن النفس كاف لنا في الدين
ومعرفة الأحكام إذ ما حسنه العقل أتبعه وما قبحه احتج به وما يفض به
يحسن ولا يوجب ذلك منه الضروري وتركها الباقي احتياطاً والتمسك بهذين
القسمين من المصالح من غير شاهد لم يعتار يؤدي إلى مثل ذلك وبحكمه
فيكون باطلا *

(قسم الثالث) ما كل من ضرورة سياسة العلم ونقائه وانتظام أحواله

وهو ما عرف النعمان لشرع اليه واسافة كالضرورات المحسنة وهو حفظ الدين
بقتل المرتد والناحية إلى الردة وعقوبة المبتدع الناهي إلى البدعة وحفظ العقل
بحد السكر وحفظ النفس بالنكاح وحفظ العيب بحد الزنا المنقضي إلى تصحيح
الانساب باحطاط ابناء وحفظ العرض بحد انكشاف وحفظ المال بقطع يد السارق
هذا واختلف في حجية المصالح المرسلة فذهب أصحابها إلى اعتبارها على ما استلزمه
وقد منعت باعتبارها وعرفوا أن الحاجب المالكى وغيره بأنها مصالح لا يشهد لها
أصل بالاعتبار في الشرع وإن كانت على سبيل المصالح وتلك هي ادعواه رسول ولحق
ما سلكه أصحابنا *

(تنبيه) فرق الدائرون بالمصالح المرسلة بينها وبين الفاسد من القيس يرجع
إلى أصل معين وهذه لا ترجع إلى أصل معين قالوا ريبا لشارع اعتبرها في
مواضع من الشريعة فاعتبرها حاجيت وجدت لها من حيثها فاعتبرها وقال الطوفي
الراجح اعتبار اعتبار المصلحة المرسلة وفصل هذه النوع في شرحه على مختصر
الروضة قصيلا حفا *

(حكمة) لهذه الاصول يذكر فيها أصولا تختار فيها زيادة على الاصول
الاربعة المتقدمة *

(نوها) سدا للدراغ وهو قول منعت وأصحابها وهو ما ظهر مباح ويتوصل
إلى محرم وأما هو حبيصة والشافعي ومعهذا عند انما إلى يرجع إلى إباحة الحيل
ولذلك أذكر المتأخرون من الحاشية على أبي الخطاب ومن تبعه فقد تاب في كتاب
الاستلاق يتضمن الحيلة على تحصيل الخائف من عيبه في بعض صور وحملوه من
باب الحيل الباطنية قال محمد بن أبي الطوفى في شرح مختصر الروضة وقد صنف
شيخنا تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله عليه كتابا سماه على بطلان
سكاح المحلل وأدرج فيه جمع قواعد الحيل وبين إطلاقها على وجه لا يريد عبه
انتهى (قلب) وقد سلكه صاحبه شمس الدين محمد بن قيم الجوزية في كتابه
أعلام الموقعين ففش العادة على الحيل وأهلها وحذى بذلك حذو شيخه فرجم
الله من يصدع بالحق . وقال موفق الدين المقدسي في المغني والحيل كلها محرمة
لا تجوز في شيء من الدين وهي أن يصير اعتقاداً صاحبا يريد به محرما بخدعة

وتوصلا لي من ما حرم الله واستباحة محظوراته أو إسقاط واجب أو دفع حق قال
أبواب المحتجيات أنهم إيجابون لله كما يجادون صبياً ثم قال الموفق إن الله
سبحانه وتعالى عدب قمة بجيلة احداثوها فسميهم فردة واختلبر ومهم مستدين
وحمل ذلك سكالاً وموعظة للفتن ليتصوا بهم ويتشعروا من فعل مثلهم *

(تابعها) الإلهام اختاره جماعة من الاصوليين المتأخرين منهم الفجر الراري
في تفسيره عند كلامه على أنه أصله وابن الصلاح في مواد قال ومن علامته
أن يشرح الصدر ولا يعارضه معارض آخر وقال الإلهام خسر الحق من الحق
انتهى قلت وهذا المالك سري للقوم من جهة المتصوفة ولو فتح مانه لادى الى
مفسد كثيرة ولما كان للتدليس مدخل لافساد أكثر الشرح فالصواب أن
لا يثبت اليه والا لادعى كثير منهم أثبات ما يلد له بالام وسكنتم وكان
وحيث زائدا على ما أوحى الى محمد صلى الله عليه وسلم ولادعى آخر قور تركه
في رسالته *

(تابعها) ذكر جماعة من أهل العلم منهم أبو إسحاق الاسفرائيني أن من
رأى ادى عليه السلام في المنام وأمره بأمر يلزمه العمل به ويكون قوله حجة وقال
الجمهور لا يكون حجة ولا يثبت به حكم شرعي وإن كانت رؤيته عليه السلام حقاً
والشيطان لا يثبت له لكن الدائم ليس من أهل التحمل للرواية لعدم حفظه
وممن انه يعمل به ما لم يخالف شرعاً ثانياً وهذا القول هو والقدم سواء لا العمل
يكون غائبة من اشرع لانه لم لا يجهل ان الشرع الذي شرعه الله لا على لسان
بينا قد كنه الله لنا وقال (ايوه) كمنذاكم ديككم) ولم يأتي دليل على ان
رؤيته عليه السلام في النوم بعد موته إذا قل فيها سواء أو من فيها فعلا يكون دليلاً
وحجة بل قبضه الله اليه عند ان كمل هذه الامة ما شرعه لها على اسامه وام
ييق بعد ذلك حاجة للامة في أمر دينها وقد انقطعت البينة تتبع الشرائع
وتبينها بالموت وإن كان رسولا حياً ومينا عليه السلام وهما تعلم انما لو قدرنا ضغط
الدائم لم يكن ملائمة من قوله صلى الله عليه وسلم وقوله حجة عليه ولا على غيره
من الامة *

(تمة) في قواعد عامة ذكرها تقي الدين القزويني في أصوله * لا روم

اليقين فاشك فلو شك في امرأة هل تزوجها أم لا لم يكن « وطؤها استصحابا
 لحكم التحريم إلى أن يثبت تزوجها بها قلت وهذا من مروع الاستصحاب *
 الضرر لا يزول بصرف آخر ، الضرورات تبيح المحظورات ، المشقة تجلب تيسير
 در ، المفاسد أولى من جلب المصالح ودر ، المفاسد انبعاث أولى من در ، غيرها
 ومن القواعد الشرعية أيضا العدة محكمة وهذا معنى قول الاصحاب الوصف للمفسر
 به قد يكون من مقتضيات العرف ومنه في باب التخصيص تخصيص العموم بالعادة
 وحاصله انه كل فعل رتب عليه الحكم ولا صايط « في التبرع ولا في الامة كاحياء
 الموات والحوز في الرقة والاكل من بيت القصد بدين وما بعد قبضا وإدعاء
 واعمال ، وهذه بعضا والمعروف في المعاشرة و تنافع المسافر تا حثرت به العادة
 ومثال ذلك ما هو كثير ومن القواعد محل المعلوم كالموجود احب طما كاناقتون
 تورث عنه الامة وانما تجب موته ولا تورث عنه إلا اذا دخلت دحوا لها في ميت
 بقدر وجودها قبل موته ومنها ادارة الامور في الاحكام على قصدتها كالصلاة
 لا يصح الا قصدتها بدنيا وغيرها من الاحكام كذلك هذا ، وما أخرنا ، قول في
 اكتاب والنسب والاجتماع ولو اختلها والاصول لمذهبها سوى انه من شرعا
 بذلك فقلنا *

٥- الأصل الخامس قياس

القياس في اللغة التقدير نحو قست اثوب بالدرع أي قدرته به وفي الاصطلاح
 مساواة فرع الأصل في شئ حكمه فمثل هذا تعريف الأصل وفرع وانما هو الحكم
 وبه على ان المراد بفرع محل الحكم المطلوب اثباته فيه وبالأصل محل الحكم
 المعلوم وبذلك اني اعتراض من يرغم ان هذا التبريد دوري نعم يلزم الدور
 لو زيد بفرع القياس وبالأصل القياس عليه وتحقيقه ان المراد بهما ذات
 الأصل والفرع والموقوف على القياس وصفا لفرعة والأصلية والعمامة في تعريف
 القياس عبارات كثيرة وحاصلها يرجع إلى انه اعتبار الفرع بالأصل وعرف أبو
 العباس أحمد بن حنبل في حصص رسائله القياس بقوله هو الجمع بين المماثل وانفرق
 بين اختلافين الأول قياس الطرد والثاني قياس العكس انتهى وانتم من القياس تنقسم

أقساماً باعتبارات (أحدها) ينقسم إلى حلي وحفي فالحلي ما كانت اسئلة الجامعة فيه بين الاصل والفرع متصورة أو مجتمعة عليها أو ما قطع فيه نفى ، يعارض كالحاق اامة بالعبد في تزويج نصيب واخفى وهو ما كانت اسئلة فيه مستترة (ثانيها) ينقسم إلى مؤثر وإلى لا مؤثر فالاول ما كانت فيه العلة الجامعة ثابتة نص أو باجماع أو كان الوصف الجامع فيه قد أثر عنه في عين الحكم أي في حسه أو حسه في جنس الحكم والثاني ما أثر حس العلة فيه في حس الحكم (ثالثها) ينقسم إلى ما يصرح فيه بالعلة أو بما يلازمها أو ما يصرح به فيه فالاول قياس العلة والذي قياس الدلالة والثالث القياس في معنى الاصل وهو ما جمع فيه بين الاصل والفرع نفى لفرق (رابعها) ان طريق ثابت فعلة مستترة كما في المناسبة والشبه أو سبواً أو غيرهما أو ان طريقاً أو انعكاس فالاول يسمى قياس الامثلة ومما به ان المختص به حين مناصبه الوصف للحكم بعينه ، والثاني قياس الشبه والثالث قياس السبب ، والرابع قياس لفرع وحده أما على تنقسم قياس احتمالا فلنذكر ذلك مفصلاً ورنما ذكر منه ما لم نذكرها سبقاً .

(اصل) ان كان قياس زمة أصل وفرع وعلة وحكم فالاصل عند اعتبار من الحكم المشبه به كقولنا التمدد مسكر وعلى ما ذكر حرام ويسعى عليه المشبه به هو الخمر والمشبه التمدد والعلة الجامعة بينهما الاسكار والحكم التحريم ومن ثم قال الشيخ تقي الدين احمد بن أبيه الاصل عن الحكم المشبه به دليل عن الحكم وقال ابن عقيل هو الحكم والعلة والفرع الخول المشبه عند فقهاء وعند المسكرين وابن قاضي الخليل حكمه والحكم هو العمل لا المحكوم به خلافاً لابن علي الطبري فتدافى والعلة فرع للاصل أصل للفرع فما كونه فرعاً للاصل والآخر مستترة من حكمه فان لشارع ما حرمه استظنا منه أن علة تحريمها الاسكار المقصد للقول ان لا مناصب للتحريم فيها سواء ، وأما كونها أصلاً للفرع فلا بد اذا محقت فيه ترتب عليها اثبات حكم الاصل كالاسكار ما تحقق في التمدد ترتب عليه التحريم فالعلة مسخرجة من حكم الاصل والمستخرج فرع على المستخرج منه ثم ان الاجتهاد في العلة إما ببيان مقتضى القاعدة لسلكية المتعلق عليها في الفرع أو ببيان وجود العلة فيه (مثال) النوع الاول أنه يقال في حرام

الوحش اذا قتله احرم منه وفي الضم يصا به لها الحرم مثله لقوله تعالى (ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثله ماقبل من النعم) وبقرة مثل حمار الوحش والكبش مثل الضبع فيجب ان يكون هو الجراء ووجوب المات منفق عليه ثابت بالنسبة المذكور (ومثل النوع الثاني ان يقال انطواء علة لظهوره الهرة بناء على قوته عليه اسلام انها ليست سحس لها من انطواوين عيكة لخواقات وانطواين موجود في المأثرة ونحوها من صغار خشرات ولكن هذا النوع لثني دون الذي قبله واما متبايران لان الاول ليس قياس والثاني قياس وكلاهما يسمى بتحقيق المناط لان معناه اثبات علة حكم لاصل في نزع أو اثبات معي معلوم في محد حي فيه ثبوت ذلك المعنى وهو موجود في النوعين وإن اختلفا في أن أحدهما قياس دون الآخر فتعقيب انطاط أعم من انقباض وهذا هو النوع الاول من انواع الاجتهاد في العلة الشرعية والنوع الثاني يسمى تنبيح مناط وهو ان بعض الاوصاف التي تصاف بالشارع الحكم اليها لعدم صلاحيتها للاختيار في العلة كعدم علة وجوب كفارة رمضان وقام بسبب مكلف اعراض لاطم في صدره في ذلك النهر يمينه فيالحق به من ليس ارباباً ولا لاطم ولا لراي ومن وطى ورمضان آخر ومعنى هذا ما روي ابو هريرة قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال هلك يارسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تنفق رمة قال لا قال ويل نجد ما نطعم ستين بيتكنا قال لا الحديث وهو صحيح وعوام الفقهاء يدكروا ان هذا الرجل كان غريباً وأواه جاء ياعلم وجهه وصدره ويسمي منه فان لم يكن جاء هذه الاوصاف ثم فاعلم تحذوها من قوله وفي بعض الروايات وأهلكك لكن قال الحديث امة هلكت يست موجود في شيء من روايات هذا الحديث وصحاح سفيان برواها عنه إنا ذكرنا قوله هلكت فحسب انتهى ولكن فيما رواه اشاعري من مراسيل سعيد بن المسيب قال أتى أعرجاني إلى النبي ﷺ يدف شعره ويصرب نحره ويقول هلك الامم وعلى كل فلسا الآن يصدد بين احلاف الانطاط في الحديث بل غاية الامر انما هو التمثيل ويان أن تحيي الاعرجاني على الصفات المذكورة ربما يخيل للسامع أن يجمعها مع الوقوع في رمضان هي مناط وجوب الكفارة وعلة لكن من جملة

ما ليس مناسباً لأن يكون علته ولا حرمته حتى إلى اعائه وتفتيح اعائه وتخليصهم بالسفر
والتقسيم فيقال كون هذا الرجل أعراياً لا أثر فيلحق به من ذكر أعراياً كالتركي والعمي
وغيرهم من أضاف اليأس وكونه لا طم صدره ووجهه لا أثر فيلحق به من جاء بسكنة
ووقار ونبت وكون الوطء في راحة لا أثر له فيلحق به الوطء في ذكر أو أنثى
أو أمة أو حبيبة أو هبسة في قن أو در اعتاراً لصورة الوقاع وكونه في ذلك
الشهر المسمى لا أثر له فيلحق به من وطئ في رمضان آخر وإنما كانت هذه
الأوصاف لا أثر لها لعدم مستنها ان الوصف الذي تسهر مسسه كونه وقع
مكلف هككت به حرمة عادة الصوم المعروف ذاء وما سوى ذلك من انعميات
والأوصاف فانه ملغى لا اعتبار له وقد يختلف فتحدون في بعض الأوصاف نحو
ما اعتبره أحمد والشافعي في كون علة الكفارة إتناهى الجمع في رمضان وما
عد ذلك معني فقالا لا يجب الكفارة إلا به في ذلك الشهر . وقد أبو حنيفة
ومالك لعلة افساد الصوم وهو وصف عام فوجب الكفارة في افساده بالوطء
وبالأكل والشرب (النوع ثالث) من الأنواع المدكورة فخرج المساط وهو
إضافة حكم لم يتعرض الشرع لعلمه إلى وصف سبب في نظر المجهد بالسفر
والتقسيم ومعناه أنا إدارياً لشرع قد نص على حكمه . ويحرص لعله قلنا هذا
الحكم حادث لا بد له بحق الأصل من سبب حادث يجرى عهد في استجراح
ذلك السبب من محل الحكم فدا طر بوصف سبب به وحيد . ويحد غيره
غلب على ظنه ان ذلك الوصف هو سبب الحكم (مثاله) أن يفتا حرم الزنا في
أمر لانه مكبل جنس أو مغموم جنس فالرز منه لانه كذلك أو يفتا وحجب
العشر في ركة البر لصحة قوتنا فتلحق به الأقوات أو لكونه سات الأرض
وقائدها فتلحق به الحصرات وأنواع البساتين وقد أحاط أصحاب العبد بهذا
دواع عقلنا وشرعنا وصعوه الاجتهاد التيامي وبه قال عامة الفقهاء . ولشككهم
خلافاً لظاهره وبالطام وقد أوماً اليه أحمد وحجبه أصحابه على قيس قد خالف
نصاً وقد أصحنا واثبتية وطائفة من المشككين التعبد بالقياس وأحب شرعاً
واعلم ان هذه المسئلة كثر الكلام فيها كثرة قرب المسافر في ميدانها ان يرجع
بلا حائل والحق ان الناس يقولون القياس في قولوا يا هذا كل ما يسمى قياساً وان

كان منصوحاً على علمه أو منطوقاً فيه يسمى انفارق وما كان من باب فحوى الخطاب ولحقه على اصطلاح من يسمى ذلك قياساً بل حملوا هذا النوع من القياس مدلولاً عليه بدليل الاصل مشمولاً به مندرجاً تحته وكلام أحمد في معناه يرجع إلى هذا ولا حاجة لتأويله شجاعته ومعه تعبد من اختلاف في هذا أسوع لفظي وهو من حيث أسمى منفق على الأخذ به والعمل عليه واختلاف طريقة العمل لا يبره منه الاختلاف المنصوي لا عقلاً ولا شرعاً ولا عرفاً على أنه لا يحمي على كل ذي لب إن في عمومات الكتاب والسنة ومطلقاتهم وحصوص خصوصياتها ميسر بكل حداثة تحدث ويتوهم بيان كل مسألة تدل عرف ذلك من عرفه وجهه من جهة فاجعل هذه المساعدة حسب عيبك وأسمي بها عما طرب به أولو الفطن من الأخذ والرد في هذا المقام *

(فصل في شرائط أركان القياس ومبطلاتها تقدم أن أركان القياس أربعة الأصل والمرجع والتمية والحكم وهذه شروط وما شرط الأصل وهو الحكم في محل النص فأمور (أحدها) أن يكون الحكم الذي يريد تعديبه إلى الفرع ثالث في الأصل هذا من جهة لاصوب وما من حيث الحد فالحكمان إما أن يتفقا على حكم الأصل أو يختلفا فإن اتفقا كان ثالثاً بالنسبة للاتفاق وإن اختلفا فالنص وإن تباينه وكان حجة لمن قال به على خصمه (الثاني) أن يكون الحكم الثابت في الأصل شرعاً لا مدنياً ولا أهلياً كقياس نسبة الألفاظ رأياً وإنشأ صارقاً (الثالث) أن يكون الطريق إلى معرفته السمع (الرابع) أن يكون الحكم ثابت بالنص وهو الكتاب والسنة وهما محور قياس على الحكم الثابت بفهوم الموافقة أو الإجماع فالصاهر أنه محور عليها عدد من أئمتهم وأما ما نسبت للاحرج فيه وجهان (أصحهما) الحوار (والثاني) عدم الجواز وهذا ليس بصحيح (الخامس) أن لا يكون الأصل المنس على فرع الأصل آخر واليه ذهب الجمهور وهو ظاهر كلام أحمد وقال القاضي أبو يعلى يجوز أن يستديط من الفرع المتوسط عدة ليست في الأصل ويقاس عليه وقال أيضاً يجوز كون انتهى أصلاً لغيره في حكم ومرعاً لغيره في حكم آخر وجوزه الفخر وأبو الخطاب ومنعه أيضاً وقال أيضاً هو وإن عيبل ولمصرى وبعض الشافعية يماس عليه عبر العلة التي تمت بها وحكى عن أصحابه

ومعه الموقن واحد والقول ويرى ما لا يلقى أصحابه وحور في الدين
أحمد بن نجمة في قبس أمة محمد

(اساس) میں لاکھوں دلیل حکم الاصل شام حکم اعلیٰ ہدایت
کدھات لم کی جعلی خدمت سبب خلا و آخر مر۔ نوی میں حکم

(السابع) أن يكون الحاكم في الأصل من أهل البلد - أو من أهل بلد آخر -

فائدة المناظرة وقبل عند الامة : اصح - الاول

(انسان) ان لاكون حكا الاصل ما قياض مرصك وهو . بق علي ه
الطهار انما من محقق كقول الخليلي : دة دل اخر عدنا و . دة الا . دل اخر

کالم کتابت میں وترتبیہ کی دو جامع موقوفوں نے حقیقہً یہ کام کیا ہے۔

و قد تم هذا العمل في الايام الاخيرة من ابريل و قد كان على يد اخصائى في هذه

صورة المرافقة حصصه و... أحسن في منع دلائل أن... على ح... به...

من السيد واورثه لا يرق لاس السيد واورثه و على كتاب من

قال الشيخ لا ريب في ان الاربعة المذكورة هي من اقسام الاربعة المذكورة في الحديث

لکھنؤ، ۱۵ مئی ۱۹۰۸ء

كانوا يسمونهم بالانبياء وكانوا يسمونهم بالانبياء

این کتاب در ۱۰ جلد است. جلد اول، دوم، سوم، چهارم، پنجم، ششم، هفتم، هشتم، نهم، دهم.

يخبر لا تعلق كان صوره دلا، الحقائق التي لا يمكن تجاهلها من وجهة النظر

وهو علم الوقوع في قوله ملائكة كذا لانه لما عبروا به لانه علم

مبدئاً في حيت ولنا في هذه رسالة من الله مشيئة على (ادارة الاله)

ولبيان الخلاف ومما ليس كل من له سهمي حصة عدداً وعبر الأكثر وجوده

لاستاد ابو احمد قی وانه صی ابو یعلی واین علی وحم *

(الاسم) لا يكون مبدئاً لاصطلاح ما، طعمه امر به حلال الاصولين

وقال آمدي في جده من كتابه في تمارين جمع إلى حكمة الأصل من شروحه أن

لا يكون معداً له فالعلم لا يراه اس لا يقدر الا على حقيقته و. التباس ومع الخطوي

من أصحابنا العلامة الشريفة في شرحه في هذا المقام

(م ١٩ - المدخل)

إذا كان سائلاً لا أحد يطعمه أو وجوده في امر عقيباً كان القياس فيه منصفاً عنه
 قال الأصولي قسوا إذا حدث حال ورود المدعى به شئ من وجوبه لا يكون مذكراً
 الآمدي شرطاً (العاشر) أن لا يكون مع ولا به عن سائر القياس إذا لم يمس عليه غير ممكن
 وذلك على ضربين (أحدهما) ما ورد من غير معقول المعنى سواء كان مستثنى عن
 قاعدة عامة كتخصيص خزعة بغير شهادته وحده معاً نصاب الشهادة وكان
 مستثنى من غير استثناء كمنع من حدود والكهات ونصب الزكوات
 وتعداد الزكوات (الثاني) ما ورد الشرع به ولا يغير له معقولاً أو غير
 معقول كالمسوق والمادة ضرب الدية على المقتلة وجوز المسح على الأيمن واليسار
 ضرباً لا يمكن قياس على عدمهم إمامه أو لعدم الظاهر هناك كره الآمدي
 وسماه من منع وهو دل من الطاحب وغيره وقال البرماوي في جعل القسامة
 من معقولة المعنى وهو من بخلاف شهادة حرمة ومقادير الحدود لظاهر ظاهر
 انتهى واما استصحابا من دوايق فالتريق بينهما من معقول (الحادي عشر)
 أن لا يكون حكم الأصل ممتنعاً وفي هذا شرط خلاف (ثاني عشر) أن لا
 يكون الحكم في امر عقيباً بل الأصل هو عدمه ثم احتج بالقياس أو لعدم
 وهو محال (الثالث عشر) قال أصحابنا ومير شرط حكم الأصل أن لا يكون
 منسوخاً من المنسوخ لم يبق له وجود في الشرع فلتحق به الأحكام قياس
 ولا غيره هـ

(مدخل) وأما حكم امر عقيب شرطاً (أحدهم) أن يكون حكمه مساوياً
 حكم الأصل قياساً على الحكم في صحة كمولاً في بيع أمهات عقد
 على أمهات صحح قياساً على المكاح وقياس الزنا على الشرع في الحرمة وقياس
 المنع على الصلاة في الوضوء (ثاني) أن يكون حكم الامر حكم شرطاً فرعاً
 لا معقلاً ولا أصولاً وإن طلب به أنه لا يثبت ذلك قطعي والقياس أنما يثبت على
 والمطلوع لا يثبت ما على هذا مذكراً أكثر أصحابنا ومنهم من يوجب موقع الدين
 في الرخصة وقد ذكر كثير من الأصوليين شروطاً أخر (مها) أن لا يمكن الاستدلال
 على حكم امر عقيباً إذا كان قياساً عليه من باب مصادق بوضع كالمكان
 في عدم حرمة تناول الكافرة في كفارة منهار بحرير في تكفير ولا بحرير فيه ضحى

قياساً على كذاه من وهذا ما تامة تحدد واحداً الى قييد انصق مع احادي
السبب وليس مما يحس فيه (ومها) من ود نص يحكم الفرع في الحجة
وهذا بشرط وسد لا اعتبار له لان نعمة فاسوا قوله تمت على حرمانه الى لتمام
والطلاق والتمين ود يرد فيه حكم حجة ولا تفصيلاً وانما حكم الاصل يفدي تمدي
العلقة كيف ما كان *

(نص) وما الفرع بشرطه وجوده لا اصل فيه ولا يشترط كون
وجوده مما فيه مقطوعاً به ان تكفي سنة اصل والحق في انما يشترط لتقديم
ثبوت الاصل على الفرع قيس حجة دون من الدلالة فان العالم دليل على الصانع
القديم وهو متأخر عن صاحبه قطعاً *

(نص) وما العلة الشرعية وما انما كثيرة ذكرها الردوي في المخرج
عدال هي السبب والادارة والاعى والما ندعي وابعدت واحسن والحدس به دليل
والمتنفي والموجب واثر وقد في التحرير هي الامامة والمعرف عند اصحابنا
والاكثر لا يؤثر فيه وقد الفوضى في مختصر تحرير هي مجرد نعمة وعممة
نصها اشارع دليلاً على الحكم انتهى. ومن شرطها ان تكون معدة من محل
انص الى غيره كالاسكار والكين والورن وعلوم من نعمة بالخاصة وهي مالا
توجد في غير محل النفس كالتسمية في المدين من هذا محض بما قصر عليه
اذا علم هذا فيعلم ان احكم فديتحاف عن امة وتخلقه عهده يعود الى قسام *

(نص) ومنها ما لم استندوه عن قاعدة انص كالحجامة في قول احد
على العاقلة مع العلم باحتصاص كل امرئ صفة منية منه لونه عالي (ولا
تزر واخرة وراخري) وكذا الجواب مع ترقى اصراف من ان المحتاب
هنا مع ان نفس الاحراء سلة لاحتجاب التل في صمان المتيت وكان في ذلك
ان يضمن ان اصراف بمنه هذا لا من سمة تيماس لثبوتها قطعاً بنص الشارع
ومناسبة العمل ولا يرم استند الاحتراس عليه بالعب كل امرئ مختص انفسه
حماية نفسه الا في دية الخطأ وتماز الاجراسية يخاب التل في صمان التل في الا في
المصرات لانه لا يخفى لا احترا عمورد مع وهذا ليس كديث وان كانت امة منطوقة
كورود اعراي سلة الزما الى كل قو وكل مذهب بالانص ودخصيص العلم الى عن

المصدرين وزودت على ما يجب خاصة بما

(والتام) ن قولنا هذا الحكم منبني عن قاعدة ليس و خارج
عن التباس أو تمت على خلاف قياس المراد به انه مجرد عن مراعاة لمصلحة
حتى خالف قياس وانما سر ابداه به عن مباشرة مصلحة أو كمال و حسن من
مضالح بمقتضى على حجة لا يتجسد اشترعي فمن ذلك ان قياس يقتضي عدم
مع المعلوم و خارج ذلك في العلم والاحارة توعية و تدبيراً على المتكلمين و منه
ان التباس اركان واحد يصح حجة منه و حواص في دية الخدم و من الحلبي
وخرجت منه لكثرة وقوع استغفار من الخلاء ٥

(ثاني انقضائه) وهو يخاف العلة لا لخلل فيها بل لمعارضه علة أخرى أخص كل مال من ادم علة روق الولد فينقض عليه بولد المورور بانه وهو من نزع مرة على انها حرة باربعة مئة هذا الولد حر مع انك انه امة بعد تخلف حكم العلة في دعوى المستند هذا الولد وان كان حراً حكمه هو رقيق في دعوى بدلية وحبوب قيمته في بيه لبيد امة بالوارث في حقه حاصل تقدير ما وحت قيمه إذا حر لا يصح تسمية في وورود هذا النوع عصاً خلاف بين أصحابنا فذهب افاضى أبو يعنى ورو الحنابلة وكنز أئمة المالكية لا تدع مدعى ويكون حجة في غير ما حص من ادم وصادق ورو بطل أى به يمدح متعلفاً وقت الموتى يمدح في علة مستطه إذا مدح أو موت شرط ولا يمدح في المنصوصة قد طوى في تحريمه الا انه لا يمدح بغيره بالتحقق لا يمدح

(٢٠٠) تخت الحكم بتواضع من شرط لا لحمل في ركن مائة كقولنا
البيع على علة، وقد وقع بذلك المثل في من الحار عبيد من مع الموقوف والمروني
وأم الولد فقد حصص له فيه ولا يعد الملك فيقال لم تحلف لإفادة البيع الملك
لأنه ليس علة لأدائه من كونه من حصاد مملوك كقولنا سرقة سلة التطلع
وود وحديث في انشاء بينة من سرقة لصي أو سرقة دون انصاف أو سرقة
من غير حرر لها من موجب التطلع فيقال ليس ذلك لكون المعرفة ليست علة
من هوان العلة قطع في لصي، ووات شرطه في دون التصاب ومن غير الحرز

وهذا وأما لا يصدق لعلنا لأن تأثير العلة يتوقف على وجود شروطها وانتفاء
 موانعها وهذا منه وهل تكلف العمل والمستدل على ثبوت الحكم بوجوده على
 الاحتراز من هذا كل يقول مثلاً بيع صدر من هه وصادق بجهة واستجمع شروطه
 وقد عرفت أو المكلف مرق هذا كما لا من حرر منه لاشبهة به موجب قطعه
 هذا فيه خلاف بين علماء من أجله سبل الخطب والاولى الاحتراز عنه لانه جمع
 للكلام وألقى للتشريع وتبدده وأمع به من أن يصير مثبته وما سوى ذلك من
 حذف حكم العلة في الآية الثالثة فهو انقض للعللة وأما المعدول به عن القياس
 فلا يحل من أن تفهم عنه أولاً فإن صحت العلة فيه الحق به ما في مساه كقياس
 عربية العيب على عربية الرطب فيما دون حصة وسيادة حصة وممة وهي الرخصة
 للناس ولتورمة عليهم ما احتاجوا إليه وكقياس كل ما في الحرامات على كل
 ما في الضرورة من جامع استثناء من ذلك ويحسن عليه لمكره على كما لا
 في معنى انصطر الى المعنى من جامع المذكور وهو لم تفهم علة المدلول عن القياس
 لم يلحق به غيره وذلك كتحصيل في برده بانه دعي حصة من المرق الاصلية
 فقال له رول الله ﷺ هي خير سكنيت ولا تحري حديثه لاحد منكم ولا حديث
 في الصحيحين ورواه أبو داود والبيهقي والترمذي وصححه وكشاده حرمة
 حديث اشعري رسول الله ﷺ فرسا من اعراب ولم يكن يدينه أحد ثم حجب
 الاعراب اسمع يشهد به حرمة من ثاب وحده فحار رسول الله ﷺ
 شهادته فحمل شهادته اثنتين من التحصيلات مما لا يفهم معناها فلا يلحق
 بها غير من حسن بها وكذا غرق بين قول النكلام والجارية لما لم يقل الفرق
 بينهما بل يلحق بهما كقولهم صغار اسنانهم وبناتها
 (فصل) لا يشترط ان تكون لغة أمراً ثبوتاً بل يجوز أن يكون أمراً
 عدمياً وهي كونه صفة أو سماً أو حكم كقولنا ليس بمكبل ولا يجوز ولا محرم
 فيه انماض وهذا لا يجوز به ولا يجوز دونه وبحو ذلك خلافاً عن الشافعية
 حيث قالوا لا يجوز وبحور تعين الحكم بغيره فلا يتمتع أن يحل الناس
 والبول علان لتخصيص الوصوه وهذا قد تم الكلام على شروط العلة ونتم الكلام
 على شروط أركان القياس الواردة والمشرع في بيان ما يصدق لقياس بيان حسب

الامكان فتقول *

(نصل) مفسدات انقياس وجوه (أحدها) أن لا يكون الحكم معطلاً في نفس الامر فيكون القياس قد علل بما ليس بعلة كمن زعم أن علة الاشتباس طعم الحر وهو أنه لشدة حرارته ودسمه رخ للجوف والصحيح المشهور أن ذلك بعد (النس) أن يجرى القياس علة الحكم عند الله في الاصل مثل أن يسقط أن علة الربا في اثره يطعم ويحقق به الضرورات وبشر المطعومات وتكون سلة في نفس الامر اسكيل أو الاقيان أو بالعكس (الثالث) أن يزيد في أوصاف العلة أو ينقص منها مثل أن يبيد الحدي به قبل عمد عدوان فتوجب القود بقول الحنفي فصحت من وصف العلة وصفاً وهو الآلة الصالحة السارية في ابدن فلا يصح الخلق انتقل به أو علل السلي بذي وقور الخصم زدت في أوصاف العلة وصفاً ليس منها وهو صلاحه الآلة وأما العلة هي التسلل الصمد العدول سقط بلحقه انتقل (رابع) أن يزعم وجود العلة في فرع وليست فيه مثل أن ليس في الخبير ونحوه مكياً فيحذفه في تحريم الربا أو يمكن مثل أن يظن أن الأمر موزون فيحذفه بالضرورة في سده تحريم الربا فجامع أنه ليس يمكن (خامس) أن يستدل على مصحح العلة بما ليس بدليل إلا يصح فلا يحل له انقياس وإن أصاب كما لو أصاب بغير الوجوه والحدس وأصاب العلة عند اشتباهها بدون اجتهاد ذكر هذا الفزالي *

(تنبيه) قد قدم أن فائدة انقياس الحقائق المسكوت عنه بالمنطوق وذلك الإلحاق على صريين منطوع به ومستوف والاول ضرر (أحدهم) أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم وهو يحوى الخطأ وهو مفهوم الموافقة وشرطه ما سبق في موضعه نحو أن يثبت شهادة ثمين فتدانة أولى وإذا لم تصح الإصححة ما عوراء فالعلاء أولى وهو بخلاف قولنا إذا ردت شهادة الفاسق وشهادة الكافر أولى بالرد وإذا وجدت الكثرة في قتل الخطأ ففي العمد لو أولى فانه مطلق لا مكان الفرق إذ بينهما جامع وهو مبادرة الذهن إلى آفة وادفع بالحكم وفرق وهو امكان الفرق بين الاصل والفرع (والثاني) أن يستوى الاصل والفرع في استحقاقهما وهما استهما له كقولنا سري العتق في العبد فلامه

مثله إذا تميزت كودة والأوتة في هذا الحكم ونحوه في عرف الشرع وبصرفه
إدخالهم وصفان طريدين كاسود والياض وإن كان الله كودة والأوتة تميز في
العرف في بعض الأحكام كولاية السكاح وانقضاء والشهادة وكتونناوت لحياض
في الشمس يحميه والربيت منه ولا أثر يحمي يكون هذا سببا وهذا ريثا لانه
فرق لبعض غير ماسد وطريق الخلق فيه من وجهين (أحدهما) أن يقال
لأفارق بين محل النزاع ومحل الاحتجاج ألا كذا وهو لا أثره فيجب استوائهما
في الحكم كما يقال لأفارق بين لعدو لامة في سرية انتفى وتصيب لحد لا
الذكورية ولا أنظره فيجب استوائهما في ذلك الموضع (ثاني) أن بين الجامع الذي
هو مناط الحكم في الأصل وهو نفس وجوده في الفرع حيث الحكم مثل أن
يكون ائمة في الأصل كذا وهي منهفة في فرع وجب استوائهما في الحكم وهذا
اسوع منهق على تسميته قيادها فيه خلافه ومن أمثلة الثاني أن يقال اسكر
عدة التحريم وهي موحودة في الأصل حيث التحريم فيه وإثبات المقدمة الأولى
بأن شرع سقط إذ هي وصية وإثباته فعل وأمره ولشرع وما عدا ماد كراهه
من الخلق يعزق الأولى والقياس في معنى الأصل هو محصور كالقيسة لشبهة
وهنا انتهى بيان أصناف الخلق عيسى فله أوطأ ولحكمه على أنه شرع لقي
ثبتها ائمة اشرعية يقول

مرجع منه الشرع إلى من أوجاهت بالادلة وتثبت العدة لكل منها على سبيل
البيد فان ثبتت بالنسب الذي هو لكتاب والسنة فمنه والانت بالاجماع فان لم يوجد في
الاستسقاط (فاما) إمامنا من وهو الدليل الثاني في نوعين (أحدهما) أن تكون العلة
مصرحاً بها أن يكون للعقد وصوغاً للتعليل ومشهوراً فيه في عرف الأمة كقوله تعالى
(هـ) فاعلموا أن رسول الله قد أتىكم بالحق والهدى والمنهج والهدى والمنهج والهدى والمنهج
وإن الرسل كذا لا يكون دولة بين الأسياء (مكة) أي بإحساناً مصرى انتهى هذه الجهات
لأن بداهة الأعيان قوماً بعد قوماً جهوت بعدة تلك الجهات الخجة إليه ولا يخ
من الأعيان موقع ضرورة وقس على ذلك أمته من انكسار ولستة كقوله
تعالى (فأنتم كنتم على ما كنتم) أي من لسيمة (وما حمى القلة
التي كنتم عليها إلا لنعم من يدع الرسول) أي ليعتصمهم بالقياد للانتقال من قبله

إلى قوله من صرف الفعل المذكور إلى مالا يصح أن يكون علة فهو محار ومعرف
ذلك بعدم الدليل على عدم صلاحية علة من أن يصح أن يفعل ما فعلت فيقول
أردت فلأرادة هنا لا تصلح لتعليل لأن العلة إنما هي المقضي الخارجي للفعل
والأرادة ليست معنى خارج عن الفعل فكل استعمال لها استعمالاً للفظ في غير
محلها فكأن محذوراً من قوله عليه السلام في الحرم الذي مات لا يقربوه شيئاً
فانه يثبت يوم القيامة ملياً وقوله في الزونة ما حصى به ليستحرم به رجس
ومثل هذا فقد أورد الخطاب هذا كله صريح في التعليل خصوصاً فيما لحقته الفاء نحو
فانه يثبت ملياً وقد ثبت هو من باب التبع والاعاء والعلاف لفظي لأن أبا
الخطاب يقول إن التعليل به صريح لأنه تاديبه إلى لدن غير توقف في عرف
اللغة وغيره من كونه يس نصريح أن حرف أن ليست موضوعاً للتعليل في الآية
الثاني من أن آية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الآية وأما في قوله من أن التعليل
على العلة بوصفه لها والآية يدل عليها بطريق الإلزام وهو أنواع (أحدهم) ذكر
الحكمة عقيب الوصف بالفاء كونه تعالى بـ وثبت عن أبيه من أن الذي ذكره
لنساء في الخبيص والسارق والسارقة فاعطوا وقوله عليه السلام من أحياناً أرضاً
فهي له فهداه أحكام ذكرت عقيب وصاف كاعاء الـ عيب الخبيص وقطع
السارق عقيب السارقة وذلك الأرض بعد الأحياء وهو عيب أن الوصف الذي
قبل الحكم علة وصاحب ثبوته إذا انفاء للتعيين فتعبد بتعيب الحكم الوصف وأما
سببه إذا الب ما ثبت الحكم عليه (ثانياً) ترتيب الحكم على الوصف
بصفة الحراء كقوله تعالى (ومن ينشأ الله مجل له مخرجاً) (ومن يتوكل على الله
فهو حسبه) أي تموا وتوكلوا لتعيب الحراء والشرط (ثالثاً) ذكر الحكم
حوالاً لمسؤول يفيد أن السؤال المذكور أو مصونه علة الجواب كقوله عليه
السلام والسلام في جواب قول الأعرابي وأنت آهلي في نهار رمضان أعقر رقة
لأن ذلك في معنى قوله حيث وأنت أهلك وعقر رقة (رابعاً) أن يذكر
الشارع مع الحكم سبباً لولا يخلل الحكم به لسكان ذكره لأغنياً يجب تبديل الحكم
بذلك لثبته المذكور معه لصيانة كلام الشارع عن الخو وهذا النوع قد بين *
(خامساً) أن يشترط في الوفاة عن أمر ظاهر ثم يذكر الحكم عقيبه

يبدل على التعديل كقوله عليه السلام «أشعر من مع الرطب» ثم قال «أبعض الرطب إذا
بعض قاروا به قار فلا إذن» فهذا استعماء على جهة تقريره كونه يتبع أداس وأيس
هذان باب الا تملأوا داءه كل عاقب أن الرطب به من أداس لو أو الرطوبة
الموجدة لربادته وقته

(ثانية) في مدد في الحروب التي لا ير محل السؤال كقول عمر رضي
الله عنه «أني قست وأصاخم فإني «أرأيت لو تصمضت» في ذلك الأمر
على الحسن والمعنى مشترك بين صورتي المسؤول به والمددول به طريق الفياس
إدلوله كمن كذبت خلا السؤالات عن جواب فكأنه قال «لعمري إن مسألة لا تصبر ولا
تفسد صومك لأم مقدمة شهوة الفرح كما في المصمضة مقدمة شهوة البطن»

«حاشا لمن يا كرعيب» الكلام وفي حاشا وفي حاشا وفي حاشا وفي حاشا وفي حاشا
في الحكم المذكور في بعض الكلام مطلق كقوله تعالى (إذا ودي للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر ربك وادعوا إلى معك أو قوله عليه السلام «لا يقضي
لنفسه وهو يصنع» قوله «والله» مع حاشا كونه ما ما أو حاشا عن
السعي لكان ذكره لا غيا وكذا قوله «والله» عن «تصمض» عند مضى كونه تصمض
احتجاب الأرجح وهو احتجاب لأصوات الأكره أو حاشا في الحكم لكان
ذكره لا يلبس السمع وعصار لا يسمع حاشا أو حاشا من معك وليس مانع إلا
ما فهم من سياق النص ومضمونه

(سندها) من الحكم بوصف «أشعر من مع الرطب» كونه أكره أكره وأن الحكم
ثم أن الوصف في هذه المواضع «أشعر من مع الرطب» كونه أكره أكره وأن الحكم
أنه يحسد أن الوصف على «أشعر من مع الرطب» كونه أكره أكره وأن الحكم
واشتد عليه كاشمل عن الجمعة الذي اشتد عليه ليع

(نص) وما ثبت «أشعر من مع الرطب» كونه أكره أكره وأن الحكم
بوصف عن اشتد عليه «أشعر من مع الرطب» كونه أكره أكره وأن الحكم
الأدب فياس وكقولهم «أشعر من مع الرطب» كونه أكره أكره وأن الحكم
تلف ليعين يد «أشعر من مع الرطب» كونه أكره أكره وأن الحكم
في الوصف الجامع وهو «أشعر من مع الرطب» كونه أكره أكره وأن الحكم

تُرت في التندم في الارث، جَاءَ مَكْدَا في السَّكَّاحِ، والصَّوْرُ ثَرٌ في ثبوت لولاية
على لِبَكْرٍ مَكْدَا على الثَّيْبِ، ثم اعلم أنه اذا قس المستند على علة اجتماعية فينبغي
للمعترض المطالبة بتأثير تلك العلة في الاصل ولا في الفرع لان تأثيرها في الاصل
ثابت بالاتِّحَادِ وفي الفرع لا طرأدها في كل قياس فينتشر ذلك كلامه اذ ما من قياس
الا ويتجه عليه سؤال المطالبة بتأثير الوصف في الفرع *

(فصل) وأما اثبات ائمة الاستدلال فهو على نوع (أولها) انتمائها بالنسبة
وهي أن يقتصر بالحكمة وصف مناسب ونسبى نصا بالاحاطة واستخراجها؛ حتى
تخرج الحائط وقد سبق مثله في سيرة موضع. قال العلامة بحمد الدين العوفي رحمه
الله تعالى قلت قد اختلف في تعريف المناسبات واستقصاء ادول فيه من المهمات
لان عليه مدار الشريعة بل مدار الوجود اذ لا موجد الا وهو علي وعلى اساسه
العقليات لكن أنواع المناسبات تتفاوت في العموم والخصوص والاعتداء والظهور فما
حببت مناسبة صمى معنلا يقول ينبغي في مختصره المناسبات ما يتوقع المصلحة عقبيه
أي ما إذا وحده أو صمى ضرورة العقل السليم كون ذلك الوصف سببا مناسباً أي
مصلحة من المصالح لرباط من لروابط العينية بين تلك المصلحة وذلك الوصف
قال ومثله أنه إذا قيل المسكر حرام أدرك العقل أن تحريم المسكر مفصلاً الى مصلحة
وهي حفظ العقول من الاضطراب واذا قيل القصاص مشروع أدرك العقل أن
شرعية القصاص صفت من الى مصلحة وهي حفظ الدماء وأمثلة كثيرة ظاهرة
ولما قلت ما يتوقع المصلحة عقبيه رابط على حد ما من لست الذي هو انتماء فان
المناسب ههنا مستعار ومشق من ذلك ولا شك أن المتماثلين في باب المناسبات
كالأخوين وأبي العم ومحو ذلك إنما كانا متماثلين لمعي رابط بينهما وهو القرابة
فكذلك الوصف المناسب ههنا لا بد وان يكون بينه وبين ما يناسبه من المصلحة
رابط عقلي وهو كون الوصف صالحاً للاتصال الى تلك المصلحة عقلاً اه فقد علم أن
الوصف المناسب هو ما يتوقع المصلحة منه رابط عقلي ولا يتبركوه مدخل للحكمة
كقولنا السمر منشأ المشقة المصلحة للفرح والفرح منشأ الفسدة وهي تقويت لغرض
والرأى منشأ الفسدة وهو تضييع الاسباب والحقائق العار فهذه الاوصاف يشأ عنها
الحكم التي تنتج الاوصاف لاجلها بل الاشارة الاعم من ذلك هو دكان منشأ

للعلمة كما تقدم أو كالوصف معرفة الحكمة ودلائلها كما قولنا مسكح أو ابيع
لصدر من الأهل في الغل يناسب الصحة أي يد على أن الانتفاع بالبيع والحاجة
اقتضت جعل البيع سببا لتحصيل الانتفاع بواسطة الصحة أو كان يظهر عند
الوصف وينشأ عنه ولم يد عليه كشكر اسماء المناسبة للزيادة منها فالتشكر
هو الوصف المناسب وزيادة السعة هي الحكمة ووجوب التشكر هو الحكم
وهذه الأمثلة قريبة والمطابقة التي أنشأ الحكم إلى مصلحة علل بالوصف المشتمل
عليها ثم لا يعتبر تأثيره وهو أقصاؤه لحكم المناسبة لترب الحكم عليه بقسم
إلى أقسام (أحدها) المؤثر وهو مظهر تأثيره في عين الحكم أو جنسه بقص
أو إجماع كقولنا سقطت الصلاة عن الحرة الخائض بالنس والاحجام شعبة لتشكر
لأن الصلاة تكرر ولو وجب قصاؤها لشي عينا ذلك ضد ظهر تأثير المنة
المذكورة في أصل الصلاة والاجتماع وكما جعلت بئس أكر بالنس ولا
يضر هذا التسم طهور مؤثر آخر معه في الأصل وهو ما ذكره ذلك كالمسند
والخائض والمرتدة بعد سماع وطأ بالأسباب الثلاثة الخيصة والعدة والردة ولو
أرد أن يقيس الأمة على الحرة في ذلك بأحد الأوصاف المذكورة صح وكان من
باب المسبب المؤثر بتقدير أن لا يكون الأصل شاملا لها (الثاني) الملائم وهو مظهر
تأثيره في جنس الحكم كقولنا الأخ من الأوين ممد في ولاية أسكح
قياسا على تقديمه في الأرض فالوصف الذي هو الأخوة في الأصل والفرع محدد
بموضع والحكم الذي هو الولاية في الأرض محدد بالجنس بالبنوع فهذا وصف
أثره في جنس الحكم وهو جنس التقدم بين الأخوة أثرت في من التقدم
ومن هذا النوع عكس وانعكس وهو ما أثر حده في عين الحكم كقولنا سقطت
أصله عن الخائض لأجل المشقة قياسا على أنسافر فقد أثر جنس المشقة في
عين السقوط ومنه أيضا مظهر تأثير حده في جنس الحكم كالحاق بعض
الأحكام ببعض مجامع المناسبة للصحة المطلقة كالحاق شارب الخمر بالنذوق
في حده ثمانين كما قال علي رضي الله عنه «أراه إذا سكر هدي وإذا هني أقرى
فأرى عليه حد ليعري» فالحده مطابق للمناسبة ومطلق المنة وهذا النوع مما يعص
الاصوليين الملائم ومما يعضد بالمرتب وقيل هذا هو الملائم وما وراءه مؤثر وقيل

المردأوى في الحرر رتبة ترتيب الحكم على الوصف بعد أن اعتبر أصل أو
أو اجتماع أو اعتبار عينه في حسن الحكم أو بالعكس أو حصة في حسن الحكم أو باللام
وهو حجة عند المعظم إلا فاعرب وهو حجة ومعه أو الحجاب والحقيقة تنهي
تفرق بينهما ثم قال وإن اعتبر لشرع حصة يعيد في حسن الحكم ثم لا ملائم
ولا ثم لا عرب معه المهور أو مرسى تحت العاقبة كالحجب بصوم على وطلق
قادر في رمضان وهو مردود انعقاد المرسى أدنى من حجة عند لا كقول
في إبداعات وقار ملك حجة وذكره صحبه وقول الأمر إلى شرد كون مصلحة
ضرورية قضية كغيره كغيره علم وليس هذه من لا اعتباره فهو حق قطعاً ومعنى
كلام أبو مرقس وأبو حنبل وأبو حنبل في غير المسمى حجة وقيل لا يثبت في الموزونة
منها ما انتهى في أصل الحجة مراتب فاعرب في الوصف كونه وصفاً ثم مناطاً
مصلحة خاصة وفي الحكم كونه حكماً واحداً ونحوه ثم عبادة ثم صلاة ثم طهراً
وتأثير الأحسن في الأحسن أقوى وتأثير الأعم في الأسم بعده وتأثير الأحسن
في الأعم وعكسه وأما هذا طريق سهر الاحسن مالمية والمتميزة والأصناف
السائلة للأحكام والأوصاف من المناسب وبغيره فلا يكره من نوع من المفسدة
والمفسدة حسن لا والاحوة نوع من الأوصاف وينبغي في أمثاله نوع من
الأحكام فهو تأثير نوع في نوع (نوع الشيء) من أنواع أثبت العلة بالاستقبط
أثبتها بالمعبر والعصم فالأصل أن كل علة علل بها الحكم بالاجتماع
إلا واحدة اثنين ومعنى ذلك أن الاستدلال بالقياس إذا أراد أن يبين علة
الأصل بالقياس عليه كذا يلحق به فرع القيس وأردس بين العلة بالسبب
والقياس ذكر كل علة على ما حكم الأصل ثم دلل على صحة ذلك في بحارها
فبينهم المصين فثبت الحكم في المخرج والعصم من أن يكون علة الزيادة في البر
ونحوه إما السبب وإما المصم وإما موقوف وهذه أمال كتاباً بإطاعة إلا الأولى منها
وهي لتكليف إن كان حسب أو حسباً أو لا تطلع من كان شاعياً والأقوت إن كان
ما لم يكن فيتمين بالمثل ويلحق الأثر والبدرة ونحو ذلك بمجموع السبب ويقوم السبب
على مطلقاً ما نظره ما ينتقاه أنه صام مؤثراً وعدم مناسبة أو غير ذلك
بحسب الامكان والاتفاق وبشروط صحة سبب مؤثرها (أحدها) أن يكون الحكم

في الأصل معللاً إذ لو كان تعديلاً لامتنع لبيان عيه (ثاني) أن يكون محمداً على
 تعليله كما قاله أبو الخطاب إذ تقدير أن يكون مختصاً في نصيبه فالحصم الزمان
 التعبد فيه فيقتل القياس وقال غيره هذا الشرط بالنسبة إلى المختص لأنه لا حصر
 فيه إلا باجماع الأمة إذ مدونه له أن يديم العبد في الأصل ويضد كل علة على
 اختصاصه بخلاف ما إذا كان المستند متافراً وخصه مسبقاً في مذهب ذي مذهب فإنه
 حيثئذ تنكفيه مواصفة الحضم على التعليل وهو يقتضي الاجماع عليه من الأمة لأنه
 ليس يصدد سلباً بالاحكام (ثالث) أن يكون حصره حاصراً لجميع الماهيات إذ لو
 لم يكن حصره حاصراً لم يفي وصف هو ائمة في نفس الامر لم يذكره فيجمع خطأ
 في القياس ولا يصح السبر *

وطرق ثبوت حصر - - من وجهين (أحدهما) مواصفة الحضم على
 المحصور العلة فيما ذكره استدلال (ثاني) أن يعجز الحضم عن إظهار وصف زائد
 على ما ذكره المستدل فإدناهم أحد الأمرين وجب على الحضم الإعراض عما تسلم
 المحصر فيخصص بمصود المستدل أو إظهار ما عند المعارض من الأوصاف البرائة
 على ما ذكره استدلال لينتصر فيه به - ولا يسع قول المعارض عندي وصف
 رائد لكي لا أدكره لأنه حيثئذ إما صادق فيكون كائن علم دعت الحاجة إليه
 ويفسق بذلك أو كاذب فلا يعول على قوله ويبرمه المحصر وإدناهم الحضم المعارض
 وصفا رائد على ما ذكره استدلال أنه صاحب الاستدلال أن يعرض في ذلك الوصف
 فيصدده ويبين عدم اعتباره وله إلى ذلك طرعا (أحدهما) أن يبين بقاء الحكمة
 مع عدمه في بعض الصور مثل أن يقول الحليل أو شاعري يصح ما أن يجدلانه
 زمان واحد من عقل مسم غير منه فيصح قياساً على الحر فيقول الحميم أنت
 ما ذكرت أوصاف ائمة في الأصل فقط وركبت وصف آخر وهو الحرية هو
 مفقود في أميد وحيثئذ لا يصح القياس فيقول المستند وصف الحرية مالم يلبس
 بأدق له فإن ما به صحح بانفق مع عدم الحرية بمصار وصفا لا عيا لا يبره في
 ائمة (الثاني) أن يبين ككون الوصف الرائد وصفا طردياً أي لم يلتفت انشراح
 إليه ومع عدم من تصرفه كالطول ولتصرف والد كورة والادوية مثله ما لو قال استدلال
 يسري أمسي في الأئمة قياساً على العبد محمداً الرق إذ لا علة غيره عملاً بالسبر

فقال اعترض المدكورية وصف رائد معتبر في الاصل لان العدد اذا اكل علقه
بالسرابة حصل منه ما لا يحصل من الامة من ثأته بالحكم والامامة وأنواع الولايات
ولا يلزم من ثبوت الدراية في الاكل ثبوته في غيره فيقول المستدل ما ذكرت
من الفرق مناسب غير ما لم نر الشرع اعبر به كدورية والابونية في باب العتق
فيكون ذلك على خلاف مذهبنا فيكون وصفا عرديا في طاهر الامر ولا
يكفي المستدل في إفساد الوصف الذي شرره المعترض في بين كونه مذهبنا ان
يوجد بدون الحكم لان الوصف المذكور يجوز أن يكون حرة علة أو شرعا
لما فلا يستقل بالحكم ولا يلزم من عدم استتلاله صحة علة المستدل بدوته ولو
قال المستدل ان الرأى في الكيل معارضة المعترض بالطعم فقصه المستدل
أو غيره من بطعمه ولا ريب فيه لم يكفه ذلك في طلاق كونه انطام علة لحوار أن
يكون حرة علة الرأى ان تكون العلة مجموع الكيل والطعم أو بشرط فربما تكون
علة الرأى الكيل بشرط أن يكون المستحيل مطلقا وما وجد لا يلزم من طلاق
كون الطعم علة ما قلناه أن يكون الكيل علة صحيحة لحوار أن يكون انطام
حررها وشرطها والفرق بين الدس وبين بقاء الحكم مع صدق الوصف حيث
كان مبطالا له دون انحصار هو ان بناء الحكم مع عدم الوصف يد على انه غير
مؤثر ولا يمتنع في الحكم علة ولا حرة علة ولا شرطا اذ لو اعتبر فيه باحد
هذه الوجوه لما وجد بدوته خلافا وحود الوصف بدون الحكم فانه لا يدل
على عدم اعتبارها في الحكم وحده من الوجوه (وأيضا) لا يفسد الوصف الذي
أبداه المعترض حول المستدل ان أعز بعد البحث على مناسبة عليك أي المستدل
ببعض الكلام ان وقف المستدل واداهن خصمها عني فساد علة غيرهما في
الحكم المتعارف به ثم أفسد أحدهما علة الآخر من أن يعق الحنبلي وأشاهي
على أن ما عدا الكيل والطعم علة فائدة ثم نفس الشامي علة الكيل ما لا
إد هو ممكن ولا ريب فيه في كون ذلك مصححا لعله ان قص قولان فقال بعض
المشككين يكون ذلك مصححا وصحيح في الروضة وغيرها خلاف هذا *

(تنوع ذلك) من أنواع اثبات العلة بالاستدلال بانها بالدرج وهو ترتيب
حكم على وصف وجودا وعندما ويقيد العلة بظهور صحاحها وشاوية

والماكية وعض الحبة وقيل قطعاً ثم انه قد يكون في محل واحد كالاسكار في
 العصور فان العصور قل أن يوجد الاسكار كان حلالاً وما حدث الاسكار حرم ما
 ران الاسكار وصار حلالاً صار حلالاً فدار لتعريم مع الاسكار وجوداً وعندما وإما
 في محبين كالعلم في محريم ثم ما قام له وحد الطعم في الفصح كان دويلاً ما يوجد
 في الحرر مثلاً في نكي دويلاً فدار حريان ثم ما مع الطعم وهذا المثال انه يجري على
 قول من يقول إن علة الربا تضعم وكفولهم في وجوب الركاة في حلى الاستعير
 المباح العلة الموحدة للركاة في كل من استقر كونه أحد المحررين لأن وجوب
 اركاة دار مع كونه أحد محروس ولا ركاة به . قال لطوفى يمكن الدوران في
 صورة أقوى منه في صورتين على ما هو مدرك ضرورة أو بصراً طاهر أتمنى *
 وبعرق بينه وبين الطرد ان الطرد عبارة عن المنارة في لوجود دون العدم
 والدوران عبارة عن المنارة في الوجود والعدم ولا يبا الصرق الدالة على صحة
 العلة أحداً بين العارقي المفسدة التي لا تدل على صحتها وذلك في مورد *

(أولها) اطراد العلة لا يبدل على صحتها لأن معنى طرادها سلامتها
 عن الفسخ وهو بعض مفسداتها أو سلامتها عن مفسد واحد لا ينبغي إطلاقها
 بمفسد آخر ككونها قاصرة أو سلبية أو طردية غير مناسبة عند من لا يرى
 التحويل بذلك *

(ثانيها) الاستدلال على صحتها ما تقرر الحكم وهذا فاسد أيضاً لأن الحكم
 يفترق عما يلازم العلة وليس العلة كافتراق محرم الحر ولو لم يطعمها وبيعها وأما
 العلة الاسكار *

(ثالثها) ما ذكره اسرالي وهو اطرادها واسكاراً وهذا مسمى على أن الدوران
 لا يبدل العلية وهذا ممنوع إذ التحقيق انه يقيد العلية *

(رابعها) إذا كان الوصف المصلحة المناسب يستلزم أو يتضمن فساد
 مساوية لمصلحته أو راجحة عليها فعلى التوقف والتعير والمجد وان الحورى
 والرازي والبيضاوى لم تنضم مناسبتهم . وقال الآمدي وأبانه تنجيم واختار الاول
 لأن معارضة ضد اشياء لا تبطل حقيقته وكذلك المسفدة إذا عارضت المصلحة
 لا تبطل حقيقته نعم قد نحى أثرها ومنع اعتبارها بالعرض إذا ساوتها أو رجحت

عليها كما تقدم في مباحث الادب صلاح والمصلحة المرسلة ومن أمثلة ذلك أن يقال
في القمار به نفع وهو تكثير امان وهو مقصود وهي أكل مال الغير بالباطل وهو
تجارة محرمة كالربا فان مثل هذا تابع به المصلحة *

(نصل) وأما قياس الشبه وسماه كثير من أصحابنا بنيت احده بالثبوت وهو
من جهة مسائل لينة وعرفوه بأنه تردد بين تعيين شبهة باحد هما في الاوصاف
أكثر من الآخر فالخاق الفرع أحد الاصلين الذي شبهه به أكثر هو قياس
الشبه ولا يكون أصلين هذا الفرع حتى يكون فيه مماثل كل منهما (مثال) ذلك
المذبي فإنه يتردد بين البول والتي من قال شحسته قال هو خارج من الفرج
لا ينفق منه الولد ولا يحب العمل به أشبه البول ومن قال بطهارته قال هو خارج
عنائه لشهوته وجرح أعضائه وشبهه إلى * وأعلم بك اذا وقعت وقع الخلاف من
الاحكام الشرعية وحدها دالة إلى قاعدة قياس الشبه وذلك مسائل الخلاف تجد
عالمها واسطة بين طرفين نزع إلى كل واحد منهما نصرت من الشبه فيجوزهم أقوى
الشبهين إليه فان وقع في ذلك راجع فليس في هذه القاعدة بل في أي الشرطين
شبههما حتى يلحق به ويصح استمسك بقياس الشبه لانه يثير العمل وذهب
إفاضة أو يميل إلى انه لا يصح استمسك به وإذا صح ذلك فاعتبر فيه الشبه
الحكمي كان يقال شبه العبد بالبرية في كونهما مملوكين واستمسك الأمر حكمي
ولا يبرر على الصحيح الشبه الحقيقي كان يعد شبه العبد بالحر في كونهما آدميين
وهو وصف حقيقي ولا يطرأ أيضاً إلى ما يبدل على العمل به مماط الحكم مذهب
كان يقال ما سطر في التمسك بالخلوقة من لونا وحدها من حيث الحقيقة استه
لها خالف من مائه ومن حيث الحكم أجنية منه لكونها لائزته ولا يبرر
ولا يولاه في نكاح ولا مان ومعد صدمها ويعمل به ويطلع بسرقة ما لم يصح
الحصاهها بدنه في النكاح في محرم نكاحه عنه نظراً إلى المعنى الحقيقي وهو
كونها من مائه ولشأنها المانها بالاجنية في ما احتأله طرأ إلى المعنى الحكمي وهو
انها آثار الولد بينهما شرعاً فقد صار كل من الفريقين إلى اعتبار بوصف الذي
عليه على طه انه مماط الحكم في الاصل والحق ان هذا اسرع معتبر لال لعل
واحب الاتباع وهو غير لازم أبداً للشبه حكم ولا للشبه حقيقة بل يختلف

ما خلاصه خبره بعد من خبره كل واحد منهما تارة ولا يرمه تارة أخرى لكن لا يصار إلى قياس الشبه مع إمكان قياس العلة احكاماً من المقتضى والتفريق احكاماً من عدم إمكان قياس العلة كان قياس شبه حجة مدعى وعندنا شاعرية»
 (فصل) اعلم اننا من من حيث التأثير والاساسة وعدمه يعبر عن النسب والشبهى والتفريق كما هو من حيث لصرح بالعلمة وعدمها ينسب إلى قياس العلة وقياس الدلالة والقياس في معنى الاصل قياس العلة هو الجمع بين الاصل والامر مع العلمة كالجمع بين المدد وحر مله الاسكار والقياس في معنى الاصل هو ما لا فرق فيه بين الاصل والامر مع كون المدد وحر مله الاسكار والقياس الماء الذي صب فيه لون من لوان على الماء الذي فيه شخص (وما) نسي قياس الأمة على المدد في سرية اعتق الماء وحر مله كورة ضمن ان هذا القياس ينسب إلى قسطنطين كاد كونه ولى حتى كسب إسماعيل الملاقى إلى حر مله على اذنته إلى حره شائع كقياس قوه يدك خاص على قوه حدث أو شئت أو رعت طلق لان هذا حره وهذا حره د مرق في هذا يحمل تأثير من اجرة الشائع حمل محلاً للحكم الشرعى كابع وارعه فلا يمدح ان يكون محلاً للملاقى خلاف المعين بخلاف الفرق في التسم الاو قل يرمه لا يصر (وما قياس الدلالة) وهو الجمع بين الاصل والامر مع بدل العلمة كقوله في دار بكرها ترويحها كنة وحر ترويحها صاحبها كالصبرة لان حور ترويحها كنة مد على ع اعتبر رصاها اذ لو اعتبر رصاها لا اعتبر رصاها الدال عليه لكن اعتقها لم يهر قبل على رصاها لا اعتبر وادانم يعتبر رصاها ح ترويحها وان سجدت د من يعتبر رصاها في امر لا فرق بين وقوع الامر على وقع احد رة و ح كنة كارة ما يصر رصاها في الملاقى حار عدمه في حها يستمرارها على ككاح ووجوده يقطع سكاحها به فقد جمع في هذا القياس بين الصبرة والسكر الكبيرة دليل عدم اعتبار رصاها وهو ترويحها ما كتيبن فهو قياس دلالة لذلك وهذا سوع قال له الاستدلال بالحكم على امة ترويحها الدلالة نوع آخر وهو الاستدلال باحد أثرى المؤثر على الآخر كمولنا الفطع والفرم يجتمعان على لمارق اذا سرق عينا فاب في ده قطع و عزم قيمها لانها بين محب ردها مع صانها فوجب صحتها مع قوتها

كالنصب لان وجوب ردها مع عاينها دل على وجود علة وجوب الرداد الواجب
لا بد له من علة والعيان عند لسف رد لها من حيث انبي وتلك العلة تاسه وقد
طر اعتبارها في الاصل وهو المصوب والعلة في ذلك كله اقامة صدر رد الحق او بدله الي
مستحقه والحكمة في قياس ابدلانه نورة يكون استدلالا باثر العلة المفرد عليها بلا
واسطة كم في قسم دور وتارة بسبب ما حد أثرها عليها واسطة الاثر الآخر
(تبيين) كتاب لعلة الشرعية فمارة حاراً تكون وصفا عارضا كاشدة في الحر
هي علة التحريم وهي وصف عارض لا عارض للمصير بعد ان لم يكن وحاراً
تكون وصفا لازماً كالقدية في الذهب والفضة وكالصر وأن تكون معاً كالقتل
والسرقة في تعيل النصاص والمطلع وأن تكون حكماً شرعياً نحو محرم الحر فلا
يصح بيعها كالبية قائمة الخاسمة بينهما التحريم وهو حكم شرعي على به حكم شرعي
وهو فساد البيع وأن تكون وصفا مبرداً كقولنا في الواط را فوجب احد
كوطء المرأة وأن تكون وصفاً ركياً كقولنا قتل عمداً فوجب مدها
كالقتل فائمة مركبة من ثلاثة وصف وأن تكون وصفاً متأسماً كالقتل والسرقة
والغزو والردة والسكر لا حكاماً ووصفاً غير مناسب كالردة وأكل لحم الجوز
ومس امرح مع ندم لشهوة ابدن الوضوء ووصفاً حودياً كقولنا حاز بيعة فجار
رهنه ووصفاً عدياً كقولنا لا يجوز بيعة فلا يجوز رهنه وحاراً أن تكون املة في
غير محل حكمها كتحريم سكاح الامة املة رق بولد فان رق ابوه وصف قائم
به أو معي اصافي بيته وبين سيده وتحريم سكاح الامة وصف قائم باله كسكاح
مع اصافي اليه وهو يجوز لتليل الحكم بمحلله كحاييل تحريم الحر يكونه حرراً وعلان
الزاني في البر يكونه راء والماصل أن العلة يجوز أن تكون مركبة من أوصاف
لا تنحصر خلافاً من حصرها في جهة أو مة وعلم أن الديان يجري في الاسباب
والكفارات والحدود كآيات كون الواط سبباً للحد فبأعلى الزمان ثم العلم أن اسمي
علي فسمي أصلي وهو ما تقدمه ثبوت كفي صلاة سادة وفي صوم شهر غير
رمضان فهذا يجري فيه قياس الدلالة وهو الاستدلال بما حكم شيء على اتقائه
عن مثله ولا يجري فيه قياس العلة والثاني لعمى اطاري كبراة ادمه من الدين
بعد نموته قياً فهذا يجري فيه القياس قياس الاستدلال وقياس العلة (مثال) الاول

أن يقال من خواص راء الدمة من انفس أن لا يطلب صد أدائه ولا يرجع الى الحاكم ولا يحس به وكل هذه الخواص موجودة عند على وجود براءة الدمة (ومثال ذلك أن يقال راء الدمة من دين الأدي أدؤه والعبادات هي دين الله عز وجل فليكن أدؤها عبادة البراءة منها *)

(فصل في الاستدلال الواردة على القياس)

الاستدلال في هذا المقام مراد من أحد شيئين (أحدهما) كونها من مسيد يقصد معرفة الحكم كالحال كما رد عليه (والثاني) كونها من مد يد يد قطع خصمه وردده به وأكثر المصنفين في أصول الفقه يد كروا هذه الاستدلال في كذا ثم منهم من استعرض تركها بأنها ليست من مباحث الأصول وإنما هي كالملاوة عليه وإن موضع ذكرها من الجدل وهذا اعتدال الفرائي في المصنف ومنه من ذكرها لا ٤ من مكملات انه اس اندي هو من أصول الفقه ومكمل الذي من ذلك انتهى ولهم استدلال أكثر قوم من ذكر المعلق و البرية والاحكام الكلامية لاها من مواده ومكملاته وعن ذكرها هنا انما للعائدة وتكميلا لمقصودهم *

اختلف في عدد هذه الاستدلال المعبر عنها بالادواح فقال موق اندين المتقدم في كتابه روضة الباطر وحة المناظر قال من أهل العلم بتوجه على القياس انما عشرة أو اهدا كلامه وعددها ابن مفلح في أصوله وابن الخياط خمسة وعشرين ونحن نذكر في كتابنا هذه تلك موق الدين والاكثر في عددها واليك ايدي (أوها) الاستدلال وهو حلية نفقوادح كطبيعة الجيش لانه انقدم على كل اعتراض وحقيقته طلب دعي عطف مستند لاجاله أو عرائنه لا لا يسمع اذا كان في ذلك العطف اجمل أو عراية والا فهو تعس معوت بعائدة المناظرة اذ يأتي في كل لفظ بفسر به انظر ويتسلسل وعلى المعترض بيان احواله (مثاله) أن قول المستدل المطلقة تعند لا اقراء يقال له الاقراء لفظ يحمل بمحمل الجيش والظهور هي امسعين تقي فاذا قال اعني الجيش أو عني الظاهر احيب حيث يحسب ذلك من تسليم أو مع او بيان عرائنه فاما حيث الوضع فتأله في اركاب المعظم يا كل من صدده ان يقال ايل يرض فلا تحمل فريسته كالسيد أي الذئب فيقال لا ايل وما معني لم يرض وما القرية وما السيد

وأما من حيث الاصطلاح فإن ذكر في المعاصرات التسمية لفظ الدور أو التسلل
أو الهبوط أو السقوط أو غيره نحو أن يقال في شهود التسلل إذا رجعوا عن
الشهادة لا يحب المتخصص لأن وجوهه تخرج مبداء من عامة مقصوده فوجب أن
لا يثبت وما أشبه ذلك من اصطلاح المتكلمين وإنما يكون ذلك مما يعرف من
حال خصمه به يعرف ذلك (كما إذا كان خصمه عاوي بهذه الاصطلاحات فلا راحة
حينئذ بالنسبة إليه لأن الغرابة أمر سيئ لا أمر حقيقي ولا يبرم المقترض إذا
بين كون الخطأ محتملاً بيان تسمية الاحتمالات ولو أنه برعه قاروه متساويان
لأن التفاوت يستدعي ترجيحاً ممر والاصل عدم المرجح أمكان جيداً وقد عا
الترجمة أولاً وحجاب المستدل عن الاستسار إلى منع احتماله فلا جدوى وبيان
صهور الخطأ في مقصوده بقول من إيمانه أو عرفه أو فريته أو تفسيره أن يفسر
احتمال عر به ولو قال المستدل بغير ظهوره في أحد المعنيين دفعا للاسقاط وفيما
قصد به لعدم طوره في الآخر انما معنى ومنك كفى في الاصح بناء على الجار
أولى ولا يستدعي تفسيره كما لا يخفى عليه المفسر لعله *

(قائمة) نقل الطوفي عن صاحب كتاب الافصح في خلق الانسان مثالا
لطيفاً لهذا النوع فقال كما ذكر من اليهود ائهم سألوا النبي ﷺ عن الروح وهو
اعطى مشترك بين القرآن وحديث وعلمي ومنه قال في الروح وروح الانسان
الذي في يده يعطونه ذلك يعني إن قال لهم أرواح ملك قوا له في الروح
الانسان وقد روح الانسان قوا له هو ميت أو غيره من مسلمات الروح
علم السمكة فحاشهم بحجاب محض كقولهم بوله تعالى في الروح من أمر ربي
وهو يتقون اسميات رحمة ويبرها وهذا هو سبب الاختلاف في تسمية الروح
لا كون حقيقتهما غير معلومة بشر إذ تعددت فواضع الشرع على حقيقتهما
والحاصل أن سؤال اليهود عن الروح كان على سبيل المعاطلة لا على سبيل
الاحتياط *

(تأنيها) فساد الاعتبار وهو أن يكون التمسك بمخالفات النص والاختراع وسمي
هذا الاسم لأن اعتبار التمسك مع النص أو الاختراع بخلافه مع دليل أقوى منه
وهو اعتبار فساد وطم لا به وضع له في غيره وخصه (مثال) ما ذهب إليه الكتاب

صا فوسا سطر تبييت اية رمضال لانه مفروض ولا يصح بييه من النهار
 كالصا فيه. هذا فاسد الاعتبار خالفه من الكتاب وهو موه سالي (وانصحين
 واصالحات عدالله هم معتره وحرأ عطيا) فانه يدل على ان كل من صام يحصل
 له الاخر استقيم وذلك مسير للصحة وهذا قد صام فكون صومه صحيحا (ومثال)
 ما خاف سنة قوله لا يصح اسم في الحيوان لانه بعد مشتمل على المرر فلا
 يصح كاسم في المحطات ويقال هذا فاسد الاشارة خالفته ما روى عن النبي
 ﷺ انه رخص في الاسم (ومثال) ما خالف الاجماع في ان لا يجوز أن يدل
 روح وحته لانه يحرم الضر انبها خرم عمام كالأحذية فيدل له هذا فاسد
 الاعتبار لخالفته الاجماع السكوني. هو أن عيا سسل فاطمة ولم شكر عليه لقصة
 في قصة الشهرة فكان ذلك اجماعا فاذا اراد المستدل الخواب عن مساد الاعتد
 إما بانطس بعض كل قول في الصوم لا سلم ان الآفة تدل على صحة الصوم
 بدون تبييت الية لانه ملطسة فيذاهها حديث لاصا من بيت اصنام من
 النبي أو يقول ما دلت على ان نصيم يش عاه ونا أقول به لكنها لا تدل على
 انه لا يبرمه القضاء ويبراع فيه أو يقول انها دلت على ثواب الصائم وألا سم أن
 المستدل بدون تبييت سبه صائم وكان يقول في مسألة السلم لا سلم صحة الترحص
 في السلم وان سم فلا سم ان الا لا سم اقول لا يقتل الحيوان وان صبح السلم
 في غيره وكان قال في عدل الروحة ان أسمع صحة ذلك عن علي وابن سمر فلا
 سم أن ذلك أشهر وان سم فلا سم ان الاجماع السكون حجة وان سم فاعرق
 بين على وغيره ان فاطمة كانت روحته في الدنيا والآخرة فالقوت لا تقطع ان كساح
 ينهجا حارا اصدق بخلاف غيرها قال موت تصعب بهما رواها ان يكون اخوانا بين
 المستدل ان مد كره من القياس بسحق لعدم دل ذلك النص لكونه حجة يرى تقديم
 القياس على النص الذي أبقاه معترض اما لكون النص ضعيفا فيكون انقياس على منه أو
 لكون النص عاما فيكون قياسا محصا في جماعين الدين ولو لكون مذهب المستدل يقتضي
 تقديم القياس على الخبر اذا خالف الاصول أو قيامه به البلوي وما سكا يرى تقديم
 القياس على الخبر إذا خالفه حر الواحد وبخلة المستدل الاعتراض على النص الذي
 يده معترض بجميع ما معترض به على النصوص متدا ومسا *

(ثالثاً: إيراد الوضع) وهو انقضاء الهيئة من ما علو بها وأما متى هذا فساد الوضع لا روضع الشيء حتمه في محل على هيئة أو كيفية ما إذا كان ذلك محل أو تلك الهيئة لانتاجه كان وضعه على خلاف الحكمة وما كان على خلاف الحكمة يكون فاسداً يقال ههنا إن العلة إذا اقتضت بغير الحكم المدعى أو خلاؤه كان ذلك محالاً للحكم إذ من شأن العلة أن تناسب معلولها لا أن يخالفه فكان ذلك فاسد الوضع بهذا الاعتبار فمما عني فيه - إلى العلة صدق ما تقتضيه قولك في السكاح بعدد الهيئة لفظ يعتمد به سير السكاح فلا يعتمد به السكاح كلفظ الإجارة فيتوون اللفظي هذا فساد الوضع لا إسناده غير ذلك كلفظ الهيئة في قضى ويأبى إسناده السكاح به لكن تأثيره في إسناده - براسكاح - وهو الهيئة دليل على أن له حظاً من التأثير في إسناده العود والركاب عند فساد كلفظ الهيئة عليه الإجارة أو يفرق بينهما وبين الهيئة واسكاحين يمكن ومن أمثلة أن في تكرار وضع الرأس مع قبس به لكرار كالمسح في الاستحرام فإليك هذا في هذا الوضع ذكر كونه مسحاً مشعر بالجهيف ومنه - مباله وإكرار مسافله والحواش عن هذا النوع كونه ما حد أمرين إيماناً بجمع السند كونه عنه تقضي بعض المساق بها أو رسمه ذلك لكن يبين أن اقتضاء هله هي الذي ذكره أرحح من المعنى الآخر ويقدم وحده (مثلاً) أن يقول في مسافله لسكاح بلفظ الهيئة لا يسم أن إسناده الهيئة بلفظها أو كونه لفظ الهيئة يعتمد به غير السكاح فيضحي إسناده السكاح به قولكم إسناده - براسكاح يد على قوته وتأثيره في سقوط (قلنا) إنما يدل على تأثيره فيها وضعه وهو الهيئة أما غيره فلا وذلك لوجوه (أولاً) أن تأثيره إنما يثبت أن يكون مستملاً فيها وضعه لا شعاعه بخواصه ودلاله على التحكم الوضع واسكاح - البيع والإجارة لها خواص لا يثبت بها لفظ الهيئة فيضف عن إسنادهما والتأثير في إسنادهما به (ثانيها) أن استمر اللفظ في غير موضوعه محال وهو ضعيف بالنسبة إلى الحقيقة والأصل عدم التحوز (ثالثاً) أن قوة اللفظ وسلطانه وظهور دلالة إنما تكون إذا استعمل في موضوعه فاستعمله في غير ما وضع به تقريب لثبوته وهو كالتعريب به عن موطنه فيضف بذلك عن التأثير (رابعاً) أن إسناده غير لسكاح بلفظ الهيئة يقتضي إسناده السكاح به لكن انقضاءه لعدم إسناده أقوى من اقتضائه لإسناده

لأن هناك لسكاح بلفظ ايجابية يقتضي أن اللفظ مشترك بينهما أو محار في السكاح
عن ايجابية والاختار والاشتراك خلاف الاصل وما ذكرناه يقتضي ههنا وتخصيص
كل عقد بلفظ هو وفق الاصل وما وافق الاصل يكون أولى مما خالفه وعلى
هذا المذهب يكون الجواب في خبر هذا المثال (واعلم) أن بعض الاصوليين نوم أن
فساد الوضع قص خاص وانس الامر كذلك والحق أن فساد الوضع يشبه
بأمور ويخالفها بوجوه منه أنه يشبه البعض من حيث أنه بين فيه ثبوت يقتضي
الحكم مع الوصف إلا أن فيه زيادة وهو أن الوصف هو الذي يثبت السبب
وفي بعض لا يمرض لذلك لضعفه فيه ثبوت قص الحكم مع الوصف ولو
قصده به ذلك لكان هو النقض ومنه أنه يشبه البعض من حيث أنه أثبات بعض
الحكم ملة استند إلا أنه يشاركه في شيء وهو أن في البعض يثبت يقتضي الحكم
بأصل المتعدد وهذا يثبت أصل آخر ولو ذكره فيه لكان هو البعض (ومنه)
أنه يشبه القدر في المناسبة من حيث أنه في مناسبة الوصف للحكم لمناخه لتبعضه
إلا أنه لا يصدق ههنا بأن تدم مناسبة الوصف للحكم بل ساء بعض الحكم
عنه في أصل آخر ولو بين مناهة لتبعض الحكم فلا أصل كان قدحا في المناسبة
(واعلم) أنه مما يعتبر القدر في المناسبة إذا كان مناسبه لبعض والبعض من وجه
واحد وأما أن أحد الوصفين فلا لأن الوصف قد يكون به جهتان يناسب
بأحدهما الحكم وبالأخرى عيضة (مثله) كقول المحل مشتهي يناسب بإحدهما السكاح
لأراحة خاطر ويناسب بالآخر لراحة الطمع ومثال آخر من العرفيات المثال
إذا طهر بعدوه فله مناسب لعلها هي لاديه والإلاء عليه والرد إلى ولايته
أظهر أن القدرة وعدم المبالاة بينهما كلاًهما تامة بمصدر العمل وقد تلخص مما ذكرنا
أن ثبوت التبيين مع الوصف من أن يريد ثبوته به فساد الوضع وأن يريد
كونه به وبأصل السبب فقلب ويدور نحوه معه فاشبهه من جهة واحدة قدح
فيها ومن جهتين لا يعتبر *

(راعها انبع) وهو على أربعة أصرب (أولها) منع حكم الاصل (الثاني)
منع وجوب الوصف الذي دعى المسدل أنه اعلة في الاصل (الثالث) منع
كونه علة في (الاصل الرابع) منع وجوده في الفرع ومن ذلك فيما إذا قضا

الدين مكره فكان حراماً قياساً على الخمر فإن المقرص لاسلم يحرم الخمر
أما جهلاً ما حكم أو عمداً فهذا مع حكم الأصل ولو قال لا أسلمه جود الاسكار
في الخمر لكأن هذا مع وجود المدعى علة في الأصل ولو قال لا أسلم أن
الاسكار علة تحريم لكل هذا مع علة لوصف في الأصل ولو قال لا أسلم
وجود الاسكار في النبيذ لكأن مع وجود العلة في نزع ففي الأصل ثلاثة
منوع وفي نزع مع واحد (وعم) أن المستند لا يقطع مع حكم الأصل على
الصحيح وثنا يقطع إذا طر شجره عن اثبته بالليل *

(حاشيا القسم) هو أختنا لفظ المستند لأميرين فأكثر على الرواء
بعضها ممنوع وذلك المنوع هو الذي يحصل به المقصود وإلا لم يكن للتقسيم
معنى فبمعناه مع السكوت عن الآخر لأنه لا يضره أو مع المرض لتسليمه
و لأنه لا يضره وهذا السؤال لأخص لأصل من كما يجري فيه يجري
في جميع المقدمات في تقل الشئ وقد مع قوم من قو هذا السؤال وهو وارد عندما
وسد إذا كثر الكس شرط وهو أن يكون معناه المستند بانه من في الصحيح
الحاضر إذا قد الماء وحده سبب وجود القسم وهو بعد الماء ويجوز التيميم
فيقول المقرص ما المراد بتعدد الماء أردت أن بعد الماء مطلقا سبب أو تعدد
الماء في الماء أو المرض سبب الأول ممنوع وحاصله أنه مع بعد تقديم بيان فيه
ما تقدم في صريح المنع من الاحتياط من كونه مقبولا فناء وكيفية الجواب عنه
مثال آخر لا يشتدل على شرط الموت وهو أن عول في مسانه مثل السند والعدوان
سبب لفصاح فيقول المقرص متى هو سبب أمع مانع الالتجاء إلى الحرم أو دونه
الأول ممنوع والله بعد لأن حاصره الالتجاء إلى الحرم مانع من لفصاح
فكان مطالبته ببيان عدم كونه مانع والمستند لا يارمه بيان عدم مانع قال الدليل
ما لو ورد النظر إليه أفاد الظن أن بيان كونه مانعاً على المقرص ويكون المستند
أن يقول أن الأصل عدم المانع واشتراط الطوحي وبغيره تسوي التقسيم شروطاً
ثلاثة (أحدها) أن يكون ما ذكره المستند مما يصح انضمامه إلى ما يجوز معه
وتساويه مثاله أن تقول المستند في نذر صوم التحريم نذر معصية فلا يعقد
قياساً على سائر المعاصي فيقول المقرص هو معصية لعبه أو لعبه الأول ممنوع

لأن الصوم لعبه قرنة وعادة مكيف يكون معصية وإتاني مسلم سكر لا ينبغي
الاعتلال بخلاف سائر المعاصي (ثانيها) أن يكون التسم حاصرا لجميع الأقسام
أني يحتملها لفظ المستند كما ذكر من انحصر المعصية في كونها ليسها وميرها
وانحصار الصلاة في كونها فرضا أو غلاقا - يكن التسم حاصرا لم يصح
الحوار أن يهضم التسم اتقى الخارج عن الاقسام اتى ذكرها باعتراض عرض
المسند - وحسنه يقطع المقرض (ومثله) أن يقال الوتر ليس فرض لا إما فرض
أو من فالاول - بطعن اتاني فيقول المقرض لا فرض ولا عمل بل واجب *
(ثالثها) أن لا يورد المقرض في تقسم زيادة على ما ذكره المسند في دليله
فإن راد في تقسم على ما ذكره المسند - يصح لأنه حسن يكون ماطر لنفسه
لأنه يستدل حيث ذكر ما يذكره المسند - وجعل يكسر عليه واء وطبة المارص
هدم ما بينه لأبناء زيادة عليه (ومثله) أن يقول الحق في قل الحر بالعد قتل عمد
عدواني فأوجب القصاص قياسا على الحر بالحر فبطل له قتل عمد عدواني في رقيق
أو غير رقيق فهذا تقسم مردود لأن دليل المستند - يتعرض للرقيق *

(سادس: سؤال المطالبة) وهو أن طالب المقرض من المستند الدليل
على أن الوصف الذي حمله حائما بين الأصل والفرع علة وهو من أعظم
الاشكالات العمومية في الایعة ونشبت مسائله واحدا في قوله واللاذي إلى
لتمسك بكل طرد يؤدي إلى اللعب ويضج الياس إذ لا يبعد ما تكون المطارة
عند (ومثله) أن يقول مسكر مسكر حراما كالكحل أو مكحل حرم فيه التفاضل كالبر
فقلت أن الاشكال علة لتحريم وأن المكحل علة لحرمة أنه فقلت أن اتدبر علة
عمل فيما إذا قال ابن - بددنه فقد كالرح وهذا النوع يتضمن تسليم
الحكم لأن العلة فرع الحكم في الأصل لاستطاعتها منه والحكم أصل لها
فشارعته المقرض في الفرع الذي هو العلة يشترط عدم الأصل أي هو الحكم
ويتضمن عدم الوصف في الفرع والأصل لأنه سار عن كونه علة وذلك فرع
على الوصف في نفسه في الأصل والفرع إذ لو لم يكن ذلك مكان معه وجود
الوصف أولى به وأحدي عليه * ثم إن هذا النوع من المتقدمة وذلك
أن قولنا مثلا لا يمسك مسكر مسكر حراما كالكحل بر دعيه أربعة أنواع (منع) حكم الأصل

ما يقال لا سلم تحريم الخمر (ثم منع) وجود الوصف كأن يقال فيه لا سلم وجود
لاسكر فيه (ثم منع) كونه علة بأن يعدل لا سلم كونه علة (ثم منع) وجوده في الفرع
بأن يقال لا سلم وجود الاسكار في العبد (وعنه) أن اعادة بين سدس
الحدل أن المعترض يتدنى بالشروع على الترتيب الذي ذكرناه فلا ينتقل الى منع
إلا بعد ما الذي قبله اطلاقاً وتراً

(سابع النقص) وهو ثبوت العلة وهي الوصف في صورة مع عدم الحكم
فيها كأن يقال في النسخ سرق صاعاً كاملاً من حرر مثله فيجب عليه القطع
كسارق مال الحلي فيقال هذا دفعص بالولد يسرق مال ونده وصاحب الدين يسرق
مال مديونه من الوصف موجود وهذا ولا يقتضي من حلف في اطلاق العلة
بالنقض والارجح عدم البطلان (ومح) احتراز المستدل في دليله عن صورة
استفص على الاصح كأن يقول في مثله المذكور سرق صاعاً كاملاً من حرر مثله
وليس ما ولا مديون المسروق منه فله من ماله ولا راع في استصحاب هذا
الاحتراز وانما الراع في وجوده ودفعه اما منع وجوده في الحكم في صورته
(مثال الاول) أن يقول الحلي في قتل المسلم يدعى قتل عمه عدوان فيجب
فخصاص كما في المسلم بالمسلم فيقال به يقتل المهاد فيه قتل عمه عدوان
ولا يقتل به اسم فيقول لا سلم انه عدوان فيدفع بعض بذلك إلى نفيه
(ومثال الثاني) أن يقال في اثبات المذكور لا سلم الحكم في المهاد فان عدى محب
الخصاص يقتله ويكفي المستدل قوته لا تعرف الرواية فيها وليس للمعارض أن
يدل على ثبوت العلة والحكم دامهما المستدل في صورة التقض لانه اتفق
عن محل الظن وعصب لمص المستدل حيث يغلب المعترض مستدلاً وليس له
بصائر بين في صورة نقص وجود مانع أو اتفاق شرط تخلف الحكم لاجله
في صورة النقص كما اذا ورد المعترض قتل ائواله ولده على علة القتل العمد
مدون هل استدل تخلف الحكم مانع الابوة و (مثال اتفاق الشرط) ما اذا قال
المستدل سرق صاعاً كاملاً ولا شمة له فيه فخطع فورد المعترض لسرقه من غير حرر
فقال المستدل لا اتفاق شرط وهو الحرز ويسمع من المعترض نقص خص حصمه
فيلزم للمدعيه لا أصل بقية نحو هذا الوصف لا يطرد على أصل فكيف

يلزمي كما اذا قال الحقني في قتل المسلم بالدمي انه قتل عمد عدوان
 يوجب لقصاص قبالا على المسلم بالمسلم فيقول الحنلي هذا يقتضي على قبالا اذا
 قتله بالقتل فن الاوصاف موجودة والعصا منعت عدو له ان يقتل عنه
 يذني عذر يبيح بدمه ولا يعرض عليه فيه لانه اعرف بما حذره كان يقول ليس
 ذلك فلا وليس عمدا او مشاء من كلامهم وان كان القتل موحها من المعترض
 الي اصل الله لم يقدح في علة المستدل ولم يارده العذر عنه وذلك كما اذا قال
 الحنلي لا يقتل المسلم بالدمي لانه كافر ولا يقتل به المسلم قبالا على الحنلي فقال
 الحقني هذا الوجه لا يجرد علي صلى الله عليه وسلم هو باطل بالمعاهد فانه كافر وقتل به
 المسلم عندي واذا كان وصفتك انما المستند بمر مطارد عندي فكيف يلزمي هذا
 لا يسمع منه علي لصحيحه ومن الاخوة من لنقص ان بين المستند ان صورة
 بعض واردة علي مذهبه ومذهب خصمه كما اذا قال مستند مكيل مخرم به
 فاصل فورد المعترض المراءا اذ هي مكيل وقد سار به بمصالحه بين وبين
 الثمر المبيع به علي وجه الارض فيقول المستدل هذا وارد علي وعليك حجة
 وليس بطلان مذهبي به اولى من بطلان مذهبك واذا غرض من عرض علة المستدل
 بصورة فاجاب المستدل عن ذلك باحد الاخوة استدلاله بما مضى والملة والحكم في
 صورة لنقص او بورد البعض على المذهب او بوردت فبالتصريح بالذليل الذي دل
 علي ان وصفتك ادعى علي محل النزاع علة موجودة في صورة الفص فيارمك
 الاقرار بنبوت الحكم فيه عمدا بوجوه الوصف القضي له سكتك لم قل به
 فيارمك لبعض (مناه) قور الحقني في قتل المسلم بالدمي قتل عمد عدوان فاجوب
 بالعصا كقول المسلم فيقول الحنلي لا أصبر أن قتل الدمى عدوان فيقول الحقني
 الدليل على انه موصوم بعد الاسلام فيقول المعترض انما هو اية في قتل الذي
 موجود في قتل المعاهد فليكن عدوانا بحسب به العصاص على المسلم فإذا نقص لا دليل
 الملة لا نفس الملة فلا يسمع لانه اسفل وكفى المستدل في رده أدنى دليل يليق
 ناصبه كان يقول انما لم أحكم بالعدوانية في المثال استدلاله لما مضى لي في مذهبي وهو
 ان اخواني المعاهد مقوت للمبد قلعتني لادعاء العصاص به قوي موافق للاصل
 والمقتضى لاثباته ضعيف بخلاف الذي من مقتضى قتل المسلم به قوي لناذ عهده

وقد منه فصار كالسلم أو غير ذلك من الاعتذار *

(ثامن الكسر) وهو غرض المني وحاصله وجود المني في صورة مع عدم الحكم فيه (مثاله) قول الحنفي في العاصي بسفره يترخص لأنه مسافر فيترخص كالسافر صراحة ما حاددا قيل له لم قلت أنه يترخص قال لأنه يحد مشقة في سفره فاستأنى ترخص وقد نهى الأصل المذكور بالأخبار فيكون هذا يكسر بالمكاري وأصبح ومحوه عن دأبه لم يحد مشقة ولا يترخص وحكم الكسر أنه غير وارد نقضاً على العلة على الصحيح عند الأصوليين *

(تاسعها القلب) هو تعليق تقييد حكم مسدّد على علة مبيهاً وهو أنواع (ولها) أن يكون مقصود المبرص من أن يلبس صحيح مذهب منه ما يقول الحنفي في اشتراط الصوم للاعتكاف لا لكاف استرخص فلا يكون بمجرد قرينة كالوقوف برفقه فيقول المبرص الشافعي والحنفي الاعتكافات يترخص فلا يبر الصوم في كونه قرينة كالوقوف برفقه فكأن الوقوف المذكور لا بشرط لصحة الصوم وكذلك الاعتكاف وهذا النوع لا يبرص فيه لا أحد مذهب بغير (ثانيها) قلب لا يطرأ مذهب خصمه من غير مرض لصحيح مذهب منه سواء كان الاطال صريحاً بأن يقول الرئس مسح فلا يجب استيعابه كالخف فيكون المبرص دليله هذا يقتضي أن لا يقدر مسح الرأس بالرسم كالخف ففي هذا الاعتراض حتى مذهب المسدّد صريحاً وبه ثابت مذهب الاحمال أن يكون الحق في غير ذلك وهو لاستيعاب كما هو قول أحمد ومالك و كان الاطال بطريق الالتزام ما يقول الحنفي في بيع العائت مثلاً عقد معاوضة فيتعقد مع حمل لعوض أو مع الحمل بمعوض كالسكاح فانه يصح مع حمل الروح صورة الروح وكونه له برها وكذلك في البيع الجامع كونهما عقد معاوضة فيقول الحنفي هذا الدليل يعلل بان يقدّر عقد معاوضة فلا يثبت فيه حيز الزوارة كالسكاح فان الروح إذا راي الزوارة ولم يجبه لم يحر له فتح السكاح وكذلك المشري لا يكون حيز إذا راي المسع في بيع عائب يفتني الجامع المذكور فالمسدّد لم يصرح بها بطلان مذهب المسدّد لكنه دل على بطلان لارمه لأن ثبوت حيز الزوارة لا يبر صحة بيع اماتت بعده وحيث كان الامر كذلك فدا انفي

اللام تنهى المعلوم (ناشئاً) قبل المساواة كقول المستدل الخ مائع ظاهر مزين
للبحث كلها، فيقول المعارض حيث يستوي فيه الحدث والحدث (راسماً) جعل
المعلوم علة والعلة معلولاً من غير اسناد لها كقولنا نحن في طهار آدمي من صح
حلاقه صح ضاربه وعكسه فالسابق منهما علة للثاني فيقول الحق أحمل لمول علة
وعلة معلولاً (حاشيها) فبالبالغ من الالتماع مثاله لو ادعى القبط أني فاكتر للبيعة
ولم توجد دقة وقلنا أنه بطل حتى يرفع وينسب إلى من شاء عن ادعاء معترض
بأن يقال بحكم الولد في نسب تخكمه لا دليل ويقال تخكمه ساقف أيضاً تخكمه لا
دليل (سادس) قلب الدليل على وجه يكون ما ذكره المستدل يدل عليه لاله
كان يستدل بحديث الخ وارب من لا وارث له فيقال يدل على أنه لا وارث
عاريو بلع لانه نفساً مثل الجوع ودم من لا ارادة و صبر خيلة من لا خيلة له
وليس الجوع راد ولا صبر حجة *

(عاشرها المعارضة) وهي على قسمين معارضة في الاصل ومعارضة في
المرجع أما الاولى فهي أن الذي امرض معي آخر يصلح للعلية مستقلاً و
غير مستقل بل حرماً بالمرسل فيحمل أن يكون علة مستقلة دون الاول وان
يكون جزء علة فهو مع الاول علة مستقلة وعلى تقدير أن فلا يحصل الحكم
بالاول وحده (ملاحظة) أن يعلل حرمة أرباً بالاطم فيعارضه بالعبث وما يمكن وما
غير مستقلة فيجوز أن يكون حرمة العلة بمعنى استقلال الاول (ملاحظة) أن يقال
تخصاص في المحدث بكونه قديماً عديداً عدواناً فيعارضه بكونه بالخارج عامة بما جار
أن تكون العلة الاوصاف المذكورة مع قيد كونه بالخارج لم يتعد إلى استقلال
ولحق أن هذه المعارضة مدونة وهل يرم المرضين أن الوصف الذي بدته متعب
في الفرع أو لا واختاره أن امرض لعدده في امرض صريحاً بمرمه ياله والإعلاء (وجواب)
بمعارضة من وجوه (ملاحظة) منع وجود الوصف مثل أن يعارض الثبوت بالكيل
فيقول لاسم أنه مكمل لأن العلة عادة زمن الرسول ﷺ وكان حيث
موردنا (ومب) المطالبة بكون وصف المراض مؤثراً بأن يقال ولم قلت أن
الكيل مؤثر وهذا إنما يسمع من المستدل إذا كان مثلاً لليلة بالمناصرة أو
الشبه حتى يحتاج المعارض في معارضة إلى بيان مناصرة أو شبهة بخلاف ما إذا

في بقول المستدل في جواب المعارضة ما عني به من الوصف راجح على ما عارضت به ثم يسهر وجه من وجوه ترجيح (والمثل) أن يقول في جواب المعارضة أن معيّن ما متعدد ما عني به ثبوت قاصر فهذا غير كاف في جواب المعارضة إذا مرّجه ترجيح بذلك فبحرني التحكّم وهل يحلّ على المستدل الاكتفاء بأصل واحد إذا متصوّد له وفي حوار انحصار المعارضة على أصل واحد قولان وعلى الجميع في حوار انحصار المستدل على أصل واحد قولان ٥

(فصل) وأما المعارضة في الفرع فهي ما عني بقيس الحكم به بان يقول ما ذكرته من الوصف وان اتّهي ثبوت الحكم في الفرع فسي وصف آخر يقضي بمعية فتوقف ذلك عليه وهذا هو المعنى بالمعارضة إذا أطاعت ولا بد من ثباته على أصل مجامع ثبوت عطية ولا بد من الدلالة في أثبات سببه بأي مستدل من مسائلها شاء على نحو طرق اثبات استند للمعية سواء بصير هو مستدلاً آنفاً والمستدل به ترجيحاً فتعصب انوطه من واختار قول هذا النوع لثلا تحتل فائدة المناظرة وهو ثبوت الحكم لا بد من تحقيق مجرد الدليل منه ثم عدم المعارض وحواله بما يفرض به المعارض ابتداءً إذ المطلوب هو الجواب وتدل ترجيح أحدهما بأي وجه كان من وجوه ترجيح المذكورة في ما عني به عند صاحبها وجمع من معارضه الآمدي ونحوه الحبيب فيتميم معنى وهو المتصوّد ولا يلزم المستدل الاندفاع إلى ترجيح في مذهب به من يتوهم في ثبوت ثبوت أمان من لم عاقل وهو موافق للبراءة الأصلية ٥

(حادي عشرها عدم التأثير) اعلم أن التأثير هو زيادة الوصف بتره فدا لم يفده هو عدم التأثير وهو ذكر ما يستفي عنه الدليل في ثبوت حكم الأصل وذلك إما لتكون ذلك الوصف طردياً لا ينسب ترتيب الحكم عليه كقول المستدل في صلاة الصبح صلاة لا تقصر فلا يقدم أذانها على وقتها كالترب فقدم القصر بها بالنسبة لعدم تقديم الأذان طردي فكأنه قال لا يقدم أذان لا يجزئها إلا لا تقصر وأطرد ذلك في المغرب لكنه لم يمكن في بقية الصلوات بد مقتضى هذا انقياس أن ما يقصر من الصلاة يجوز تقديم أدائه على وقته من حيث انعكاس العمل

فيرجع حاصله إلى سؤال المطالبة وأما أن يكون الحكم ثبت بدونه كأن يقال في
بيع لعائت مبيع لم يره لعائت فلا يصح بيعه كالطير في الهواء فيعترض بأن العلة
المعز عن التسام وهو كاف في بطلان وعدم التأثير هنا جهة العكس لأن تعليل
عدم صحة بيع العائت بكونه غير مرئي يقتضي أن كل مرئي يجوز بيعه فهذان
قسيان من أقسام أربعة لهذا النوع ولهم بقا لعدم التأثير في الوصف والذي
بداهة في الأصل وإنما زالت وبوعدت التأثير في الحكم (ومثله) في امرئيين
مشاركين أنفقوا مالا في دار الحرب فلا ضمان عليهم كالطير فيقرب
المعترض دار الحرب لا تأثير له عندك أنها المستند ضرورة استواء الأنواع
في دار الحرب ودار الإسلام في الخراب ضمان عندك ومرجع هـ ما إلى
مطالبة تأثير كونه في دار الحرب فهو كالأول (وأما رابع) وهو أن يكون
الوصف المذكور لا يطرأ في جميع صور الأربع وإن كان ماسا سمي عدم التأثير
في الأربع (مثاله) أن مال في ترويح المرأة سهاره حب نفسها بسيرت وبها فلا
صح كاللور وحب غير كف، فيقول المعترض كونه غير كف، لا أثر له في الأربع
واقم بما روي من كف، ومن غير كف، وحكمها سواء فلا أثر له ومرجع
هذا النوع إلى المعارضة بوصف حر وهو ترويح فقط فهو كالثاني (والعلم)
أن حاصل ما ذكر أن الأقسام الأربعة الأولى وثلاث منها ترجعان إلى مع
لغة وإثباتي والرابع إلى المعارضة في الأصل بأبداء علة أخرى ليس هو
سواء لا ريبه *

(ثاني عشره) تركيب انقياس من مذهبي المستدل والمعتز وهو
انقياس المركب المذكور عند ذكر شروط حكم الأصل (مثاله) أن يقول الحنفى
في المرأة البالغة أني فلا تروح معها سيرت ولي كاية خمس عشرة سنة فأخصم وهو
الحنفى مع تروح بنت خمس عشرة سنة لصهره لا لكونها أني فأخصمت
العمة في الأصل وإنما اتفق صحة هذا انقياس لاجتماع علة الخصمين فيه فتركب
منهم وتحقيق التركيب ههنا هو أن يتفق الخصم على حكم الأصل ويحفظ في
علة هذا الحق أحدهما بذلك الأصل مرة يعتبر علة صاحبه فالانقياس منتظم لكن
بناء على تركيب حكم الأصل من علتين وذلك كما في المثال المتقدم فإن أحمد

والشاهد في هذا أن ثلث خمس عشرة لا تزوج نفسها لأن ثلثها وبوحية تعد
 في الأتزوج بها لصورها إذا جازية أما ثلث عشرة فتع عشرة وفي رواية
 أن ثلث عشرة كاللأم فالعاس ووجودها بها والحكم معق عليه ما على ذلك
 فإذا قال الجاهلي في ساعة ثلثي الأتزوج نفسها كمثل خمس عشرة فتع الياض
 ما على ما ذكره من تركب حكم الأصل من الخصمين من المئين واستد
 عند كل منهما إلى غلته ولهذا جاز لأحدهما منع صحة بياض لأحلاف غلته في
 المرع والأصل مثل أن يقول الحلفي ههنا للمستند ما كنت أسمع في ساعة
 بالأنوة وأنع في ثلث خمس عشرة عندى معالي ما صرفت عفت على الأصل والمرع
 فلا يصح الإطلاق وهذا النوع ثلثه قوم وفاء حرون وأحزابه أنه وصحته
 قال الجاهلي والمراد من صحاب لأن حاصله يرجع إلى أربع في الأصل وقد
 سق أن ليس شور على أصل مختلف وهذا منه انقراض منه بسند بطرقه
 وصح قياسه بها كذلك ثبت المسدل أن الملة في ثلث خمس عشرة هي الأنوة
 ونحوها في المرع وهي ساعة ويص من أحد الخصم وهو سببه في اثبت المذكورة
 بالصبر وقد ثبت مدعاد وصح قياسه وهو ساعة ثلثي الأتزوج نفسها كمثل
 خمس عشرة ٥

(ثلث عشره) القول بالوجوب (معجم الحتم في القلوب) أوجه دليل المستدل أم الموجب بكماله فهو الدليل المنقضي للحكم وهذا النوع لا يحسن تقياس بل يحجب في كل دليل وحاصله بسبب مدلول الدليل مع عدم الاعتناء بذلك دعوي بسبب الدليل في غير محل الاعتناء على وجوده بالذات (الوجه الأول) أن يستنتج من الدليل ما هو أم محال أم لا أم لا يكون كذلك مثله أن يقول الشافعي في القتل بالقتل قتل ما يقتل ما لا يقتل كالمقتل بالخرق ويرد القول بالوجوب فيكون عدم الموافقة ليس محل النزاع لأن محل النزاع هو وجوب القتل ولا يقتضي أيضاً محل النزاع إذ لا يلزم من عدم منافاته للوجوب أن يجب (الوجه الثاني) أن يستنتج من الدليل إطلاق أمر بتوهم أنه أحد أحصم ومري مدحه في العبث وهو يتبع كونه ما أحداً فمنه فلا يبرم من إطلاقه إطلاق مذهبه (مثله) أن يقول الشافعي في المال الممنوع وهو مسألة تقتضي بنفسها التسوية

في الوسيلة لا يمنع انصاص كالتوسل اليه وهو انواع الخرافات التي لا يبرر اعمول
بالموجب فيقول الحنفى الحكم لا يثبت الا ما يقع جميع المواضع ووجود شرائط
بعد قيام مقتضى وهذا غاية عدم مانع خاص ولا يستلزم اتفاق المواضع ولا وجود
لشرائط ولا وجود المقتضى فلا يلزم ثبوت الحكم وقد اختلف الحديثون في
أن المعارض اذا قال ليس هذا ما جدي هل يصدق أو لا فيقول لا يصدق الا بالبيان
ما جدي آخر اذ ربما كان ما جدي ذلك لكنه لم يأت واحتار هذا جمع من أصحابنا منهم
ممن وقفوا على طلبه المستند والا اعطى وقد ابر الخاحب وصحح أنه مصدق
في مذهبه انتهى اي لانه ابرق مذهبه ومذهب إمامه ولانه ربما لا يعرف فيدعى
احتمال أن لم يبره ما أخذ آخره واعلم ان كثير من مالوحي من هذا القبيل وهو
ما يقع لاشياء لا أحد لحقها من أحد الأحكام وقفا في الاول وهو اشتباه محل اختلاف
لشهرته ولتقدم تحرير عالم كما صرح بذلك عند الذين في شرح مختصر
ابن الحاجب الاصول *

(الوجه الثالث) أنت سككت في دليله عن صفري قياسه وليست تلك
الصفري مشهورة (مناه) في الوضوء مائة مرة مشروطة النية كالمصلاة ويسكت عن
لصفري فلا يقول الوضوء نت مرة فيرد قول مالوحي فيقول المعارض مسلم
ومن أين يلزم أن يكون الوضوء مشروطة النية فهذا رد إذ سككت عن الصفري
وتأدا كتاب الصفري مذكورة فلا يرد إلا منع الصفري بأن يقول لا سلم أن
الوضوء نت مرة ويكون حجب من هذا للصفري لا قولاً بالموجب قال الجدليون
اعرفوا بالموجب فيه انتفاع أحد المتناظرين اذ لو بين المستند أن التمت مدعاء أو
ملرومة أو المبطال ما أحد الخصم أو الصفري حق انتفاع المعارض إذ لم يبق بعده
الا انتسليم له بل هو لا انتفاع المستند اذ قد طهر عدم قضاء دينه الى مطلوبه
قل ان صاحب وقوله فيه قناع أحدهما بعيد في الثالث لاختلاف المرادين
وحواش الاول بأنه محل ابراع أو مستأزمه كما لو قال لا يجوز قتل المسلم بالذمي فيقال
بالموجب لانه يجب فيقول انبي لا يجوز تحريمه ويلزم نفى الوجوب وعن الثاني انه
لما أخذ أي لاشهاره بن حنبل بالعمل عن ثمة مذهبهم وعن الثالث بان الحذف مانع
هذا وقد أطلت التوم في تماد هذه الاوضاع واحتلها في عددا احتلال كثيرا

فذكر بر دوي في المترح أنها حصة بشر سؤالا وعدھا لبيل في شرح حدس
 الشريف رصة بشر وعدھا الآمدي في المتن حصة وعشرين وفي كتاب احد
 له احدي وعشرين وعند تحقيق أنها لا تنحصر في عدد بل كل ما قدح في الدليل
 نجه اراده كما أن كل سلاح صالح لا يفر من العدو يعني استصحابه وجميع ما ذكره
 الأصوليون و لحدلون قدح في الدليل فيسمى اراده ولا يصح تداحس الأمثلة
 ورجوع نصھ الى بعض لأن صاعه حدل اصطلاحه وقد اسطح المضلا
 على اراد هذه المسألة فهي وان تداحست ورجع نصھ الى بعض حدد بمحصول
 الفائدة من اقدم الحضم ونهيب احواسه وعشرين الاقام على ما اسؤالا واستحضر
 احوال وتكررها المسوى لا صر كما لورمي قتال منهم واحد منين و كثر
 والله ابو في وقد نمر محمد الله الكلام على الآلة وهذا حين الشروع في بيان
 احكام المستدل وما ساقى من بيان الاجتهاد وعهد والتقليد والمفرد ومساكن
 ذلك ان شاء الله تعالى

﴿ عهد حصيد في الاجتهاد والتقليد ﴾

الاجتهاد في اللغة من الجهد يعني بمقاومة في عمل شاق وإتمامه العمل بكونه
 شاقا لأن الاجتهاد يختص به في عرف اللغة اد من اجهد الرجل في حل الرحي
 ونحوها من الاشياء النسيبة ولا يقار جهد في حل حردة ونحوها من الاشياء
 الخفية وهو في الاصطلاح استمراع لوسع في طلب العلم شيء من الاحكام الشرعية
 على وجه يحسن من النفس لعجز عن التعبد عليه وقسم العلماء الاجتهاد إلى
 قسمين ناقص وباق فالناقص هو السطر المطلق في معرف الحكم وتختلف مراتبه
 بحسب الاحوال ولتم هو استمراع لقوة استمرية حتى يحسن الناظر من هذه
 لعجز عن مراد طلب ومثله مثل من صاع منه دره في ارباب يقبه ربحه فلم
 يجد شيئاً فكره وراح وآخر إذا جري له ذلك جاء مراراً ومراراً حتى
 يجد الثوم أو يلب على ظنه أنه ما عاد يلقاه فالاول اجتهاد قصير والثاني تم وعلم
 من التعريف وما سبق اول الكتاب ان استمراع الجهد انما هو للبعيد وهو الاجتهاد
 ولا عبرة باستمراع جهد غير المجتهد وقوسا في طلب طن شير الى انه لا اجتهاد

في المظنيات وقولنا شيء من الاحكام الشرعية يخرج ما لو استمرع جهده في طلب شيء من الحسيات والنجاسات فانه محرم عن متصودها وختهد من اتصف بصفة الاجتهاد وحصل اهليته وقد ذكر المسألة في شروطه وذلك به ما لم يكن لابد ان يكون عاقلا يالا قد ثبت له ملكة تقدر بها على اسخراج الاحكام من مأخذها ولا يحكم من ذلك إلا باصافه بامور لاحرم جعلوا تلك الامور شروطا وهي ان الواجب عليه ان يعرف من الكتاب ما يصدق بالاحكام وهو قدر خمسمائة آية قاله الغزالي وغيره وليس هذا هو السديد وليس هذا لقدر يضرون مقدار أدلة الاحكام في ذلك غير مستحضره من حكاية شرع كما يستلزم من الاوامر واسواهي كذلك تستلزم من الاوامر والمواظع ونحوها فقل ان يوجد في امر ان اسكرتم آية الإوستط مما هي؟ وقد سلك هذا المسلك الشيخ عزالدين ابن عبد السلام فاقبل كما انه في الاحكام ان ذلك وكان هؤلاء الذين حصروها في خمسمائة آية انما سرروا الى ما قصد منه من الاحكام دون ما ارعيت منه ومن اعروا الى ما قصد منه من اجل اشتراط حديث الآيات عن طهر قبا أو يكفيه ان يكون مستحضرا لها والصحيح اني والله يكفيه ان يعرف موقع الحكم من مسنده ايجز به عند الحاجة به لان مقصود الاجتهاد هو اتمام الحكم بسبل مختص به واشترط ان يعرف من سنة ما يكفيه لاسناد الاحكام ولا يفي ذلك بعض السنة دون بعض خلافا لمن حصروها في خمسمائة حديث لانه من حديث يخلو عن الدلالة على حكم شرعي ومن حرق كلام الله على دواوين الحديث كالغاضي عياض والمواوي على صحيح مسلم والخطابي والحافظ ابن حجر على صحيح البخاري وفي شرح سنن أبي داود وغيرها عرف ذلك فهم أحاديث السنة وان كثرت محصوره في الدواوين والمواوي عليه بها مشور كالصحيحين وقية السن سنة وما أشبهها وقد قرب من ذلك بتصنيف كتب الاحكام ككتاب الحافظ عبد الغني بن سرور للاندلسي وكتب الحافظ عبد الحق المغربي وكتاب الاحكام لمحمد بن عبد السلام ابن تيمية حديث شيخ الاسلام ونحوها وجمع هذه الكتب كتاب الاحكام لمحبي الدين الطبري وسلك صار الوقوف على ما احتج به سهل المرمق قرب المأخذ فان قيل فاقول وما رواه أبو علي الضرر رايه قال قلت لاجد

ابن حنبل كم يكفى الرجل من الحديث يكفيه مائة الف قد لا قلت مائتا الف
قال لا قلت ثلاثمائة الف قال لا قلت زعمته الف قال لا قلت خمسمائة الف قال
أوحى وروى عنه الحسين بن اسماعيل مثل هذا وروى عنه عن يحيى بن معين
وقال احمد بن عبدوس قال احمد بن حنبل من لم يجمع علم الحديث وكثرة
طرفه واختلافه لا يجزئ له الحكم على الحديث ولا شيئا به وقد سمع من منيع
مر ما احمد بن حنبل حثيا من الكوفة ويده خريطة فيها كتب فخذت يده
فقلت مرة الى الكوفة ومرة الى البصرة الى متى اذا كتب الرجل ثلاثين مائة
حديث ثم كفه فسكت قلت فمتى اذا فسكت فقلت مائة الف قد خفي عن يعرف
شيئا فطرما فدا احمد قد كتب من در وطنه قال وعن روح بن عبادة ثلاثمائة
الف حدثني يبريد بن ما روى عنه اختاره في هذه المعنى وفي الجواب ان أصحاب
الامام احمد حملوا كلامه هذا على الاحاديث والعلل في الغيا أو على أن يكون
زاد وصف كذا الله اذ حكى هذا القاصي مؤيد في عدة فاما اني لادمه
ودل عليه كلام احمد ان الاصول التي تدور عليها العلم عن ابي عليه السلام يا من أن
يكون له والى واثني اربعين ولا تخف أن تصاد الحديث عند السماع روي عن
ابي عليه السلام ومن آثر الصحة في التمسك بطرق الامور وإلا فلا يحدث المروية لانها الى
عشره المندوبة فما حمله الامام حمدي به انه الذي خاطب الاحاديث لاثني الف مائة
ما صممه اليه اسه عدة عشرة آلاف حديث فكان مجموعها أربعمائة الف فكتبه
لذلك هو يشترط للمجتهد مع معرفته بإحداث الاحكام معرفة صحة الحديث ومعرفة
بذلك إما بالاجتهاد فيه ان يكون له من الاحية والعمدة في علم الحديث ما يعرف به
صحة مخرج الحديث أي طريقه الذي ثبت به ومن رواية أي الدلائل هو وأي
تراحم ويدين عدله روجه وصطلهم والمطله يعلم من حبه وجود شروط قوله
وانما موافقه وموجبات رده وإما بطريق التقليد بان سمعه من كتاب صحيح
ارضى الاثمة وواته كالصحيحين وسنن داود ونحوها لان طين الصحة بمحص
بذلك وإن كان الاول أعلى رتبة من الثاني وأن يعرف النسخ والمنسوخ من
الكتاب والسنة لان احد روح بطل حكمه وصار العمل على النسخ فان لم يعرف
النسخ من المنسوخ أفضى إلى اثبات الملق وبني التمسك ويكفيه أن يعرف أن دليل

هذا الحكم ليس بمفروح ولا يشترط عليه أن يعرف جميع الاحاديث منسوخة
من النسخة ومع هذا فلا حاجة بمعرفة ذلك يسر من غيره لقلة المنسوخ بالنسبة
إلى الحكم من الكتب والنسبة وقد صنف في مسح القرآن ومنسوخه جماعة
مهم أبو حمزة السجستاني وأبو بكر ابن العربي ومكي صاحب الاعراب ومن
المقدمين هبة الله بن سلامة ومن المتأخرين ابن رعيان وابن الجوزي وغيرهم
والتف في تاريخ الحديث ومنسوخه جماعة منهم شافعي وأبو قتيبة وابن شهاب
وابن الجوزي وغيرهم ويعرف ذلك معرفة جيدة من تعاليم القرآن والحديث
الدينية كالتفسير القرطبي وشروح الصحيحين لكن يجب على المجهل أن يحس
ذلك الكتاب دالة له على القول بالنسخ ولا يأخذ قور أصحابها قصة مكية لأن
كثيراً ما تراهم يردون ما سجدوا به منسوخاً ونسخاً لمذهبهم ويعلقون النسخ من غير
تحقيق على الناظر أن بطرح النسخ وينسب إلى الأصناف كالأيقاع في التقليد
ولقد سلك في تفسير الكتاب العرب هذا المسلك وبني فيه خطأ كثيراً
ادعوا نسخ بعض الآيات ولا دليل على ذلك الا انهم ذهبوا من شروط الحديث
أن يعرف من الاجماع ما يثبت في بابيه من هذا الكتاب وغيره منذ أن يعلم أن
الاجماع حجة وأن المنع فيه اتفاق المحدثين وأنه لا يثبت اتفاق بلد دون بلد
ونحو ذلك ويكفي أن يعلم أن هذه المسألة مما اجمع عليه أو ما اختلف فيه هذا
إذا كان قنلاً بالاجماع ونجب عليه أن يثبت في هذا ما لا يكف من مسألة
يرى انه قد اجماع فيها ويكون مراد ماثل إجماع أهل مذهب أو اجماع الأئمة
الأربعة أو اجماع أهل المدينة فينبغي لذلك وأن يعرف من النحو واللفظ ما يكفيه
في معرفة ما يتعلق بالكتب والنسبة من من صاهر ومحمل وحقيقة ومجاز وطام
وحاص ومطلق ومفيد ودليل وحطاب ونحوه ولا يشترط في حقه أن يعرف تفاريع
العلم في معنى تحصيلها الفهم لأن ذلك من فروغ الاجتهاد أتى ولله المجهودون
بعد حيرة مصه فلو اشترط معرفتها في الاجتهاد لزم لدور لتوقف الاصل
الذي هو الاقدام على الموضع الذي هو تفاريع الفقه وكذلك لا يشترط معرفة
دقائق العربية وتصريف حتى يكون كيدويه والاحفش والمبارني والمبرد والعماسي
وابن حنبل ونحوه لأن المخرج إليه ما في لغة دون ذلك ويشترط للمحدث أن

يعرف تحرير الادلة وما تقوم ويتحقق به كيفية نصب الدليل ووجه دلالته على المطلوب ولا مانع أن يكون علماً شياً من فن المنطق لا أن يكون متوعلاً فيه لانه يبين على ترتيب الادلة ويحتاج اليه في تقياس احتياجه كثيراً وأقول انه يشترط في حقه معرفة في المعاني والبيان ولا يعمى احتياجه الناطق في الاحكام ايهم واخبرون المتقدمون كانوا يعرفون اسطق بالسليقة والطبع وكذلك يقول فيمن ساعده طبعه على صواب كلام واختار الاجل فيه لم يشترط به علم العربية والحاصل ان المشتري في الاجتهاد معرفة ما يتوقف عليه حصول طس الحكم الشرعي سواء انحصر ذلك في جميع ما ذكر أو خرج عنه شيء لم يذكر معرفته معتبرة وعندي انه يشترط في المجتهد أن توجد فيه ملكة الاستنباط وأن يكون ذلك في اقواله متوقفاً على ما لا يمكن قرأه من العريضة والعلوم التي هي للاجتهاد ثم تراهم طامعاً بما لا يكره لا يعلم الا ما يلزم اليه فذا حاطته وجدت دهنه متحجراً حكمه شرعي فيكفكث عواقل هذا لا يقول عليه ولا يركن

(١٨٤)

(تبينه) ان هذه الشروط تلك كورة كلها انما تشترط للمجتهد المطلق الذي يعني في جميع الشرع ما من يق في من واحد أو في ائمة واحدة ووجدت فيه شروط الاجتهاد ماسة إلى ذلك امر وثبت المسألة ولا يشترط بذلك وحار له أن يجهد فيما حص شروط الاجتهاد به وإن لم تتوفر فيه اشروط في غيرها وخالف قوم في هذا وهذا يعني على انه هل يجوز تجري الاجتهاد أم لا يجوز والحق انه يتحرراً لان كثيراً من ثمة السلف الصحابة وغيرهم كانوا يسألون عن مص مسائل الاحكام فيقولون لا ندري حق ان مالكا رسي انه عنه قال لا أدري في ست وثلاثين مسألة من ثمانى ورعين مسألة وقد توقف اشاصي واحمد بل لاصحابة والتابعون في عتادى كثيراً ولو كان الاجتهاد المطلق في جميع الاحكام شرطاً في الاجتهاد في كل مسألة على حدتها لما كان هؤلاء الاثمة مجتهدين لكنه خلاف الاجماع قبل علي أن ذلك لا يشترط ولا يشترط عدالة المجتهد في اجتهاده لكنها مشرطة في قول فتية وخبره هذا ما يدكره علماء الاصول في المجتهد المطلق ويسمى بعدم المجتهد المسن ويعرفونه بأنه الذي يستقل بإدراك

الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية من غير تعبد ولا تفيد بمذهب معين *
(فصل) جعل بعض الآخرين أقساماً أحدهم على خمسة مرات ومن
عساه صبح إلى هذا القسم أنا عمرو ابن الصلاح وابن حمدان من أصحاب
في كتابه دأب المفتي وتلاميذ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية فإنه في مسودة
الأصول كلام ابن الصلاح وذكره وتبهم العلامة فتوحى في آخر كتابه
شرح المنهاج الفقهي ونحن نحسن كلامه ما قدسوا به إلى أن المفتي يعني أحمد
يقسم في مسعن وغير مستقب فاستغل هو أخذ المطلق وقد مر بابه وما غير
المستقب فقد قال بن الصلاح ومن دهر طويين طوي بساط المفتي المفضل
وأخذ المطلق وأبى أمر هذا إلى انتهاء امتساع لأئمة المذاهب المتوعدة أنه
ولا يرم من طلي بساط عدم لوجود فصل الله لا يحصر في زمان ولا في
مكان سببه فيها بعد أن شاء الله تعالى ثم إن المفتي أذهب إلى أحد المذاهب
أربع جوان *

(أحدها) أن لا يكون مقدماً لأمته لا في مذهبه ولا في دليبه لكنه
سلك طريقته في الاجتهاد والعمري ودعا إلى مذهبه وقرأ كثيراً منه على أهله
فوجدوه صواباً وأولى من غيره وشهد موافقة في معنى طريقته وإلى هذا انشرا
أول كتاب حيث بناه في شيء أحاركار صاحب أحمد مذهب على مذهب
غيره ويؤخذ هذا من كلام ابن الصلاح أيضاً فإنه قد ذكر عن أبي سحاق
الاسفراييني أنه حكى عن أصحاب مالك واحد ودود وكثر أصحاب في
حيفة أنهم صاروا إلى مذاهب ثلثهم عابداً لهم قال ابن الصلاح وصحبه الذي
ذهب إليه المحققون مذهب إليه أصحاباً وهو أنهم صاروا إلى مذهب الشافعي
لأعلى حجة استدليل له لكن لأنهم وجدوا طريقته في الاجتهاد ومناوي أسد
الطرق قال أبو عمرو ودعوى انتفاء التقليد مطلقاً من كل وجه لا يستقيم إلا أن
يكونوا قد أحاطوا بعلوم الاجتهاد المطلق وذلك لا يلائم المعلوم من أحوالهم أو
أحوال أكثرهم ومذهب بعض الأصوليين من أصحابنا إلى أنه لم يوجد بعد
عصر الصحابة مجتهد مستقل وحكي اختلافاً بين الحنابلة والشافعية في أبي
يوسف ومحمد والمزني وابن مريح هل كانوا مستقيبين أم لا قال ولا تذكر

دعوى ذلك فيهم في فن من فنون لغة ماء على حوار بحري منصب الاجتهاد
ويبعد حريان اخلاف في حق هو لا المتحرر الذي تم صرع الابواب كلها دعوى
المتنبيين في هذه الحار في حكم دعوى اعبد المتن المطلق يعمل بها ويمتد بها
في الاجماع والخلاف *

(ثانيها) أن يكون مجتهداً مفيداً في مذهب إمامه يستقر تقرير مذهبه
بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه ولا بد أن يكون عالماً بأصول لغة
سكينة قد حل بعض الأدوات كالحديث العامة وإذا استند دين إمامه لا يبعث
عن معارض له ولا يشترى النظر في شروطه وقد اتخذ بعض إمامه أصولاً
يستنبط منها كما يفتي اجتهاد المسئل بمصوص شارع ولما لم يفتيها بما يفتي
لإمامه قال ومن هذا يرى به فرض الكسبية في الصوي ولا يتأدى به في أحياء
العلوم التي منها استمداد فتوى لا به قائم مقام مطلق *

(ثالثها) أن لا يقع رتبة المذهب أصحاب الوجود وطرق غير أنه
تقية النفس حافظ مذهب إمامه عارف بأداته قائم بتقريره وبصرته بصور ومجرد
ويحمد ويقرر ويرزق ويرجح أسكنه قصر عن درجة أولئك إما أن يكونه لا يسبح
في حفظ المذهب منهم وما يكونه غير منجز في أصول لغة ونحوه غير أنه
لا يحل منه في ضمن ما يجتهد من فهمه من من ذلك من أطراف من قواعد أصول
العلم ونحوه وإما أن يكونه مقصراً في غير ذلك من العلوم التي هي أدوات الاجتهاد
الحاصلة لأصحاب الاحكام بالوجود والطرق قال ابن صلاح وهذه هي مرتبة
المصنفين إلى أواخر المائة الحادية وقد قصروا عن الأولى في فهم المذهب
وأنما في امتوى مسطوا بسط أولئك وقاموا على المنقول والمسطور غير معتبرين
على لقياس الحل والهاء المارق *

(رابعها) أن يحفظ المذهب ويحميه في وضجات المسائل ومشكلاتها غير
أنه مقصر في تقرير أدلته فهذا يعتمد نقله وفتواه في أصول إمامه وتقرعات
أصحابه المجتهدين في مذهبه وما به محده مستولاً فإن وجد في المقول ما يعلم أنه
مثله من غير قصد فكر وتأمل أنه لا فارق بينهم كما في الأمة بالنسبة إلى العدد
المصوص عليه في اعتناق اشريك حار له الحساقه والعتوى به وكذلك ما يسم

بدرجته نحو ضابط مقبول مذهب في المذهب فإنه يجوز له الحاقه به والاعتوي به
وما لم يكن كذلك عليه الامساك عن عوي به قال ابن الصلاح ويدبر عدم ذلك
كما قال أبو المعالي بعد أن تقع واقعة بنس على حكمها في المذهب ولا هي في
معنى شيء من المنصوص عليه من غير فرق ولا هي مدرجة تحت شيء من ضوابطه
ولا بد في صاحب هذه المرتبة أن يكون قتيبة النفس لأن تصور المذهب على وجه
وقل أحكامها لا يقيم به إلا قتيبة نفس - قال ابن حنبل وكيفية أن يستعصر
أكثر المذهب مع قدرته على مطابقة بقيته انتهى * قال ابن الصلاح ولا يجوز
المضي بغير هؤلاء الأصناف الخمسة إلى المذهب المطلق والطبقات الأربع بعده
كما قطع به أبو المعالي في الأصولي الماهر المصنف في الفقه أنه يجب عليه الاستئذان
قال ابن الصلاح وكذا المنصرف استظار البحث في الفقه هذا كلامه وكلام غيره
في طبقات المتقدمين ثم أعلم أن هذا مسائل يورده الأصوليون في هذا المقام *

(الاولى) يجوز الزماد بالاحتياط في زمن النبي ﷺ للمائب عنه وللحاضر

مدينه ومدينه *

(الثانية) يجوز أن يكون عليه السلام متعبداً بالاحتياط فيما لا يصل فيه *

(الثالثة) قال أصحابنا الحلق في قول واحد من المحدثين معين في فروع

الدين وخصونه ومن عداه محض ثم إن كل خطأ انحصر في فروع الدين وليس
هناك دليل قطع عليه فهو معدوم في خطئه مذنب على جهاده وهو قول بعض
أصحابنا واشتد عليه بعد ذلك المسألة فقهية طيبة فإن كان فيها من وقصر الحد
في طاعة فهو مخطئ ثم وإن كان فيها نص وكان منها نص ولم يعصر في طلبه
أصح عنه الاتم وهذه المسألة تعرف بمسألة تصويب شهود والكلام فيها كثير
والحق ما ذكرناه لقوله تعالى (وفيها ما سليمان) ولولا أن الحق في جهة معينة
لما حص سليمان بالفهم إذا كان يكون ترجيحاً بلا مرجح ولولا سقوط الاتم عن
المخطئ لما مدح داود لقوله (وكلاهما حكاً وعداً) لأن المخطئ لا يمدح عدل
على أن الحق في قول محمد معين وإن أخطئ في الفروع غير أنهم وللحديث
الثاني في التصحيح من طرق أن الحكم إذا احتج فأنصاب فيه أحرازاً ون احتج
فأخطأ فله أجر *

(الرأسة) إذا تعارض دليلان عند إجماع ولم يبرح أحدهما لزمه توقف حتى يظهر المارحج *

(أحادية) يس للمجتهد أن يقول في مسألة قولين في وقت واحد عند الجمهور وقد فعله الشافعي في مواضع (مدو) قوله في المرسول من اللحية قولان وجوب المص وعدمه وقد الأمدي وغيره أن ذلك وقع منه في سبع عشرة مسألة : قال : أعني قلت ووقع ذلك من أحمد رضي الله عنه قد نوكر في إرادته إذا قال يبي أحمد في رواية أبي الحارث إذا حُرث امرأته الصلاة إلى آخر وقتها فصاحت قبل حرج الوقت فيه قولان أحد القولين لأقصاء عليها لأن لها أن تخرج إلى آخر الوقت والقول الآخر أن الصلاة تدوجب عليها بدخول الوقت فعليه التصاوير ونحجب القريين إلى انتهى * قال عبد العزيز وبدأ فون انتهى كلامه تعالى قلت ما ذكره ليس منافياً للقاعدة لأن معناه ليس بمجتهد أن يقول في مسألة واحدة قولين في وقت واحد وظلهم بلا ترجيح أحدهم على الآخر لما لو قد قواين كل منهما به دليل قوي ثم رجح أحدهما على الآخر كما فعل الإمام أحمد وهو أعجب قولين في ذلك : قد نصبه صاحبه لاجتهاد وبديه فهم الشافعي ولحقه - لم قال أنه قد قوس في وقتين وحل سبهما فذهبه أقربهما من الأدلة وأقربهما من قواعد عند الأصحاب وفي أروسة أيضا هما كجبرين تعارضاً ومع الأمدي من يعمل بأحدهما وإن لم يسميه ولثاني مذهبه وهو مسح سبباً أكثر وقد ابن حامد مذهبه الأول ما يصرح بالرجوع عنه وقيل مذهبه الأول ولورجع به قدر محلهان تنبيه هو من معني كلامهما سبباً واختار الأول (تنبيه) هما مسألة مهمة ينبغي التنبيه عليها وهي وإن كانت معلومة إجمالاً مما سبق وأائل الكتاب لكي كل لها من يريد إعادة ما يدعي الالتفات إليه يقال فيها : مكرر حل وحسباً نفي أنهم لموضوع كتاب بشر إلى يابها وما هي إلا العلامة نعم الذين أطلقوا قول في شرحه مختصر الأروسة الأصولية أن قيل إذا كان القول القديم المرجوع عنه لا يعد من الشريعة عند الرجوع عنه في إعادة في تدوين بعضها إلا أنوار لعديعة عن أشبه حتى ربما قيل عن أحدهم في المسألة الواحدة القولان والثلاثة كثيراً والأروسة كما في مسألة الناخل والخارج عن أحمد

وانسنة كما في معناه متروكة تسمية عنه وقد عدا أكثر من ذلك (قيل) كان القياس
أن لا ندور تلك الأقوال وهو أقرب لي صلب الشرع إذ ما لا عمل عليه لاحاجة إليه
فتدوينه نصب محض لكن قدوس فائدة أحرب وهي انسيه على مدارك الأحكام
واحتلاي فرائع والآراء وان تلك الأقوال قد دعي إليها اجتهد المجتهدين في
وقت من الاوقات وذلك مؤثر في تهريب لترقي إلى رتبة الاجتهاد المطلق أو المنفرد
فمن ابتاعها إذا طار إلى ما أخذ المتدبرين نظر دواوقدس يقف فاستخرج منها فوائد
ورعا طهرهم من محو عبا ترجيح بعضها وذلك من المطالب المهمة بهذه فائدة تدوين
الأقوال القديمة عن الأئمة وهي عامة ونم فائدة خاصة بمذهب أحمد وما كان منه
وذلك أن من لا أئمة كالشافعي ومحوه صوابا على الصحيح من مذهبه إذا عمل
من مذهب الشافعي على القول أحمد وهو الذي قاله بصريح وصف فيه بكتب
كلام ومحوه وقال أنه لم يبق من مذهبه شيء لم يبق على الصحيح منه إلا
سبع عشرة مسألة فعارضت فيها الأدلة واحترم قبل أن يتحقق من جهة بخلاف
الإمام أحمد ومحوه قاله كانت لا يرى تدوين الرئي بل عده حدث وحمه وما
يعلقه وإنما بعد لمصوح عنه تصحاته نهياً من جهة من أجوبه في سؤالاته
وملاويه فكل من روى منه عنه شيئاً دونه وعرف به كمسائل أبي داود وحرب
الكرمان ومسانيد حنبل وأبيه صحيح وبيد الله وإسحاق بن منصور والمروزي
وغيرهم ممن ذكرهم أو كره في زور راد المسافر وغير كثير وروى عنه أكثر منهم
ثم انتدب طبع ذلك أبو بكر الخلال في جامعه الكبير ثم تعينه أبو بكر في زاد
المسافر فحوى الكتابان سد حمان علم الإمام أحمد رضى الله عنه من غير أن
يعلم منه في آخر حياته إلا حار صحيح مذهبه في تلك الفروع غير أن الخلال
يقول في بعض المسائل هذا قول يدم لا أحمد رجع عنه لكن ذلك يسير بالنسبة
إلى ما لم يعلم حاله من ونحن لا يصح لنا أن نجزم بمذهب ميم حتى يعلم أنه آخر
ما دونه من تصانيفه ومات عنه أو أنه من عليه ساعة موته ولا سبيل لنا إلى
ذلك في مذهب أحمد والتصحيح أندي فيه إنما هو من اجتهد أئمة مذهبه كان
حامد والفاضي وأصحابه ومن المتأخرين لشيخ أبو محمد المقدسي رحمة الله عليهم
أجمعين لكن هؤلاء بالذي ما لبوا إلا بمحصل الوثوق من تصحيح مذهب أحمد

كما يحصل من تصحيحه هو مذهبه قطعاً من فرصه جاء بعد هؤلاء وسع من
لعب درجته وقارهم حاز له أن تصرف في الأقوال المنقولة عن صاحب المذهب
كنصرهم ويصحح فيها ما ذي اجتهد به واقفه أو خاطبه وعمل بذلك
وثنى وفي عصر من هذا الجيل شيخنا الإمام العلامة قمي الدين أبو العباس
أحمد بن تيمية الحراني حرسه الله تعالى فإنه لا توقف في لغيره على ما صححه
الأصحاب من المذهب بل يعمل ويختار عليه الدليل عنه فتكون هذه
قائدة خاصة بمذهب أحمد وما كان منه لتدوين موصوفه وقلها والله تعالى أعلم
بالصواب هذا كلام العلوي قلناه برمته الغائبة

(السادسة) يجوز بعامي تقليد اجتهاد بالاعتاق ولا يجوز الاجتهاد احدهم سب
على ظنه أن الحكم كذا بالاتفاق أيضاً أما من لم يجتهد في الحكم بعد وهو متمكن
من معرفة نفسه بالوجه الثمرة من العمل لكونه أهلاً للاجتهاد فلا يجوز له تقليد
غيره بصرفه مطلقاً لا لأن علمه ولا خبره لا من الصحابة رضي الله عنهم ولا بعدهم
لأنه لا يفتي ولا العمل لا مع صبي الوقت ولا مع ستمه هذا ما قصده مدرك الخفيين
من الأصوليين ومن يجوز له استبداد مع صبي الوقت وقبله بشرطه لا يعمل لا
يفتي وقيل من هو أعلم به من الصحابة يختار ما قدمه ثم به أن يسئل وقبل
مذهب غيره ليسمى ولا يعني هو بسيد أحد

(السابعة) إذا صحت عتيد على حكم في مسألة لعله يشترطه في
كل مسألة وجدت فيها تلك العلة كمذهبه في المسألة المخصوصة عيلاً أن الحكم
يتبع العلة فيوجد حيث وجدت ونحو ذلك العلة فلا يحكم بحكم تلك المسألة
في غيرها من المسائل وإن شئنا ولو صحت في مسائل مشتملة على حكمين
مختلفين لم يجوز أن يجزم فيهما روايات بالمثل والجريح كما لو شك عن أحدهما
وأولى والأولى حوار ذلك عند الحد والبحث فيه من جهة ادعاء الفرق مع
ذلك وإن دق تمتع عادة وقد وقع عقل والتجريح في مذهب فعلى في الحرر من
كتب أصحابنا ومن لم يجد إلا بواجب صلى فيه وأما بعض عليه ومن يمس
حسن في موضع نجس فصل أنه لا يبعد في جرحه فيما روايت وذلك لأن طهارة
لنوب والحد كلاهما شرط في الصلاة وهذا وجه شبه بين المسائل وقد نص

في التوب النجس أنه بعيد فينقل حكمه إلى المكل ويتخرج فيه مثله ونفس في
الموضع النجس على أنه لا يصدق في التوب النجس فيتخرج فيه مثله فلا جرم صار
في كل واحدة من الاثنين روايتان أحدهما بالنسب والآخر بالعل ودكر مثل
ذلك في الوصايا والقذف ومثل ما حكته عن مذهبها من النفس والتجريح وقع
كثيراً في مذهب الشافعي وإداهن على حكيم محمد بن في مسألة قدمه آخرها
أن علم التاريخ والأقاصم بصوره وقواعد مذهبها وترى ما إلى الابل بشرعى *
(ثمة) الفرق بين لعن والتجريح أن اللعن يكون من من الإمام ما يفعل
عن محل في غيره بالجماع المشترك والتجريح يكون من قواعد السكينة وهو أعم
من اللعن لأنه يكون من القواعد العامة للإمام أو الترخيص أو العمل لأن حاصله
أنه ما فرغ على أصل جماع مشترك كتجريح علي بن قيس بن عتبة فروعا
كثيرة وعلى قاعدة تكليف ما لا يطاق أيضاً فروعا كثيرة في أصول مذهب
وفروعه وأما العمل والتجريح فهو مخصص بموضوع الإمام *

(الثامنة) لا يخصص حكم حاكم في مسألة حدادية عند الأئمة الأربعة ومن
وافقه وهو معنى قولهم في الفروع لا يخصص أحد بها ولا جهاد وهذا من
على أن الحق متعدد ويخصص على أن المذهب واحد ويخصص بقدر مخالفة من
كتاب وسنة ولو كان من أسس أئمة وأخالف ما في أبيه في لا حداد ويخصص
أيضا بمخالفة إماماً قديماً لا طياً في الأصح ولا يخصص بمخالفة الغير سواء كان
جليلاً أو حقاً بخلاف ذلك وشافعي وإن حداد في إحدى روايات مذهب بمذهب مخالفة
القواعد الشرعية ولا يبرر ليقضه طلب صاحب الحق على الصحيح من المذهب
وقال القاسمي في الحرد والموقع في المعنى شارح وابن رزين لا يقتضى الإبطال
صاحبه وقال داود وأبو نوري عن مالك حداد وهذا هو الحق الذي لا يحد
عنه وحوار أس غاصم قصص أئمة بين سيرة أسوب مذهب وحكمه كالمخلاف
الجهاد مطلق ولو قلده غيره في الحكم عند الأئمة الأربعة ومن وافقه وقال في
الارشاد لا يطرأ حكمه ولكن يثبت ومن قضى رأي الخائف ربه ما سب له فقد
حكمه ولا يثبت عليه وبها قال أبو حنيفة وقد أبو يوسف والمالكية والشافعية جمع
عنه وينقضه وقبل أبو طالب من الإمام أحمد أن حداد لا يبرر لغيره ويطلب

صاحبه ويصحب بحق وان حكم بغيره فله نصيب من ثمنه فلي تول من يرى
 صحة حكم القائل بفسخ حكمه ونبي قوله من يرى ان القائل لا يجوز له تقليد غير
 امامه لم يصح حكمه صريح من الامام والامام والامام والامام والامام والامام
 المقتضى نص امامه كخالفه من الشارع وقال ابن هبيرة رحمه الله تعالى لا يجوز
 اجتهد في وجوب تولي ثم تعبر احواله حرمت عليه ان يفتي الاصح وقال القاضي
 والموفق وابن حزم والشافعي والامام والامام والامام والامام والامام والامام
 حاكم وانما القائل بفسخ احكامه والامام والامام والامام والامام والامام والامام
 قلده وقال الشافعية وابن حزم بفسخ حكمه لرد في حيزه وهو متبعه كالنقيب
 في ثقة وإدراكه لم يعمل القائل بفسخ حكمه من فائدة حتى تغير اجتهاده منه بزم ادق اعلام
 القائل له ولو مات حتى في رواية الامام والامام والامام والامام والامام والامام
 لا يصح في شرح التحرير وهو القائل بفسخ حكمه والامام والامام والامام والامام
 في تقليد العامي المجتهد من فائدة حوزة الامام والامام والامام والامام والامام
 لان قوله حتى في الاجماع والامام والامام والامام والامام والامام والامام
 ليس للامام المجتهد الميت ان يحدد محله من الاجازة وقيل لا يجوز تقليد الميت
 مطلقا قال الامام والامام والامام والامام والامام والامام والامام والامام
 رتبة الاجتهاد حرم عليه تعدي رتبة الامام والامام والامام والامام والامام والامام
 حزم ومالك والشافعي والامام والامام والامام والامام والامام والامام
 قال ابو الفرج وحكي عن احمد والشافعي والامام والامام والامام والامام
 غيره والتوقف من المجتهد في مسألة حوزة الامام والامام والامام والامام
 اهل الحوزة واهل الحديث بحمله في رتبة العامي فيما توقف فيه عند ابي الخطاب
 والامام والامام والامام والامام والامام والامام والامام والامام

(الاسامة) من يجوز حلوه مصر عن المجتهدين ولا ذهب اصحاب الى انه لا يجوز
 خلوه مصر عن مجتهد والى ذلك ذهب طوائف ولا بد ذكر ابن عقيل خلاف هذا
 الاعتراف من المجتهد واختاره الشافعي عبد الوهاب المالكي وجمع من المالكية
 ومن غيرهم وصرح به ابن حزم في شرح المحلى واختاره ابن دقيق العيد في
 شرح منوان وقال ابن حزم من اصحابنا ومن من حواله عدم المجتهد المطلق

مع انه الآن آيسر منه في الزمن ذو وصف في بيان ميسر الان وحي
 مثله النووي في شرح المذهب وقال الراعي ناس اليوم كالمجتمعين على انه لا يمتد
 اليوم وقتل ابن مفلح كلاهما ثم ذيله قوله وجه نظر: قال في شرح التحرير
 وهو كما قال فانه وجد من المتحمدين بعد ذلك جماعة منهم الشيخ فمي الدين ابن
 تيمية رضي الله عنه وقد طال العهد له في هذا الموضوع وأورد كل من الفريقين
 حججا وآدنه وكان القائلين بخوارز ملو عصر من يمتد قسوا جميع علماء الامة على
 انهم وخبيلوا لها انه لا أحد يمنع أكثر من مذهبهم من علم ثم داروا انفسهم
 فوجدوها ساقطة في الدرك الاسفل من بعيد فمعاصل الله تعالى وقاوا لا يمكن
 وجود يمتد في عصر الامة في سلا كثره حال لا يمتد بعد لارهاثة من الحجرة
 ويمنع كلامهم هذا الى ان فصل الله تعالى كان مدرارا على أهل العصر والارسة
 ثم انه ضرب علم يبق منه قطرة تنزل على المتأخرين مع أن فضل الله تعالى لا يصب
 وعطاؤه ومدده لا يقفان عند الحد الذي حده أولئك ومثلك في هذا وزن الامثال
 في قطع الاحتجاج على جميع علماء عصره من جميع الافكار حتى علم أن واحد منهم
 لم يبلغ درجة الاحتجاج ثم حكم بما الحكم الحديث على أنه رتاجي عليه علم كثير
 من علماء بلده بل ربما لم يعرفه وما أتى هذا من العلم من دا الخلود بموجب
 للخلود في حصن الجبل المركب الا يرى هذا الامة المتحمدين كان الواحد
 منهم بموجب أقطار الارض لكتابة الحديث ونسخه عن نتمه حتى لا يعرف ما عند
 غيره ثم قام الجهادة فعاد فدروا الحديث ودروا علومه وسجوه وذهبوا
 ووصوا كتبهم لرجال ويدوا الصحيح من غيره وسموا تناول اسمية والمطلوب
 إنما تسول بحيث تيسر لمن عدم قفاوف نمرانه الداية واسطلاع شعوم فوائده
 من روحها وقارون في لذاتهم مسر يحون في بيوتهم لا يخافون الا الى المطالعة
 والتفتيش ثم ان من تقدم كانوا يسمون في نسخ كتب الحديث وغيرها ويذنون
 الاموال في طلبها حتى اشئت المطابع فاعتهم عن نسخ النسخ والمجود للفتيش
 على الكتب ولم ير انتشار كتب العلم في اريدادهم يبق لصاحب الامة فقيه
 النفس عند يسنده به بيا الله المحب عن يتحكم على الله ويحكم على قصده وترسله
 نفسه على تناقوله لمن قطع بحلو عصر من يمتد ان هذه امسألة التي حكمت بها

حاله من انه أما أن يعلم أو يحس أن المسؤول هل بلغيا أو يعلم الفاعل لا يصح
لذلك أو يحس حاله فلا يعلم أهليه ولا سدمها (قلاول) له أن يستغني ما تفاهم وعنه
بأهليه أما ما حارعد عن مذهبك أو ما شمره بين الناس بالفتيا أو باتصافه به وانقاد
الناس إلا أحد عنه أو نحو ذلك من الصرق والظن بقوم مقام العديق ديت (والثاني)
وهو من علم أو طن حبه لا تخور له أن تسميه لأنه تضييع لاحكام الشريعة فهو
كالعلم متى غير دليل له، إذا جعل حاله فلا يقلده أيضا عند الاكثر خلافا لقوم *
(رسميا) يكفى المذهب سؤال من يشاء من مجتهدى البلد ولا يلزمه سؤال
جميعهم وهل يجب عليه أن يغير الأصل من المجتهد فيستغني فيه وقال بالفتي
والآيات والحق أنه لا يلزمه استفتاء من قبل من بعده فإن هذا سبب لتقيد
أما إذا قيد بذلك مجتهدى البلد فيرى به حيث جرى الأصل لأن القيد في
كل بلد معروف مشهور من قبل المذنب مجتهدين فاكتر وجدوا عليه في خوب
بقول أن أطرحهم وحوب ماسة لأصله قال قيس بن عاصم أيس أهل معرفة الناس
من المعصوم ونصاري أمره أن متر بصواهر هيئة حسنة وعمدة كبيرة وحة
واسمة الاكام فربما استمدادته ولذا فضلا قلنا هذا ليس بعذر فله أن يتكلف
في الاختيار وسه قل في الروضة وبه الطوق وسرف الأصل بالأحد وأعدل
المفوض له وتدينه على نفسه في الامور الدينية كالتباعد مع شجرة لا يبعد القطع
بها عادة أو مامرات سدد ذلك تما يبعد القطع وأهل امهي قلب رحم الله ابووق
والطوق فانه تكلم على زمينهم حيث الناس ناس يعرفون الفضل ويعفرون به
وأما اليوم فالقديم بالفتي وقلة الخاء والجهل المركب يمدح أهل في هذه انه علم
لعماد في احم أهل الفضل ولا يقر لاحد ولو القيت عليه قل مسانة وحم وسكت
وقللك بالمدحة والحق ولو قلت له هذا حديث موضوع لقل لك انك تكذب
ألي صلى الله عليه وسلم وعلا صوته وانفتحت أوداجه وجمع عيبك العمة ورعا
أدوك بالصرب والشم والاخلراج عن الناس وما استدع في زماننا هم يجمعون أهل
الهمم فينصرون معني ويسمونه رئيس الداء ثم تفرده الحكومة معنيا ويحصرون
اقتوي فيه وكثرا ما ينال هذا المنصب الجاهل الفمر الذي لو عرضت عليه عدة
بعض كتب الفروع ما عرف لها فلا من دبر فتنا الله حين العاقبة على أن

اختصاص واحد ينصب الألف لا يدل على كونه لمؤيد الأئمة إذ يمكن معروفا في القرون الأولى وإنما كان الألف موكولا إلى العهد الأعلام واستمر ذلك إلى أن دخل السلطان سليم الثاني دمشق سنة ثمانين وعشرين وتسعمائة من الهجرة واستسكنهم فرأى كثرة المشاعش بين المذاهب منهم حصص افتد كل مذهب برجل من عبائنه الأفاضل قطعاً امتدحت ثم طال الزمن فتولى هذا المنصب الجليل كثير من لا يدري ماهي الأصول وماهي المروءة وسد الأمر إلى غير أهله وأعصى القوس غير نازها * هذا فان استوى اعتماد سداسيني في العصبية واحتشاعه في الجواب اختار الأشد منهما لما روى ترمذي من حديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ ما خير عمار من أمر من إلا اختار أشدهما وفي لفظ أرشدهما قال الترمذي هذا حديث حسن قريب ورواه أيضاً نسائي وابن ماجه فثبت بهذين العظيمين للحديث أن أرشد في الأشد والأولى * مبرر لدعوى سابقين لعارضهم ورجع إلى استبعاد آخره

(خامساً) قد كثر أصحابنا وغيره لا يهملوا العهد ومبادئ الإمام أحمد وحوز في التعريب والتخصيص الألفا. عهد في مذهب إمامه للصراحة وقال في التحرير الخلفي ويمنع عقدنا وعند الأكثر من الألف. من لم يرف سم أو كان حاله محمولا ويرم إلى الأمر معه قال ربيعة بن حص من بقي أحق بالحق من السراق. وحكى شيخ الإسلام أن تبيين في المودة عن ابن حمدان من أصحابنا أنه قال من أختار في مذهب الإمام فلم يمتد في حكمه ودليله بغيته به عن نفسه لا عن إمامه فهو موافق له فيه لا متابع له فان قوي عنده مذهب غيره ففيه وأعلم السائل مذهب إمامه وريسته غيره وان قوي عنده ولا به حيث لم يهو عنه فان قد إمامه في حكمه في دينه أو دونه بدينه بعبه عن إمامه ان حذر تعاليد وإلا من نفسه أن قدر على تحرير وتقرير والتصوير والتدليل والتفريع والتخريج والجمع وان فرق كالنبي لم يقد فيها فان عجز عن ذلك أو مضى بغيته عن إمامه لا عن نفسه وكذا المجتهد في نوع علم أو مسألة منه ومنعه فيهما طهر وقين من عرف المذهب دون دليله حاز تعاليد فيه وقيل ان لم يجد في بلد ولا قرنه معتبا غيره وعجز عن السفر إلى مفت في موضع بعيد فان عنده في بلد وغيره

الرححان حقيقة إحداهما هو في الاعيان الجوهرية والاجسام تتوحد هذا الديار أو
الدرم راجح على هذا لان الرححان من آثار انقل والاعمال وهو من خواص
الخواهر ثم استعمل في المعاني نحو هذا دليل أو مذهب راجح على هذا
وهذا الرئي راجح من حيث وقول ان نقلاني لا يرجح بعض الأدلة على بعض
كما لا يرجح بعض البينات على بعض وكلامه هذا ليس شيء ومورد ترجيح
إلى هو الأدلة الظنية من الأعمدة المسبوبة والموتى بحوله كصوص الكتب
وسنة وطواهرها وكأواع الأقيسة البينات المتبادلة من مصوص فلامدحل
به في مذهب من غير تلك تدابير فلا يثبت مذهب اشخاص مثلا أرجح من مذهب
في حجة أو غيرها وبتكس لا يمكن هذا باعتبار مجموع مذهب على مجموع
مذهب آخر وإنما من حيث الأدلة على المبادئ ترجيح متقولا مذهب الترجيح
أبصارى حقيقتا لانه لا غاية وراء العظمى وقولنا من الأدلة المسبوبة رده
به مصوص الكتب والسنة مبدعها ترجيح فافا تناقض لسان فاما أني مجهل
ترجيحهم أو يتم فإن جهن قدمه الأرجح منها بعض وجوه الترجيح ورتب علم
تاريخها فاما أن يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع أولا فإن يمكن جمع بينهما
من حيث يصح الجمع إذ الواجب أن رتبة الشرع جميعها ما يمكن وإن لم يمكن
الجمع فالتنسيق أن يصح سدهما أو أحدهما كذب أن لا يصح سده ادلائنا من
من دلائل شرعية لأن الشرع حكم وسامان باقي الحكمة فاحد المقتضى
يكون باطلا إما لسكوته منسوخا أو بكتبه أو لخطئه بوجه ما من وجوه
نصص مورو في حقيقتا أو خطأ بصر في العتبات كالأحلال شكل التمس
أو شرطه ونحو ذلك وقد ختمت اجتهدت في مصوص إذا تناقض قسم
من بسلط طرق ترجيح ومهم من بسلط طرق الجمع ونصواب تقديم الجمع
على ترجيح ما أمكن إلا أن نصفي الجمع إلى تكلف يلب على النص براءة
الشرع منه وبعد أنه قصدته فبين ترجيح ابتداء إذا علم هذا فعمم ترجيح
الواقع في الالتقاء أن يكون من جهة من أو سدا أو العرسة (أما) من جهة
استند فيقدم المتواتر على الآحاد القطعية والأكثر رواه على الأقل ويعدم المسند
عن المرسل لانه مختلف في كونه حجة والمرىوع على الموقوف والمتصل على المتقطع

والمتفق عليه في ذلك على اختلاف فيه ورواية المتن والاعتس واضابط والاصط
 والعالم والاعلم والورع والاورع والتقى والأتقى على غيرهم وصاحب القصص
 والملابس لم على غيره لاحتصاصه محمد بن علي بن محبوب حاشية من رواية صاحب
 القصص حديث ميمونة رضي الله عنها تروى عن رسول الله ﷺ وهو حلال فحديثها
 يقدم على حديث ابن عباس أنه تزوجها وهو محرر ومثل حديث الملاس يعني
 المباشر للقصص حديث أبي رافع تروى عن رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال وكنت
 التفسير بغيره فإنه يقدم على حديث ابن عباس وتقدم الرواية المتقدمة على
 الرواية المضطربة والمتأخرة على المقدمة ومعنى اتفاق الرواية نظامها وهو
 ارتباط بعض أمثلها ببعض ووفق الأعداد المتوالي من غير فصل ولا زيادة محلة
 واضطرابها ، نادر بعضها واختلافها بالزيادة والنقص ومثل متأخرة الحدث
 الصحيح كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء ثمانية أشهر
 وما تقدم رواية مقدم السلام على متأخرة ففيه خلاف اختار القاضي والمحدث
 والعلوي أنه سواء وقال ابن عقيل والأكبر ترجيح رواية متأخرة السلام على مقدمه
 قلت وهو للصواب لأنه يحفظ آخر الأمرين عن رسول الله ﷺ وعليه عمل
 أصحابنا في العروع وفي تقديم رواية إسماء الأربعة خلاف أيضا واختار تقديمهم
 الفجر والعلوي ونسبهما المراد في التحريم وهو وحى في محضره . قال الطوق
 والاشبه ترجيح رواية الأكبر يعني من الصحابة رسول الله ﷺ انتهى فقيل
 وهو الحق (وأما) الترجيح انتهى من جهة من هو أولى في تفاوت دلالات
 لمعارات في أمثلها فيرجح الأدل منها فلا بد فالس مقدم على الظاهر والظاهر
 مراتب بأبصار لفظه أو قرينه مقدم الأقوى منها فالأقوى بحسب قوة دلالة
 وضعها وبنية عدم الخبر اختلف في اللطيف على ما أتجد لفظه ولم يختلف لدلالة
 اختلاف ألفاظه على أن تبارك واختار قوم تقدم ما أعيد لقصته على غيره ولكل
 من أقولين مرجح فهي مسألة اجتهادية والصواب أن اختلاف اللفاظ إن كان
 مما يختلف به المعنى ولو أدى اختلاف أو نسي أمثال الرواية وانما أقدم المتحد
 لفظا والا فالمتفاد أو تفادى وأما المختلف معي فإنه لا يمارس المتحد معي
 قول واحد ويقدم ذو الريادة على ما لا زيادة به والمتفاد على الثاني لأن يسد

المضى الى علم بعدم كفو له اسم أن فلا من كذا لا عنه العلم كأن يقول لم أسم
ان فلانا فعل كذا فان استند الحديث الى عدم العلم استويا ويقدم ما شئت على
حسب رؤيته على غيره حتى بطا وهذه طريقة التي هي في معنى لا يرجح
بذلك ويرجح الناقلي عن حكم الاصل على غيره مثل أن يلزم أن الاصل في
الاشياء الاباحة ثم يجد دليلين أحدهما حكم بالاماحة والثاني الخطر ودا تعرض
دليلان أحدهما مسند للحدوث الآخر بوجه أو أحدهما بحسب الخبرة والآخر
بعدمه لم يرجح سقط الحد وموجب الحرية على ما لا يرد له ذلك في صدق الراوي
وقيل بأن لم يرد ما الاصل ويقدم قوله عنه أصالة وسلام على معناه لأن القول
بصحة دلائل خلاف ما يعمل فيه لا صحة له نذر دعائها وأدلة فعل لا من
خارج وهو كونه عليه سلا واحد الأفع كان الدور قوي يرجح لذلك

وما يرجح من جهة العربية فدا اراض عامان أحدهما باق على عمومته
والآخر قد حصص بصورة كثر يرجح الباقي على عمومته على الخصوص وكذا
تقدم ما خص بصورة على ما خص بصورة وفيما هو ذلك وحاشا به يقدم
الاقول تخصصا على الأكثر ويدعم من النص ما تقدمه العلماء ما قبل ولم يلحقه
أدكار من أحد ثم على ما فيه الامتياز من بعضهم وهذه له عدة نصي تقديم
ما روي في الصحيحين وأحدهما على ما يرويهما سنن الامام علي بن النعمان ويقدم
ما ذكره واحد على ما ذكره الآخر وهكذا في السنن وثلاثة ويرجح ما تضمنه
عموم كتاب وسنة وقاس شرعي ومعي على ما لم يقصد من ذلك
فان تضاد أحد النصين قرآن والآخر سنة وفيه روايت أحدهما يقدم ما تضمنه
القرآن وهو المختار وثاني ما يقدم ما تضمنه الحديث والضابط أنه يرجح ما يحيل فيه
ريادة قوة كائن من ذلك ما كان وقد تنجى زيادة القوة مع اتحاد النوع واختلافه
ويرجح ما ورد اشد على غير سبب حتى ما ورد على سبب لاحتلال احدهما
سده وما عمل به الخلفاء الراشدون على غيره على الفور المختار

(تنبيه) قال الخليل في شرح محصنه ادا وحط فيها صحابي مشهور
بالعلم والفقه على خلاف من لا يجوز لنا أن نجزم بحصائه خطأ الاحاديث
لاحتيال ظهور الصحابي على من أو دليل راجح فتي به قال بصحة رضي الله

عنه قرب إلى معرفة النصوص مما استخرجهم لئلا يفتروا عليه من صدى
كان عند الصحابة رضي الله عنهم ثم درهم بعد ذلك كتب على رأسه
رضي الله عنهم ان اتوا في هذا وحيا فتدبروا طوبى الا حين وعوها من انفسهم
التي قم من الناس على على فيها لخالفته للنس وخلفاته بذلك
أدهى وإذا ما مضى أحدهما قد قتل عن روايته خلافة قولاً
أو ملاً والآخرة يعلم عن روايته خلافة آدم المثل ولا ترجيح
قول أهل المدينة خلافة بعض الشافعية ولا قول أهل سكرية خلافة بعض الحنفية
وإذا كان الخبر يمتثل وحده ونتجه له بحاصل ومصره الروى على بعضها كان
مفسره الراوي عليه منقداً على ما قبله وكذلك إن ترجح بعض الاحتمالات المذكورة
بوجه من وجوه ترجيح كان مقدماً على غيره ما لم ترجح بشك

وأما التراجع من جهة عيسى فهو إما من جهة نصه أو غلته أو قرينة
تفترق باحد معانيه فتعده فيتراجع على الآخر أما الاول فن وجوه (أحدها
إذا أمكن قياس الفرع على ضالين حكم أحدهما ثابت بالاجماع والآخر ثابت
بالنص كان عيسى على الأصل اثبات بالاجماع مقدما على ثابت بالنص (ثانيها)
حكم الأصل اثبات بتعلق بعض راجح على حكم الأصل اثبات بالقياس (ثالثها)
حكم الأصل اثبات بالنظر في أسكرم والنسبة الموفرة راجح على حكم الأصل ثابت
بأحادية (رابعها) لحكم العيسى على أصول أكثر راجح على غيره (خامسها) القيس
على نص م يخص راجح على القيس على نص مخصوص، ومثل هذا حكم أصل العيسى
حكم مستنده الذي ثبت به وقدم من المستندات قدم ما ثبت به من أصول الأقبسة
وأما (ثاني) وهو تراجع القياس من جهة غلته فن وجوه أيضا (أولها) تراجع
الغلة الججمع عليها على الغلة التي ليس تجمع عليها (ثانيها) تراجع الغلة المنصوصة
على المستبقة (ثالثها) تراجع الغلة التي ثبتت غلته بالنص أو على التي ثبتت غلته
بالآحاد (رابعها) تراجع الغلة المناسبة على غيرها، لكن هذا في عديد منصوصين
والمستبطين أما إذا كانت أحدهما منصوصة في إيجابها سواء كانت مناسبة
أو أشد مناسبة أولا (خامسها) تراجع الغلة الناعلة عن حكم الأصل على غلة المقررة
عليه (سادسها) تراجع الغلة التي توجب أحصر على التي توجب الإباحة (سابعها)

ترجح الحق المستعينة بحد علي موحته وموجه الحق على اجتهه ونقي هي حنف
حكما على التي هي اقل حكما لكن هذا كله في المصوتين وفي المستطين
اما في المصوصة والمستطة فالمصوصة واجبة التدرج في كل حال (ناه) .
ترجح الدية اي هي وصف في التي هي اسم لان سبيل لا وصاف منق عليه
تخلات لعل بالاسماء وعلى الرد في انصب يكون موروا تقدم على سبيل
كونها () ثم تعدد امرد واولى اس قس الرفع على عي يبرها
كفيس لدى ^{عليه السلام} الدية في الصيم على الصضة (عاشرها) ترجح القلة المصدرة
على غير مطردة من قيل صحتهم (حادي عشرها) نعمة المسكة واجبة على غير
المسكة على عموم بشرائط العكس في بعض سم ان لغة الاناصرة لا يمكن القياس
عليها وليس ثابتة هذا ترجيح أحد الغياض على الآخر من فائدتها اذا رجحا
المتعدية على القياس * وعدم الحكم الشرعي يرمي على الوصف الحلي والاثنان
من قوم ورجح امور عن ثلاثهم والملائم على مررب وقد صقت حقائقها
وحكامها وصدها ومرشدا عند الكلام على طريق التلوة عند ذكر أقسام
القاس * وادارت غلة عبس بين وصف مسد وث هي قدم المتاسب لانه
معق عليه والمصلحة به صاهرة لخلاف اش بين بينهما واه ان تفاصيل المرجح
لم تحصر في كرهه وعدد كرفي كتب الاصول المطولة كثر منها وللقاعدة
الكافية في الترجيح انه متى اقر احد له بين المتعارضين أمر فعلي كتابة أو
حرر واصطلاحه كعرف او عادة عام كالامر * خاصا او فرقة نفعية أو
عطية أو حالية وقاد ذلك زيادة من رجع به وقد حصل بهذا بيان الوجهين
من جهة الفرائض فلا حاجة الى ذكر ما وعدنا به من القسم الثالث الذي هو الترجيح
بالفرائض مفصلا ووجه الرجح في كرهه المرجحات ظاهر من تقط
واعمل ما وجهه الله تعالى من انكر سلام وبعض المستقيم وانني حين متكلمت
على هذا النوع كنت استند من الروضة للإمام موفق الدين عبد الله المقدسي
صاحب المعنى وبيره ومن مختصر الرأفة وشرحها للعلماء محمد بن أبي النطوق ومن
شرح العلامة علاء الدين المرادوي ومن مختصره وشرحه كتابا للعلامة أحمد
لبنوحي صاحب كتاب منتهى الارادات ومن مختصر بن الجواب وشرحه العلامة

عند الذين لا يحسنون قولهم في كتابها وكتب كثير ما أراجع مودة
الاصول لحد الدين واسمه عند اسامهم وحمدته شيخ الاسلام وم شوية
وحصول المأمول من علم الاصول لصديق حسن خان مع لفاظ فوائد كثيرة
من المستقصى نفع الى ومنهى الوب للامدي وجمع الجوامع لابي لسكي وشرحه
للحظي واسمى شرحه توضيح صدر الشريعة وحاشيته وتلويح لمعد الدين
اعتارني والمهاج لبيضاوي وشرحه للاسنوي والتبدي لابي الخطاب والواضح
لاس عقيل وادب لفتي لاس حمدان وسماه الى أن يوفقنا لكل خير وينفع بنا ويبلغنا
ويعملنا خلا لخدمة هذه الشريعة آمين *

(المقد السادس)

فيما احتلج عليه المؤنسون في فقه الامام احمد ما يحتاج اليه امتي ...
قد علم على القديس من اصحاب وعبره انهم يكفون في الالفاظ بالنسبة الى
صناعة أو محلة أو قبيلة أو قرية فيقولون مثلاً الخرقى نسبة الى مع الخرق والحلال
والطالبي. والحربي نسبة الى حرب محلة في مداد وكار هري والتبجي
وكاليوبي وملي والصاعى والحراى وأمثال ذلك يقطعون تلك الاسماء بلا
تعظيم وكانت هذه عادة المتقدمين ثم جاء من بعدهم فكثروا املوا في الالفاظ التي
تقتضي التركية والثاء فنبهوا علم الدين ومحي الدين ومحمد الدين وشهاب الدين
الى غير ذلك من الالفاظ الضحمة وعم ذلك بلاد العرب وجمعهم ولم يرتض هذا
عالم العلماء فقد غل في المروغ عن القصص التي يعلى انه قال ونكره التسمية
بكل اسم فيه تعظيم أو احتج بهدا على معنى التسمية بملك لقوله الله الملك
وأناب من الله أناد كره إخباراً عن أمير وللتعريف فانه كان معروفاً بعدم به
ولأن الملك من أسماء الله المختصة بخلاف حاكم احكام وقصي القضاء لعدم
الوقوف بخلاف الواحد فانه يكون في الخير والشر ولأن الملك هو المستحق
لذلك وحقيقه ما التصرف اتمام وما التصرف الدائم ولا يصحان إلا لله وفي
الصحيحين لفظه أو دلالة حل وأي داود وإباح الاسماء يوم القيامة وأخبره
كان سمي ملك الاملاك لا ملك إلا لله وروى الامام احمد اشتد غضب الله على
رجل سمي ملك الاملاك لا ملك إلا لله وأقنى أبو عبد الله الصيمري الحق وأبو

الطيب الطبري والتبلي الخليلي الخوار والموردي مدمه وحزه في ترح مسلم
قال ابن الخوزي في تربيته قول الاكثر هو التيس اذا ترد منك الدين وقول
الموردي اولي للبحر واسكر بعض الحاشية على بعضهم في الحاشية دونه الملك المادل
ابن يوب واعذر الخليلي قوله عليه . لا . (ولدت في من الملك العادل) وقد
قد الخاكي في تربيته الحديث الذي روته العامة (ولدت في زمن الملك المادل)
باطل ليس له اصل باسناد صحيح ولا ستم قبل ورد في الفروع هذه الحكاية
مهمة وهي انما كانت بين التبع في عمر اعمد في فقه هو الذي قد واصر الملك
المادل فرد عليه اليوناني فاحج نو عمر الحديث فذكره اليوناني وبين حاله
قال في الفروع ولم يجمع جماعة التسمية للملك انتهى . ومع ابو عبد الله عرطي في
كتابه شرح الاسماء الحسيني من اعمد التي تختص بالركبة والثاء كركي الدين
ومحي الدين وعمد من وشهد ذلك وقد احمد من احسن الله باطن الحديث ثم شافى
في كتابه تبيين النعمان عند ذكر اسكرت فيها ما علم في الملوك في الدين من
الكذب الحاروي على الاس وهو ما استدعوه من الاسباب كحي الدين
وور الدين وعضد الدين وغيرت الدين ومعين من وناصر من ونحوه من
الكذب الذي يتكرر على الالفة حاله . والبريف والحكاية وكل هذا
مدعة في الدين ومكر احمي . وكل من اقم . مد كن جماعة من فقه الدين
يتورعون عن اطلاق قصي القصص وحاكم الحكم قل . وكذلك تحرم التسمية
اسيد الاس وسيد . كل كما يحرم سيد ولد آدم اسهي . لا لا يدق . لا
صبي لله عليه وسلم وقد توسط الحاروي في اسمه حال ومن لف تا يصدق
وله بقية حار وبحره ما يقع على مخرج صحيح . ان النابذ في كمال الدين
وشرف الدين ان الدين كله وشرفه قاده اس هيبة هذا كلامه . ومن اصطلح
لفظه التسمية بشيخ الاسلام وكان يعرف بها صفت ان هذا اللفظ بطون عالي
من تصدر للافتاء وحل المشكلات فيما شجر بين اس من الفروع والخصم
من الفقهاء العظام والفضلاء الصالحين كشيخ الاسلام احمد بن تيمية الحراني وصاحب
اممي وغيرهم وقال المحاروي في كتابه سماء الجواهر كان السلف يظنون شيخ
الاسلام على المنهج الكتاب لله وسنة رسوله مع التحرر في العلوم من المعقود

والمتبول قد وقد يوصف به من حال عمره في الإسلام وحس في عداد من شرب
في الإسلام كاتبه نور ولم تكن هذه الثلاثة مشهورة بين القدماء بعد الشيخين
لصديق وأما روق فيه ورد وصفي بذلك ثم شهر به جماعة من علماء حلب
حتى ابتدلت على رأس المائة ثمانية موصف بها من لا يهوى وصارت نقاشاً ولي
القضاء الأكبر ولو عري عن سقم والس هذا كلامه ثم صارت الآن نقاشاً
تولى مصعب الفتوي وأل عري عن الدين والتقوي بل صارت الألقاب العظيمة
لباس ولري وأهمهم لكار والأكام الوهمة وعلم عبد الله وحدث نفي ثنا
المجلد إلى هذا ما حدث فيذكر من نفي في كتب غيره فعول إن نفي ما
منذ عصر القاضي أبي علي إلى أما ائمة الأئمة طائفة لفظ القاضي ويريدون
به علامة رماه محمد بن الحسين بن محمد بن حبيب بن أحمد بن إسماعيل
بن علي وكذا إذا قالوا أبو علي وصافوه وداقوا وبن علي صغير فارده وانه
محمد صاحب الطغاة وما الشارحون كصاحب الألف والمنتقى ومن بعدهم
فيطلقون على القاضي ويريدون به القاضي سلام الدين علي بن سهل النعدي
المرداوي ثم القاضي وكثير من غيره من شيوخ الأئمة في كتابه شرح
المشعر وكانت وفاته سنة خمس وثلاثين وثمانمائة ويسمونه الشيخ المصنف المذهب
وقال الشيخ منصور بن أبي الحارث في شرح الألف إذا أطلق الناس المصنفون كصاحب
الفروع والمناقب والأحاديث ويريدون به شيخ أرادوا به شرح العلامة موفق
الدين أبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي ويدون الشيخان موفق والمجد أبي
محمد الدين عبد السلام بن سبابة وإذا قيل شارح فهو الشيخ شمس الدين
عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر المقدسي وهو أبو أبي موفق الدين وتلميذه وإذا
قال القاضي فالمراد به القاضي أبو علي محمد بن الحسين بن محمد بن حبيب بن
محمد الهراء وإذا قيل وعنه أبي عن الإمام أحمد رحمه الله وقومهم صامعه ليدته
إلى الإمام أحمد أيضاً هذا كلامه وقد وإذا نفعوا الشرح ردوا به شرح المقنع
المسمى بالشفاي لأن أبي عمر المتقدم وهذا اصطلاح خاص والألف قاعدة بن شارح
منه حتى أطلق الشرح أو الشارح وإذا به أول شارح لذلك من أئمة كان كتاب
المقنع أصلاً لتون التأخرين وكان شمس الدين أول شارح له لأحرم استعملوا

هذا الاصطلاح ولا مشاحة فيه. كثير ما يطلق المشركون الشيوخ ويردونه شيخ
الاسلام ابن تيمية ومنه ان قدس في حواشي الفروع واذا أطلق الامام على
ابن تميم وانما الخطأ شجرا رادوا به القاضي أبي بلى واذا أطلقه ابن القيم وان
مفتاح صاحب الفروع اراداه شيخ الاسلام وقال صاحب الاقتداء ومرادى
الشيخ يعنى حيث أطلق شيخ الاسلام بجزء يوم ابوالعاس محمد بن تيمية يعنى.
وقد سبقت طريقتنا من شاء بعده ثم اعلم ان الاتحاد في مصنفاتهم كثير ما يستعملون
الاسماء في الاسماء والكسب في ذلك معقلا على من لا اطلاع له على كتب الطبقات
ولارواح من ثم يظهر لي ان ابن مقص ذلك خدمة بعبثين وتدكرة لغيره فاقول *
ابن المادي هو محمد بن محمد بن عبد الله نوبى سنة ست و ثلاثين و ثلاثمائة *
ان قصي لخل محمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي من بني قدامة
من تلامذة شيخ الاسلام بن تيمية صاحب كتاب الفائق توفي سنة احدى ومبشرين
وسمائة وله احاديث في المذهب *

ابن حمدان أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان بن شبيب بن حمدان العمري
الحراني القتيبي الاصولي في اربعة اقسام العمري والكسري وديها هو كثره جداً
ولها عاشر محمد توفي سنة خمس وتسعين وثمانمائة *
أبو بكر احمد بن حمدان بن الحسن بن اسرائيل بن يوسف المحدث توفي
سنة ثمان وأربعين واثلاثمائة *

الانزم أحمد بن محمد بن هاشم بن علي الأمام الحليل الحافظ مات بعد السنين
وما بين وكان عمه نيفط عجب أني عليه يحيى بن معين وقال ابراهيم بن الاصبهاني
هو حبط من ثي رعة اراري وأهل روي عنه السائي وحمدة وقال في تذهيب
الكفا أبو بكر الأرم الحرساني لبيدادي الاسكاف الفقه الحافظ، أحد لاعلام صاحب
السنن عن أحمد بن محمد بن حماد بن عمار بن عيسى بن حلق روي عنه السائي قال
ابن حبان كان من خيار عبدة الله صلى الله عليه وسلم وهو جد الفيلين روايات الامام أحمد و أكثر
نحاسا المتقدمين يقولون عن أحاديث رواه الانزم *

الحلال أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر سمع الحديث من أس عرفة وغيره
صاحب الجامع والمسنون والنباتات وتصنيف العريب والادب وهو الذي جمع

في كتابه اروايات عن الامام احمد كما سلف ذلك توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة *
(ابن نصر الله) أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر شيخ المذهب ومحقق
الدليل المصرية لعدادي الأصل ثم المصري صاحب حواشي المحرر والفروع توفي
سنة أربع وأربعين وثلاثمائة *

(الطبري) اسمه ابراهيم بن اسحاق بن ابراهيم صاحب غريب الحديث
ودلائل الذوة توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين وهو أحد الناقلين مذهب أحمد
سنة قاله في المطالع وقال هكذا قيل له من فض شيوخنا وكذا سمعته من غير واحد منهم *
ابن شافلا مكنى ساف وفتح للاء هو ابراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان
ابن شافلا لقيه الاصولي توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة *

(ابن الما) الحسن بن أحمد بن عبد الله بن لسا العدادي الامام الفقيه المصري
المحدث الواسط له نحو من خمسمائة مصنف وهو صاحب كتاب المحرر في لغته
وشرح احرق في توفي سنة إحدى وستين وثلاثمائة *

(ابن حامد) الحسن بن حامد بن علي بن مروان العدادي امام الحنابلة في
رمته ومؤدبهم ومعلمهم واستاذ افاض في يدليه الحامع في المذهب وشرح الحرفي
توفي سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة *

(صاحب البعة في ائمة) الحارث بن اسد بن محمد بن يحيى بن مسلم الراسي
العدادي توفي سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة *

(صاحب الوحي) الحسن بن يوسف بن محمد بن أبي لسري الدحبي ثم
العدادي الامام الفقيه ائمة الف الوحي في ائمة وكه في اصول الدين ورهنة
الناظرين وتبته المايلين وله قصيدة لامية في القرائن توفي سنة اثنين
وثلاثين وسبعمائة *

(حرب السكراني) حرب بن سفيان بن حنف الحنظلي السكراني ثم
دوي مسائل عن الامام احمد *

(ابن شيخ السلامة) حمزة بن موسى بن أحمد بن الحسين بن بدران
شرح بعض الاحكام لحد الدين ابن تيمية وهو من المتصربين لشيوخ الاسلام ابن
تيمية والعارفين بقاواه توفي سنة سبع وستين وسبعمائة *

(حنبل بن اسحاق بن حبيب الشيباني ابن عم الامام احمد كان ثقة ثقت وثقه الدارقطني قال حنبل حمما عني وأولاده وقرأ عليا المسند وما سمعه منه يعني تاما غير ما قد لنا ان هذا الكتاب قد سمعته وادقته من أكثر من سبعة آلاف وخمسين ألفا فما اختلف ائمة من قبله من حديث رسول الله ورجوعه اليه من وحدثوه فيه والا فليس بحجة توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين *

(الصوفي) سايان بن عبد الحميد بن عبد الكريم بن سعيد الطوسي البغدادي الفقيه الاصولي اقدس صاحب مختصر الروضة الاصولية وشرحها شرح جامع شافعي وشرح اخر في توفي سنة عشر وستمائة *

(صاحب ابن الامام احمد) كان أكبر أولاده وكان أبوه يحبه وكرمه ونقل عن أبيه مسائل كثيرة توفي سنة ست وسبعين ومائتين .

(عبد الله) ابن الامام احمد كان ثقاته ثقة حافظا وثقة ابن الخطيب وغيره توفي سنة تسعين ومائتين *

(موفق الدين) عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الاصل ثم الدمشقي لصالح قل أن شعبة ما عرف أحدا في زمانه أدرا درجة الاجتهاد الا موفق السبي . وهو مؤلف المعنى والكافي والرفع والعمدة ومختصر الهدية في الفقه توفي سنة عشرين وثمانمائة *

(المهمل شرح الحارفي) تأليف الفقيه الزاهد عبد الله بن أبي بكر ابن أبي الدر الحارفي الامدادى توفي سنة احدى وثمانين وثمانمائة *

(الوجيز) تأليف عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن اسماعيل ابن أبي البركات الرزيراني البغدادي فقيه العراق ومفتي الآفاق حكى عنه في المقصد الارشاد أنه طبع المعنى لموفق ثلاثا وعشرين مرة وعلق عليه حواشي توفي سنة تسع وعشرين ومائتين *

(القواعد) تصليف العلامة الحافظ شيخ الطائفة في وقته عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم لدمشقي توفي سنة خمس وأربعين وثمانمائة *

(ابن رزين) عبد الرحمن بن رزين بن عبد الله بن نصر بن عبيد الحمادي اخو راي ثم الدمشقي كان فقيها فاضلا احتصر المعنى في محله بن وسمى ما احتصره التهذيب توفي سنة ست وخمسين وثمانمائة *

(الحوى) بصيف لقيه عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم بن علي صري
الصرى حفظ كتاب الهداية لاني الخطاب توفي سنة أربع وثمانين وسبعمائة *
(الشارح وصاحب الشرح) عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن قدامة المقدسي
ثم الصالحى الإمام لقيه تراهد شرح المقنع في عشر عدلات مسجدا من المعنى
ومنى قال الأصحاب قال فى الشرح كل المراد هذا الكتاب ومنى قالوا انشرح
أرادوا مؤله توفي سنة اثنين وثمانين وسبعمائة *
(علام أخلاق) عبد العزيز بن حمزة بن أحمد بن دارا الإمام ، محدث
لقيه بكى نانى تكر له الشافى وتنبه والمنع ورد المسافر فى المعنى وكثيرا ما يقرب
أصحابا قبه أبو بكر عبد العزيز فى اشافى وجو هذه عبارة توفي سنة ثلاث
وستين وثلاثمائة *

(الرسنخي) عبد الرزاق بن رزق أن ابن أبي بكر بن حاتم ابن أبي الهيثم
لقب به أحدث المعصرين أنه ذكر في كتب العلماء على ما وجدت بخط محمد
ابن كمان الصالحى أنه رأى له شرحاً على الخرقى من جاني محمد بن قلاب وزيت له
تفسيراً للقرآن سماه رموز الكون وهو تفسير حديث في أربع مجلدات يدكر فيه
حدِيث بروجها بالسند وبماش ترجمته في كتابه ويذكر فروع لفقه على
الخلاف بدون ذلك وبالجملة هو تلميذ عبد الله بن طاعة توفي سنة ستين وستمائة *
(الشريف أبو جعفر) الهاشمي النعماني به ذكر في كتب الأصحاب وهو
عبد الخالق بن عيسى نزل نسبه بالأساس بن عبد الله صاحب رضى لله عنه كان مخصراً
الكلام مليح اندرس جيد الكلام فى الماصرة علماً بالفرائض وأحكام القرآن
والأصول له مقامات فى منع البدع عند أهلنا، توفي سنة سبعين وثمانمائة *

(المنتخب) تصنيف عبد الوهاب ابن عبد الواحد بن محمد بن علي شيرازي
نعم الدمشقي افعيه الواضع له المسحوق في اربعة مجلدات وانفردات وابهره في اصول
الدين ثوبى سمة ست وثلاثين وحسبانية *

(الصيفة) تأليف شيخ العصر وقوة العارفين عبد القادر بن صالح عبد الله
اس حنكي دوست الحلي الهادي المشهور *
(الحمد) عبد السلام بن عبد الله اس أى القاسم الحضر بن محمد بن علي

عقد هيس نيا اصطلاح عليه المؤلفون في فقه الامام احمد ٢٠٩

ابن تيمية الحارثي نقيب المصلح المقرئ الملقب بمحمد الدين جد شيخ الاسلام احمد
ابن تيمية صاحب المتقى والمحرر في الفقه ومسودة مشي الغاية في شرح الهداية
بعض بعض الشرح وله مسودة في اصول الفقه زاد فيها وله عبد الحليم ثم حفيده
شيخ الاسلام وله كتاب احاديث العير توفي سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة *
(ابن الزاغوني) علي بن عبد الله بن نصر بن السري الراعوني المصدي
نقيب المحدث الواعظ أحد أعيان المذهب صف الافاع والواضع والخلاف الكبير
والمردات والتلخيص في الفرائض توفي سنة سبع وعشرين وخمسمائة *

(ابن عبدوس) علي بن عمر بن أحمد بن عمار بن أحمد بن علي بن عبدوس
الحارثي النقيب الواعظ له كتاب المذهب في المذهب وله تفسير كبير توفي سنة تسع
وخمسين وخمسمائة وعشيل بفتح امين *

(ابن عليل) علي بن محمد بن عليل المصدي الامام النقيب الاصولي المقرئ
الواعظ مؤيد المحدثين صاحب المؤلفات وستاني ترجمه في تراجم الكبار من
أصحاب احمد وله كتاب النصول والتدكرة وكفاية المفتي سبع مجلدات كبار ورؤس
المسائل وغير ذلك في الفقه توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة *

(الحارثي) عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الحارثي بكسر الحاء المصححة
وفتح الزاء المهمة نسبة الى بيع الحرق ذكره السعاني هو صاحب المختصر
المشهور توفي سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة *

(الوشنجي) محمد بن ابراهيم بن سعيد بن موسى أحد الباقلين الروايات عن
الامام احمد توفي سنة تسعين ومائتين *

(ابن موسى) محمد بن أحمد بن أبي مرسى الهاشمي صاحب الارشاد
توفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة *

(ابن تيم) محمد بن تيم الحارثي النقيب له المختصر المشهور في الفقه وصل فيه
الى أثناء كتاب الركاة توفي قريبا من سنة خمس وسبعين وسبعمائة *

(الآحري) عبد الحمزة وضم الحيم وتشديد الزاء المهمة محمد بن الحسن
ابن عبد الله له مصنفات منها كتاب النصيحة في الفقه وعادته فيه لا يذكر
الا اختيارات الاصحاب توفي سنة ستين وثلاثمائة *

(أبو يعلى) محمد بن الحسين بن محمد بن حلف بن أحمد بن القراء علامة
المرام قاضي القضاة بمذهب بل المتخذ المطلق له الخلاف الكبير والاحكام
السطوية وشرح الحارثي وسناني ترجمته توفي سنة ثمان وخمسين واربعمائة .
(البلعة) تصنيف محمد بن الحضر بن محمد بن الحضر بن علي بن عبد الله
ابن تيبة الحارثي العقبة المصنف فخر الدين وله في الفقه الترمذي والتلخيص والبلعة
وهو مختصرهم وشرح الهداية لابي الخطاب ولم يسمه وهو ابن عم محمد بن توفى
سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة *

(المستوعب) بكر العين تأليف محمد بن عبد الله بن الحسين السمرى
بضم الميم وتتميد الزائفة الى مائة من روى يضم السبعة في الفقه المستوعب
والقروى وكتاب البستان في الفرائض وغير ذلك توفي سنة عشر وسبعمائة .

(الناظم) محمد بن عبد الفتى بن بدران المقدسى انقبه المحدث له منظومة
الآداب صغرى وكبرى والفرائد تلعب حصة آلاف بيت وكتاب العدة جبران
ونظم المفردات وكالها على روى الدار توفي سنة تسع وسبعين وسبعمائة *
(الخلواني) محمد بن علي بن محمد بن عثمان بن مرقا الحلواني له كفاية المبتدي
في الفقه مجلد وكتب في اصول الفقه مجلدان توفي سنة خمس وخمسمائة .

(المفردات) اسم لمؤلفات متعددة في هذا النوع اشهرها عند المتأخرين الالفية
السميات بالتعلم المعبود الاحمد في مفردات الامام احمد بقاضي محمد بن علي بن
عبد الرحمن بن محمد الخطيب توفي سنة عشرين وثمانمائة *

(المطالع) تصنيف محمد بن أبي المتع ان الى الفصل الفقه حدث المحوى
الفتوى وقد سمي كتابه هذا المطالع على بواب المتع صر فيه الكتابات العربية الواقعة
في المتع على عهد المغرب للحنفية والمصاح للشافعية غير انه رتب على أبواب الكتاب
لاعلى حروف المعجم ثم أتمه بتراحم الاعلام المذكورين في المقنع فصار كشرح
مختصر توفي سنة تسع وسبعمائة .

(أبو يعلى الصغير) محمد بن الحسين بن محمد بن حلف بن أحمد بن القراء
هو ابن أبي يعلى المتقدم توفي سنة ستين وخمسمائة .

(القروى) تصنيف محمد بن يعقوب بن محمد بن معرج المقدسى ثم الصالحى

الرامني شيخ الحنابلة في وقته واحد المجتهدين في المذهب توفي سنة ثلاث وستين وسبعمائة .
(الزركشي) محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي المصري شرح الخرقى شرحا لم
يسبق الى مثله وكلامه فيه يدل على فقه حسن ونصرف في كلام الاصحاب وله شرح
على الخرقى مختصر وصدق فيه لي أثناء باب الاصاحي وله غير ذلك مما لم يكمل توفي
سنة اربع وسعين وسبعمائة .

(ابو لحطاب) محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلودي الطبراني أحد
المجتهدين في المذهب له في امته الهداية والانتصار وهو الاختلاف الكبير وله الخلاف
الصغير سماء رؤس المسائل وله كتاب التمهيد في أصول الفقه توفي سنة عشر وخمسمائة .
(ابن امتحان) منجد بن عثمان بن اسعد بن اسحاق النخعي الفقيه الاصولي تفسر العمري
له الممتع شرح الممتع توفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة .

(المروزي) هيدام بن قتيبة أحد النافقين مذهب أحمد عنه توفي سنة أربع
وسعين ومائتين *

(ابن الصيرفي) يحيى بن أبي منصور بن أبي المنصور بن رافع بن علي الحراني الفقيه
أحدث العصر نفتح ائمة المشددة أحد مشايخ شيوخ الاسلام ابن تيمية نقل عنه
صاحب العمود في كتاب الحائري باب عيادة الرئيس توفي سنة ثمان وسعين وسبعمائة *

(ابن هيرة) يحيى بن محمد بن هيرة الدوري ثم المدادي الورعون الذين
شرح الصحيحين في عدة مجلدات وسماء الاصحاح عن معاني الصحاح وما بلغ فيه
الى شرح من مراد الله به حيرا بفقه في الدين شرح الحديث وتكلم على الفقه
وقد ذكر المسائل المتفق عليها والمختلف فيها بين الأئمة الارسة وقد أفرد الناس من
الكتابات وجملوه مستقلا في مجلد لطيف وقد اطلعت عليه بوجدته كتابا ناعما
وهذا شرح صنعه في ولايته الوزارة وجمع الناس عليه من المذاهب حتى قدموا من
البلاد الشاسعة وأنفق عليه نحو مائة ألف دينار وثلاثة عشر ألف وحدث به
واحتج الخلق العظيم اسماعه عليه (قلت) سبق الله تلك الايام التي كان بها الاعتناء
بالعلم ثم ولت واصبحت حتى لم يبق في أيامنا وفي بلادنا للعلم رسم ولا ظل توفي
سنة ستين وخمسمائة *

(الازجى) يحيى بن يحيى الازجى الفقيه صاحب سماء المطالب في علم المذهب

قال برهان الدين اس مطلع في المقصد الارشد هو كتاب كبير جدا هذا به حذو
نهاية المطلب لامام الحرمين وأكثر استمداده من المحرر للقاضي أن يمل والنصول
لاستحقاقه وفيه أشياء ساقطة لا تحقيق فيها قال ابن رجب ويطلب على طي أنه توفي
بعد المائة بقليل *

(ابن قنيس) أبو بكر س ابراهيم بن قنيس قى الدين البعلبي صاحب حوائش
الفروع وحوائش المحرر توفي سنة إحدى وستين وثمانمائة *

(المبدع) شرح المنقح تأليف ابراهيم بن محمد الاكبر بن عبد الله بن محمد بن مفسح المقدسي
المصالحى وكتابه المدع في أربع مجلدات وهو شرح حافل بمروج مع المتن هذا
فيه حدود على الشافعى في شرح المناهج الفرعى وفيه من العوائد والنقول مالا
يوجد في غيره وصنف في الاصول كتابا سماه مرقاة الوصول الى علم الاصول وفيه
المقصد الارشد في ذكر أصحاب الامام أحمد توفي سنة أربع وثمانين وثمانمائة
وهنا انتهى ما المقال في بيان حل المبهات التي يذكرها الاصحاب وأرجو الله أن
يكون ذلك الباقي واجبا بالمقصود ومفيدا للشعطين قائمة تذلل الى الآخر والثواب
من الله الكريم الوهاب معه وكرمه هذا ولحقهم هذا العقد فوائده (لاولى) لاندائها
الناظر في كتابي هذا أن يكون قد طرق سمعك لفظه أهل الرأي وحديثه فاعلم
أن أصحاب الرأي عند الفقهاء هم أهل القياس والتأويل كاصحاب أبي حنيفة النعمان
وأبي الحسن الانصاري والتأويل علم ما يؤيد اليه الكلام من الخطأ والصواب
ويقابلهم أهل الظاهر ومثل داود الظاهري وأن حرم ومن يحا نحوها (لثانية)
المراد مذهب السلف ما كان عليه الصحابة الكرام وأعيان التابعين وأئمتهم وائمة
الدين ممن شهدته بالامامة دون من رعى بدعة أو شهر بظن غير مرضي كالخوارج
والروافض والتفدية والمرحطة والجبرية والجهمية والمعتزلة والكرامية ونحوهم ثم
علب ذلك القلق على الامام أحمد وأتباعه على اعتقاده من أي مذهب كانوا قبل
لهم في فن التوحيد عماء السلف هذا ما اصطلاح عليه أصحابنا والمحدثون وقال ابن
حجر الفقيه في رسالته من الفقرة الصدر الاول لا يقال الا على السلف وهم أهل
القرون الثلاثة الاول الذين شهد لهم النبي ﷺ بلهم خير القرون وأما من سدم
فلا يقال في حقهم ذلك *

(الثالثة) متى قال قهوا ما ولو كان كذا ونحوه كان إشارة الى الخلاف وذلك كقول صاحب الاقتاع وغيره في باب الادان وبكرها ان يبنى الادان والاقامة للنساء ولو بلا رفع صوت فانهم أشاروا بالو الى الخلاف في المسألة ففي القروع وفي كراهتهما يبنى الادان والاقامة للنساء بلا رفع صوت وقبل مطلقا ووايتال وعنه بسن لمن الاقامة وفقا للشافعي لا الادان خلافا لما انتهى . فتقوله ولو بلا رفع صوت إشارة الى الرواية الثانية وقالوا أيضا ولا يكره ماء الحمام ولو سخن شمس وفي هذه المسألة خلاف أيضا قصد قال في القروع وعنه يكره ماء الحمام لعدم تحري من يدخله فاحفظ هذه القاعدة فانها مهمة جدا *

(العقد السابع)

في ذكر الكتب المشهورة في المذهب وبيان طريقة بعضها
وما عليه من التعليقات والحواشي حسب الامكان

نعم أيها الفاضل الالمى ان الخوض في هذا البحر انما هو صعب المسلك
إميد المرى خصوصا في هذا الزمان المعاند للعلم وأهله حتى ومام في سوق الكساد
ونادى عليهم بالحرماني قاني لئلي أن يجول في هذا الميدان ويتاضل أولئك المرسان
مع انه غشى على الشهور من الاعوام ولا أرى أحدا يسألني عن مسألة في مذهب
الامام احمد لا تقراض أهله في بلادنا وتقلص طله منها فذلك أصبح اشغالي
بخير الفقه من المعلوم وان شملت به فاشغالي اما على طريقة الاستناط واما بمراجعة
كتب الأئمة على اختلاف مذاهبهم ولولا أملي بفتح سكان جزيرة العرب من المطالعة
لما حركت فيما رأيت من الفوائد قدا ولا خاطلت رسما منها ولا طنلا ولكن
إنما الاعمال باليات وانه مطلع على الدوائر مع ان كثيرا من سكان الجزيرة
وخصوصا أهل نجد أكثر افة من أمثالهم يذلون الآث النقيس والتفيس بطعم
كتب هذا المذهب ويحبون وفاة الكتب المتدرة منه فاحبت مشاركتهم في
هذا الاجر وأفدمت على ذكر الكتب المشهورة ليتبه أهل الخير اليها فيبررونها

مطوعة طبعنا لينفع بها أهل هذا المذهب وغيرهم كما هي عادتهم في عمل الخير
فقلت مستعينا بالله تعالى *

لقد كانت دمشق فيها مضي * كثير بلاد الاسلام مدارس وكل مدرسة كان
بها خزانة كتب تضم ما يحتاج اليه أهل المدرسة وكل في مدارس اخالة من
كتبهم ما يهر العقول وخصوصا المدرسة العربية اشبهت التي بالصالحية فانها كان
بها من خزائن الكتب مالا يوجد في غيرها ثم تلاعت أيدي المختصين في تلك
الخزائن حتى تركوها وما بها ورثة واحدة ولم يبق بين أيدي الناس إلا ما ساعه
طوفان الجهد وسلم من قواء الارسة ومع هذا فالك نرى تلك لقية البقية
تكاد أن لا يكمل منها كتاب وليت هذه البقية من سفر من أسفار أو جزء من
أجزاء مدونة لم ينفع بها ولكن الرمان قصي عنها أن تكون في خزائن
الجاهلین الذين لا ينفعون بها ولا يسمعون وتلك البلية عمت فبالله وأما به راحون
فلم يبق لنا إلا أن نذكر منها بعضا ما اطلعنا عليه عني أن ينفع به بعضنا من يطلع
على كتابنا أو يستدرك عليه مستدرك ويكبر لنا أحرار الحق *

(المقتنى ومختصر الخرقى)

أشترى في مذهب الامام احمد عدد المتقدمين والمتوسطين ومختصر الخرقى ولم
يخدم كتاب في المذهب مثل ما خدم هذا المختصر ولا اغني بكتاب مثل ما اغني
به حتى قال العلامة يوسف بن عبد الهادي في كتابه الدرر النقي في شرح ألفاظ
الخرقي قال شيخنا عمر الدين المصري ضبط للخرقي ثلاثمائة شرح وقد اطلعنا
له على ما يقرب من عشرين شرحا وسمعت من شيوخنا وغيرهم أن من قرأه
حصل له أحد ثلاث حصل إما أن يملك مائة دينار أو يلى القضاء أو يصير صالحا
هذا كلامه وقال في المقصد الارشد قال أبو اسحاق البرمكي عدد مسائل الخرقى
الفان وثلاثمائة مسألة ثا طبع كتاب ولم مثل أبي اسحاق في عدد مسائله وما ذلك
إلا لمريد الاعتناء به وكتب أبو بكر عبد العزيز على نسخة مختصر الخرقى خالفني
الخرقي في تحصره في اثنين مسألة ولم يسمها وقال القاضي أبو الحسين ابن العراء
تبعتها فوجدتها ثمان وتسعين مسألة انتهى وبالجملة فهو مختصر يدعى لم يشتر من

عبد المتقدمين اشتهاؤه وأعظم شروحه وأشهرها المعني للإمام موفق الدين المقدسي وقد كان في تسع مجلدات صخام مخطه وأعلب نسخة الآن في ثلاثة عشر مجلدا وطريقته في هذا الشرح أنه يكتب المسألة من الحرفي ويحملها كالترجمة ثم يأتي على شرحها وتبينها ويبين ما دللت عليه بمنطوقها ومفهومها ومضمونها ثم يتبع ذلك ما يشبهها مما ليس بمذكور في الكتاب فتحصل المسائل كتراجم الأبواب ويبين في كثير من المسائل ما اختلف فيه مما أجمع عليه ويذكر لكل إمام ما ذهب إليه ويشير إلى دليل بعض أقوالهم ويعبروا الأحرار إلى كتب الأئمة من أهل الحديث ليحصل لفقه بدلوله وتفسير بين صحيحها ومملولها ويمتد الناظر على معروها ويمرض عن مجهولها والحاصل أنه يذكر المسألة من الحرفي ويبين غالباً روايات الإمام بها ويتصل البيان بذكر الأئمة من أصحاب المذاهب الأربع وغيرهم من مجتهدى الصحابة والتابعين وتابعيهم ومعلم من الدليل والتعديل ثم يرجع قولاً من أولئك الأقوال على طريقة من الخلاف والحدود ويتوسع في فروع المسألة فاصح كتابه مفيداً لاسماء كافة على اختلاف مذاهبهم وأصحاى المطالع عليه ذا معرفة بالاجماع والوافق والخلاف والمذاهب المتروكة بحيث تضع له مسالك الاحتياط ويرتفع من حضيض التلبذ إلى ذروة الحق المبين ويخرج في روض التحقيق قال ابن مفلح في المقصد الارشد اشهد موفق تآيف المعني أحد كتب الاسلام قبله الامن في إمامته وهو كتاب يبيع في المذهب تصب فيه وأجاد فيه وحمل به المذهب وقرأه عليه جماعة وأثنى ابن غيبة على مؤلفه فقال ما أعرف أحداً في زماننا أدرك درحة الاجتهاد الا موفق وقال الشيخ عر الدين ابن عبد السلام ما رأيت في كتب الاسلام مثل المحلى والمحلى لابن حزم وكتب المعني للشيخ موفق الدين في جردتها وتحقيق ما فيها ومن غشه أنه قال لم تطلب نفسي بالافتاء حتى صارت عندي نسخة المعني نقل ذلك ابن مفلح وحكى أيضاً في ترجمة الربراني صاحب الوحير أنه طالع المعني ثلاثاً وعشرين مرة وعلق عليه حواشي وحكى أيضاً في ترجمة ابن دريس أنه احتصر المعني في مجلدين وسماه التهذيب وحكى أيضاً في ترجمة عبد العزيز بن علي بن العرس عبد العزيز البغدادي ثم المقدسي المتوفى سنة ست وأربعين وثمناثة أنه اختصر المعني *

ومما اطلعنا عليه من شروح الحرقى شرح القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين
ابن الفراء المددادي وهو في محلين ضخمين وبعض نسخه في أربع مجلدات
وطريقته انه يذكر المسألة من الحرقى ثم يذكر من خالف فيها ثم يقول ودليلنا
فيفيض في إقامة الدليل من الكتاب والسنة والقياس على طريقة الجدل مثاله انه
يقول مسألة قال أبو القاسم ولا يعقد النكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين أما
قوله لا يعقد إلا بولي فهو خلاف لأن حيفة في قوله الولي ليس بشرط في نكاح
الائمة دليلنا فيه ذكر دليل المسألة حالها ملك من الخلاف ثم يقول وقوله
شاهدين من المسلمين خلافا لمالك وداود في قوله الشهادة ليست بشرط في
انقاد النكاح وخلافا لأن حيفة في قوله يعقد يشاهد وامرأتين ويعقد
نكاح المسلمة والكتانية شهادة كافرين ثم يقول دليلنا على مالك وداود
كذا وكذا وعلى أبي حيفة كما وكذا والفرق بين هذا الشرح وبين المعنى
أن المعنى بذلك قريبا من هذا المسلك ويكثر من ذكر الفروع زيادة على ما في
المتن فلذلك صرح كتابا جامعا لمبادئ المذهب وأما أبو يعلى فانه لا يذكر شيئا رائدا
على ما في المتن ولكنه يحقق مسائله ويذكر أدلتها ومبادئ الخالفين لها فادخلنا
المعنى مع شرح القاضي قرب الدائر فيهما من أن يحيط بالمذهب دلائل وفروعا
وحصلت له معرفة بنية المذاهب وثقافة غاية قصوى يحتاجها كل محقق وقد نظم
الحرقى الفقيه الأديب اللغوي الزاهد الشاعر الملقب بحجي بن يوسف بن بحجي بن
منصور بن المعمر رجع الميم المشددة بن عبد السلام الأمازي الصرصري الزريري
الضرير صاحب الديوان المشهور في مدح أبي عبد الله المتوفى سنة ست وثمانين
وسمائه شهيدا قتله التار وقد نظم الحرقى نظما صدره بحطة نرا قال فيها جمعت
أكثر توابعي ونظمي هذا على مختصر الحرقى فيها ففتنه إذ كان في نفسي وثق من قاعته
وسمى نظم الدرة البتة والحجة المستقيمة ثم ذكر أنه كان قد عزم على نظم ربيع
المبادئ ثم شرح أنه صدره لا كمال الكتاب فعل ونظمه من بحر الطويل وحرف
الروي المال قال في أوائل النظم •

يا طالما للعلم والعمل استمع • ما قلت مخصوصا بذهب أحمد

أن من اختار الإمام ابن حنبل • إماما له في واضح الشرح جهدى

فاشرع في ذكر الطائفة أولا * وهل عالم إلا بذلك يتبدى
وقال في آخر النظم *

انفين قاعدها وصفا متاتها * وسعين بنأ ثم اربعة زد
بعد المئين است ولا ربع النى * تنها الثلاثون استمت فقيد
بصرصر في أيام شرف مالك * نور الوري المستصر بن محمد
وطهم، يحيى بن يوسف انفر الا نام الى غرابت رب محمد
ثم ن، بصصرى نظم روائد الكافي على الحرقى في كتاب مستن والسنحة
اقى زينا وحسنت اولها محروما الى باب المسح على الحصين ثم ادر شرطه فيها
والنظم من بحر الطويل على روي الدار ايضا وقال في آخرها

مجدها هداك الله أحد موفى * لمر الممانى حافظ متبدد
مائل فقه واصحات لشد * بايات شمر راقحات لشد
وعندنا امان كن حيرالف * لها محمد الاثار منها ونحمد
نخيرتها بما حوى ابن قدامة السموقي في الكافي نحر مقتد
مملقا صدق له وطمه * سويته تكفى الضلال وتمدي
وأسندت مستوي ليه نركا * بالباطل الحسي تترك أرشد
وهذي وما اعت من قب، إذا * حفظها حفظ اليبس الخود
وطارحت أهل البحث من معها * بما حوت الثمن ترشد وترشد

ونف في لغت الحرقى وشرح مفرداتها يوسف بن حسن بن عبد الهادي
كتابا سماه الدر النقي في شرح الفاظ الحرقى وهو في مجلد حذا به حدود صاحب
المطلع ورتبه على أبواب الكتاب وقد رأته بخطه في خزانة الكتب الممشقة
المودعة في قبة الملك الناصر بيبرس وحكى في آخره انه قرع من تأليفه سنة
ست وسمين وثمانائة والمجلد هو كتاب جامع في بابه هذا ما أمكني الاطلاع
عليه من مواد مختصر الخرقى *

{ المستوعب }

بكر العين الشهلة تأليف العلامة مجتهد المذهب محمد بن عبد الله بن الحسين

أما محمد بن قاسم بن إدريس سامري يقيم الميم وكثيراً من المشددة المتقدم ذكره وهو كتاب مختصر الألفاظ كثير العوائد والأمانى ذكر مؤلفه في خطبته أنه جمع فيه مختصر الحرقى والذبيحة للخلال والارشاد لابن موسى والجامع الصغير والحصال للقصي أبي بلي والحصال لابن لنا وكتاب الهداية لأبي الخطاب والذكرة لابن عقيل ثم قال فمن حصل كتابي هذا أعان عن جميع هذه الكتب المذكورة أدنى أهل العناية بها إلا وقد ضمنه حكماً ومافيه من الروايات وأقاويل أصحابنا التي تضمنتها هذه الكتب اللهم إلا أن يكون في بعض نسخها نقصان ولقد تخربت أصحابنا ما قدرت عليه منها ثم ردت على ذلك مسائل وروايات، تذكر في هذه الكتب قلها من لشيء لعدم الحلال ومن المحدث ومن كفاية المهني ومن غيرها من كتب أصحابنا هذا كلامه وبإضافة هو كتاب حسن من صنف في مذهب الإمام أحمد ورحمه وقاب في كتابه أنه لم يتعرض فيه لشيء من أصول الدين ولا من أصول الفقه ويكثر فيه من ذكر الآداب الصغرى انتهى وهو في محلهين ضعيفين وقد حذا حذوه الشيخ موسى الحجاوي في كتابه الألفاظ لطالب الاستيعاب وحملته مادة كتابه ومن لم يذكر ذلك في خطبته لمكة عند تأمل لكتائين يتبين ذلك رحمه الله تعالى *

الكافي

هو في محلهين للشيخ موفق الدين المقدسي صاحب الميم يذكر فيه انفعول الفقهية ولا يخلو من ذكر الأدلة وروايات قال مصنفه في خطبته توسلت فيه بين الأطلال والاختصار ومات إلى أدلة مسائل مع الاختصار وعروت أحاديثه إلى كتب أئمة الأمصار ورأيت كتاباً لطيفاً للمحافظ الكبير صاحب الأحاديث المختارة محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن سماعيل بن منصور السدي المقدسي الملقب بالضيا في تخريج أحاديث الكافي وقد توفي المحافظ سنة ثلاث وأربعين وصحيفة *

العمدة

كتاب مختصر في الفقه لصاحب الميم جرى فيه على قول واحد مما احتار به وهو

سبل العادة يصاح للمبدئين وطريقته فيه أنه يصدر الدب بحديث من الصحاح ثم يذكر من الفروع ما إذا أدققت النظر وحدتها مستقطعة من ذلك الحديث وترقى همة مطالعته إلى طلاب الحديث ثم يرقى إلى مرتبة الاستقسط والاحتياط في الاحكام وسعاسته ولطف مسلكه شرحه الامام بحر العلوم الثقلية والعقبة أحمد بن تيمية مذهب شيوخ الاسلام فريسه بمسلكه المعروفة وأفرع عليه من لسان الاجادة صنوفه وكساء حذر اندلس وحلاه بحلي حواهر الخلاف ورينه المالحق والانصاف فرصى الله عنهم ما لقد ريت منه المجلد الاول اوله اوران كتاب وآخره باب الآداب *

مختصر ابن تيميم

مؤلفه ان تيميم المتقدم يذكر فيه الروايات عن الامام احمد وخلاف الاصحاب ويذهب فيه تارة مذهب التفريع وتارة إلى الترجيح وهو كتاب نافع جدا لمن يريد الاطلاع على احياء الاصحاب لكنه لم يكمل بل وصل فيه مؤلفه إلى انهاء كتاب الزكاة إلى قوله فصل ومن عزم لاصلاح ذات ايمن أي فانه يسطي من الزكاة وطريقته فيه أنه اذا قال شيئا يكون المراد به ناصح الدين أو العرج اس أبي القم وطى منهم ثم يورد به أبا العرج الشيرازي وهو علم *

رؤس المسائل

للشرف الامام الاوحد عبد الحائق بن عيسى بن أحمد ابن أبي موسى الهاشمي المتقدم وطريقته فيه أنه يذكر المسائل التي خالف فيها الامام احمد واحدا من الأئمة أو أكثر ثم يذكر الأدلة منتقرا للامام ويذكر المواضع في تلك المسألة بحيث من تأمل كتابه وحده مصححا للمذاهب وذاهبا من ثوابها للمذهب المختار فيجزيه الله خيرا *

(الهداية)

لأبي الحطاب السكوفاني محمد بن حبيب يذكر فيه مسائل الفقهية والروايات عن الامام احمد بها فتارة يجمعها مرة وتارة يبين اختياره واداء قال فيه قال شيخنا أوعد شيخ فراده به القاصي نوبسلى ابن الفراء والمجلة فانه

حذا فيه حذو المجتهدين في المذهب للصحيحين روايات الامام وسعما أن الشيخ
مجد الدين عبد السلام ابن تيمية وضع عليه شرحا مفاهم انتهى العاية في شرح الهداية
لكنه يفسر بعضه وفي الباقي مسودة وكثيرا ما رأينا الاصحاب ينقون عن تلك
لمسودة ورأيت منها تصولا على هو مش من الكتب *

التذكيرة

للإمام أبي الوفاء، أبي بن شبيب البغدادي جعلنا على قول واحد في المذهب
بما صححه واختاره وهي وإن كانت متوسطة لا تخلو من سرد الأدلة في "ص
الاحاطين كما هي طريقة المتقدمين من أصحابنا *

(المحرر)

كتاب في منه الامام مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحارثي حذا فيه حذو
الهداية لاني الخطاب يذكر الروايات متارة يرساها وتارة بين اختياره فيها وقد
شرحها لفقهاء القرضي ابن عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله بن تلي بن مودود
القطبي الاصل البغدادي الملقب ه في الدين التوفي سنة سبع وثلاثين وصحة منه شرح
سماه تحرير المقرر في شرح المحرر قال في حطته ثم أدكر فيه سوي ماهو في
الكتاب من الروايات والوجوه التي ذكرها غيره لروح ذلك عن المقصود إنا
أنا بصدد بيان ما أودع من ذلك لاسير ابعث وطريقته به أنه يذكر المسألة من
الكتاب ثم يشرح في شرحها ببيان مقاصدها ويبين منصوصها ومفهومها وما
تطوي عليه من المباحث ولا يحل مع ذلك ذكر الدليل والتمايل والتحقيق فهو
من الكتب التي بدق الاعناء. حاولت في الدين بن قدس حاشية على المحرر ولا بن
نصر الله حواشي عليه حسنة والامام ابن معالج حاشية على المحرر سماها المكت
والفوائد السنية على المحرر لمجد الدين ابن تيمية موجود في حراة
الكتب الخديوية بمصر *

(المفتح)

هو في مجلد تأليف الامام موفق الدين المقدسي وقال في حطته اجتهدت في
حمه وترتيبه وبجازه وتقريره وسطا بين اقصير والطويل وجاءه لأكثر

الاحكام عربية عن الدين والتعليل اني وذلك ان موهو الدين راعى في مؤلفاته
ربع طبقات تصنف اربعة اقسام ثم الف المقع لمن يرتقى من درجاتهم وه
يصل الى درجة المتوسطين بذلك جعله عربيا عن ابناءين والتعليل غير انه يدكر
الروايات عن الامام ليخص اثاره بحالا الى كدده ليعرّف على التصحيح ثم
صنف المتوسطين الكافي وذكر فيه كثيرا من الادلة لتسويق قارئه الى درجة
الاجتهاد في المذهب حين يرى الادلة وترفع عنه لي ما فشتها ولم يحدها قضية
مهمة ثم الف الثاني لمن ارتقى درجة عن المتوسطين وهناك يطلق قارئه على
الروايات وعلى خلاف الاثنية وعلى كثير من دلتهم وعلى ما لم يدركهم من
الاحاد والرد فمن كل وجه نفس حينئذ مرر عنه على اسمه الى الاجتهاد
المطلق إن كان أهلا لذلك وتوفر في شروطه والاي على حده بالعباد بده
هي مقاصد ذلك الامام في مؤلفاته الاربع وذلك طاهر من مسالكه لمن تدبرها
بل هي مقاصد ائمتنا لذكر كافي يبي وأن عقيل وأن حامد وسيرم قدس الله
أرواحهم (واعلم) أن اصحابا ثلاثة ممن حازت اشتهاراً عظيماً اشتهاراً ولها
مختصر الحرفي قال شهرته عند المتقدمين ما رت مشرور وعمره الى أن اصحاب الموفق
كتابه المنفع فاشتهر عند علماء المذهب قريبا من اشتهار احرقي الى عصر التسمية
حيث الف نقصى علاه ادين المردي المتبحر اشيع ثم جاء بعده نفى الدين
احمد ابن النجار الشير ما فتوحى فجمع المنفع مع التفتيح في كتاب سماه مسمى
الارادات في جمع المنفع مع التفتيح وريادات فكيف ابا اس على وهو حرر مسواه
من كتب المتقدمين كعلامهم وسياها لمقاصد علماء هذا المذهب اتي ذكرها
آها وكذلك الشيخ موسى طحاوي الف كتابه الافاء وحذاه هذا صاحب
استوعب بن أخذ معظم كتابه منه ومن الحرر والمروخ والمنفع وحمله على دور
واحد فصار موعود المتأخرين على هذين الكتابين وعلى شرحهما (وه) فكيف
لناس على المنفع أخذ العلماء في شرحه كابون شارح له الامام عبد الرحمن
ابن الامام أبي عمر محمد بن احمد بن إدانة المقدسي قاله شرحه شرحا وافيا سماه
بالثاني وقال في خطبه اشتمدت في حقه على كتاب انتهى ودكرت فيه من غيره
ما لم أجده فيه من انوع والوجوه والروايات وذكر من كتب المسمى الاثنية

يسيرا من الأدلة وعزوت من الأحاديث ما لم يعزما لمكني عزوه هذا كلامه وبالجملة
 فطريقته فيه أنه يذكر المسألة من المقنع فيجعلها كالترجمة ثم يذكر مذهب
 الموافق فيها والخالف لها ويذكر ما السلك من دليله ثم يستدل ومثل له مختار ويؤيد
 دليل الخالف تسلكه مسلك الاحتجاج ألا أنه أحبه ومديد في مذهب أحمد *
 ثم شرحه القاضي برهان الدين ابراهيم بن محمد الأكرخي بن عبد الله بن محمد
 ابن مقلع المتوفى سنة ثمانين وثمانمائة وشرحه في أربع مجلدات صححها مرجع ابن
 بالشرح ولم يتعرض له لمذهب الخالفين إلا نادرا وما فيه إلى التحقيق وضم العروغ
 سالكها مسلك اعتندين في المذهب هو جمع شروح المقنع للنسطين وعلى طريقته
 صري شارح الإقناع ومه يستمد ويرى من شروحه أيضا المتبع شرح المقنع
 لسيف الدين بن البركات ابن المنجا المتقدم ذكره قال في حاشيته أحب أن أشرح
 المقنع وأبين مراده وأوضحه وذكر دليل كل حكم وأصححه وطريقته أنه
 يذكر المسألة من المسمى وبين دلائلها وتحقيق المسائل والروايات وما تنصص لغير
 مذهب الامام ثم لما عطلت لهم عن طلب الدليل وما من نهر الاشتغال باعلاف وذكر
 الناس على التقليد الحق وكادت كتب المتفدين ومسالكهم أن تذهب أدرج
 الرياح انتصب لعمدة هذا المذهب وصمم شمله للامانة الفصل الخامس القاضي علاء
 الدين علي ابن سليمان السعدي المرداوي ثم الصالحى فوجد أهل
 رومة قد أكبوا على المقنع فألف عليه شبه شرح سماه بالانصاف في معرفة
 الراجح من الخلاف وطريقته فيه أنه يذكر في المسألة أقوال الأصحاب ثم
 يجعل اختار ما قاله الأكثر منهم سالكاً في ذلك مسلك ابن قاضي عجلون في تصحيحه
 لمهاج النووي وغيره من كتب التصحيح تصار كتابه معنيا للبعد عن ما ذكر كتب
 المذهب ثم اقتضب منه كتابه المسمى بالفتح المشع في تحرير أحكام المقنع تصحيح
 فيه الروايات المطلقة في المقنع وما أطلق فيه من الوجهين أو الأوجه وقيد ما أحل
 به من الشروط وسر ما بهم فيه من حكم وأعطى واستثنى من عموم ما هو مستثنى
 على المذهب حتى خصائص إلى ^{صلى الله عليه وسلم} وقيد ما يحتاج إليه بما فيه إطلاقه ويجعل
 على بعض مروعه ما هو مرتبط بها وراود مسائل محررة مصححة تصار كتابه
 تصحيحاً لتأليف كتب المذهب والمجلة بهذا التماس يليق به يطلق عليه مجدد

مذهب احمد في الاصول والفروع وقد اتدب لشرح لغت المتقن العلامة الاموي محمد بن أبي الفتح اليزي قال في هذا النوع كتابه المطلع على أبواب القس فاجاد في مباحث الامة ونقد في كتابه فوائد من ادلت على رسوم قدمه في اللغة والادب وكثيرا ما يذكّر به مقالا لشيخه الامام محمد بن مالك المشهور ورتب كتابه على أبواب القس ثم دله تراجم ما ذكر في المتقن من الاعلام فجاء كتابه غنة في لطوة ووقع في مرة نسخة المتقن المطبوعة عصر ان المطلع شرح المتقن وهو سهو والحق أنه شرح لاماته مدرجته كدرجة العرب لاجنية والمصاح لاجنية واختصر المتقن الشيخ موسى الحجاوي كما سيأتي *

{ الفروع }

قال في كشف الظنون هو في مذهب الشيخ شمس الدين بن عبد الله محمد بن أبي مفلح الحنابي المتوفى سنة ثلاث وستين وسمي في وسميته أجاد فيه وأحسن على مذهبه وشرحه الشيخ الامام محمد بن أبي بكر محمد بن احمد الخوي سماه انفسد المصح الفروع ابن مفلح انتهى. قلت وهو عدي في مذهب واحد صرح وهذا الكتاب قل أن يوجد نظيره وقد مدحه الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة فقال صف يعني ابن مفلح الفروع في مذهبين أحاد فيهم الى العينة وأورد فيه من الفروع عربية ماهرة به اسماء وقال ابن كثير كان مؤلفه بارعا فاضلا متعبا في علوم كثيرة ولا سيما علم الفروع وله على المتقن نحو ثلاثين مجلدة وعلق على كتاب المنقح للمحدثين تيمية انتهى وطريقته في هذا الكتاب انه حرده من دليله وتعليقه ويقدم الرجح في المذهب فان اختلف الترجيح اطلق الخلاف وإذا قال في الاصح مراده أصح الروايتين والمجمل فقد ذكر اصطلاحه في قول كتابه ولا يقتصر على مذهب محمد بل يذكر مجمع عليه والتفق مع الامام احمد في المسألة والخلاف له فيها من الائمة الثلاثة وغيرهم ويشير الى ذلك بالرمز ويطلب النفس في بعض المباحث واجابا يطرق الى ذكر الادلة وبذلك من التفاسير ما انتهى للقاض أن يطالع عليه بحيث أن كتابه يستفيد منه اتباع كل مذهب فرحم الله مؤلفه وقد شرحه العلامة شيخ المذهب مفتي ابيدور المصرية محمد بن

أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر البغدادي الاصل ثم المصري المتوفى
سنة أربع وأربعين وثلاثمائة وسرحه هذا أنه سخر من منه بالشروح وكتب
على المروغ حاشية لعلامة ذو القنون تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن قندس
المتوفى سنة إحدى وستين وثلاثمائة وهذه الحاشية في مجلدونها من التحقيق
والفوائد مالا يوجد في غيرها *

(مضى ذوى الافهام عن الكتب الكثيرة في الاحكام)

تأليف لعلامة المحدث يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الشهير
بأن الميرد الصلبي أخذ عنه عن القاضي علاء الدين مرادوى وعن تقي الدين
ابن قندس المتوفى سنة سبع وتسعين وهدا كتاب في مجلد لطيف صدره بهن
أصول الديانات يعنى ابوحيد ثم باب معرفة الاعراب ثم ماصول الفقه ثم بما
يسعمل من الادب ثم انبئة ببعض اصطلاحات في المذهب ثم اصول الفقه
على تنط وجيز ثم حتمه ضوابط كلية يترتب عليها مسائل حريثة لكن ما ذكره
من اصول في صدره لا يبد إلا فائدة قليلة جداً وسهلاً في الفقه مسكاً عربياً
فقال في أول كتبه حكمت في القلوب المختار وأشر إلى المسألة لجمع عليها بأن
أجمل حكمها اسم فاعل أو مفعول ومع ذلك ومع ذلك وما اتفق عليه الاثمة الاربعة
لصمة المضارع وربما وقع ذلك لما اتفق به توحيدة والشامى في بعض مسائل
لم يسم بها مذهب الامام مانت أوله في أوفى مذهبه ثم قول غير المشهور فان كان
لا خلاف عندنا في المسألة فيالبا، وأبصاراً وإن كان فيه خلاف عندنا فيالبا، وأيضاً
ورود فاق الشافعى فقط بالهدر وأيضاً ومن وأني حيفة هذا باللون وأيضاً رقم ح
ولا أكرر فيه مسأله في علم واحد إلا لزيادة فائدة ولا يجمع نكرانها في عشرين
لأن كل علم تجري فيه على أصبه وربما اختلف حكماً في الدين وربما اتفق هذا
كلامه ورث بخط مؤلفه هذين البيتين على ظهر الكتاب *

هذا كتاب قد سماه في حصره * أوراقه من لطفه متعددة

جمع العلوم بلطفه فيجمعه * يعبك عن عشرين ألف مجلدة

وقرطه ابن قاصى رذات هونه *

يا شيخنا ازدي بكل كتاب * هو في الارض لوح محفوظ
زاد في متشبه علما وفضلا * ثم لاراد سعده المحفوظ

(منتهى الارادات في جمع المقع مع التبيين وريادات)

هو كتاب مشهور عمدة المأخزين في المذهب وغيره الفروي فيما بينهم تأليف
العلامة تقي الدين محمد بن العلامة أحمد بن عبد العزيز بن علي بن ابراهيم الفروحي
المصري الشهير بان اسرار رجل الى اشياء وفها كتابه المنتهى ثم عاد الى مصر
بعد ان حرد مسأله على الراجح من المذهب واشتبه به عامة النظمة في عقده
واقصروا عليه ثم شرحه شرحا مفيدا في ثلاث مجلدات صحه وغالب اسما داه
فيه من كتاب الفروع لاس ملاح والمأله فقد كان منفردا في علم المذهب توفي سنة
اثنين وسبعين وستمائة وقرئت في طبعات الحلة سنة اثنى عشر في شهر ربيع الثاني
بملا عن ابن طولون ان العلامة عفا عن محمد بن عبد الله بن محمد العسكري مصنف
كتاب جمع فيه بين المصنع والتفصيل فاحترمته المصنف قبل اكمله قال وقد يعني ان
صاحب احمد الشوكاني قد عده شرح في تكملة توفي العسكري سنة عشر وستمائة
وقال القرني في ترجمة محمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن أبي بكر الشوكاني
الناصري ثم الدمشقي الصالح المتوفى سنة تسع وثلاثين وتسعمائة به جاور في المدينة
المنورة وجمع كتاب التوضيح جمع فيه بين المصنع والتبيين موفيق لدين بن قدامة
والتفصيل لملاء الدين المرادوي وزاد عليهم أشياء مهمة قال ابن طولون وسبقته
الى ذلك شيخه الشهاب العسكري اكمه مات قبل اتمامه ولم يصل فيه الا الى باب
الوصايا وعاصره أبو الفصّل ابن الدحار وجمع كتابه المشهور بالمدى لكمة عقد
عاراته اشهى وشرح منتهى الارادات العلامة منصور بن بونس بن صلاح الدين
ابن حسن بن أحمد بن علي بن ادراس البوني شيخ الحنابلة في عصره المتوفى سنة
خدي وخمسين واثم وشرحه في ثلاث مجلدات جمعه من شرح مؤلف المنتهى
لكتابه ومن شرحه قمه على الاقناع وهو شرح مشهور مطبوع ولقد كنت
في حدود أربع عشرة وثلاثمائة بيد الالف أفت مدة في قصة وماد مشق فافترأت
هذا الشرح وكنت عليه حاشية وصحتها أثناء القراءة وصلت فيها الى باب السلم

في مجلد صحتهم ثم خرجت من دونه الى دمشق وهناك لم أحد أحدًا بطالب لهم
من الحاشية بل ندر وجود حنبلي بها ففترت همتي عن عبد الوهابت على مذهب عليه
والشيخ مصور حاشية على المتن وكتب الشيخ محمد بن أحمد بن علي له وفي الشهر
ياخلون المصري محررات على هامش نسخة من المذهب وجدت بعد موته صامت
اربعين كراسا وكان من الملازمين للشيخ مصور توفي سنة ثمان وثمانين ولف على
المتن حاشية أصالة الشيخ عثمان بن حماد الجدي صاحب شرح بعدة للشيخ
مصور روى المتوفى سنة (١) وهي حاشية باعثة تين الى التحقيق والتدقيق

﴿ لاقباع ضالاب الاقناع ﴾

مجلد صحتهم كثير اقوائد حم المصنف للعلامة ادهق موسى بن أحمد بن موسى
ابن سعد بن عيسى بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن
والعول عليه في مذهب أحمد في الدير الشامي ترجمه الككان العربي في لعت الاكن
ولم يدكر سنة وفاته ومحم الدين العربي في الكواكب النائرة ومطبعة فهو من ضالابين
المناء وحاظه توفي سنة ثمان وستين وسبع مائة وقد شرح كتابه لاقباع شيخ
منصور روى شرحا مفيدا في أربع مجلدات وكتب شيخ محمد خلونى عليه تعديقات
حدثت بعد موته صحت ابي عشر كراسا بخط تدقيق والشيخ مصور عليه حاشية
ولصاحبه كتاب في شرح عرسه لعائنه هـ

﴿ داليل الصائب ﴾

من مختصر مشهور تأليف العلامة سيرة الخليل بن يوسف بن يوسف بن بكر
ابن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن أحمد الكرمي سيرة لطور كرم قرية قرب
بابل بن ثم القديسي أحد أكابر علماء هذا المذهب عصر المتوفى سنة ثلاث وثلاثين
والف وكتبه هذا أشهر من أن يذكر والعلامة أحمد بن عوض بن محمد امر داوي
القمي تلميذ الشيخ عثمان الجدي وكان موجودا سنة واحد ومائة والف
حاشية عليه في مجلدس وقرأت في بعض النسخ أن العلامة الفاضل الشيخ مصطفى
اندومي المعروف بالدوماني ثم الصالحى ثم معنى رواق الحاشية في مصر له حاشية
لطيفة على داليل الطالب وروى له كتاب سماه صواب اليربين لهم تفسير الجلالين وشرحا

على السكاني في المروص والقواقي ولم أعلم سنة وفاته غير أن مترجمه قال رحل
الى انقساطية وتوفي بها في خلافة السلطان عبد الحميد يعني الاول وكانت سلطته
من سنة ١٢٠٠ وستمائة والف الى سنة ثلاث وثمانين وبع وشرح هذا
سكتاب الشيخ عبد القادر بن عمر بن عبد القادر بن عمر بن أبي تغلب بن سام
التميمي لشيبان الصوفي دمشقي ورث في بعض النسخ نسخة الى دوما دمشق
الغنية لغرضي المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة والف وشرحه هذا متداول مطوع
سكنه غير محدد وليس بوالف، تصدق المصنف وشرحه في مجلدين العلامة اسماعيل
ابن عبد الكريم بن يحيى اندلسي الشهير بالخراساني وكانت سنة اثنين
ومئتين والف ولم يتم الكتاب ورأيت في ترجمة الشيخ محمد بن محمد الماريني
أن له شرحا على دليل الطالب ولم نره ولم نجد من احب ما به رأه *

(غاية المستفي)

كتاب حيدل نسيح مرعي السرمي جمع فيه بين الاقناع والهدى وسلك فيه
• تلك السبيلين فاورد فيه المحاضرات كثيرة سمونها بالمص وبوجه والذكره جاء
• آخره على حين فترة من عماء هذا المذهب وتلك التمهيد من فكاره ولم يشر
اشارته غيره وقد تصدى لشرحه العلامة عليه الادب ابو الفلاح عبد الحفيظ بن محمد
ابن المهدى فشرحه شرحا لطيفا دل على فهمه وحوادة هذه السبيل لم يتمه ثم ريل
على شرحه هذا العلامة الخراساني هوصل فيه الى باب الوكالة ثم احقرته المية ثم
تلاها العلامة الفقيه الشيخ مصطفى بن محمد بن عبد الله السيوطي الرحباني
مولدا ثم لدمشق لعلامة ابيه المرعي المحقق مولده سنة خمس وستين ومائة والف
وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين والف فاستخرج السبيل من اوله حتى انتم في خمس
مجلدات بحظه لكنه في شرحه هذا يأتي الى المسألة من المنهى في عدة عشرة شرحا للشيخ
منصور والى المسألة من الاقناع فينقل عبارة شرحه ايضا فكأنه جمع بين الشرحين
من غير تصرف فادواصل الى انحاء لم يحفظه بل قصارى أمره لم يورث أحده لا أحد
من الاصحاب ثم تلاه تلميذه شيخ متايحا العلامة الاوحد الشيخ حسن بن عمر
ابن معروف ابن عبد الله بن مصطفى ابن الشيخ شطا المتوفى سنة (١)

فاجتنب مواضع الانحاء من العدة واشرح وانصر للشيخ صري وبن صواب تلك
الاتجاهات ومن قبلهم غيره من العلماء ودكر في غضون ذلك مباحث راتبة وفوائد
لا يستفي عبادا، كتبه هذا في اربعين كراسا عظمه انديق ولوحه هذا السكب
الى الشرح وطبع له منه كسب يزيد في مانه ولا سيما ادا صم اليها ما كبه
ابن الصاد والخرعي قالاهم اروه لوا، هذا المذهب وأكثر من عشره *

(عمدة اراغب)

مختصر طيف نشيخ منصور هو في وصفه مبتدئين وشرح العلامة الشيخ
عنان ابن أحمد المجدي شرحاً لطيفاً مفيداً صوباً سكا حياً واثماً في الشرح صالح
في حسن الهوى من علماء القرب الحادي عشر منظومة لها *
نقول راجي عفو ربه الذي أبو هادي صالح مجل الحادي
وسمي نظمه وصيلة الراغب لمدة الراغب *

(کالی لمبیدی و محصر محصرات و محصر الافادات)

هذه لمقوله الثلاثة بعبارة الحديث اصطلاح محمد بن بدر بندين بن بلال الدمشقي
لباني الاصل ثم الدمشقي اصطلاحه كان يقرأ الفقه لطلاب المذاهب الاربعية توفي
سنة ثلاث وثمانين واربعمائة وقد اُعيى من بعده كتبه (١٥٥) كافي المبتدي قد شرحه
الورع بعبارة الاصولي اعرضي محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن
محمد بن مصطفى الخاطي الاصل اعملى لدمشقي شرحا طبعا محررات في سنة سبع
وثمانين ومائة بعد الاله وصفي شرحه ابراهيم المدي شرح كافي المبتدي وبه
شرح عمده كل فروع في الفرائض وله التذكرة الحرير شرح مختصر التحرير في
الاصول وبه غير ذلك من النعميات في الحساب والفرائض والفقه (وأنما) أخصر
المختصرات هو من مختصر حجة المختصر فيه كافي المبتدي وقد شرحه العلامة
عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن محمد البجلي لدمشقي ريل حسب وكان فقيها
متصفا اديبا شاعرا توفي سنة اثنين وتسعين ومائة بعد الاله وشرح هذا مختصر
منقح كثيرا مع لبيتين (وأنما) مختصر الاقنات فقد صدره أولا بديع المباديات
فجعل الكلام عليه وسطا بين الاسباب والايثار مستندا عن الاقنات ثم ذكر

أحكام ليسع والربا ثم أتبعه بقوله كتاب الاداب وقصته فصولا ثم
أتبعه بفصل اتصال على ابي صلى الله عليه وسلم وقصص ذكر الله تعالى
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاحلاص ثم تبع ذلك عقيدته التي
اختصر بها نهاية المبتدئين لابن حمدان ثم ختم الكتاب بوصية مائة وامثلة
فهذا الكتاب كاف وواف للمتعبين ولقد كست قرأت هذا الكتاب على
شحن العلامة لشيخ محمد بن عثمان المشهور بخطيب حوما وعمدت على هوامشه
تعليقات اسجبت أيام مدائني في اطلب *

(الرعاين)

كلما لابن حمدان قد كنت وأبستم ثم عاين في قد في كشف العلون رعاية
في فروع الحسنية للشيخ نعم الدين ابن حمدان الحراني المتوفى سنة خمس وتسعين
وسبعمائة كبري وصمري وحشاهم الروايات امرية التي لا تكاد يوجد في كتب
الكثيرة أولها الحمد لله بل كل معاد وإمام كل ردة وسؤال الى آخره وهي
على غاية احرار في محل شرحها الشيخ شمس الدين محمد بن الامام شرف الدين
هبة الله بن عبد الرحيم الماردي الذي في سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة وسعى شرحه
الدراية لاحكام الرعاية ومحصر الرعاية للشيخ عمر الدين سيد الدلائل انتهى
وقال ابن مفلح في باب ركعة الترويع من كنه الترويع عند الكلام في
ركعة الترويع ولا يستمر الترويع الا محتم في الحرين والبيدر وشه
بتمككه من الاداء كاسق في كتاب الركعة لروم الاحراج اذ وفافا به به
اخراج ركعة الحب مصفى وانمريدا وفافا في اربعة وقيل يجري رطبه
وقيل بما لا يتم ولا يرب كذا قال وهذا والله لا عرفة وإنما يؤخذ منها
أي من الرعاين بما انفرد به بالتصريح وكذا يقدم يعني ابن حمدان في موضع
الاطلاق وبطلق في موضع التقديم ويسوي بين شيئين معروف برفق بينهما
وعكسه فلهذا وأمثلة حصل الخوف من كتابه وسعد الاعمال عليهما في والحكمة
فهذان الكتابان غير محروين *

﴿ مختصر الشرح الكبير والانصاف ﴾

تأليف العالم الانثري والامام الكبير محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي

لتمرات مصورة وشعروا من سرها جداول تروى تضادى ويحمد سيرها السارى
 في سدين الهدى وطريق الامم تفرغوا لعمه ان المسائل الفرعية وانقوا فيها
 كتبا قد اطلع على بعض منها ثم فردوا عليه خلاف لاجل الاثمة فاسمونه
 من اختلاف وسيرة صنفور منه بددت وصعدوا الاسماء فالحملوها بأصول
 استطلوها من من من صورته لعمه وسند بها بالقواعد وحملوا للمسائل المشقة
 صورة اخذت حكم ودنيا وسلة من صورة يتروى ويحمدوا الى الاحكام في تميز
 مير الارمال ثم يطرق الى قاعدة التصلح المرسنة فاسمونها وسجوها بالاحكام
 لاسلافية و... من ما خلفه احوال وزيت اديس سمونه ما دمع وعلى ما هو
 من الاحكام ثم هو ما تارب و... وسجوها بالاداب والمكانات كتبتهم
 لانحو من الاستدلال بالسكيب واسنة و... من سمونه كمبر في اصوله
 ثم في مخرج احاديث كتب انصافه في تروى ثم عمدوا الى جمع الاحاديث
 في صحاح الازلا لاسم سمونه وروى على كتب كتبهم وصعدوا ذلك
 فن الاحكام وانقوا كبره كتب ايراض مفرقة وكتب الحسب والخيرو المفاصلة
 وفردوا كتب تروى من كتب ايراض وكتروا منها قلة الدلائل انصافا
 لمذهب السلف فخر في نسخة او محسن هذا في ذكر بعض ما نفع في كل من من
 تلك القنون اتفاقا للاحوال في مبدون

(ا) من خلاف هو علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع
 الشبهة وقوايح الأدلة خلاف هو معرفة ما هي العممية وهو الحد الذي هو
 قسم من قسمه بل هو إلا ما حص بانفصاله لدية وقد يعرف بأنه علم يقتدر
 به على حفظ أي وضع وعدمه في وضع كانت بقدر الامكان وهو بدأ
 قبل الجدلي ما يجب بحكم وضعه في مسائل مدم وضعه وقد عرفت مما سبق
 في أواخر من الاصول هذه المسئلة لكن ما تدهت نام في حدودين ويبرم وما
 يحس هذه الآل حص بانفصاله الذي يحدون على قواصمهم وعلى ما صح
 يبرم من رواياتهم يسلكون مسلك من الحد في امرة ما يمدونه وهم مالم
 يشدوه وأجمع ما رتبته لاصح في هذا الموضع اختلاف كبير لما صي على وهو
 في مجلدات لم اطلع منه الا على المجلد الثالث وهو صرحم وانه كتاب الملح وآخره

باب السلم وقد سلك فيه مسلكتا واحدا وتفرقت في هدم كلام الخصم فنهانا في
غيره واستندوا بحديث كثيرة لكن اتفقوا في أحاديثه الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن
ابن علي المعروف بابن الجوزي الصدوق القرشي البكري البصري - في سبع وتسعين
وحمسة وثلاثين كتابا هدمنا في مسائل التعليل فبقوا وله هذا كتاب يذكر فيه
مذهبنا في مسائل أخلاف ومذهب الخلف ونكشف عن دليل المذهبي من لغير كشف
مناصف لا يمين له ولا عيبا فيها يعول ولا نعار في وسيع هذا المطلع عليه ان كان
منصفنا والواقف ويعلم أننا أولى بالصحيح من جميع الخلف ثم قال كان من
اثارة الحرم لنصف هذا كذب أن جمعة من حواري وشيخ في حقه كان
يسألون في من مصاحف احاديث المطبق وما صبح منها وما طعن فيه وكنت
أبوابي عن هذا ليس أحدهم اشتغالي بالطلب وانما طي أن ما في التعليل من
ذلك يكتفي مما نظرت في المسائل ريب ضاعة أكثر منها في الحديث مرجاة
يعول أكثرهم على احاديث لا تصح وعرض عن الصحاح ويبدأ بهم بعضا وما
يقول ثم قد اهتم اثنان من ثلاثة أقسام لهم الاول قوم عاب عليهم انكسر
ورأوا أن في البحث تدا وكلفة فتعجلوا راحة واضعوا ناسطره غيرهم وانضم
الذي قوم بهتموا الى مكة الاحاديث وعدوا أنه لا بد من سؤال من يسمع هذا
فاستكبروا عن ذلك وانضم اثنان قوم مقصودهم توسع في كلام تلك للتقدم
والرياسة وشتموا الخلف وعيائس ولا التفات لهم الى الحديث لا الى تصحيحه ولا
الى الطعن فيه وليس هذا شأن من استبهر لدينه وطلب الوثيقة في أمره ولقد
رأيت بعض الاكابر من الفقهاء يتوكل في تصديقه عن انفسه قد حرجت في الصحاح
لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال هذه الالفاظ ويرد الحديث لصحيح ويقول
هذا لا يعرف وإنما هو لا يعرفه ثم رأيه قد استدلل بحديث زعم أن البخاري أخرجه
وليس كذلك ثم نقه عن مصنف آخر كما قال فقد انه ثم استدلل في مسألة فقال
دليلا ما روي عنهم أن النبي ﷺ قال كذا ورأيت جمهور مشايخنا يقولون في
تصديقهم دليلا ما روي أبو بكر اخلاق بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ودليلا ما روي أبو جعفر عبد الله بن سنان بإسناده ودليلا ما روي ابن عتبة بإسناده
وهو وثقة الاحاديث في الصحاح وفي المسند وفي السنن غير السبب في اقتناعهم

بهذا التكامل عن البحث والعجب من ليس له شغل سوى مسائل الخلاف ثم
قد قصر فيها في اسطرة على حسين مسانه وجمهور هذه التحسين لا يستند بها
بحديث فما قدر الباقي حتى يتكامل من المسألة في معرفته ثم قال فصل والزم عندي
من قبله من الفقهاء وخامسة من كبار المحدثين عربوا صحيح النقل وسقيه
وصفوا في ذلك فدا جاء حديث ضعيف يخالف مذهبهم يدعوا وجه اظن به
وان كان موافقا لمذهبهم سكبوا عن الظن به وهما يئى عن قلة دين وعلة
هو ي ثم روي باسناد الى وكيع انه قال هل تعلم يكتبون ما عليهم وما عليهم وأهل
الاهواء لا يكتبون إلا ما لهم ثم إن الجوري أحد في تخريج أحاديث التعليق
باسناده على شرط ذكره هو فقال وهذا حين شروعنا فيما أسدناه من ذكر
الأحاديث معرضين عن التصيب التي نلناها في مثل هذا حراما هذا وموضع
كتابه ثم ذكر المسألة فيقول مثالا مسانه الظهور هو الظاهر في نفسه المظهر لغيره
ثم يقض في بيان الحديث فيذكره أولا باسناد ثم يكمله عليه كلام كاف شاف
وقد تم الفصل كتاب حاشي في كتابه كشف الضمور الى كتاب ابن الجوري
فقال التحقيق في أحاديث الخلاف لى المرح عبد الرحمن بن علي ابن الجوري
أمدادى لحلى المتوفى سنة سبع وتسعين وسمائة ومختصره للبرهان ابراهيم بن
علي بن عبد الحق المتوفى سنة أربع وأربعين وسمائة ثم تلاه الامام الحافظ
محمد بن احمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد
بن قدامة الحماني الأصل الصالح ولد سنة أربع وسمائة وتوفى سنة أربع
وخمسين وسمائة وكان من أصحاب شيخ الاسلام ابن تيمية دفع التسيق لابن
الجوري وحذف أسايد وسبب أحاديثه الى من خرجها من الأئمة الاعلام وتكلم
عليها بما يليق بها وسمى كتابه التحقيق في أحاديث التعليق وهو في محذرين والكلام
على المسائل قد شغنت كتب أحاطة المطولة به ولا سيما شروح المتقدمين
وأما المفردات فهي من حسن الخلاف والذي رتبناه وسم هذا الاسم المفردات
للمعنى في بعض الصيغ والمفردات لى الخطيب محفوظ لكلوداني وقد صمى كتابه
بالانحصار في المسائل السكار وكلاهما يذكران أفراد المسائل الكبار من الخلاف بين
الأئمة ويتصران لمذهب الامام احمد مع ذكر ما استند به أصحاب كل إمام لنصرة

امامه وهدمه ومفردات الامام أبي لوفاء على بن عميل لبيدادي من هذا النوع
واعلم أنك متى رأيت في كتب اصحابنا الاطالة في الدليل فاعلم أن هالك خلافا
حق في شرح الافناع والمتبري وآخر من عساه صف في نوع المفردات العلامة
محمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد بن سليمان بن حمزة بن محمد بن عمر بن الشيخ
أبي عمر بن صدامة المتوفى سنة عشرين وثمانمائة هـ له تصانيف المسئلة بالمفردات في
الفية من بحر الرجز قال في خطبته *

وهذه مسائل ضمنية * أرحورة وحبية لفية
أذكر فيها ما به قد اقررت * إماما في سلك أريات نعد
وهو الامام أحمد الشيباني * العلم الخبر التقي الرائي
عن مذهب النعمان ثم ان أنس * ولشافعي كلهم محكي لنفس
معي مروع الفية حيث اختلفوا * أذكر ما عسي عليه أقرب
وكما قد جاء من أقواله * منقروا بذلك عن أمثاله
ثم انه إمام عن الرسول * أو صاحب أو تابع مقبول
مصدق دا ال شئت يا إمامي * والنصر ومالع كتب الاسلام
واعلم بان اصحابنا قد صعدوا * في المفردات جملا والنوا
لكنهم لم يقصدوا هذا الخط * بل قصدوا الرد على الكيا فقط
فانه معنى كما قد صفا * في مفردات أحمد مصنفنا
وقصد الرد عليه فيها * وكان فيما قد عني صفيا
عالب ما قال به اقررت * فانه سهو ووم مبرد
فانه م يستبر بالاشهر * ولا خلاف مالك في النظر
وانما يقصد فيها العا * إننا رأى قولاً ولو مزيفا
لاحمد قد خالف النعمان * والشافعي نصب البرهانا
تصحح الاصحاب ما قد صحا : منها وما كان اليه ينجي
ويبنوا أعلاطه ووجهه * وناقشوه لفظه وكله
فان عضيل منهم والفاصي * سبط أبي يعلى سرم ماضي
كذلك الحوري والراعيون * وعيرم بالحد لالاهون

أكثرهم ردا عنه اقتصروا * وصبوا أدلة وانصروا
وابن خنيل زادنا مسائل * مشهورة وانصبا دلائلا
لكنه حذا كما قدما * بصر غير أشهر قدما
أوما يكون مالك قد واضأ * اماما فيما له قد حقا
فلك اذ قد حررت قل * والمفردات أصلها يحل
اذ قد أدخلوا بالكثير منها * وأدخلوا المقي قطعا عنها
نحت أن أسير فقد كروا * وانضم الصحيح اد يحرر
وانف مالا سلم التفريد * فيه وما يمر لي أزيد
بيتها على الصحيح الأشهر * عندا كزلاصحاب أهل النظر
وهكذا مائر المذهب * والخلف ذكر ابس من معالي
الا اذا ما الخلف الصحيح * وذكره حيث تدبج
وان يكن قاس دار الحكم * مفعلا كما نري في النظم

ثم أن الناظم استرسل في موضوعه وانما رقت ملأيت من هذا النظم ماله من
العائدة المتعفة بموضوعا * والكيابون كسر الهرة والام ساكة ولسكاف مكسورة
امدها منه تحية تمام بالهجية الكبير ويقال له الكيا الهراسي وهو علي بن محمد
ابن علي إمام أئمت الشافعي في زمانه والمناظر عليم ر ع في الفقه والاصول
والخلاف وولي تدريس النظامية * مراد ترجمه الشيخ عبد لوهاب السكي في طيفات
الشافعية وعد من مؤهاته أحكام القرآن وشفاء المسترسلين في مباحث المجتهدين
ونقض مبررات أحمد وله كتاب في أصول الفقه وكان عبد العاقر الشافعي يفر عنه
كان ثاني العرالي بدأ مدح وأطرب في النظر والصوت * بين في المبرة والتقرير منه
وان كان العرالي أحد وأصوب خاطرا واسرع يانا وعبرة منه ولد سمة حمسين
وأربعائة وتوفي سنة أربع وخمسمائة وكانت بينه وبين الأريبي والداعمان الحفيين
منافسة وحكي ابن رجبوا ابن معلق في طبقاتهما أن ما الوفاء على ر عتيق البعادي
كان كبير المناظرة للكياب الهراسي فكان الكيا يشده *

اردق بذلك أن فيه مباحة * حيلة ولك العراق وماؤها
قال السلفي ما رأيت عياي مثل الشيخ أبي الوفاء ان عتيق ما كان أحديقدر

أن يتكلم معه لمرارة عمه وحسن اراده و بلاغة كلامه وقوة حجته ولقد تكلم يوما مع شيخنا أبي الحسن السكاكيري في مسألة فقال شيخنا ليس هذا مذهبك فقال له أبو الوفاء أنا لي احتداد متى ما طالبي حصي بحجة كان عندي ما أدفعه عن نفسي وأقوم له بمحجتي فقال له شيخنا كذلك الظن بك *

(وأما) التواعد وهي أن تؤخذ القاعدة الاصولية ثم يفرع عنها ما يليق بها من الفروع وقد رأينا كتابا في خزانة الكتب العمومية في دمشق بخط مؤلفه وعلى طهره بخط يوسف بن عبد الحميد الملقب بـ"يقل أنه لا بأس بقصص الجبل وطريقة هذا الكتاب ذكر القاعدة أولا . مثله أن مول الجائر والارم ثم يفرع على هذه القاعدة قوة الوكالة بحرف بالادس ومن المعلوم أنه ليس لازما لادس طرف الاذن ولا من طرف المأذون له بل لكل واحد منهما أن يعمل وإن لا يعمل ابتداء واستدامة وقد يكون في "من المواضع في الخروج عن الوكالة ضرر مخرج خلاف كما لو وكلة في بيع الرهن ليس له عزله في قول وفي الوصية ليس له وصي عزله منه بعد موت الموصي في قول هو يشبه من وجهه اعمود الارملة بحجر في ابتداءه أولا بحجر صد اعتقده ولزومها ثم أنه يقول ما نبت لضرورة والحاجة ويقدر الحكم بقدرها ثم يفرع عن هذه القاعدة قوة من وجب عليه ثم لدفع ضرر إذا رأى ضرر لم يلزمه عوض مثل معة القريب إذا مضى الزمان ومثل المضارب إذا فصل ما عليه منه لياخذ آخرته لأن دفع الأجرة إنما كان ليحصل المقصود وقد حصل فلا عوض انتهى . وبذلك قد عمت بذلك كتب التواعد وبلاسمها من عبد القوي طوفي الحنبلي المتوفى سنة عشرين وسمائة كما ما في هذا النوع (أحدهما) التواعد الكبرى (والثاني) القواعد الصغرى وللحافظين الذين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ابتعدا دي ثم الدهشقي المتوفى سنة خمس وسمائة كتاب في التواعد يدعى على معرفة نامة بالمذهب قال في كشف الظنون وهو كتاب جامع من عجائب الدهر حتى أنه استكثر عليه ورغم بعضهم أن رجب وحده قواعد ممددة بشيخ الاسلام ابن تيمية عجبها وليس الأمر كذلك بل كان رحمه الله فوق ذلك انتهى *

ومن هذا النوع لقواعد لعلاء الدين علي بن عباس الحنبلي المعروف بابن اللحام المتوفى سنة ثلاث وثمانائة وهي قواعد مختصرة مفيدة جدا وفي أوله نحو تسع

ورقت تشمل على كشف مسائل هذا الكتاب مرتبة على أبواب اجتهاد رؤت
في حراثة الكتب الصوفية في دمشق (وأم) الفروق فقد ذكر الاسوي شافعي في
كتبه معاني الدقائق في المطارحة بالمثل دوات المحدثين ونبذة المعلقة والاحوية
الاجتهاد المتفرقة من آثار فكار العلماء انتهى وهذا النوع كثير ما يوجد في كتب
الفروع وشروح المتن وقد ورد ما يبع وقد اطعم على كتاب في هذا
المسلك لا يخاله اسدي هم الميم وكسر الراء مشددة مسماة بالفروق وذكر
فيه المباحث المستقيمة صورة الشافعية أحكاما وادانها وسماها يقول مثلا: حروح
امام احمد من غير السبيلين ينقص الوصو كثيرها ولا يصح سيرها والعري يدعا
ماروي لمارطبي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس في مطارة
ولا في مطرئين من الله وصو. والوصو من كل دم مائله وهذا نص قاطع
في الفرق ثم أنه يستدل في هذا الموضع بآثار الفرق من حديث كعب بن
وتارة من جهة القواعد الاصولية وهو كتب ما مع حد.

(وأم) الاحكام السلطانية فقد اطلعت على ثلاث مؤلفات في هذا النوع
لاصاحبها (وأم) الاحكام السلطانية بحمد الله في علي محمد بن الحسين بن
القراء (والثاني) الشيخ الاسلام تقي الدين الامام احمد بن توبة (وأم) الامام شمس
الدين محمد بن ابيهم ولاخير ان محبوب علي (وأم) مراهضة الدعاء جمع كتاب ربه
لاصاحبها كتب تليسا ليس بمحافظ أني الفرج سيد الرحمن بن الطوي ربه
على أبواب الفقه وقال فيه الاية هذا بيان السكا في فافق شيطن بخط الين
شما فرئت أن أحدر من مكائده وقسمه ثلاثة عشر مائة كشف مجموعها
تليسه وتدايه وهو كتاب في محله مع حدا ولا يدعى عنه طاب الحق ولا
عقبة ولا المبدأ (١) وبشرح موفق الدين امدي رسالة في دوايسوسين جادها
وأقاد وقد غلفت عليها حاشية قيمة وكسب في هذا النوع امير اصحابا كثيرة جدا
فهرى الله الكل خيرا (وأم) من الآداب فانه من شرف وقد ذكره في
صكتب الفقه كالتدوين والافق ومحصن الافادات وغيره وقد فرده كثير من
الاصحاب بالآلف كابن أبي موسى وغيره وجمع ما رأياه صف في هذا النوع
كتاب الآداب الشرعية والمصحح المرسى لشمس الدين محمد بن مفلح
(١) هذا الكتاب طبعه واحدته وعلقها عليه اه ادارة الطباعة

صاحب القروع فإنه جمع فيه كثيرا من كتب من تقدمه في هذا النمط وسرد
أسماءها في حطبة كتابه وقال في أوله (أما) بعد فهذا كتاب يشمل على جملة كثيرة
من الآداب الشرعية والمصالح المرعية يحتاج إلى معرفته إلى آخر ما قاله وهو في
مجلدين أجاد قيماء وأفاد ووي بالمراد وله أيضا الآداب الصغرى في مجلد وللامام
الفتية المحدث محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي المتوفى سنة تسع وتسعين
وتسماية مخطوتمان في هذا النوع من بحر الطويل والروي دال أحدهما صغرى
وقد شرحها الشيخ شرف محمد الجعافى والناية هـ وقد شرحها الشيخ علاء
الدين المرادوى ثم الشيخ محمد السعائرى الحللى وسمى شرحه عداة الآداب
بشرح منظومة الآداب معناه شرحا على ما في مجلدين وقد طبع بلا حاجة إلى الترجمة
عنه ولأن عبد القوي ولحق كثير في الآداب فإنه أكثر ما ضمن مؤلفاته المنظومة
منه ككتابه النعمة وهو جزءان والفرائد يبلغ خمسة آلاف بيت وكلاهما على روي
الدال فرحم الله الجميع •

(وأما فن الأصول فقد تقدم لك بيانه والقصد هنا ذكر ما طلعا عليه مما
الف فيه واشتاء الاعوج منها ليشتمل هذا الفن وتقسم ذلك الى قسمين أول
المنور المنصورة واليك بينها *

قواعد الأصول ومفاد العصور لصلى الدين عبد المؤمن بن عبد الحلى بن
عبد الله بن علي بن مسعود لطبعي الأصل السدادي لفقهاء عصره المسمى المذوق
سنة تسع وثلاثين ومائة وهذا المختصر في نحو سبع وعشرين ورقة اختصره
من كتاب سماه تحقيق الأمل وجرده عن الدلائل وهو مختصر مفيد
في الأصول لمولى ابن عباس البعلبعل الخليلي المعروف بابن حمام رحمه الله مخدوف التعليق
والدلائل وأشار فيه إلى الخلاف والوافق في غلب المسائل وهو في نحو خمس
وأربعين ورقة

يختصر الروضة القدسية للعلامة سيدي الطوفي مشتمل على الدلائل مع التحقيق والتدقيق والترتيب والتهذيب ينحدر مع مختصر ابن الحبيب في سلك واحد وقد شرحه مؤلفه في مبحث حق يقين من الأصول وأبان به عن باع واسع في هذا الفن وأطلاع وعروءة جليلة فهو حسن ماصف في هذا الفن وأجمعه وأرفعه مع

سهولة العبارة وسبكها في قالب يدخل القلوب بلا استئذان وقد شرح المتن أيضاً الشيخ علاء الدين العفلاقي الكشاني في مجلد ولم أذكره لكن رُبَّت علاء الدين المرادوي ذكره *

مختصر التحرير للإمام الفقيه الأصولي يعقوب بن محمد بن العلامة شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي الفنوح الشيرازي النجاشي صاحب المفتي ذكر أنه اختصر فيه كتاب تحرير المقبول من علم الأصول لعلاء الدين المرادوي وأنه بحث على مسائل مما قدمه المرادوي وكان عليه الأكثر من الأصحاب دون بقية الأقوال خارج من قول ثالث إلا لفائدة تزيد على معرفة الخلاف من عزو مقال إلى من أياه قال ثم قال وبني قس في وجه فالقدم غيره أو في قول أو على قول كان إذا قوي الخلاف أو اختلف ترجيح مع إطلاق بقول أو الأقوال إذا لم أطلع على مخرج بالصحيح ثم أتت مصنفه شرحه في مجلد وسماه الكوكب المير في شرح مختصر التحرير ثم شرحه الشيخ أحمد البجلي وسماه الذخيرة الحرير شرح مختصر التحرير وهذا الشرحان يمدان المتوسط في هذا الفن *
محرر المنهول ومذهب علم الأصول للفاضل علاء الدين علي بن سينا بن أحمد ابن محمد القديسي المرادوي السعدي محرر أصول المذهب وروعه صاحب التفتيح والانتصاف استمد في وضعه من كتاب كتب هذا الفن وقال في أوله هذا مختصر في أصول الفقه جامع لمعظم أحكامه حاوياً لمواعده وصوابه وأقسامه مشتمل على مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام واتباعهم وغيرهم لكن على سبيل الإعلام اختلفت في تحرير بقوله ومذهب أصوله وقال الفنوح في شرح مختصره وأما وقع اختياري على اختصار هذا الكتاب دون بقية كتب هذا الفن لأنه جامع لأكثر أحكامه حاوياً لمواعده وصوابه وأقسامه أتمى * وقد شرحه مؤلفه في مجلدين أجاد ويعي وأفاد * القسم الثاني الكتب المطبوعة في هذا الفن وليك بيان بعضها (الواضح) لأن عقيد هو كتاب كبير في ثلاث مجلدات أبان فيه عن علم كالمحرر الراشر وفضل يفهم من فصله بكار وهو أعظم كتاب في هذا الفن حذافيه حذافيه المحندين *
التمهيد في أصول الفقه لابي الخطاب محفوظ الكلوثاني مجلد صحيح سلك فيه مسائل المتقدمين وأكثر من ذكر الدليل والتعليل *

روضة الناطر - وجه الناطر - تصم الحزم وتشديد النون المفتوحة - الإمام
 الحنبل موقف الدين المتقدمي صاحب النقي والكافي والنافع والعمدة وهو كتاب
 في عماد متوسط رتبته على نهاية أبواب عدد أبواب الحجة وترتيبها هكذا حقيقة
 الحكم ومسامحه ثم تفصيل الأصول الأربعة ثم بيان الأصول المختلف فيها ثم
 تقاسم الأسماء ثم الأمر والنهي والعموم والخصوص والاستثناء والشرط ودليل
 الخطأ ونحوه ثم كتاب في حكم أحمد ثم الترجيح وقد تبع في كتابه هذا
 الشيخ أبو حامد حراي في المستصفي حتى في آيات المقدمة المنطوية في أوله
 وحتى قد اصححوا وسيرهم عن رأي الكتابين أن الروضة مختصر المستصفي
 وهو ذلك قطعا في آيات المقدمة سطحية مع أنه خلاف عادة الأصوليين من
 اصحاب وكثير من غيره ومن ماله على ذكر كثير من نصوص القاط
 الشيخ أن حامد قال انطوى في وائل شرحه مختصر الروضة له أقول أن
 الشيخ أبا محمد انطوى أبواب المستصفي بصر في بحسب رتبته ونهايته كتابه
 عليها ولم ير الحجة ماسة إلى ما اعتنى به الشيخ أبو حامد من درج الأبواب
 تحت أقصاف الكتاب أو أنه أحب طور الامتياز بين كتابين باختلاف الترتيب
 لئلا يصير مختصر الكتاب وهو أ - صنع كتابه مستقلا في غير المذهب الذي
 وضع فيه أبو حامد كتابه لأن أبا حامد أشعري شافعي وأبو محمد نزي حنيلي
 وهو طريقة الحكماء الأوائل وغيره لا يكاد يجدونه كتاب في طب أو فلسفة
 إلا وقد صبغت مملاته وأبوابه في أنه يبحث يصف الناطر الذي من مقدمة
 الكتاب على ما في آياته وقد تبع أبو حامد هذا المنهج في المستصفي وهذا
 كلامه ثم اعلم أن الشيخ أبا محمد أثبت في أوائل الروضة مقدمة تضمنت مسائل
 من فن المنطق كما فعل مثل ذلك الرازي ثم أن الخاحب من أجل ذلك تبيين
 أنه كان ندما للرازي لأن أبا محمد لم يكن متسكلا ولا مطلقا حتى يقال عذب
 عليه عيب المؤلف وقد قال ثقات إن سحاق العلقي لما طبع على الروضة ورأي
 فيها المقدمة استغنية عائب الشيخ أبا محمد في لحاقه هذه المقدمة في كتابه وأسكر
 عيبه ذلك فاسقطها من الروضة بعد أن أشتت بين الناس ولها توحيد في نسخة
 دون نسخة وما أحضر الطوق الكتاب أسقط المقدمة واعتذر باعتذار (منه) وهو

الذي عول عليه انه لا تحقيق له في من المنصق ولا أبو محمد له تحقيق به أيضا ولو
اختصرها لظهر بيان التكلف عليها من الجهتين فلا يحق الاستغناء بها للطلاب
ونقطع عنه انوثته ونسبته بحق المائتي مائتا مائة - فهو اسحق بن احمد بن محمد
ابن علي بن سالم السائي الخليلي الامام الراشد اعمدة كان صها على امار المعروف
بها، اعني المنكر لا ينجف أحدا إلا الله ولا نأخذ في الله لومة لائم ~~نذكر~~ على
الحيقة الناصر من دونه وواجه الخبيثة وصدعه باحق قال بعضهم هو شيخ
امراء واسائهم لا لاكار على اعمها، واعمرها وغيرهما رخصوا فيه وقال الحافظ
الندري قيل انه يكنى في زمانه مشبه كثر اسكارا للمذكر منه وحسن على ذلك
مدة وله ربش كثيرة إلى الاسباب بالاكثار عليهم ووضح له نوني سنة اربع
وثلاثين وسبعمائة لله العت هكذا ترجمه الحافظ ابن رجب وروى عن الدين
ابن مقلح - ولرجع إلى الكلا على الوصف في - انه أعم كتاب لم يرد
تعاظم الاصول من أصحابنا بمقام هذا الكتاب بين كتب الاصول مقام المقنع
بين كتب الفروع ولقد ابتدأت في شرحه عني وجه بوجه ساروه ويكشف
استاره والله الحمد ولا صاحبنا في من الاصول كتب كثيرة (مها) الكفاية والاعتماد
وامدة الجميع للعاصي في على (ومها) مسودة في نية وم الشيخ محمد الدين
وولده الشيخ عبد الحليم وحميده شيخ الاسلام لشيخ تقي الدين (ومها) المقنع
لابن حمدان (ومها) الايضاح في الحديث للشيخ أبي محمد ابن الشيخ الامام الحافظ
عبد العزيز ابن الحوري (ومها) مختصر المقنع لابن حمدان وشرحه كلاهما لابن عدا الله
محمد بن محمد الحارابي المعروف بابن الحال أحد من شرح الحرق في المتوفي سنة
تسع وربعين وسبعمائة (ومها) محمد كبير للملافة ابن مقنع صاحب الفروع قال
الشيخ علاء الدين المرادوي وهو أصل كتابا يعني تخرير المقنوع فان غالب
استمد دأمنه (ومها) أصول الشيخ عبدنا من وهو في محمد كبير (ومنها) محل في الاصول
يعني ابن عباس العلي (ومها) تذكرة في الاصول لابن الحافظ عبد عبي (ومها)
مختصر الحاصل ومختصر المحصور ومبراج الوصول إلى من الاصول والكل
للطوسي (ومها) غير ذلك مما يطول ذكره (وأما) تخريج أحاديث الكتب المصنفة
وكتب الاحكام (ومها) الاول فاني - طبع منه الا على تخريج احاديث الكافي في

رحمه للامام الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن
 السدي المقدسي الحافظ الكبير لكن هذا التخريج مختصر حدام شفق غيلا
 ولهذا الحفيد كتاب الاحاديث المحارة وهي الاحاديث التي تصلح أن يخرج بها
 سوى ما في الصحيحين خرجها من مسوداته قال بعضهم هي خير من صحيح
 الحاكم انتهى فاقب وقد اطاعت بها على مجربات بخطه قال في كشف اطوار
 نقلا عن كتاب الشواد لبياح لم فيه نسخة صحيح فيه أحاديث يسقى الي تصحيحها
 قد ابن كثير وهذا الكتاب منم وكان بعض الحدم من مشايخنا روجه على
 مستدرك الحاكم فوصى لواء سنة ثلاث وربعين وسبائة (وأن) كتب الاحكام
 فاحلها وأوسعها وأعمهم كتب منبتي الاحكام للامام محمد بن عبد السلام بن نيمية
 فإنه جمع فيه الاحاديث التي يعتمد عليها علماء الاسلام في الاحكام فتها من كتب
 السبعة صحيحى البخارى ومسلم ومسند الامام أحمد بن حنبل وجامع ترمذي
 ومسند لسانه من أن داود وسنن ابن ماجه وقارة به ذكر حديث من سنن
 الدارقطني وغيره ورنب أحدثه على ترتيب أبواب كتب عنه ورنب له أبوابا
 بعض ما دلت عليه أحاديثه من الفوائد والمطلة فهو كتاب كان به جهد وقد اعتنى
 بمحدثه من الكتاب علماء تاما واشتهر عدم اشتهار وفي اشتهار فشرحه
 مراح الدين عمر ابن المنى الشافعى المسمى سنة أربع وثمانمائة كنهه بكمله بل
 كتب ففامة وقافى كنهه صدر امير احكام الحافظ محمد بن عبد السلام أن
 نيمية المسمى به في هو كاسمه لولا اطلاقه في كثير من الاحاديث انعموا الى كتب
 الأئمة دون الحسين والتصنيف يقول مثلا رواه محدروا الدارقطني رواه أبو داود
 ويكون الحديث صحيح وأشد من ذلك كون الحديث في جامع الترمذي ويناضمه
 في غيره له من غير بابت ضمه فيسمى للحافظ جمع هذه امواضع وكتبها على
 حواشي هذه الكتب أو جمعها في مصنف لكل فائدة الكتاب وقد شرعت في
 كتب ذلك على حواشي إسحق وأروحو انماها بها كلامه هو محمد بن أحمد بن عبد الهادي
 صاحب تنقيح التحقيق فليقة على المذنب أيضا لم تسكن ثم لم ير هذا الكتاب
 تكرا يتحور في الافطار حتى حط ركاه في البلاد اليابسة فاشهر هناك ولا كالشمس
 في رابعة النهار فتصدي لشرحه محمد اعظم الباني محمد بن علي بن عبدالله لشوكاني

- بفتح الشين وسكون الواو - الي قرية من قري السجامية إحدى قري حوران
يسمى وين بعد دون مائة يوم ثم الصمد في ايام وكاتب ولادته سنة اثنين
وسعين ومائة والف وتوفي سنة خمسين ومائتين والف بمسارقه له آثار شرحه في
ثمان مجلدات وسماه بل الاوطار من سرار منقذ الاحرار وهو على اختصاره وف
بالرام قد حردت من كثير من التبرعات والمباحث خصوصاً في اسماء النبي يقل
فيها الاختلاف وأطال في المواطن التي يخدم فيها الحداد وبين مذاهب الآفة
حتى مذهب أهل البيت ولا يقتصص فيه مذهب بل دار مع الذين كيف دار وهذا
الشرح قد طبع في مصر وتداوله كل ذي دهن وفاد وهو كمر يسر الى مدارك
الاحتياط ونسب اطرب عنه كل حدود مكار على دام تشايد مطوع وعن غيره
راجع نفساً الله السلامة من شؤنا غايه لا غنى لؤم العصب اندمهم وش طاله الرحم *
ومما اطلعا عليه من كتب الاحكام لاصحاب كتاب المظالم ويقال له مضاف
ابن عيذان جمع وألف الشيخ عبد الرحمن بن محمود بن عيذان البجلي الحنبلي
ولد سنة خمس وسعين وسمائة وتوفي سنة أربعين وسبعمائة وكان عارفاً بالغة وعواضه
والاصول والحديث والعربية ولزم شيخ الاسلام ابن تيمية رضي الله عنه لكمه
ما في آخر أمره الى القول بوحدة الوجود واحل عنه حتى توفاه الله تعالى
وكتابه هذا في مجلد جمع من الكتب الثقة ورمز فيه الى الحدث الصحيح
والحسن ورتبه على أبواب الجمع *

(ومنها) الاحكام الكبرى المروية على أحكام صبي الدين المقدسي للحافظ محمد
ابن محمد المعروف بابن عبد الهادي صاحب تنقيح التحقيق لكمه لم يكمل بل تم
منها سبع مجلدات *

(ومنها) عمدة الاحكام الكبرى للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الواحد بن علي
ابن سرور شيخنا في المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ست مائة وهو كتاب في ثلاث مجلدات
عن لطيفه قال في خطبه حضرت الكلام في خمسة أقسام الاول التعريف بمن
ذكر من رواية الحديث إجماله وله سماء رجاء في مجلد قال أفردت هذا الكتاب سمينة
لعدة الثاني في أحاديثه الثالث بيان ما وقع فيه من المبعوث الرابع في ضبط فظه
ذكر هذا صاحب كشف الطور والحديث المذكور كتاب عمدة الاحكام أيضا

وهي الصغرى قال في أولها ما بعد فان بعض اخواني سألني اختصار جملة من
 احاديث الاحكام مما اتفق عليه الامامان الامام ابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن
 ابراهيم البخاري ومسلم بن الحجاج وحجتهم الى قوله وقد بلغ هذا الكتاب خمسمائة
 حديث وقد اعنى العلماء بهذا الكتاب فشرحه ابو عبد الله محمد بن محمد بن
 مروق النيسابوري المتوفى سنة إحدى وثلاثين وسمي في خمس مجلدات
 شرحا جمع فيه بين كلام ابن دقيق العيد وابن حنبل واما كني وعبره وشرحه
 سراج الدين عمر بن النعمان الشافعي المتوفى سنة اربع وثمانمائة سبعا بلاعلام وهو
 من حسن مصنفاته وشرحه صاحب قاموس محمد الدين محمد بن يعقوب
 الفيروز آبادي الشيرازي وسماه عدة الحكم في شرح عمدة الاحكام وهو عجلان
 وكانت وفاة المحدث سنة سبع عشرة وثمانمائة وشرحه لسيدناح بن عبد الوهاب
 ابن محمد بن حسن ابن أبي الوفاء سلوي المتوفى سنة خمس وسبعين وثمانمائة
 وسماه عدة الحكم وشرحه عبد الرحمن بن علي بن حلف الشيخ زين الدين
 أبي ايماني الفارسي الشافعي شرحا على كثره فضله وتوفى سنة ثمان وثمانمائة
 قاله في كشف التلوي ثم قال ولعل هذا عمدة الفقه وشرحه شيخ عماد الدين
 اسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد بن الانبار الطبرستاني الشافعي ذكر فيه أنه قرأ
 هذا الكتاب على ابن دقيق العيد وشرحه به على طريقة الاملاء وسماه أحكام
 الاحكام قال وهذا الشرح مطبوع ومشهور لا بأس بدقيق العيد وقد رآته
 وطبعته وشرحه أيضا الزمخشري الشافعي وشرحه أيضا الشيخ أحمد بن عبد الله
 العري ثم الدهشقي شرحا وصل فيه الى باب الصداق ومات عنه فنه الشيخ
 رضى الدين ابن ابي عمير الشافعي وشرحه العلامة الشيخ محمد بن محمد
 بن ماري الحنبلي في مجدين وقد كتبت فلاحه يدعى في الطلب ثم في كسب
 ولع في هذا الكتاب وقرأته درسا في جامع بني أمية بحب فية فسر ثم شرحته
 في مجلدين وسميته موارد الاهتمام على سلسل عمدة الاحكام سائلا منه تعالى أن
 يعصم به من بطلانه وكرمه (١) (واسلم) أيها الطالب للحق في البحر الزاخر في
 هذا الموضوع والمورد المعذب والواحد الصيب أنا هو مسد الامام محمد بن محمد
 ابن حنبل رضى الله عنه وأرضاه وحمل الحمة منقلبه ومثواه وانما مع الاشغال

به اشتغالا كالاشغال بالدين أمور (أحدها) كونه مرتبا على أحاديث تصحاحه
وهذا الترتيب أصبح غيره ألوف عند المتوسطين وإنما حريص فصار بحيث لو أراد
محدث أن يجمع أحاديث باب منه احتياجا إلى مطالعته من أوله إلى آخره وهذا
أمر عسير جدا (ثانيها) غرة وجوده بطوره وانه قد ضم ثلاثين ألف حديث ويراد
عليه وبنده الامام عبدالله عشرة آلاف حديث فصار أربعين الفا وقد بسطنا حفظ
الذكر كاتوا يحدون إذ طفر وأحزاه ولم يطلع عليه نياما إلا للنادر وقد كفت
سمعت من بعض مشايخ الحنابلة عن حم بن مام حدث يرعون المسند قد سرق
في دجلة بغداد ويسكر وجوده وكب أمد مراحمه وقول له اني أصلمت على
معلمه في خزانة الكتب الصوفية يمشق بهم حتى يازعمه ويقول هذا مسند
عبد الله ثم إن الكتاب طبع ونحلى للبيان (ثالثها) أن غرة وجوده كانت سببا لعدم
خذه به كما سمعت السني وغيرها من كتب الحديث ومع هذا فلم يعدم معتبرا به
وقد وقع له فيه من ثلاثيات ما يوف عن ثلاثمائة حديث بلائية الاسماء وقد
كتب ريت شرحا لها فلهامه محمد بن أحمد بن سفيان بن أبي شيبة ثم سأل عني وقد
طلب عني أحد أفصل السجدة شرحها فاستدأت به وندبته الله تعالى أن عن
بأنعمه وطبعه وقد حكى أحمد بن أبي الفوارس أن الامام أحمد اشترى لانه خرج في مسنده
ألا حديثا صحيحا عنده قلت وهذا صحيح ماله إلى أحاديث الأحكام وقد
روى عنه أنه قل إذا كان الحديث في إبطال وإلزام شديدا وإن كان في غيره
سأله وحكي ابتدأ عني عن أبي موسى المديني أنه قال أن فيه أحاديث موضوعة
كذا قال وبنده الحافظ بن الخوري في كتابه الموضوعات فورد فيه أحاديث من
مسند الامام احمد وبصره الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني في كتابه إصول المسند
في الذب عن مسند احمد وبين حفظ ابن الخوري ورد عليه أحسن الرد وسمع
من ذلك أن بها حديث محرراف صحيح مالم حتى قال ابن حجر هذه غفلة شديدة
من ابن الخوري حيث حكم على هذا الحديث بموضع ومعه نصب يوم قال
أحاديث المسند كلها يصح لأصحابها وهي صحيحة على طريقتها إلى استقام
عليها كما أشير إلى بعض حديث عند الكلام على أصوله ومن الذين قالوا صنف
بعض أحاديث من مسنده جافهم من طرق ضعيفة غير مرقته فضصوها بأعداد

ما جاء من طريقا وكثيرا ما يذهب الى مثل هذا أصحاب الحديث ممن لا يحيط
 عنا بالطرق فتأمل هذا واحفظه واعتبر به كتب الحديث في ذلك عهد الامر واصحا
 هذا وقد جمع غرب المسند أبو عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بعلام تطلب في
 كتاب ذكر فيه ما في أحاديث المسند من اللغات العربية وكان حبيلا روي عنه
 أنه من حفظه ثلاثين ألف ورقة فيما نقل وجميع كتبه اتى بأيدي الناس إنما
 أملاها بغير تصديق قاله ابن مذهب في المقصد الارشد وتوفي سنة خمس وأربعين
 وثلاثمائة واحتصر المسند الشيخ الامام سراج الدين عمر بن علي المعروف بان
 الملقب الشافعي المتوفى سنة خمس وثلاثمائة وعليه تعليفة للسيوطي في إعرابه بها
 عقود الربح وقد شرح المسند أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السدي ربي
 المدينة المدورة المتوفى سنة سبع وثلاثين ومائة والف وقبل سنة ثمان وثلاثين وهو
 شرح مختصر مفيد كما أخبرني من أطلع عليه في حزن الكتب بالديار وهو في
 نحو خمسين كراسة كبار جدا فيه حذو حواشي على الكتب ستة واحتصره
 الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشجاع الحلبي وسماه ذو المنقذ من مذهب أحمد
 ورأيت في حراة الكتب العمومية بدمشق كتابا في تراجم رجال المسند تأليف
 الامام الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الحرري سماه المقصد الاحمد
 في رجال أحمد وله أيضا المسند الاحمد فيما يتعلق بمسند أحمد والمصنف الاحمد في
 حتم مسانيد أحمد وتوفي سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة وممن رتب المسند على
 الابواب على بن حسين بن عروة كذا ذكره السجواني في الضوء اللامع وقال في
 المقصد الارشد علي بن عروة قلت وهكذا رأيته بخطه المشرقي ثم الدمشقي الحلبي
 المعروف بابن ركسون قاله رتبته في كتاب سماه كواكب السرايري في ترتيب مسند
 أحمد على صحيح البخاري وهذا الكتاب من نعا حبيب الكتب وقد وضعه السجواني
 في الضوء فقال هذا الكتاب رتب فيه المسند وشرحه في مائة وعشرين مجلدا
 طريقته فيه أنه اذا جاء حديث الاصل مثلا بأخذ نسخة من شرحه للتاضي عياض
 فيضمها تمامها وإذا عرفت به مسألة فيها تصديق ففرد لابن القيم أو شيخه ابن
 تيمية أو غيرها وضعه تمامه ويستوفى ذلك الباب من المتبقي لادن قدامة ونحوه
 وكل ذلك مع الرد والورع هنا كلاءه قلت وقد رأيت من هذا الكتاب أربعة

وأربعين مجلداً قرأت مجلداته تلوّة مدحجة بغير القرآن فأحدث به فيها أو
أشاره الى مؤلف وضحه ترمه وتارة مفتحة ترتيب المسد فيكون على نظام ذكره
السخاوي حتى أن فيه شرح البخاري لابن رجب الذي وصل فيه الى باب صلاة
العبدین وعاسب مصنفات شيخ الاسلام بن تيمية نسحت من هذا الكتاب وطعت حيث
فيه كثير من كتبه ورواياته والناس يطون في ما فيه من التبرير لابن تيمية وهذا
عظم واضح نعم رأيت ياريت منه مجلدين خاصين بترتيب المسند ودرجته
هذا الرجل امرأة معصومة وهو ذكر كتابه ترجمة البخاري وقال ولد قبل الدين وسماه
وشر في شدائده حملته عن عرض عن ذلك وحفظ القرآن وفقه ورع وسمع
من علماء زمانه الحديث وسرد البخاري منه نحو ثم قال واعطى الى الله تعالى في
مسجد القدم بآحر أرض القباب بدمشق يؤدب الاطفال احتشاد مع اعتناؤه
بتحصيل نفاس الكذب وجمعها وكل ذلك مع الزهد والورع البدر صار فيها
منقطع الخبير والتميز لاهلها ومزيد الاقبال عليها والعمل من الدنيا وسد رفقته
بما تكنسه بداه في سبع الي والافتقار على عانة بليلها والاقبال على ما بينه
حتى صار فدوة وحدث سبع منه مضلا. وقري عليه كتابه الكواكب أو
كثرة في أيام الجمع بعد الصلاة بمجامع في ثنية ولم يعلم مع هذا كله من طاعين
في علاه طاعين عن حماه حتى حصلت له شدائد وعين كثيرة كلها في الله وهو
صابر محتسب حتى مات سنة سبع وثلاثين وثمانائة في مسجده بالقدم وزوجه
الحافظ ابن حجر في أيدى حجر بهو ما تقدم وقال كان لا يقبل من أحد شيئا
ونار بينه وبين انشأه شر كثير نسب الاعتقاد وذكره البرهان في معارج في
التقصيد الارشد وقال رتب مسد الامام أحمد رضي الله عنه عن الابواب وزاد فيه
أرواحا كثيرة من العلم وقد وقف في ذلك وكان من حبه الله تعالى على حب الشيوخ
تقى الدين ابن تيمية وكان الناس يسطرونه ويستقدون فيه اصلاح والخير وينالون
به وبعثاته وينصده من كل ناحية وكان منحهما عن الناس في منزله وهو علي
طريق السلف الصالح انتهى ٥

ومن جمع كتابه في الاحكام العلامة الصالح يوسف بن محمد بن التقي عمداً
ابن محمد بن محمود جمال الدين المرادى ذكره الذهبي في المعجم المختص وقال في

حقه الإمام المفتي الصالح أبو الفضل شاذ خيرة إمامه في المذهب يعني الحنبل شيخ
الميراث وبه اعتناء مشي والاسناد وقد بنى حنبل كان عارفاً بالمذهب لم يكن فيهم
منه مع فيه وكلام حنبل في السحت والنسب ومشاركته في أصول وعربية وجمع كتاباً
في أحاديث الأحكام قول الرهمن بن مديح في المقصد وكتابه هذا سماه الانتصار
وبونه على أبواب المنع في السنة وهو محمود طاب في سنة تسع وستين وسبعائة *

(فصل)

وأما الأصل فحنبل من كتبت التفسير لاصحنا وراى
المسير في علم التفسير وهو في أربعة أجزاء بالحافظ أبي الفرج عبيد
الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي إمامنا في المتوفى سنة سبع وتسعين
وخمسائة وقد كنت أطلعت على أحمد الأجير منه (ومنها) تفسير أبي الفرج عبيد
الحسين بن عباد بن الحسين المكي الحنبل ثم إمامنا في تفسيره المسمى التفسير
انصرح المتوفى سنة ست عشرة وسبعائة وتفسيره هذا غير تفسيره الذي هو أعراس القرآن
وهو مطبوع مشهور (ومنها) كرم في كشف الغطاء قال تفسير الحنبل هو لأمام
أبو القاسم عمر بن الحسين الدمشقي الحنبل المتوفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة
(ومنها) تفسير إمامنا للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الرافعي الحنبل الواعظ
المتوفى سنة ثلاث وسبعين قال الذهبي في لغير كان من أولياء الله تعالى ومن كبار
المدكرين وقال الحافظ بن رجب في طهته صفه من غير القرآن ولا أعلم هل
أكتفه ثم لا *

(ومنها) تفسير المقدسي وهو شهاب الدين أحمد بن محمد بن حنبل المتوفى
سنة ثمان وعشرين وسبعائة *

(ومنها) تفسير إمامنا عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن الشيخ رين لدين
أبي هريرة عبد الرحمن بن الشيخ محمد العمري القديمي المتوفى سنة (١) وقد
رثبه في محمد بن تفسيره متوسطاً ويذكر القراءات وأدعاءات مسألة فرعية
ذكر أقوال الأئمة الأربعة فيها وفيه فوائد لطيفة (وأجل) هذه التفسير كلها
وأعياها تفسير الإمام الحافظ عبد الرزاق رزق الله بن أبي بكر بن خلف ابن أبي الطيحاء

المبيحا، ارسنقى الفقيه المحدث الحنلى ولد سنة تسع وثمانين وخمسمائة وسمع من خلق كثير منهم الشيخ موفق الدين المقدسى وفقه عليه وحفظ كتبه المفع في الفقه . وذكره الذهبي في طبعات الحفاظ وتوفى سنة ستين وثمانمائة وتعميره مياه رمور الكنوز وهو في أربع مئذات وفيه فوائد حسنة ويروى عنه حديث باسناده ويذكر الفروع الفقهية مينا حلال الآفة فيها وله مناقشات مع الزمخشري ولقد اطاعت عليه وارثون من مورده المدب الرلال وشفت مسامعى بتحقيقه وارثون من كوز تدقيقه فرحم الله مؤلفه ههنا ما تصل بنا خبره أو رياه من كتب التفسير لاصحائنا وأرحوه تعالى أن يوفقى لأعنام التفسير الذي اشتد الآن به وسعيه جواهر الافكار ومعادن الاسرار في تفسير كلام المرر الجارون في جمع عى الشواغل عن أعنام مع أعنام شرح سى النماى فانه تعالى وأهلب الفضل ومقبض الجود *

(فصل)

(ونما) ما اتصل به من كتب الطبعات الخاصة تراجم أصحابنا فاحلها الطبقات لائى الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن العراء القاضى الشهيد أس شيخ المذهب القاضى أبى بلى المقول في داره لبلاسة ست وعشرين وخمسمائة وقد جعل هذه الطبقات على سير الطبقات الاولى ثم الثانية وهكذا مرنا كل طبقة على حروب المعجم مرنا الطبقات على تقديم العمر والوفاة وانتهى فيه الى سنة اثنى عشرة وخمسمائة ثم ذيله الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب فوصل في انديس الى سنة خمسين وسمائة ثم ذيله العلامة يوسف بن حسن ابن أحمد الحنلى المقدسى مرنا على الحروف وورع من تأليفه سنة إحدى وسبعين وثمانمائة قال في كشف الظنون وذيله أيضا الشيخ تقي الدين مفلح ولم يزد على هذا ولم أدر من مفلح *

(ومما) المقصد الارشد في ذكر أصحاب الامام أحمد لالاملة برهان الدين ابراهيم بن محمد بن عداقه بن محمد بن مفلح صاحب المدع وهو كتاب مستقل في مجلد ابتداء به ترجمة الامام أحمد ثم رتب تراجم الاصحاب على حروف المعجم الى . منه وكانت وفاته كما تقدم سنة أربع وثمانمائة غير أنه مال فيه

الى الاختصار وإذا ترجم من الاصحاب من به مؤلفات يذكر حيا، كتبه من مؤلفاته وأحيانا لا يذكر منها شيئا، قد حككت عرمت على جمع قبل له أثناء الصلب سودت منه جابا ثم بعد ذلك بقرت حتى لعدم اشتهارها كانت مصممة أن أحمل ماسودته ذبلا على طبقات الحافظ ابن حجر لكونه يستوفي أسماء مؤلفات المترجم ويذكر ما لاصحاب الاحبار كثر من اجتهادهم ولكونها أشهر من المقصد وأغزر فائدة (ومنها) طبقات العلامة عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي المقدسي واسمها **مدح الأئمة في تراجم اصحاب الامام أحمد** (ومنها) **الرياض النيامية في أعيان المذاهب** لكتاب النسي في طبقات ائمة الدين المتقدمين والمتأخرين كلاهما ليوسف ابن عبد الهادي (ومنها) **التمت لا كل لاصحاب الامام أحمد بن حنبل** للفاضل الاديب محمد كمال الدين بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن لدمشق الشهير بالمرعي الشافعي وهي طبقات لطيفة جمع فيها ما كان في القرن السابع والعاشر من عماء المذهب وقد طامته بياحه هـ

(فرائد فوائد)

من اللزم على من يريد التفقه على مذهب من مذاهب الاثنية أن يعرف أمور (الامر الاول) أن يعرف من الحساب وهو العلم بواعد يعرف بها طرق استخراج المعهولات العددية من المعلومات العددية المخصوصة والمراد من الاستخراج معرفة كيانها وموضوعها ومدادها بحيث فيه عن عوارض اسانية والعدد هو السكينة المألوفة من الوحدات فالوحدة مقومة للمدد (وأما) لواحد فليس بمدد ولا مقوم له وقد يقع لكل ما يقع تحت المد فيقع على الواحد وإنما جعلنا فن الحساب مما يلزم المتفقه أن يعمه لانه يدخل في كثير من أبواب الفقه فيحتاج اليه فيها وذلك كضبط المعاملات وحفظ الأموال في الشركة والمضاربة وقضاء الديون وقسمة التركات وغير ذلك وما من علم من العلوم الا ويحتاج اليه فيفبح بالتفقه أن يكون جاهلا به عاريا عنه وخصوصا في فن الفرائض فن مداره على الحساب ولا يستغنى عنه أبدا ومن ثم قالت الحكماء الأحسن الابتداء عند التعليم بقن الحساب لانه معارف متضجعة وراعيته منتظمة فيشأعه في الطالب عقل يدر على الصواب

وقد يقال ان من احدث عصره بتعلم الحساب أو امره بقلب عليه الصدق لما في الحساب من صحة المأني ومباشرة النفس بصيرته ذلك خلقا وبعود الصدق وبلازمه مذهبها (ومن) فروع علم الحساب علم الجبر والمقابلة وإنما كان من فروعه لانه علم يعرف به استخراج مجهولات عديدة من معلومات مخصوصة على وجه مخصوص ومعنى الجبر زيادة قدر ما نقص من الجملة المعادلة بالاستثناء في الجملة الاخرى ليعادلا ومعنى المقابلة اسقاط الزائد من إحدى الجملتين للتساوي وقد كان لكثير من أصحاب المهندسين والآخرين ولع في الحساب والجبر ولهم فيهما مؤلفات وقيل إن أول من انبى في الجبر الارصاد أبو عبدالله محمد بن موسى الخوارزمي وقد كان كتابه فيه معروفا مشهورا وحذف به بعده أبو كامل شجاع بن أسيم كتابه اشامل وهو من أحسن الكتب فيه ومن أحدث شروحه شرح القزويني وللمهندسين مؤلفات لا تحصى في هذين العيين ثم في الفروعة أخذوا هذين العيين وهذوهما وشجوهما واختاروا أقرب الطرق وأدخلوه في مدارسها ثم إن علماء المسلمين أخذوا كتب الفروجة وزجوها الى لغاتهم وسلكوا فيها طريقهم فانتشروا انتشارا مائرا واهتمت كتب المسلمين في هذين العيين حتى صار المشغولون من الجبر يعتقدون أن هذا الفن من معتزعات علماء أوروبا ومن حقق الامر وجدته من معتزعات علماء الاسلام وذلك أنه عن بعض حكمائهم تحليل المقدمة الى استعمال رشيديس في الرابع من الثانية من السكرة والاسطوانة بالحرف ذي حاليها الى كتاب وأموال وأعداد متعادلة به يتفق له حلب عد أن فكو فيها ميا محرم به تمتع حتى تبعه أبو حمزة الخارن وحبا بالقطوع المحروطة ثم افتر بعده جماعة من المهندسين الى عدة اصناف منها قعش تلك الاساس حل البعض الآخر *

(الامر الثاني) من المساحة الذي هو فن من فون الهندسة وهو فن يحتاج اليه في مسح الارض ومعامات استخراج مقدار الارض الملوحة سسة شرا وذرأع أو غيرها أو سبة أرض من أرض إذا قويت بحث ذلك وهذا الفن يحتاج اليه المصنف في مسألة الماء هل سلع قيتين أم لا على قوب الشافعي واتحد فيما إذا كان مكان الماء مدورا أو مثلثا

أو مستقبلا أو كان على وضع من وضع شكل الهندسة وفي مسألة هل يباع سطح الماء عشرا في عشر على قول المتأخرين من الحنفية فيما إذا كان محل الماء على وضع من الأوضاع المذكورة ويحتاج اليه في قسمة الارض المشتركة المتنازع فيها بين الشركاء، ويحتاج اليه أيضا في توطيف الحراج على المزارع والمقدن وبساتين العرسة وفي قسمة الحوائط والاراضي بين الشركاء، أو الورثة، ومثل ذلك وبالجملة فهو من لا يستغنى الناس عنه ويصح بالمتفقه حله *

(الامر الثالث) من الميقات إذنه تعرف جهة القبلة للصلاوات وتعرف به الاوقات وتصحيح الساعات اختراعه لمعرفة الاوقات وهذا يعرف بالاسطرلاب وللعلم به رسائل وكتب كثيرة والربيع اعجب والمفسر ولهم أيضا رسائل وبالات أخر مشهورة وأن يعرف من النجوم ما به يعرف القبلة وكان لعقهاء اعظماء انبهتوا وهذا موفق الدين المقدسي كان من العربيين بهذا الشأن وقد ذكر في كتابه المعنى لمعرفة القبلة عدة قواعد تدل على تمكنه من هذا الفن «لازم على المتفقه أن لا يهمله» *

(الامر الرابع) معرفة تراجم علماء مذهبهم ومالهم من المؤلفات وأن يعرف طبقاتهم وإلا فقد يمر به اسم واحد من الحاشية فيظنه حنبلياً أو من الحنفية فيظنه شافعيّاً أو من المتقدمين فيظنه متأخراً أو من أرباب الأقوال والوجوه في مذهب قبيلة مغفلاً ومثل هذا يضح بالمتفقه ويؤدي على الخطأ طبعه عن ذروة الكمال والله يتولى الصالحين *

(الامر الخامس) أن يكون له إلمام بمن لعروض والتوافي وذلك أن كل مذهب لا يحلو من كتاب فيه منظوم وقد يذكر الفقهاء كثيراً من الشروط والواجبات أو ليس أو الآداب أو المسائل بفقيرة منظومة ولم يذكرها كذلك إلا ترعب للطالب في حفظها فإذا كان المرید لحفظ جاهلاً بمن لعروض والتوافي حفظها تحتل الورق غير مستفيدة وربما كان بحيث لا يفرق بين المنظوم والمنثور ولا سيما إذا كان الناصح جاهلاً فكاتب النظم ككتابه لذكره بالافوت المقصود وبعد ذلك من الجهل وقد ذكر كنت من علماء بلدنا لكبار من إذا قرأ نظماً أو كرامته للثر بلا فرق وربما حل فيه لحنا «حتما وما ذلك إلا لعدم مراوغة هذا الفن قال لا تفرق بالمتفقه أن يلمه لئلا يكون جاهلاً به» *

(الامر السادس) ان يسمى من معردات اللغة مائة يستعين على فهم الكتاب الذي قدح فيه والى هذا وجه انشاء اشارة الطلبة فقد كف المصباح المنير للعت الشرح الكبير على الوجيز ندمى ولقب العرب للحقيقة لهذه العاية أيضاً ولثلب لفه اطلع على أبواب المقع الحسنى والدرالى بشرح لفاظ الخرقى والفتا الخحاوى كما فى بيان عريب كتابه الاتباع فبعضى المتعفة أن لا يكون حلوا من معرفة اللغة فان هذا يشبهه ويعيه ٥

(الامر لسابع) ان يسمى من من الحويد ما يعرف منه مخارج الحروف وما لا بد للعدى ان يسمى من جهل من ذلك وما أحل صلاته وخصوصا فان هدامد حلا فى باب الامامة حيث يقول انهاء بقدم الاقراء فالأقر ومن لم يكن عارفاً بهن لتجويد كيف يميز بين تقارى والاقراء وكذا رتباً من المتصدين لاقراء انفسه وللإمامة ثم منهم إذا قرؤوا فى الصلاة كالت قراءة الاعصى حسن حالاً من قرائتهم ودرعاً لم يقرؤوا بين الين وبين لثاء امثلة المتوقفة ويريدون فى اسكملت حروفه ليست منها وم لا يشعرون ومثل هذا يعاب به العامى فصلا عن المتعفة ٥

(لطائف قواعد)

(اعم) ان كثيراً من الناس ينضون للسبب احوال فى تعلم العلم بل فى علم واحد ولا يحصلون منه على حائل ورتباً مضوا اعمارهم فيه ولم يرتقوا عن درجة استثنين وإما يكون ذلك لاحد أمرين (أحدهما) عدم الله كاه الطريق وانتهاء الادراك للتصوري وهذا لا كلام به فيه ولا فى علاجه (والثاني) الجهل بطرق التعلیم وهذا قد وقع فيه غالب المتعلمين فترام أنى الهم طالب المبتدى لينهم انجود مثلاً يشبهونه بالكلام على مسألة ثم على المحملة أياما بل شهوراً ويوموه مدة مداركهم وعزارة عنهم ثم اذا قدر له الخلاص من ذلك أخذوا يلقونه متناً أو شرحاً بحواشيه وحوثى حواشيه ويحشرون به خلاف العلم ويشعرون به كلام من رد على القائل وما أحيب به عن الرد ولا يزالون يصرون له على ذلك الزور حتى يرتكروا فى ذهنه أن نوال هذا الفن من قبيل الصعب الذي لا يصل اليه الا من أوتى الولاية وحصر مجلس القرب والاحتصاص هذا إذا كان المقص به م ظاهراً من عبارات

المصنفين (وأما) اذا كان من أهل الشفيع بالرسوم أشهر الهامة علم ^شوعلى لاس
ونزل معه منزلة العلماء المحققين وحلوا لتعلم في آية الطالب بكتاب مطور أو مختصر
يتلقاه منه سرًا لا يتجسس به مطلقًا ولا يحل له طلبها فإذا سأل ذلك الطالب المكين
عن حل مشكل انتج عنه وورم وقاله بالسب ولشتم ونسبه الى الهائم ورماء
بالزبدقة وشاع عنه أنه يطلب الاحتياط ومن أولئك من لا يروم الحفاقة لكنه يقول
أما اقرأ لكتب التبرك بتصنيفها وأكثر هؤلاء من الذين يصعدون ذقرا ككتب
المتصوفة فلهم يصرحون بأن كتبهم لا يعيها إلا أهلها وأنهم إنما يشعرون وقائهم
بب تبركا ولصبري لوتبرك هؤلاء بكتاب الله المكن لكل خيرا لهم من ذلك بعضه
وهؤلاء كانت لأرضا قطع ولا طهر أقي (ومهم) من يكون دريا المسائل وحل
النسوات ولحكمه متعلم في نفسه فإذا جاء طالب علم نفسه عليه على شرح
منتهى الارادات أن كان حليبا وعلى الهداية ^إف كان حميا وعلى التحفة أن
كان شاعيا وعلى شرح مختصر حليد للخطاب أن كان مالكا ثم أن كان متدنا
صاح قائلًا الى الملتقى يوم الدين وإن كان عي راو امرية وأحد طرفا من من
أصول الفقه أجمع امتناعا لبيبا لا حقيقيا وقد فطلى فلاسفة المسلمين لهذا الداء
قائف نو نصر افارابي رسالة في كيفية المدخل الى كتب ارسطو طاليس بفاسفية
وحدا حدوه قوم من علماء الشرع فاقبوا نعا من الكلام في هذا الموضوع
ادعاية أمرم أنهم يتكلمون على القنون بعد كرون الكتب المختصرة في الفن
والمتوسطة والمطولة ورد كان ماد كروه مشورا في أيامهم ثم عرو حوده وانقطع
خبره ثم أنه بعد الألف من الهجرة الف العاص الحداث الشيخ أحمد المني الدمشقي
كتبا لطيفا سماه الفرائد البية في الفرائد النحوية وأشير فيه الى طرف من آداب
المطالعة وقد لخصت ذلك الطرف في رسالة وردت عليه أشياء استفدتها بالبحر
وسميت تلك الرسالة آداب المطالعة وذكرت أيضا حلة كابية في مقدمة كتبي
ابضاح المعالم من شرح لعلامة أن لماطم الذي هو شرح انفة أن مالكا في النحو
وحيث أن كتابي هذا مدخل لهم الفقه حيث أن أدكر من النصائح ما يتعلق
بذلك العلم فاقول لأحرم: أن النصيحة كالفرض وخصوصا على انماء فالواحب
اللبقي على المظلم اذا أراد اقراء المتدئين أن يقرئهم أولا كتاب أخضر
الختصرات أو العمدة بشيخ منصور منا بن كان حليبا أو لعبة لاي

شجاع (١) ان كان شاعيا وانما هو ان كل مالكي وماتية المصلي أو نور الايضاح ان كان حقيقيا ويجب عليه ان يشرح ما في المتن بالدراسة ولا تفصل بحيث يفهم ما شتمل عليه ومريته ان يصور مسائله في ذهنه ولا يشبهه ما زاد على ذلك وقد كانت هذه طريقة شيخنا العلامة الشيخ محمد بن عثمان الحلي المشهور بخطيب دوما الترقى بالمدينة المنورة سنة ثمان وثلاثمائة بعد الالف وكان رحمه الله يقول لنا لا يسي لمن يقرأ كتابا ان يتصور أنه يريد قراءته مرة ثانية لان هذا التصور يبعثه عن فهم جميع الكتاب بل يتصور أنه لا يعود اليه مرة ثانية هذا وكان يقول كل كتاب يقتضيه على مسائل مادونه وزيادة وتحقيق مسائل مادونه لتوفر حدك على فهم الريادة انتهى. ولما أخذت نصيحته أخذ يقول لم أحتج في القراءة على الاستدانة في العلوم وانعوت إلى أكثر من ست سنين صرنا الله حبرا وأسكنه فراديس جناته فادا فرغ الطالب من فهم تلك المتن فنه الحلي إلى دليل الطالب والشافعي إلى شرح العاية والحلي إلى ملتي الأحرر والمالكي إلى مختصر حبليل وابشرح له تلك الكتب على النمط الذي أسلفناه فلا يتمد إلى غيره لان ذهن الطالب لم يزك كليا ووجهه لم يزل عنه بالكلية والاولى عدي للحتل أن يدر دليل الطالب بمدة موفق الدين المقدسي ان طهرها لابس الطالب بالحديث ويتعود على الاستدلال به فلا يبقى جامدا ثم إذا شرح له تلك الكتب وكان قد اشغل من العربية على النمط المتقدم وقعه هناك واشعله بشرح ادبي مختصر في مذهبه من أصول الفقه كالأورقات لآمام الحرمين وشرحها ليعمل دون ما لها من شرح الشرح لان قاسم امادي والخواشي التي على شرحها فادا أتيا فقه إلى مختصر التحرير ان كان حنبليا مثلا ويشير له من أصول مذهبه ما هو اعلى من الورقات وشرحها فاد أنهم شرح ذلك أفراه الحلي اروض المربع بشرح راد المستمع والحلي شرح الكبير للحلي والمالكي أحد شروح من حبليل المحصرة والثاني شرح الخطيب الشربيني للعاية ولا يتجاوز الشروح إلى حواشيها ولا يقرأها اياه إلا بعد اطلاعه على طرف من فن أصول الفقه واعلم أنه لا يمكن للطالب ان يصير متفقا ما لم تكن له دراية بالأصول ولو قرأ الفقه سنينا وانما ومن (١) وقد وقتنا والحرر الله لطبع شرح العلامة الحلي على أبي شجاع وهو في غاية الوضوح وبذلك لكل حكم دليلنا وبين مرتبته من الصحة والضعف

ادعى غير ذلك كان كلامه اما حبلًا واما مكابرة وقد انتهى من هذه الكتب
 وشرحها شرح من يفهم العبارات ويدرك بعض الاشارات نقله الحنبل إلى شرح
 المنتهى بتسليم مصور وروضة الناطق وحة الناطق في الاصول والشافعي إلى
 التبعة في الفقه وشرح الاسنوي على مباح البضاوي في الاصول واما لكي إلى
 شرح مختصر ابن الجوزي في الاصول وشرح اقرب المالك لمذهب مالك ولفظي
 إلى الهداية وشرح المنار في الاصول فدا فرغ من هذه الكتب وشرحها لهم
 واتقان قرا ماشاء وطالع ما أراد فلا حرج عليه بعد هذا وعلم * ثبت له طائفة
 وللتسليم طرقا ذكرها العلماء واما ثبت له ما أخذناه بالتجربة ثم نذكر بعضا
 من طرفهم التلا بجلو كما هذا من هذه الفوائد إذا عهد هذا فاعلم اننا اهتمنا
 بفضله على انشاء خطاب إلى قسدة وهي اننا كما نرى إلى المتن أولا فخذ منه
 جملة كافية للدرس ثم يشتمل على ثمة اسئلة من غير دور إلى شرحها وزاوها
 حتى نعلم اننا فهمناها ثم نقل على الشرح بعدله الطائفة الاولى امتحان لهما
 قال وحدها فيها فهماء عطا صححاه ثم اقبلنا على فهم الشرح على غلط ما فعلناه
 في المتن ثم اذا طسنا اسما فهمناه رجعت حاشيته ان كان له حاشية مراعاة امتحان
 لسكرنا فاداء اسما فهمنا الدرس وكما امكننا واشتملنا بصور مسائله في
 ذهنا فمطناه حفظهم ونصور لا يحيط تراكيب وشباط ثم نعهد على اداء
 معناه عبارات من عندنا غير مترمين تراكيب المؤلف ثم مذهب إلى الاستاد
 للقراءة وهناك منعه فكريا في حل الدرس ودوم معناه ان يكون به من
 اعوجاج ونوم اهمة على ما يورده الاسناد مما هو رائد على المتن والشرح وك
 نرى ان من قرأ كتابا واحدا من من على هذه الطريقة مهل عليه جميع كتب
 هذا مختصراتها ومطولاتها ونشتت قواعد في دمه وكل الامر على ذلك ثم ان
 الاولى في تعليم المتدري ان يحبه استاده عن اقرائه الكتب الشديدة الاختصار
 المعسرة على الفهم كمختصر الاصول لاس الحاجب والكافية له في النحو لان
 الاشتغال مثل هذين الكتابين المختصرين احل بالتحصيل لما يفهم وفي انما
 من التخليط على المتدري ببقاء العايات من العلم عليه وهو لم يستعد لقبوله بعد
 وهو من سوء التعلم ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم تنوع الفاظ الاختصار

المويضة بهم مراحه انما هي عيب وصعوبه استخراج الماش من يدها لان العاط
 المختصرات تجدها لاجل ذلك صفة عويصة يقطع في فهمها خط صالح عن
 الوقت كما أشير إلى ذلك ان حله في مقدمه ثم قال وبعد ذلك فالأحكام
 الخاصة من التعليم في تلك المختصرات إذا تم على سداده ومفعله انه من ملكة
 قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات بسبب المطولة بكثرة ما يقع
 في تلك من التكرار والاحالة ليدرس الحصول للملكة التامة وإذا اقتصر على
 التكرار وصرت الملكة بعد ذلك هذه الموضوعات لمختصرة فنصروا إلى
 تسهيل الحفظ على المتعلمين فأرکوه مما يقع عليهم عن تحصيل الملكات لسهولة
 ونيلها هذا كلامه ثم قال ثم إن ذلك إرادة من من قرأ السكاكية وبين من قرأ
 ان عيبه شرح العيب ان حيث وجدت الاول جامعا غير متسع الصدر في ذلك
 الفس ووجدت الثاني أسرى عدة متشعبة الخال وحاصل الامر أن الاسناد
 يدعى أن يكون حكما تصرف في طرق تدريس بحسب ما رآه موافقا لاحتداد المتعلم
 والاصح الوقت بقليل من مهنة ورعاية توجد مساعدة صلاح وطرق لتعليم أمر
 دوفي ومائة مودعة عند الاساندة ثم إذا تيب على أدائه ومن جردها كل
 مطالبا ما وقد وقع ابن خلدون في مقدمة تاريخه ما من هذه البحوث كالمهمات
 ومطالعها تهدي النتيجة لصدق المهمة مطابق من قبل التمهيد ولله در ابن عرفة
 المالكي حيث قال *

إذا لم يكن في مجلس التدريس سكتة * وتحرر إصباح لمشكل صورة
 وعزو غريب النقل أو حل معمل * أو إشكال أمده نتيجة فكرة
 بدع سعيه وانظر به منك واحتند * ولا تترك فارتك أفسح حلة
 وها وقف ما حواد انظر عن الحال في هذا الميدان على سبيل الاختصار ولو
 ركبنا من الاسباب اطال الكتاب والهمم قاصرة والاقبال في عصرنا على العلم قد
 صارت موضة كالحشيم تسره الرياح وعوضوه دالة وجداوله تشناق الى الماء ففساله
 تعالى أن يرفع به مارا ويجدد شوقا لاهبه على الاقل عيبه عنه وكرمه *

(رد العجز على الصدر)

لا يجمعان أيهما الفصل أن أصدر ما كتبا وريثا ما قدناه عن إمام أهل السنة والآثر

احمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه من رسائله التي جلبت له في اصول الدين
 بما فيه كفاية لمن كان سلفيا وعرفنا الآن ان يحتم كتابه ذكر شي مما اقره علماء
 مذهب السلف ليكون سند موافقا للعتام وجاء منه تعالى أنه كما وقفنا للتوحيد
 وحسنا من ههنا ان تكون الجامعة على توحيده تعالى الخالص من الزرع والاطراد
 عنه تعالى وكرمه مقور : ان الكسب مؤلفة في هذا العلم ليست محصورة مؤلفات
 اصحاب الامام احمد بن جميع علماء القرون الثلاثة وعلماء الحديث ما جمعهم على
 معتد سلف لا يشذ منهم عن ذلك الا من حمل بدعة طرعه التي يورث عليها
 وأساسه الذي ينشأ عليه غير معتد لي ما كل حبه لصحة وتامون وتابوهم
 باحسان فاعظم كذب في هذا نوع كتاب الله تعالى الذي لا ياتي الباطل من بين
 يديه ولا من خلفه ثم ماورد وصح عن نبيه المصطفى ﷺ وهو انباء من انباء
 العصال والهدى في سبيل الحيرة وبصلا فلا يحاج مدها الى تأييد ولا الى
 تسيق ونزصف تصيف ولكن لما فرحت كتب الحكماء وطهرت العرق وتبع
 هلم مقالات أرسطو وأفلاطون وسماوا ما يورث على ذلك بالعلم الاطبي حاش علماء
 اسلف كتاب الكسب وتصيفهم للرد عليهم وللدلالة الناس على الصراط المستقيم
 ونسلك الأئمة ما رزق على من جاد عن الطائفة التي فكفر الشعب ونفاق الامر
 ونبت اتباع الامام احمد على سبيل لسكرات واسعة وصلواته أشد الصارواها
 في ذلك كتمان محصورة ومعدولة ولم يمدوا عما كان عليه بصحة والنايمون والأئمة
 الموثوق بهم كابن حنيفة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة ومالك والشافعي وحمد
 وربيعة وداود وأمثالهم قدما ولم ينسهم عن عزمهم طلائع لسان محادع ولا سمطة
 متأول ولا بهرجة ملحد ولا زحرفة متعسف وكلما تقضت طائفة منهم أنشأ الله
 تعالى طائفة غيرها على سبيل من قبلهم في الابدال والاختلاف والاعجاب كيف لا وقد
 أخبر عنهم الصادق الامين بما روي عنه من سنن ابن ماجه عن أبي عتبة الجولاني
 وكان قد صلى الى القلعة مع رسول الله ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول
 يقول « لا يزال الله يرس في هذا الدين عرسانا يعلمهم في طاعته » وحصلت الاشارة
 اليهم أيضا في الحديث المشهور المروي بطرق كثيرة عن أبي هريرة وغيره أن النبي
 ﷺ قال « لا يزال طائفة من أمتي قواما على أمر الله لا يضرها من حالفها » وقال

ابن مفلح في الآداب الشرعية عن بعض من عارف عن الامام احمد أنه قال في حديث لا يرسل الله يرس إلى آخره ثم اصحاب الحديث ونس احمد علي بن لله ان الذي الارض وقال أيضا عنهم ان بكوا حولا الناس نبي هل الحديث فلا ادرى من ماس ثم اعلم ان أهل كتب تصد اب مافقه الاثمة الموثوق بهم ورواه الثمات عن أبي حنيفة ومالك والشافعي وحمدقا م ا كثروا من القول في الاعتقاد الصحيح ولم نختص بكتبهم فيه وبدي أبو حمزة الطحاوي عقيدته علي ملو واه عن أبي حنيفة لم يزل يات وأبي يوسف يعقوب بن ابراهيم وني عبدالله محمد بن الحسن اشيبان وصرح به عن عنهم ميعتقدون من أصول الدين ويدعون به رب الامام بن وعقيدته هذه سلبية محضة وليست الحنفية من بعده جعلوا هذه العقيدة أساسا متقدما واكثر من روي عنه من هذا شأن الامام احمد بن حنبل لان رسمه كان زمن القرون بحاق القرآن والقيام بتشديد البدع وامتنع عن ذلك فكثر من القول فيه بحيث أن ما دل عليه من الرسل في هذا السبل كاف لتسبع سبل السلف وهذا سبل جميع الامة لمجتهدين وعلماء الحديث دعي عتق أو تلك الذين يسمون أنفسهم بالخلف ويستندون في مغلالاتهم الى دلائل المنهوية من مقالات الفلاسفة فاهم بها حالوا واستعدوا كان نصاري أمره الى الخيرة والموفق منهم من رجع آخر أمره الى التسليم والتفويض وقدمه حسب ما لا يغفل على من احسنه ولا يبرك انتساب أولئك الى الامام أبي الحسن الاشعري رحمه الله تعالى قد علم عند التحقيق م يسلكوا مسلكه ولم يمهوا مرامه لان هذا الامم تصدى ولا ترد على امره بعد ان كان منهم وصاحب البيت أدري مدي فيه يكون ذلك في الرد عليهم مسلك في الحدل وأحد يقطع عليهم الطريق بأي وجه كان ويرى مقلاتهم بأي واسطة كانت كما هو شأن في الحدل الذي نصاري أمره علمه الحاهم بأي وجه وبأي طريقة كانت وكثيرا ما يمتاح الخد في غلة حصه الى السهولة بل الى ابراز المستحيل في صورة الحائر والحائر في صورة الواحد ثم أنه في آخر أمره ألف كتابه للمسلمين بالإبانة فابلق بها مذهب أهل الحق وماح باعتقاده ولما كانت مضمومة من الدهاء والبطالة بدرحة لالتكر وكان لهم في دولتهم مكانة ولم يطبقوا مداومة الامم عمدوا من بعده الى كتيبه فالتفتوا منها مافقه في مقام المداومة

ولم يكن من سيرة من عرف من علماء الحديث والسنن والروايات
 ثم أخذوا يتولوا أدواهم من أدبنا ورواه من أدبهم ثم من بعده
 قدس فيه قواعد الفلاسفة وقواعد أئمتهم حتى أصبح ما نسب إليه من حسن ما يذكر
 في العلم المسمى عند أولئك باللاهية لا يفرق بينه وبينه ثم جاء من بعدهم من شأنه
 التقليد الأعمى وعابد بعدد عن الحق وروح الباطل فاعتقد بأن تلك الكتب
 وتلك الافتراء هي مذهب الإمام الأشعري فأخذوا نصية مسمومة وتبقى ذمرا بانقول
 قتلهم من اختصرها ومنهم من نصب ومنهم من شرحوا ولو أنصر الأشعري
 ما سواه إليه لتبرئ منه وأهل الحديث ضائع المرمي وما عسى منكم بعيد أن تروا كسى
 الأمانة الذي هو آخر مؤامراتي لم تعدوا مقاصدي في هذا في الرد على حصومي
 والحق يقال أن الأشعري أجل من أن تنسب تلك الافتراءات إليه ولقد تذه لذلك
 جماعة من العلماء فتموا مذهب الحق ورواه ما كان عليه الله فلولوا خوف المال
 لا كرتهم واحدا بعد واحد وقد أتوا بحم إمام الحرمين ومن روى كلامه
 في آخر عمره بعلمه بميانه رجح عن جميع ما كان حيث قال سبابة أقدم العقول
 عقال ومن صرح بذلك السومري صاحب حيدة المشهورة بين المدعين بأنه شاعرة
 فانه نادى بذلك علما في شرح له كتابه ثم دلت في كتاب وضع
 الأشعري الحق لا الأشعري الوهمي أي ليس له وجود في الخارج وأتت
 أيها المؤيد نور الحق إذا رأيت كتب الذين يزعمون أنهم شاعرة بينهم على مذهب
 أرسطاطاليس ومن تبعه كاس-يا ونهارى ورأيت كتب عدوانها (علم أنو حيد)
 ويطلبها عوالم المسمى (باللاهية) من الفلسفة وإذا كسى رب مقصده والكلام
 فإطار المواقف المضد الذين الأنبي وشروحه تليد الخرجاني وما عني من الحوشى ثم
 تأمل كتاب الاشارات وكتب الشف لاين سدا وشروح الاول في ذلك تجد الكل
 من واد واحد لا فرق بينهم الا بالصريح باسم المعربة والخبرية وغيرهم فلو يؤخذ
 توحيد من هذه الكتب الا بعد الوقوع بألف ورحلة ثم إن سلم اسدك من
 هذه الطامات طفر توحيد من حسن توحيد الفلاسفة والملاحدة ومثل هذا حال
 المشعل بالطلوع والظلم وشروحيها وحواشيها وما شبهها وانظروا أشعلنا هذه
 الكتب فلم نر فيها الا أن أصحابها فحوا على أنفسهم أبواب شهات عجزوا عن

سدها فأحدوا في اقتناعهم وكلما سافروا بها ما انتحت لهم أبواب فأطابوا
 ذيول الكلام وكتبوا المجلدات ثم ارموا "باسمها" ونفيم لم يزلوا معها هدي
 فكيف يرم يهدي بها على أنهم لو اطلوا عمر وح وملاوا الدنيا كتباً يهتدون
 بها من هدى لم يجدوه الا في كتاب والسمة والرجوع اي عبدة السلف وكى
 عليها بها الناصح لعمه من قول الامر ولا تطوح بسيفك في تلك الاودية فتهدك
 واني لك انصح الامين والله يتولى هديك وحيث انه في ما انفصل الى هذا الحد
 لربما ان يقول قد اصاب هذا لاسلام في بيان ما كان عليه السلف كتباً لا يحصى
 مطولة ومختصرة والارشاد الى بعضها لا من صانع كتابها وكما قد طالع
 السلك لانقادهم على طريقة واحدة فأجل ما كتب في هذا الموضوع رسائل الامام
 احمد وأحسن طريقة من يلبس بالحق وبرهان كتب شيخ الاسلام تقي الدين
 احمد بن تيمية لحرمان رضى الله عنه انه انصر لمذهب السلف انتصاراً لا يريد عليه
 وحاصل الله تعالى في عمه وصحة ورسوله ولائه المسلمين وعاقبتهم ولا يبولك
 ما وصحه به عداؤه فان كلام السلف كالرشد يذهب جهلهم من بعده مصرفت
 صاحبه شمس الدين محمد بن الماورية في على طريقة شيخه - لك وأثره افعى
 وحقيقة مؤلفاته بسط مقالات اساده ودرت كما هو ابق المخرقة والخبوش - الامية
 والكافية لشافية السياة - وية (ثم اعلم) ان كتب وتلك امور تهم الى قديم
 (لسم الاول) منها قد كدل فذكر محامق ثم منهم من يذكر ذلك سرداً
 وم يمرض الرد على أحد منهم وذلك كان مصور عبد الغفار بن جده رابعه ادي
 المتوفى سنة تسع وعشرين واربعمائة في كتابه لغرق بين امرق وكان مع محمد
 ابن عبد الكريم شهر - ان المتوفى - غاية وزميين وحمية وهذا ان كتابان
 مطوعان ومشهوران - من ذكرهم في - يزداد ما هم وذلك كان محمد
 على بن احمد المروفي بن حرم في كتابه - بكر الله - وفتح اصاد وهو
 مطبوع مشهور وكانت وفاة صاحبه - سنة ست وثمانين واربعمائة وقد قل عنه
 اشهر ستين هو عندي خير كتاب صنف وقد اسدي شيخ عبدالوهاب السكي
 على الفصل فقل في كتابه الطبقات هذا من أشهر الكتب وما راجح المحققون من
 أصحابنا يهتدون عن النظر فيه لما فيه من الادراء - هذه السنة وقد أفرط في العصب

على أبي الحسن الأشعري حتى صرح بنسبه إلى مدعاه كلامه في قورأواد باهل
 السنة من كان على شاكلته من اتباع لأشعري الموهوم الذي لا تحقق له في خارج
 وإعنا وجوده في محبة أصحابه وهم الذين اقتصروا على الأشعري حتى قسبوا إليه
 ما هو برى عنه وإن حرم كان مدالبا فاصت به تلك لفقرات وكن أنها من محلة
 الأشعري الحقيقى فرد كلامه فالجود على السبب لأعلى الإمام أنكمل ابن حزم
 (والقدم الثاني) منها ما هو موضوع لبيان مذهب السلف وهي كثيرة جدا كما
 أسلفناه لسكننا ترشد الطالب هنا في ما به منعه له منقول (منها) العقيدة الخوية وشرح
 العقيدة الاصحاحية للشيخ الاسلام ابن تيمية وشرحها من رسائله ومصنفاته (ومنها)
 لمة الاعتماد الهادي إلى سبيل الرشاد للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد
 بن قدامة القديسي وهي كرامة طيبة (ومنها) بحر راية التدين للشيخ بدر
 الدين محمد البغلي (ومنها) العين والأثر للشيخ عبد الباقي (ومنها) عقيدة الإمام
 حامد الوقت عند أبي بن مرود عند الواحد بن علي بن مرود الطنجي إلى
 (ومنها) بحر أهداف في اعتماد السلف بفتح عثمان بن أحمد النحدي (ومنها)
 الدرة المضية في عند أهل القرية المارضية وهي مثابا بشت ونصحة بشر بتناطها
 الشيخ العلامة محمد بن أحمد الداريني ثم شرحها في مجلد وصفاها لوامع الانوار
 النيرة وسواطع الاسرار الأثرية لشرح لدرة المارضية وهو شرح مفيد إلا أنه
 حري به من كتابا وصفا بين أهل الأثر وبين مدينة المأخرين وذلك به غير
 من ذلك المتعقب وراد في آخر النظم وشرح شبابا من رص بذكره من سلف
 ولم يحملوها من الاعتماد في شيء كذكر النحدي ومثل ذلك من حقه أن يذكر
 في كتب اللامح والواظ لا في كتب الاعتماد وقد أحضر شرح شيخنا الشيخ
 حسن الشافعي الحسيني لدمشق هذا لشرح الأئمة أحمد كلام الشافعي ليعطيه
 وحذف الأقوال والمخلاف خلق هذا مختصر أن يسهل الشافعي لانه وعلى كل فهذا
 الشرح مفيد وقد طبع واشترى (ومنها) كتاب المستودع مختصر كلامه بتأصلي أبي علي
 (ومنها) كتاب الابانة عن شريعه امرئة الماحية ومقدمة فرفق الدمومة للإمام
 عبد الله بن محمد بن محمد بن حمد بن طلة أعكبري أحد شيوخ الإمام ابن حامد
 ومن مؤلفاته الابانة الكبير والصغير ويشرحها من الرسائل وقيل ان مصنفاته

الحديث (ومنها) عبد الله، لا يخصص بما هو مشهور وأكثر من يترك وليس قصدا
استقصاء أسماء الكتب بل قصدا التنبية على بعض ما اضطلع عليه مما لو طبع لأنى
شوائد حجة تعود على مطاعه بالفتح والافتقار كتاب كشف الضنون ما فيه مقبح
لمن أراد معرفة أسماء كتب لا يمكن الحصول إلا على أقل أهلين منها والله الهادي
والموفق وهما بقى القلم عصاه واستمر به الذوي فما أحاد به فن فصل الله مفيض
الحدود والاحسان وكرم وما عساه أن يكون به اتساع به عذرا فالاحسان
عمل الخصال والسياس فساه تعالى أن يقع ما حرره وأبش ما رقتاه وأن يحبه
مقبولا مستعما به فاعلم باليت وحسن الله وهداؤكل « وكان الفراغ من
كتابة هذه المسودة في جمادى الأولى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة والف

في دمشق الزاهرة في مدرسة المرحوم عبد الله بن

العظم على يدي وأنا مؤلفه الفقير عبد القادر

ابن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم ابن

محمد المعروف بابن بدوان الله

أعزلى ولوالدي ولما أبغى

ولجميع المسلمين

رحمهم

أمين

(بذة من ترجمة المؤلف وخلاف من أحباره)

هو الشيخ العلامة اعلم من عصر المحدث الأصولي الكبير الفقيه المنجرح
 الحوي الأمامي عبد مودود بن محمد بن مصطفى بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم
 الأتوبي الحلبي السوي ثم المديني المعروف سابقاً بن مودود ولد بدمشق (١)
 من أهل دمشق وتوفي بموت في سنة لا يزيد عن ست سنوات عن جهده مشايخ
 (أشهرهم) الشيخ الملا محمد بن أبي الخليل مشهور بحساب دون سواه في مائة سنة
 سنة ١٣٠٨ ثم تولى التدريس على المدرسة العباسية حتى رجع في الكتب
 والسياسة والادب من وادعاه معرفة أحد فروع العلوم العميقة والآداب والاربابية
 وتوفي بمدينة دمشق في شهر ربيع الثاني سنة ست وأربعين ومائة وبعث كان
 رحمه الله شديداً في حاله في طريقة السلف صاحب مدافعهم تدرج على أدنى
 الاعمال في تاركها مع مع الدين والرواية والفقهاء والصلاح راهد في حطام
 الدنيا مستلماً ما متعته في مدته وسكته ومعيشته كثير من أهل بني بركة
 ثم أصبح مع جماعة من عهده بطله الذين كانوا يدرسون في داره لا يكثر أهل
 هذه القري حفاة المذهب ورجل زينة يروون من أخبارهم وبيرها وبكائوا
 استأنوه عن المشكلات فيجدوا لها بحجته مفصلة كان بما مضى يدرس تحت قبة
 أسرى في أديع الأموي القصر والحديث والعمه ثم انشأ خيراً إلى مدرسة
 عند الله تعالى معاً اشهره على القاعة عرسه وكان له فيما ثم يحصل وصحب
 ذلك ثباته من خواص كتب في أول عمره مدرسا لمذهب الإمام الشافعي
 رحمه الله سالكا فيه سبيل السالكين ثم من الله على قلبه إلى الإخلاص على كتب التفسير
 والحديث وشروحه وأهله كتب المذاهب الأربعة وعلى مصنفات شيخ الإسلام
 وتبينه الحنفية ابن القيم وعلى كتب الحنابلة ثم هو لا يرضى الله صبره وهداني
 للبحث عن الحق من غير تحزب لمذهب دون مذهب غرأيت أن مذهب الحنابلة
 أشد تمسكاً بطريق الكتب مرر وأهله المتأخرة ومهمومهم ومكثت حسيان

(١) باللقب المنصورة والسنة فيها دومي على عيسى ودوماني على سبيل القياس

ذلك الوقت اه وألف مؤلفات : امة "تتبدد" ما تفضل وسعة الاحلاع غير أن
مضاه لم يكمل ووجهه فيما يظهر ما أصيب به من داء الفاج في حر عمره حتى
حدثت عنه عن الكفاة واستعان عليها باليسري فيها كفاة حواهر الافكار
ومعادن الاسرار في تفسيره بكتب شرح حسن بن علي ، بكتب شرح العبد
بما ورد الاقدام من سلبين محمد الاسكاف حر وشرح ثلاثيات مسند الامام
أحمد وشرح لار من حديث اسنود و حر و شرح لشهاب المصنف في الحديث
في حر و شرح لموسى لان اسم في سوحيد وشرح روضة الاصول (١) الشيخ
المذهب موافق ابن في تحرير و كتب مدح الامام أحمد بن حنبل في
الاحاديث واحد من كتب الكتب مشهوره مشاهير الاصحاب وهو هذا وحاشية
على شرح شمس حر ان يدوم ان ما سلم وحاشية على شرح اراد وحاشية على
أحضر (أحضر ان) (٢) و بقي على محمد اراد و كتاب من شمس بدر الدين
البيان ودره المص في حكم تركه بالخص وحاشية على رسال شيخ الموفق
في د. انور و من شرحان على م. ص. من م. ن. و كتب طاعت الحديث
لم يكن و كتب من رشاد ان حقه الوسيط والارشاد حر و مذهب (٣)
تاريخ دمشق بحاجة ان ساكر في ثلاثة عشر مجلدات حتى فيه تخرج
أحاديثه و كتب لا بد منه و المذهب في حر و اصاح من شرح
الافيه لان طم حر و حسن الفرائد الية في فوائد الجوه نشيخ أحمد ادبي
الدمشي في رسال ما بالاصالة و شرح كتاب في لصوص والفوا في حره
اطيع و مود السيرة و م. ي. كريمة في حر و اعتقود المرحلية في حره
الاستة الفاراية كرم و صري في حر و تحرير كتاب (مدارس في المدارس)
للحامي و رسالتان في حر و من حر و م. م. و دون حسب مربية و ديوان

(١) قد طبع بالمسكية في القاهرة على مئة ملك العرب الامام ابن السعدي

(٢) وهي عينة وقد طبعت دمشق في حياة المؤلف وكذا درة احوال

وشرحاه على الفرائض

(٣) قد طبع منه خمسة أجزاء في دمشق في حياته ولا تزال نهاية مخطوطة

كثيرة الخطأ لما في هامش أصلها من التحريف

شعر اسمه تسليفاً لكثير من كرى الحبيب هذا هو الذي من ارسا
و مناوي في اصاب العلوم و جمع مع محبات و كل منها ابيع في كراس
و كراسين اضر بها عنه خوف الاطالة و المصلحة قد كان له مصره و مدرة دهره
دام ايا حبيده لا يكن استغناءها الا رغبة خاص رحمة لله رحمة واسمة وقد
رقه من مصره ايات انا انما انا هي قوة

و الطوي قد مرت في احسن سنة و جمع من ممدون و مسجع
عنه لاسي و عذرا ل ارب و ربا و كذب لولا هذا اصره من الام
يحبب من ان من لاجس و و ارب و اود (١) لود
يا بين جودي دما على دم (٢) و ان لى لى ادهي من الديم
لام اله ذور بلوح هت و رت عى فلو اصبحت لم تم
في كمال من امر دعت به و فسر عى و دنى لى من محسن
بالله دعى نوح هانا و فو و طوب عى لى لى لى لى
بحر اسود نوح لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى
لا ح اسم (٣) قمر في لى لى لى لى لى لى لى لى لى
هو لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى
سقى ضريع حواء صوب مصره و من لا لى لى لى لى لى
يا قس لا يزعى ما دعى فلکم و لله من حرج لى لى لى لى
فاستسمى و دعى الافندار جلالية و من حاضرة لى لى لى لى
وانهى (٤) صلاة يتلى يقرأها و عى شعب الودى في مجمع الامم
محمد بن سعيد الحسلى

(١) الوم مسكنا الظن و محركا التلظ

(٢) ابي حلا الخدن

(٣) لى في لفظة الدر لى لى لى لى لى لى لى لى لى

(٤) باسقاط الهزة للورن

فهرست کتاب المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل

صحيفة	مجمعة
أيراد منها على التفصيل	٢ خطة لكتاب
٢٣ روضة في كل شيء للإمام في مسائل من أصول الدين	٦ بين عمود الكتاب وهي ثمانية وما اشتمل عليه على وجه الأجمال
٢٥ روضة في خلاصته في الأصول	٧ (المقدّم الأول) في الفوائد التي استعملها الإمام أحمد بن حنبل
٣٠ ذكر أسماء وفيات أصحاب المدعى	٩ صورة كتاب كتبه الإمام أحمد بن حنبل
١٠ إيراد ما ورد من إيراد	حصل في مسند من مسند في قو
٣ (معدّ الثاني) في المسائل التي لا حجة	مخالف للآراء والفتاوى والروايات والأخبار إلى غير ذلك من الأشب
أكثر كثير من كبار العلماء مذهب الإمام أحمد بن حنبل	التي حصلت بسببها
١١ (معدّ الثالث) في ذكر أصول مذهبه	١٢ الموضع الأول قول الإمام في قدم
في مسند من مسند في بيان طريقه	البرهان وما في المصنف ونحوه
في ذلك وقد ذكر أن تلك الأصول حجة وبكبرها	لباس غير مخلوق
٥ الأصل الأول من كل إيراد وحده	١٣ الموضع الثاني في قو
المسألة التي يجوزها	وأي حجة ويورد ذلك على تفصيل
ما حقه ولا من حقه كما من كان	١٤ الموضع الثالث في إيراد
٢٢ الأصل الثاني ما أفق به الصحابة	إلى طوائف وبيان مذهب كل طائفة
٢٣ الأصل الثالث كان إيراد احتلف	١٥ الموضع الرابع في بيان الرافضة
الصحابة يخرج من قولهم ما كان	ومرهم وبيان مذهب كل فرقة
قريباً إلى كتب السنة ولم يخرج عن قولهم	١٧ الموضع الخامس قول الإمام كما
الأصل الرابع الأخذ بالمرسل	نعمون، نوكر وعمر وعثمان وسكت
وأحدث أضيف إذا لم يكن في	عن على حتى صحيح الحديث
أبواب شيء يدفعه	أب عمر بالتفصيل وذكر الروايات الواردة في ذلك وسأيد لها وبيان

المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل (٥)

صفحة	صفحة
٤٣ الأصل الخامس القيس	٥٧ مقدمة ذكر فيها تلك الاصور على وجه الاحتمال
٤٦ (اعتقد الراعي) في مسلك كبار اصحابه	٥٨ سط هذا الاحتمال
في ترتيب مذهبه واستنباطه من فتاواه	٥٩ فصل في التكليف
ولروايات عنه وتصرفهم في ذلك	٦١ فصل في مسألة ملائمة الواجب
الارث المحدثي الاحمدى	الانود كريمة حلة بصورة بيعة
٤٧ شدة في بيان طرفة الاصحاب	في معاني الاحكام الخمسة
في فهم كلام الامام احمد وطريق تصرفهم في روايات عنه	٦٥ فصل في خطاب الوصع
٥١ فصل واذا قال الامام ح كذا و	٧٢ فصل في اللغات
بمعنى وعجب الى قيل يحمل	٨٦ فصل في الاصول
على ايدى وفيل يحمد على الوحد	٨٧ الكتاب العزيز الذي هو أصل الاصول
ويان الاقوال الواردة في ذلك	٨٩ الأصل الثاني لـ
على التمهيل	٩٠ فصل في مذنبات من مباحث السنة وفي جملة من المسائل
٥٣ فصل ذكر فيه جملا من كلام	اربعة
ابا حنبل في الاصول اتفق على الامام	٩٧ باب المسح وفيه بيان اناسح وانتسوح وانقسام المنسوح واختلاف لعناء فيه
مذهبه عليها	١٠١ الاوامر والنواهي
٥٥ فصل ذكر فيه بيان المراد من لفظ	١٠٧ الصوم والخصوص
اروايات المطلقة واسمات	١٢١ فصل في حد المجمل وبيان مما فيه
والاوجه في مذهب الامام احمد	١٢٤ فصل في المتطوق والمفهوم
٥٦ فصل في قول الله تعالى رضى الله عنه	١٢٨ الأصل الثالث الاجماع
دا وحديث في كتابي خلاف	
سنة رسول الله ﷺ فقولوا بآيته	
ودعوا ما قلت	
٥ (اعتقد الخامس) في الاصور المهمة	
التي دونها الاصحاب	

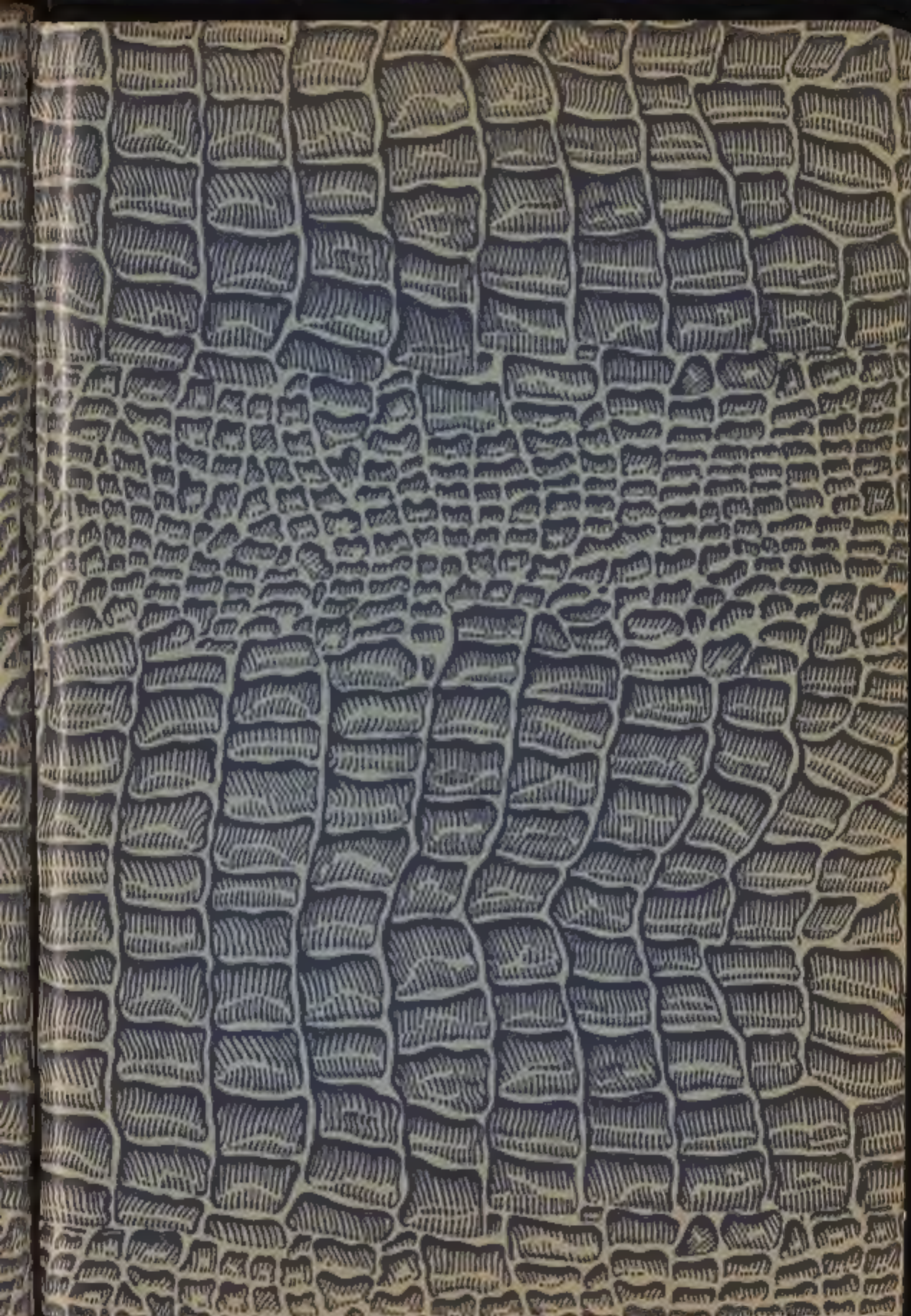
صحيفة	صحيفة
١٣٣	الاصل الرابع من الاصول
المعق عليها استصحاب الحان	
١٣٤	الاصول المختلف فيها عند العلماء
وهي أربعة شرع من قلنا	
وقولنا صحاح والاستصحابان	
والاستصلاح وبيان ذلك مفصلا	
١٣٧	ما كان من ضروريات سياسة
العلم وفائده وانتظام أحواله	
١٣٨	انفرق بين المصالح المرسلة والقياس
تعريف سد الذرائع وأنواع	
العلماء فيها	
١٤٠	الاصل الخامس من الاصول
القياس	
تعريف القياس لغة وشرعا	
١٤١	أركان القياس أربعة وبيان مفصلة
١٤٣	تعريف تخريج المناط
١٤٤	فصل في شرائط أركان القياس
ومصاحباته	
١٤٦	بيان أن حكم الفرع له شرطان
١٤٧	فصل في بيان شرط الفرع
١٤٨	بيان أن لغة الشرعية أسماء كثيرة
١٤٨	بيان قول الفقهاء أن هذا الحكم
مستثنى من قاعدة القياس وطرح	
عن القياس أو ثبت على خلاف	
القياس	
١٤٩	تعريف لمبدأ التعذري
١٥٠	فصل في بيان أن العلة لا تشترط
أن تكون أمرا ثبويا	
١٥١	فصل في بيان أن العلة لا تشترط
وجودها	
١٥٢	مرجوع إليه لشرع إلى نص
أو إجماع أو استنباط وثبت العلة	
بكل منها على سبيل الدبر	
١٥٣	بيان أن الإلتزام أنواع
١٥٤	إثبات العلة بالإجماع
١٥٥	فصل في بيان أن العلة لا تستلزم
وهو على أنواع	
١٥٦	إثبات العلة السببية
١٥٧	طريق ثبوت حصر البرهان وحدها
١٥٨	النوع الثالث إثبات العلة بالدوران
١٥٩	بيان طريق تدل على صحة العلة
١٦٠	فصل في تعريف قياس الشيء
١٦١	فصل في تسميم القياس إلى مناسب
وناسي وطردى	
١٦٣	تنبيه في أن العلة الشرعية أمارة
١٦٤	فصل في الاستسالة الواردة
على القياس	
١٦٤	فساد الاعتبار
١٦٦	تعريف فساد الوضع
١٦٧	تسميم المنع إلى أربعة أضرب

المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل (ز)

صحيحة	صحيحة
المؤلف تتعلق بالاجتهاد والتقليد	١٦٨ تعريف التقسيم
١٦٩ لقد عيسى في ترتيب الادلة	١٦٩ تعريف سؤار المطالبة ومثال ذلك
والترجيح وقد بسط الكلام	١٧٠ تعريف الفض
في ذلك	١٧٢ تعريف لكسر ولعب
٢٠٢ (لغزاداس) فيما صطلح عليه	١٧٣ تقسيم المعارضة الى قسمين
المؤلفون في قته الامام احمد عما	وتعريف كل منهما
محتاج اليه المبتدئ وهو نفيس	١٧٥ بيان المعارضة في امر
حدا يسمى لارباب المذاهب الاخر	١٧٦ تعريف لارباب المذاهب
ان اهلوا عليه	١٨٦ مثال العباس المركب
٢٠٤ بيان اسياء المؤلفين في مذهب	١٧٧ تعريف الموهوب
احمد بن حنبل وسمائهم وراحمهم	١٧٨ عقد نصيب في الاجتهاد والتقليد
وذكر انه اعلام تسمى معرفتهم	وقد طلب فيه مؤلف ووجد
٢١٠ اسياء الكتب لزيادة في مذهب	١٨٣ شروط المجتهد مطابق
احمد بن حنبل اصولا وفروعا	١٨٤ اقسام المجتهد من جهة مراتب
وصطلها وبيان مؤلفها	وبينها مفصلة
٢١٣ (مقد لاسماع) في ذكر الكتب	١٨٦ مسائل يوردها لاصوليون في
اشهورة في المذهب وبيان طريقة	هذا المذهب
بعضها وما عليه من التعليقات	١٨٧ مسألة مهمة يسمى اسمها عنها
والجواني وقد اشد المؤلف	١٨٨ يجوز للمعتد عليه شرطه المجتهد
تعميد معيد	بالاتفاق بخلاف المجتهد
٢١٤ تعريف كتاب الفنى ومختصر الحرقى	١٩٠ لا يفتض حكم حاكم في مسألة
٢١٧ كتاب المتنوع	اجتهادية عند الامة الاربعة
٢١٨ تعريف كتاب الكافى والعمدة	٢١٩ معتمد في انه حل يجوز خلو
٢١٩ تعريف كتاب مختصر ابن تيم	لغير من المجتهدين
ورؤوس المسائل والهداية	٢٢٠ تعريف التقليد وعنه مسائل يوردها

صفحة	صفحة
٢٣٧ بيان اسكتب المؤلفة في الاحكام سلطانية	٢٢٠ تعريف كتاب الذكوة والحرور والمنع
٢٤٣ بيان اسكتب المؤلفة في الاحكام اطلع عليها المؤلف	٢٢٣ تعريف كتاب مروع
٢٤٤ بيان الامور التي منعت من الاشغال بسند لامام احمد	٢٢٤ تعريف كتاب معنى دوى الابهام
٢٤٨ بيان كتب الله يرمى للائمة الحسنة	٢٢٥ تعريف كتاب منتهى الارادات في جمع المنع مع التقيح وزيادات
٢٤٩ بيان كتاب الحفاصة لفرج اصحاب الامام احمد بن حنبل	٢٢٦ تعريف كتاب الاقتناع لطالب الاستغفار ودليل الطالب
٢٥٠ بيان امور تلزم من يريد التفقه على مذهب من مذاهب الائمة	٢٢٧ غاية المنى
وهو مبحث مهم جدا ينبغي لطالب العلم مبدئته	٢٢٨ تعريف كتاب عمدة الزايع وكافي المبتدي واحصر المختصرات ومختصر الاسنادات
٢٥٣ ذكر قواعد لطيفة في تدريس العلم ونجده ديمة فريده	٢٢٩ الرعايش ومختصر الشرح كبير
٢٥٧ رد العجز على المصدر وهو كاشفة لاسكتب وفيه بيان كتب التوحيد التي جمعها العلم	٢٣٠ (المقد الامن) في اقسام الفقه عند اصحابنا وما الف في هذا النوع ومبته درر
٢٦٥ ترجمة مؤلف هذا الكتاب	٢٣١ تعريف من اختلاف
	٢٣٦ بيان اسكتب المؤلفة في القواعد الاصولية





DATE DUE

DATE DUE



OCT 20 1987

08306419

893.795 I85313 C1S

LOC 11 CALL NUMBER / MAIN ENTRY

INSERT



BOOK CARD

PLEASE DO NOT REMOVE
A TEN DOLLAR FINE WILL
BE CHARGED FOR THE LOSS
OR MISPLACEMENT OF THIS CARD

08306419

893.795
I85313 C1

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58898778

893.795 lb5313

Machine in al-madrit

RECAP

893.795
lb5313